# جمهورية مصر العربية

# التقرير الوطنى

## لمتابعة التنفيذ الفعال للأجندة الحضرية الجديدة

## ٢٠٢١

جمهورية مصر العربية

# التقرير الوطنى

## لمتابعة تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة

## (٢٠٢١)

(مارس ٢٠٢١)

# المحتويات

# فهرس المحتويات

## الجزء الأول: التزامات مفضيه إلى التحول من أجل التنمية الحضرية المستدامة


### أ. التنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر

#### أولا: الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر

١.التخلص من الفقر بجميع اشكاله..... ٢
٢.التقليل من عدم المساواة في المناطق الحضرية عن طريق العمل على تحقيق الفرص والفوائد المشتركة المتساوية..... ٥
٣.تحقيق الاندماج الاجتماعي للفئات الضعيفة والمهمشة (المرأة، الشباب، الكهول، الأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرين)..... ٧
٤ ضمان الوصول إلى الفراغات العامة، شاملة الشوارع، ممرات المشاة وحارات الدراجات..... ١٠

#### ثانيا: الحصول على مسكن ملائم

١.ضمان الوصول إلى الإسكان الملائم والميسور التكلفة..... ١٥
٢.ضمان الوصول إلى بدائل تمويلية مستدامة للاسكان..... ٢٠
٣.تحقيق ضمان الحيازة..... ٢١
٤. تنفيذ برامج لتطوير العشوائيات..... ٢٣

#### ثالثا: الحصول على الخدمات الأساسية

١.توفير اتصال آمن بمياه الشرب، الصرف الصحي والتخلص من المخلفات الصلبة..... ٢٧
٢.ضمان الوصول لمنظومة آمنة وكفء للمواصلات العامة..... ٢٩

### ب. تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع

#### أولا: اقتصاد حضري شامل للجميع

١.تحقيق التوظيف المنتج والفعال للجميع وخاصة للشباب..... ٣٣
٢.دعم وتقوية الاقتصاد غير الرسمي..... ٣٤
٣.دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة..... ٣٥
٤.تعزيز بيئة تمكينية ومسؤولة للأعمال والابتكار..... ٣٩

#### ثانيا: الرخاء المستدام للجميع

١.تنويع الاقتصاد الحضرى وتعزيز صناعات مبدعة وثقافية..... ٤١
٢.تطوير المهارات الفنية ومهارات ريادة الاعمال لتحقيق النجاحات في اطار اقتصاد حضري حديث..... ٤٣
٣.تطوير اتصالية بين الحضر والريف لتعظيم الإنتاجية..... ٤٤

### ج.التنمية الحضرية المستدامة بيئياً والمرنة

#### أولا: المرونة، الحد من مخاطر الكوارث، تأقلم المدن والموائل البشرية

١.الحد من النمو الحضري العشوائي وتدهور التنوع الحيوي الناتج عن ذلك..... ٤٨
٢.تطبيق إجراءات التكيف وتخفيف آثار التغير المناخي..... ٥٢
٣.تطوير منظومات للحد من آثار الكوارث الطبيعية والتي من صنع الانسان..... ٥٣
٤.بناء المرونة الحضرية من خلال تنفيذ بنية تحتية ذات كفاءة مرتفعة وتخطيط مكانى متميز..... ٥٧

#### ثانيا: الإدارة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية

١.تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المناطق الحضرية..... ٥٨
٢.دعم حماية الموارد علاوة على خفض وإعادة استخدام وتدوير المخلفات..... ٥٩
٣.تنفيذ إدارة فعالة بيئيا للموارد المائية والمناطق الساحلية الحضرية..... ٦٠
٤.تبنى توجهات مبنية على مفهوم المدن الذكية والتي تعزز الرقمنة، الطاقة النظيفة والتكنولوجية..... ٦٠


## الجزء الثاني: التنفيذ الفعال


### أ.بناء هيكل الحوكمة الحضرية: إنشاء إطار داعم

١.تعزيز اللامركزية لتمكين الحكومات المحلية من الاضطلاع بأدواره..... ٦٤
٢.الربط بين السياسات الحضرية وآليات التمويل والميزانيات..... ٦٦
٣.تطوير اطر قانونية وسياسات لتمكين الحكومات من تنفيذ السياسات الحضرية..... ٦٧
٤.بناء قدرات الحكومات المحلية في تنفيذ الحوكمة المحلية والإقليمية ذات المستويات المتعددة..... ٦٨
٥.تبنى مداخل تشاركية تضع في اعتبارها المرأة والتنوع العمري في تنفيذ التخطيط والسياسات الحضرية..... ٦٩
٦.تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة في جميع مجالات وعلى جميع مستويات اتخاذ القرار..... ٦٩

### ب. تخطيط وإدارة التنمية المكانية الحضرية

١.تنفيذ سياسات تنمية إقليمية متوازنة ومتكاملة..... ٧١
٢.ضمان تكامل قضايا الإسكان في خطط التنمية الحضرية..... ٧٢
٣.تضمين الثقافة كمكون ذو أولوية في التخطيط العمرانى..... ٧٤
٤.تنفيذ امتدادات عمرانية، تكثيف، تجديد عمرانى وإعادة تطوير مخطط للمناطق الحضرية..... ٧٦
٥.تحسين القدرات لعمليات التصميم والتخطيط العمرانى، وتدريب المخططين في جميع مستويات الحكومة..... ٨٠
٦. دعم دور المدن الصغيرة والمتوسطة..... ٨١
٧. تنفيذ وسائل مواصلات متعددة الوسائط مستدامة، شاملة بدائل بدون المحركات..... ٨٣

ج.وسائل التنفيذ

أولا: حشد الموارد المالية

١.تطوير اطر تمويلية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على جميع المستويات الحكومية..... ٨٦
٢.تحريك الموارد الداخلية للتمويل والتوسع في العوائد ومصادر الدخل للحكومات المحلية..... ٨٨
٣.صياغة منظومة واضحة وقوية لتحويل الموارد المالية من المستوى القومي إلى الحكومات المحلية بناء على الاحتياجات والأولويات والادوار..... ٨٩
٤.حشد وتشكيل وسطاء ماليون (مؤسسات متعددة الأطراف، بنوك تنمية إقليمية، صناديق تمويل تنمية محلية، آليات التمويل المجمع، إلخ..) للتمويل الحضري..... ٩٠

ثانيا: تنمية القدرات

١.توسعة فرص التعاون بين المدن وتعزيز التبادل بينها للوصول إلى حلول عمرانية واستفادة مشتركة..... ٩١
٢.تنفيذ برامج تنمية القدرات كمدخل فعال ومتعدد الجوانب لصياغة وتنفيذ وإدارة ومتابعة وتقييم سياسات التنمية الحضرية..... ٩٣
٣.بناء القدرات على المستويات المختلفة من الحكومة لاستخدام البيانات في صياغة سياسات مبنية على الدلائل – شاملة جمع واستخدام بيانات عن الفئات المهمشة والأقلية..... ٩٤
٤.بناء القدرات على المستويات المختلفة من الحكومة للعمل مع الفئات الضعيفة والمهمشة من اجل ضمان مشاركاتها الفعالة في اتخاذ قرارات التنمية الحضرية والإقليمية..... ٩٤
٥.مشاركة المؤسسات والجمعيات المحلية كمروجين وموفرين لبرامج تنمية القدرات..... ٩٦
٦.تنفيذ برامج تنمية قدرات عن كيفية استخدام الإيرادات الشرعية للاراضى، التمويل والأدوات الأخرى..... ٩٧
٧.تنفيذ برامج تنمية قدرات عن الحكومات المحلية ودورها في إدارة وتخطيط التمويل..... ٩٨
٨.زيادة التعاون وتبادل المعلومات عن العلوم والتكنولوجيا والابتكار لصالح التنمية الحضرية المستدامة..... ٩٩

ثالثا: تكنولوجيا المعلومات والابتكار

١.تطوير منصات رقمية تشاركية وسهلة الاستخدام من خلال الحكومات الالكترونية والأدوات الرقمية للحوكمة الخاصة بالمواطنين..... ١٠١
٢.التوسع في تبنى التكنولوجيا الحديثة والابتكار لتحسين الرخاء المشترك للمدن والاقاليم..... ١٠١
٣.تنفيذ أدوات رقمية، شاملة نظم المعلومات المكانية الجغرافية، بهدف تطوير التخطيط العمراني والإقليمي، وزيادة كفاءة إدارة الأراضي وسهولة الوصول إلى الخدمات الحضرية..... ١٠٣
٤.بناء القدرات على جميع المستويات الحكومية لتحقيق المتابعة الفعالة على تنفيذ سياسات التنمية الحضرية..... ١٠٦
٥.دعم وتقوية جميع المستويات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدنى في عملية تجميع وتصنيف وتحليل البيانات..... ١٠٦

الجزء الثالث: المتابعة والاستعراض

الألية المقترحة لمتابعة التنفيذ الفعال للاجندة الحضرية الجديدة..... ١٠٨

# فهرس الأشكال


| اسم الجدول | رقم الصفحة |
|---|---|
| جدول رقم (١) نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر الوطني بين أقاليم الجمهورية (٢٠١٠ -٢٠١٨) | ٢ |
| جدول رقم (٢) نسب الطرق المرصوفة ونصيب الفرد من المناطق المفتوحة في بعض مدن الجمهورية | ١٠ |
| جدول رقم (٣) إجمالي نصيب سكان محافظة الإسكندرية من المناطق المفتوحة (متر مربع/نسمة) وأجمالي الاحتياجات المستقبلية حتى عام ٢٠٣٠ | ١١ |
| جدول رقم (٤) المعدلات التخطيطية للمناطق المفتوحة في مصر | ١٢ |
| جدول رقم (٥) معدلات بناء الوحدات السكنية (للقطاعين العام والخاص) منذ عام ١٩٥٢ | ١٥ |
| جدول رقم (٦) الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاع (حكومي – عام/أعمال عام – خاص) طبقاً لعدد الوحدات (٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٢٠١٩/٢٠٢٠) | ١٥ |
| جدول رقم (٧) إجمالي الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاع (حكومي – عام/أعمال عام – خاص) طبقاً لمستويات البناء والاستثمارات (٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ٢٠١٨/٢٠١٩) | ١٦ |
| جدول رقم (٨) إجمالي الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاع العام طبقاً لمستويات البناء (٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٢٠١٩/٢٠٢٠) | ١٦ |
| جدول رقم (٩) إجمالي الاستثمارات في الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاع (حكومي – عام/أعمال عام – خاص) (٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٢٠١٩/٢٠٢٠).. | ١٧ |
| جدول رقم (١٠) تطور نسبة الفقراء في النطاقات المكانية المختلفة بالجمهورية (٢٠١٥ – ٢٠١٧/٢٠١٨) | ١٩ |
| جدول رقم (١١) التوزيع النسبي لمتوسط نصيب الفرد من الإنفاق السنوي للأسرة طبقاً لمجموعات الانفاق الرئيسية (٢٠١٥ – ٢٠١٧/٢٠١٨) | ١٩ |
| جدول رقم (١٢) الموقف التنفيذي لتطوير المناطق غير الأمنه من يوليو ٢٠١٤ – ديسمبر ٢٠١٨ طبقا لدرجات الخطورة وعدد الوحدات والموقف التنفيذي لها | ٢٤ |
| جدول رقم (١٣) طبيعة التدخل في عملية تطوير المناطق غير الآمنة | ٢٥ |
| جدول رقم (١٤) مشروعات تمكين المرأة وتشغيل الشباب | ٢٦ |
| جدول رقم (١٥) نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنه | ٢٧ |
| جدول رقم (١٦) المدن التي ينخفض بها نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة لمياه الشرب عن متوسط حضر الجمهورية | ٢٧ |
| جدول رقم (١٧) تطور استثمارات قطاع النقل والتخزين خلال أعوام الخطط (٢٠٢٢-٢٠١٧) | ٢٩ |
| جدول رقم (١٨) تطور أطوال الطرق المرصوفة على مستوى الجمهورية (٢٠١٨-٢٠١٤) - بالكيلومتر | ٢٩ |
| جدول رقم (١٩) التباينات في سوق العمل عام ٢٠١٩ | ٣٣ |
| جدول رقم (٢٠) جهود الحكومة المصرية في مجال التدريب الصناعي | ٣٣ |
| جدول رقم (٢١) التمويل للمشروعات الصغيرة من خلال جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر | ٣٧ |
| جدول رقم (٢٢) التمويل للمشروعات متناهية الصغر من خلال جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر | ٣٧ |
| جدول رقم (٢٣) مؤشرات الوضع الراهن والمستهدف في مجال البحث العلمي والابتكار | ٣٩ |
| جدول رقم (٢٤) مكونات منظومة عمل هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات | ٤٠ |
| جدول رقم (٢٥) تطور الناتج المحلى الإجمالي لقطاع الصناعة وأهميته في الاقتصاد المصري | ٤١ |
| جدول رقم (٢٦) نتائج مبادرات التعليم والتدريب وتنمية المهارات الصناعية | ٤٣ |
| جدول رقم (٢٧) البؤر الساخنة المقترحة ونوع الحماية لمقترح الصندوق الأخضر للمناخ، المعلومات الأساسية المحددة في دلتا النيل | ٤٨ |
| جدول رقم (٢٨) المهددات الواقعة على النظم البيئية للأراضي الرطبة والمياه الداخلية | ٤٨ |
| جدول رقم (٢٩) المهددات الواقعة على النظم البيئية الساحلية والبحرية | ٤٨ |
| جدول رقم (٣٠) المناطق المستفيدة من مشروع تطوير البنية الأساسية | ٥٧ |
| جدول رقم (٣١) ما تم توفيره بيئيا واقتصاديا باستخدام محطات الطاقة الشمسية أعلى أسطح مبانى أجهزة المدن | ٥٨ |
| جدول رقم (٣٢): المخططات الاستراتيجية للمدن التي اعتمادها (٢٠١٦- ٢٠١٩) | ٧٢ |
| جدول رقم (٣٣) الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الانتاج بالأسعار الثابتة والتوزيع النسبي على أنشطة التشييد والبناء والأنشطة العقارية (٢٠١٣-٢٠١٩).. | ٧٣ |
| جدول رقم (٣٤) المصروفات الاجمالية ونصيب قطاع الإسكان والخدمات المجتمعية منها في ميزانيات وموازنات الدولة (٢٠٢١-٢٠١٤) – بالمليار جنيه مصري | ٧٣ |
| جدول رقم (٣٥) مؤشرات المخططات الاستراتيجية العامة والاحوزة العمرانية | ٧٦ |
| جدول رقم (٣٦) مساهمة المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم في النمو الحضري مقارنة بالمدن الكبرى والعملاقة | ٨٢ |
| جدول رقم (٣٧) ميزانية استعمالات الاراضى لتجمع كركر | ٨٣ |
| جدول رقم (٣٨) الاستثمارات المستهدفة لتنفيذ أهم مكونات الخطة الحضرية الجديدة خلال الفترة | ٨٦ |
| جدول رقم (٣٩) الاستثمارات المستهدفة لأقاليم الصعيد وشبه جزيرة سيناء عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ | ٨٦ |
| جدول رقم (٤٠) توزيع المخصصات الاستثمارية لبرنامج التنمية المحلية بصعيد مصر والتي يتم تنفيذها بمحافظتي سوهاج وقنا حتى العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ | ٨٧ |
| جدول رقم (٤١) هيكل المصروفات والإيرادات العامة للإدارة المحلية خلال الفترة (٢٠١٧/٢٠٢٠-٢٠١٨/٢٠٢١) | ٨٩ |
| جدول رقم (٤٢) المؤسسات والجمعيات المحلية التي تتضمن أنشطتها برامج لبناء القدرات | ٩٦ |
| جدول رقم (٤٣) برامج تنمية القدرات في مجال التخطيط للتنمية التي نفذتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (يونيو – ديسمبر ٢٠١٦) | ٩٩ |
| جدول رقم (٤٤) مشروع تفعيل دور نوادي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المجتمعية | ٩٩ |
| جدول رقم (٤٥) مشروع المركز التنافسى للتعلم الالكتروني | ١٠٠ |

# فهرس الأشكال


| اسم الشكل | رقم الصفحة |
|---|---|
| شكل رقم (١) المجالات والمؤشرات المفضية إلى الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر | ٢ |
| شكل رقم (٢) تطور معدلات الفقر المدقع والفقر الكلى (١٩٩٠ -٢٠١٧) | ٢ |
| شكل رقم (٣) نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر الوطني بين أقاليم الجمهورية (٢٠١٠ -٢٠١٨) | ٢ |
| شكل رقم (٤) نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر الوطني بين محافظات الجمهورية (٢٠١٧ -٢٠١٨) | ٣ |
| شكل رقم (٥) التغير في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (٢٠١٨-٢٠١٥) | ٤ |
| شكل رقم (٦) متوسط الدخل السنوي للأسر بالأسعار الحالية وبتثبيت على أسعار ٢٠١٥ (٢٠١٥ -٢٠١٨) (بالألف جنيه مصري) | ٤ |
| شكل رقم (٧) تطور معامل جيني في جمهورية مصر العربية (٢٠٠٤ -٢٠١٧) | ٥ |
| شكل رقم (٨) معدل النمو في الناتج المحلى الإجمالي في جمهورية مصر العربية (٢٠١٩-٢٠٠٠) | ٥ |
| شكل رقم (٩) تطور معدلات البطالة طبقاً للنوع (٢٠١٩-٢٠١١) ونصيب أقاليم الجمهورية من إجمالي المتعطلين (٢٠١٨) | ٥ |
| شكل رقم (١٠) التوزيع المكاني لمعدلات البطالة طبقاً للنوع (٢٠١٨) في محافظات الجمهورية (بطالة إناث) | ٦ |
| شكل رقم (١١) التوزيع المكاني لمعدلات البطالة طبقاً للنوع (٢٠١٨) في محافظات الجمهورية (بطالة ذكور) | ٦ |
| شكل رقم (١٢) معدلات البطالة وفقا للحالة التعليمية (٢٠١٥ -٢٠١٧) | ٦ |
| شكل رقم (١٣) التوزيع المكاني لمعدلات البطالة طبقاً للنوع (٢٠١٨) في محافظات الجمهورية (الإجمالي) | ٦ |
| شكل رقم (١٤) معدلات البطالة طبقا لفئات العمر والنوع في ريف الجمهورية (٢٠١٧) | ٧ |
| شكل رقم (١٥) معدلات البطالة طبقا لفئات العمر والنوع في حضر الجمهورية (٢٠١٧) | ٧ |
| شكل رقم (١٦) تطور تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للمرأة وتوزيعها المكاني (٢٠١٤ -٢٠١٨) | ٧ |
| شكل رقم (١٧) عدد الحدائق وعدد الزائرين سنوياً لها (بالألف زائر) (٢٠١٨) | ١٠ |
| شكل رقم (١٨) نسب الطرق المرصوفة لإجمالي اطوال الطرق (بدون الطرق السريعة) في بعض مدن الجمهورية | ١٠ |
| شكل رقم (١٩) نسبة المناطق المفتوحة لإجمالي الكتل العمرانية ونصيب الفرد من المناطق المفتوحة في بعض مدن الجمهورية | ١١ |
| شكل رقم (٢٠) إجمالي نصيب سكان محافظة الإسكندرية من المناطق المفتوحة (متر مربع/نسمة) | ١١ |
| شكل رقم (٢١) مسار الدرجات المقترح | ١٢ |
| شكل رقم (٢٢) المحاور الأساسية لسياسات الإسكان | ١٤ |
| شكل رقم (٢٣) المجالات والمؤشرات المفضية إلى الحصول على مسكن ملائم | ١٤ |
| شكل رقم (٢٤) الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاع (حكومي – عام/أعمال عام – خاص) - (٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠/٢٠١٩) | ١٥ |
| شكل رقم (٢٥) الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاع العام طبقاً لمستويات البناء (٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠/٢٠١٩) | ١٦ |
| شكل رقم (٢٦) الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاع (حكومي – عام/أعمال عام – خاص) طبقاً لمستويات البناء (٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٢٠١٩/٢٠١٨) | ١٦ |
| شكل رقم (٢٧) إجمالي الاستثمارات في الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاع (حكومي – عام/أعمال عام – خاص) (٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠/٢٠١٩) | ١٧ |
| شكل رقم (٢٨) نصيب محافظات مصر من الوحدات السكنية المنفذة عام (٢٠١٩/٢٠١٨) | ١٨ |
| شكل رقم (٢٩) نصيب المحافظات من الوحدات بالنسبة لعدد السكان في المناطق الحضرية | ١٨ |
| شكل رقم (٣٠) تطور نسبة الفقراء وفقا لمقياس الفقر الوطني (١٩٩٩ –٢٠١٨) | ١٩ |
| شكل رقم (٣١) توزيع وحدات المباني طبقاً لنوع الحيازة في حضر وريف الجمهورية (٢٠١٧) | ٢٢ |
| شكل رقم (٣٢) توزيع وحدات المباني طبقاً لنوع الحيازة في الجمهورية (٢٠١٧) | ٢٢ |
| شكل رقم (٣٣) توزيع وحدات المباني التي لم يتم حيازتها في حضر بعض محافظات الجمهورية (٢٠١٧) | ٢٢ |
| شكل رقم (٣٤) مراحل تدخل الدولة لمواجهة مشكلة العشوائيات في مصر | ٢٣ |
| شكل رقم (٣٥) مناطق غير امنه | ٢٤ |
| شكل رقم (٣٦) منطقة تل العقارب (روضة السيدة) قبل وبعد التطوير | ٢٤ |
| شكل رقم (٣٧) الموقف التنفيذي لوحدات المناطق غير الآمنة (منتصف ٢٠١٤- نهاية ٢٠١٨) | ٢٤ |
| شكل رقم (٣٨) الموقف التنفيذي لتطوير المناطق غير الآمنة من يوليو ٢٠١٤ – ديسمبر ٢٠١٨ طبقا لدرجات الخطورة وعدد الوحدات والموقف التنفيذي لها | ٢٥ |
| شكل رقم (٣٩) التوزيع الجغرافي للموقف التنفيذي لتطوير المناطق غير الآمنة من يوليو ٢٠١٤ – ديسمبر ٢٠١٨ | ٢٥ |
| شكل رقم (٤٠) التوزيع الجغرافي للموقف التنفيذي لتطوير المناطق غير الآمنة (٢٠١٤ – ٢٠٢٠) | ٢٥ |
| شكل رقم (٤١) مشروع تطوير منطقة مشربية غيث والشيخ ميمون بعد تنفيذ المشروع | ٢٦ |
| شكل رقم (٤٢) مشروع تطوير منطقة مشربية غيث والشيخ ميمون قبل بدء التطوير | ٢٦ |
| شكل رقم (٤٣) نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنه | ٢٧ |
| شكل رقم (٤٤) نسب اتصال الأسر بشبكة مياه الشرب وفقاً لنتائج تعداد ٢٠١٧ | ٢٧ |
| شكل رقم (٤٥) كمية مياه الشرب المنتجة والمستهلكة على مستوى المحافظات (ألف م٣/يوم) | ٢٧ |
| شكل رقم (٤٦) معدل اتصال الأسر بشبكة الصرف الصحي وفقاً لنتائج تعداد ٢٠١٧ | ٢٨ |
| شكل رقم (٤٧) القدرة الفعلية لمحطات الصرف الصحي وكمية المياه المعالجة للصرف على مستوى المحافظات ٢٠١٧ (ألف م٣/يوم) | ٢٨ |
| شكل رقم (٤٨) نصيب الفرد من طاقة الصرف الصحي (لتر. يوم/فرد) عام ٢٠١٧ | ٢٨ |
| شكل رقم (٤٩) التوزيع النسبى للاستثمارات المستهدفة لبرامج تنمية قطاع النقل (٢٠١٩/٢٠١٨) | ٢٩ |
| شكل رقم (٥٠) نسبة أطوال الطرق المرصوفة إلى إجمالي اطوال الطرق بمحافظات الجمهورية (٢٠١٨) | ٣٠ |
| شكل رقم (٥١) نصيب الفرد من إجمالي اطوال الطرق بمحافظات الجمهورية (٢٠١٨) | ٣٠ |
| شكل رقم (٥٢) تطور اعداد المركبات المرخصة ونصيب الفرد من المركبات في الفترة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٨ | ٣٠ |
| شكل رقم (٥٣) تطور حوادث السيارات ومعدلاتها في مصر (٢٠١٨-٢٠٠٥) | ٣٠ |
| شكل رقم (٥٤) نسبة العاملين بأجر والمشتركين في التأمينات الاجتماعية عام ٢٠١٩ | ٣٣ |
| شكل رقم (٥٥) نسبة العاملين بأجر والمشتركين في التأمينات الصحية عام ٢٠١٩ | ٣٣ |
| شكل رقم (٥٦) نتائج الجهود في توفير فرص العمل خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠١٨) | ٣٤ |
| شكل رقم (٥٧) التوزيع النسبي لمنشآت القطاع الخاص (الرسمي وغير الرسمي)، ٢٠١٧ | ٣٤ |
| شكل رقم (٥٨) تطور منشآت القطاع الخاص غير الرسمي؛ حتى عام ٢٠١٧ | ٣٤ |
| شكل رقم (٥٩) عدد المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ٢٠١٨ | ٣٦ |
| شكل رقم (٦٠) منظومة الجهات الداعمة بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر | ٣٦ |
| شكل رقم (٦١) منظومة الخدمات الداعمة بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر | ٣٨ |
| شكل رقم (٦٢) جهود ومبادرات منظومة التعليم الإلكتروني ٢٠٢٠/٢٠١٨ | ٣٩ |
| شكل رقم (٦٣) جهود ومبادرات منظومة البحث العلمي ٢٠٢٠/٢٠١٨ | ٣٩ |
| شكل رقم (٦٤) نتائج جهود برنامج تنمية القطاعات الرائدة فى الاقتصاد المصري | ٤٠ |

# فهرس الأشكال


| اسم الشكل | رقم الصفحة |
|---|---|
| شكل رقم (٦٥) خريطة الاستثمار الصناعي | ٤٠ |
| شكل رقم (٦٦) تطور معدل النمو الحقيقي للاقتصادي المصري | ٤١ |
| شكل رقم (٦٧) تطور الاستثمارات في الاقتصادي المصري | ٤١ |
| شكل رقم (٦٨) تطور هيكل القطاعات الاقتصادية الحضرية للمشتغلين؛ ٢٠١٦-٢٠١٩ | ٤١ |
| شكل رقم (٦٩) تطور المشتغلين في الحضر بالأنشطة الصناعية والاتصالات والمعلومات والعلمية التقنية والفنون والثقافة؛ ٢٠١٦-٢٠١٩ | ٤٢ |
| شكل رقم (٧٠) بعض المؤثرات على الاستثمار فيما بين الحضر والريف؛ ٢٠١٧ | ٤٤ |
| شكل رقم (٧١) حصاد برنامج تنمية الصعيد (المرحلة الأولي) | ٤٤ |
| شكل رقم (٧٢) حصاد مبادرة "مشروعك" خلال الفترة ٢٠١٥: أغسطس ٢٠٢٠ | ٤٤ |
| شكل رقم (٧٣) الإطار الإجرائي للتمويل من خلال مبادرة "مشروعك" | ٤٥ |
| شكل رقم (٧٤) القرية النموذجية بمبادرة وزارة الزراعة | ٤٥ |
| شكل رقم (٧٥) مدينة الأثاث بمحافظة دمياط | ٤٥ |
| شكل رقم (٧٦) الفركة والعسل الأسود بمحافظة قنا | ٤٥ |
| شكل رقم (٧٧) مجموعة الاجراءات والسياسات التي اعتمدتها مصر للاستجابة لتحديات تغير المناخ | ٤٦ |
| شكل رقم (٧٨) خريطة الخمس مناطق ذات الأولوية في الساحل الشمالي للدلتا | ٤٧ |
| شكل رقم (٧٩) خريطة استغلال الأراضي في البؤرة الساخنة في البحيرة | ٤٧ |
| شكل رقم (٨٠) خريطة استغلال الأراضي في البؤرة الساخنة في الدقهلية | ٤٧ |
| شكل رقم (٨١) خريطة استغلال الأراضي في البؤرة الساخنة في كفر الشيخ | ٤٧ |
| شكل رقم (٨٢) خريطة استغلال الأراضي في البؤرة الساخنة في الدقهلية | ٤٨ |
| شكل رقم (٨٣) خريطة استغلال الأراضي في البؤرة الساخنة في بورسعيد | ٤٨ |
| شكل رقم (٨٤) المخطط التنموي لنطاق (سانت كاترين – الطور) في إطار أعمال المخطط الاستراتيجي لمحافظة جنوب سيناء كمدخل لتنمية وتحديث مدن المحافظة ٢٠٣٠ | ٤٩ |
| شكل رقم (٨٥) مشروع الادارة الساحلية المتكاملة لمحمية السلوم | ٤٩ |
| شكل رقم (٨٦) اعمال الحماية لشواطئ اسكندرية ورأس البر | ٥٠ |
| شكل رقم (٨٧) ضبط النمو العمراني على الأراضي الزراعية | ٥١ |
| شكل رقم (٨٨) مدن المخاطر | ٥٣ |
| شكل رقم (٨٩) الانهيارات الأرضية (عدد المناطق التي تم التعامل معها) | ٥٤ |
| شكل رقم (٩٠) المناطق المهددة بالحياة بمحافظة البحر الأحمر | ٥٥ |
| شكل رقم (٩١) اخطار السيول | ٥٥ |
| شكل رقم (٩٢) المخاطر من صنع الأنسان | ٥٦ |
| شكل رقم (٩٣) مؤشرات جودة الهواء لبعض المدن المصرية | ٥٦ |
| شكل رقم (٩٤) منطقة عزبة النصر – محافظة القاهرة | ٥٧ |
| شكل رقم (٩٥) منطقة الوراق | ٥٧ |
| شكل رقم (٩٦) محطة CSPالمقامة بمدينة برج العرب الجديدة | ٥٨ |
| شكل رقم (٩٧) المدن الذكية نموذج العلمين | ٦٠ |
| شكل رقم (٩٨) المنظومة الذكية لشبكة الاتصالات والمعلومات بالمدينة | ٦٠ |
| شكل رقم (٩٩) العاصمة الإدارية الجديدة | ٦٠ |
| شكل رقم (١٠٠) نسب مصادر الطاقة في خلال العام المالى/٢٠١٦/ ٢٠١٧ والنسب المستهدفة حتى عام ٢٠٣٥ | ٦٢ |
| شكل رقم (١٠١) إجمالي كميات الصرف المباشر على نهر النيل لعام ٢٠١٧ | ٦٢ |
| شكل رقم (١٠٢) نسبة وعدد المشروعات الخضراء المنفذه ضمن خطة الدولة الاستثمارية ٢٠ / ٢٠٢١ | ٦٢ |
| شكل رقم (١٠٣) مراحل تنفيذ المشروعات | ٦٣ |
| شكل رقم (١٠٤) مكونات وأنشطة مشروع التنمية الحضرية المتكاملة "حينا" في محافظتي قنا ودمياط | ٦٦ |
| شكل رقم (١٠٥) برنامج شارك لمتابعة مؤشرات الأداء | ٦٦ |
| شكل رقم (١٠٦) توزيع الاستثمارات المستهدفة على مستوى برامج التنمية المحلية خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ | ٦٦ |
| شكل رقم (١٠٧) الدليل الإرشادي لتنفيذ المخططات التفصيلية باستخدام منهجية ترتيب الأراضي بمناطق الامتداد | ٦٨ |
| شكل رقم (١٠٨) استراتيجية تمكين المرأة ٢٠٣٠: المحاور والأهداف الاستراتيجية | ٧٠ |
| شكل رقم (١٠٩) نماذج من المخططات الاستراتيجية للمدن التي اعتمادها (٢٠١٦- ٢٠١٩) | ٧٣ |
| شكل رقم (١١٠) الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الانتاج بالأسعار الثابتة والتوزيع النسبي على أنشطة التشييد والبناء والأنشطة العقارية (٢٠١٣- ٢٠١٩) | ٧٣ |
| شكل رقم (١١١) مشروع تطوير سيوة | ٧٤ |
| شكل رقم (١١٢) مشروعات منطقة بلاط الإسلامية بمدينة بلاط | ٧٤ |
| شكل رقم (١١٣) استغلال الفراغات البينية وتحويلها إلى مناطق انشطة سياحية | ٧٥ |
| شكل رقم (١١٤) مدينة موط الإسلامية | ٧٦ |
| شكل رقم (١١٥) استغلال الفراغات مع الحفاظ على المكون العمراني | ٧٦ |
| شكل رقم (١١٦) اعادة تصميم الممرات وتطويرها لتسمح بالحركة داخل المنطقة | ٧٦ |
| شكل رقم (١١٧) تحديث المخطط الاستراتيجي لمركز بنها | ٧٧ |
| شكل رقم (١١٨) اعمال تحسين واجهات المباني بمشروعات تطوير المناطق غير المخططة | ٧٧ |
| شكل رقم (١١٩) إعادة تخطيط منطقة ماسبيرو | ٧٨ |
| شكل رقم (١٢٠) بدائل التعويض والعودة للمنطقة بعد التطوير | ٧٩ |
| شكل رقم (١٢١) مساهمة المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم في النمو الحضري مقارنة بالمدن الكبرى والعملاقة | ٨١ |
| شكل رقم (١٢٢) المخطط الاستراتيجى العام لمدينة ابوكبير بمحافظة الشرقية | ٨٢ |
| شكل رقم (١٢٣) المخطط الاستراتيجى العام لمدينة بلقاس | ٨٢ |
| شكل رقم (١٢٤) المخطط الاستراتيجى العام لمدينة الزرقا | ٨٢ |
| شكل رقم (١٢٥) المخطط الإستراتيجي العام لمدينة سمنود بمحافظة الغربية | ٨٣ |
| شكل رقم (١٢٦) المخطط الإستراتيجي العام لمدينة المحمودية بمحافظة البحيرة | ٨٣ |
| شكل رقم (١٢٧) المخطط العام للتجمع العمراني – كركر | ٨٣ |

# فهرس الأشكال


| اسم الشكل | رقم الصفحة |
|---|---|
| شكل رقم (١٢٨) منظومة ربط خط القطار السريع (السخنة/العاصمة الإدارية/العلمين) بإقليم القاهرة الكبرى بمنظومة النقل الثقيل من خطوط مترو الانفاق والقطار الكهربائي وخطوط المونوريل والاتوبيسات السريعة | ٨٤ |
| شكل رقم (١٢٩) شبكة السكك الحديدية السريعة وارتباطها بتنمية المدن الجديدة على مستوى مصر | ٨٥ |
| شكل رقم (١٣٠) المرحلة الاولى من خطوط السكة الحديد السريعة (السخنه/ العاصمة الادارية/ العلمين) | ٨٥ |
| شكل رقم (١٣١) تطور الاستثمارات المستهدفة لتنفيذ أهم مكونات الخطة الحضرية الجديدة خلال الفترة (٢٠١٦/٢٠١٧ – ٢٠١٩/٢٠٢٠) | ٨٩ |
| شكل رقم (١٣٢) تطور موازنة الإدارة المحلية خلال الفترة (٢٠١٧/٢٠٢٠-٢٠١٨/٢٠٢١) | ٨٨ |
| شكل رقم (١٣٣) خريطة المخطط الاستراتيجي لمحافظة جنوب سيناء موضح عليها التوأمة المكانية | ٩٢ |
| شكل رقم (١٣٤) أهداف المرحلة الأولي من مشروع التحول الرقمى | ٩٤ |
| شكل رقم (١٣٥) أهداف المرحلة الثانية من مشروع التحول الرقمى | ٩٤ |
| شكل رقم (١٣٦) الخدمات التى سيتم تقديمها برنامج التحول الرقمى | ٩٤ |
| شكل رقم (١٣٧) خدمات برنامج التحول الرقمى فى محافظة بورسعيد | ٩٤ |
| شكل رقم (١٣٨) منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة (رئاسة مجلس الوزراء) | ٩٥ |
| شكل رقم (١٣٩) تطبيق شارك ٢٠٣٠ | ٩٥ |
| شكل رقم (١٤٠) الهيكل التنفيذى لبرنامج تنمية صعيد مصر | ٩٦ |
| شكل رقم (١٤١) شكل توضيحي لمنهجية ترتيب الأراضي | ٩٧ |
| شكل رقم (١٤٢) المكونات الأساسية لمشروع التنمية الحضرية المتكاملة (حينا) | ٩٨ |
| شكل رقم (١٤٣) خطوات تحليل القدرات البشرية والمؤسسية في إطار "مشروع التنمية الحضرية المتكاملة (حينا)" | ٩٨ |
| شكل رقم (١٤٤) خريطة إبداع مصر | ١٠٠ |
| شكل رقم (١٤٥) آلية متابعة واستعراض تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في مصر | ١٠٩ |

# الملخص التنفيذى

في إطار الإعداد لتقرير متابعة تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة والذي يقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بإعداده كل أربع سنوات (Quadrennial Report)، والمتوقع إصداره عام ٢٠٢٢، تقدم جمهورية مصر العربية التقرير الوطني المصري لمتابعة تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة. وتتولى اللجنة الوطنية مسئولية إعداد التقرير، حيث تم تشكيلها لتشمل طيف واسع من الجهات المعنية ذات الصلة بعملية تنفيذ الأجندة الحضرية والتنمية العمرانية، علاوة على مشاركة واسعة من مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية المعنية بالتنمية. ولقد ساهمت مصر بشكل فعال في إعداد الأجندة الحضرية الجديدة التي صدرت عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة "مؤتمر الموئل الثالث" الذي عقد في الإكوادور عام ٢٠١٦، من خلال إعداد التقرير الوطني الذي أعدته وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بمشاركة كافة شركاء التنمية من الجهات والوزارات وممثلي القطاع الخاص والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني عام ٢٠١٤.

ومن هذا المنطلق تم تشكيل اللجنة الوطنية بقرار وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية رقم ٨٥١ لعام ٢٠٢٠، وذلك لإعداد التقارير الخاصة بمتابعة التقدم المحرز على صعيد تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة من خلال جمع وتحليل المؤشرات وأفضل الممارسات والسياسات العامة الجيدة. وقد حرصت الدولة المصرية على ضمان التمثيل المتنوع ليس فقط لقطاعات ومؤسسات الدولة المختلفة ولكن أيضاً لطيف كبير من شركاء التنمية والمجتمع المدني بما يعزز النجاح في متابعة تنفيذ الأجندة الحضرية والمتابعة المستمرة المستقبلية لعملية إعداد المؤشرات وإعداد وإصدار التقارير الدورية والتقارير القومية. وتعمل اللجنة الوطنية - من خلال أمانة فنية برئاسة نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتخطيط العمراني – على التواصل والتنسيق والمتابعة مع كافة الجهات المعنية وجمع وتحليل المؤشرات وأفضل الممارسات والسياسات وخطط العمل الوطنية، كما تعمل على التحضير للاجتماعات ومتابعة تنفيذ قرارات اللجنة الوطنية. وستقوم الأمانة الفنية – بجانب عملية إصدار التقرير الحالي - بالتنسيق المستمر بين كافة الأطراف المعنية – الحكومية وغير الحكومية – لتجميع البيانات والمؤشرات المختلفة المطلوبة لمتابعة الالتزام بتنفيذ خطة التنمية الحضرية المستدامة في مصر وجمع البيانات اللازمة لتقدير مؤشرات التنفيذ الفعّال لها. ويتم ترجمة الإنجازات والتطور في التنمية العمرانية من خلال ما يقرب من ٧٧ مؤشر، بعضها يتم تقديره وتقييمه من خلال الجهات الحكومية المختلفة (وبخاصة تلك المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وأهداف رؤية مصر ٢٠٣٠)، أما البعض الآخر فجارى تحديد آليات جمع البيانات المطلوبة لتقديرها وتقييمها.

ومن خلال كل من اللجنة الوطنية والأمانة الفنية لها ستتمكن الحكومة المصرية من المتابعة طويلة المدى للتنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة حتى عام ٢٠٣٦ (أي لمدة ٢٠ عاماً بدءاً من عام ٢٠١٦)، من خلال إطار حكومي يعمل على مشاركة كافة شركاء التنمية من منظمات مجتمع مدني وممثلي القطاع الخاص إلى جانب الجهات الدولية المعنية ذات الصلة ومنظومة الأمم المتحدة – شاملة بالطبع كل من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيساهم إطار المتابعة كذلك في ضمان تحقيق الالتزامات الدولية لمصر سواء في مجالات التنمية بصورة عامة أو مجالات البيئة والعمران تحديداً، وتقييم التقدم المحرز والتحديات والخطوات الإضافية المطلوبة لتنمية البيئة الحضرية، علاوة على التحضير لعقد مؤتمر الأمم المتحدة القادم المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الرابع) في عام ٢٠٣٦.

## • المنهجية والخطوات المتبعة لإعداد التقرير:

قامت اللجنة الوطنية بإعداد هذا التقرير بناء على منهجية وخطوات ساهمت في صياغة مكونات التقرير وضمان إسهامات طيف واسع من شركاء التنمية في مجال التنمية الحضرية والعمرانية على المستويات القومية والإقليمية والمحلية. وتضمنت المنهجية الاستعانة بمجموعة من الخبراء المتخصصين في المجالات المختلفة التي أشتمل عليها التقرير، والتوسع في عقد اجتماعات تشاورية مع شركاء التنمية، وتنظيم الزيارات والمناقشات مع الجهات والمسئولين المعنيين ذوى الصلة، وإجراء الاستبيانات، وأخيراً التواصل مع الجهات المعنية للحصول على البيانات والتقارير والإحصاءات اللازمة لتقييم الأوضاع الراهنة ومدى التقدم في تحقيق محاور وأهداف الأجندة الحضرية الجديدة واستعراض التجارب الناجحة والإنجازات المحققة في القطاعات المختلفة بالمناطق الحضرية، واستنباط الدروس المستفادة. وتتوافق المنهجية المعتمدة لإصدار التقرير الوطني المصري مع الإجراءات المقترحة من خلال توصيات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(أ). وكما هو موضح بالشكل المرفق فإن اعداد التقرير الوطني تم من خلال خمس مراحل رئيسية بيانها كالتالي:

• **المرحلة الأولى:** تشمل تشكيل اللجنة الوطنية والأمانة الفنية لها وحصر الجهات المعنية وشركاء التنمية والتواصل مع هذه الجهات، علاوة على تشكيل مجموعة عمل من الخبراء المتخصصين في القطاعات العمرانية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية والتطوير المؤسسي- بهدف المساهمة في توفير تقييم متكامل عن التقدم المحرز في تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة في مصر وذلك في مجالات تخصصهم من خلال تحليل البيانات والإحصاءات الكمية والوصفية في الفترة من تاريخ اعتماد الأجندة الحضرية الجديدة عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠٢٠. وقد تم الانتهاء من هذه المرحلة في أكتوبر ٢٠٢٠.

• **المرحلة الثانية:** تضمنت إطلاق العمل وتحديد المهام من خلال الاجتماعات التحضيرية، حيث تم عقد الاجتماع التحضيري الأول في أكتوبر ٢٠٢٠، بحضور ممثلي الوزارات والجهات المختلفة المشاركة في إعداد التقرير. وخلال الاجتماع تم توضيح أهداف إعداد التقرير الوطني لمتابعة التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة ومنهجية العمل المعتمدة لإعداد التقرير ومكوناته والموضوعات المستهدفة وتوضيح دور كل جهة. وتم الاتفاق خلال الاجتماع على استيفاء نموذج بطاقة التعريف الخاصة بأفضل ٣ برامج من قبل الوزارات أو الجهات المختلفة، بالإضافة إلى توضيح الخطط والاستراتيجيات العامة المتبعة لتنفيذ الأجندة الحضرية من عام ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٠، وتبادل التقارير القومية المعنية بالقطاعات المختلفة في نفس الفترة الزمنية.

• **المرحلة الثالثة:** واشتملت على التواصل مع كافة الجهات المعنية ذات الصلة والتنسيق مع شركاء التنمية بهدف تجميع البيانات والتقارير والمؤشرات المختلفة. وخلال هذه الفترة، تم تجميع عدد كبير من المراجع والبيانات في قطاعات العمران والاقتصاد الحضري والاجتماع والبيئة الحضرية والبنية التحتية والتطوير المؤسسي، علاوة على أبرز الإنجازات بالوزارات والجهات المختلفة وأهم المشروعات والتجارب الناجحة في مجالات التنمية العمرانية المختلفة.

(أ) إرشادات إعداد التقارير للخطة الحضرية الجديدة (٢٠٢٠)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (باللغة الإنجليزية).

• **المرحلة الرابعة:** ركزت هذه المرحلة على عقد الاجتماعات الدورية والتنسيقية بين أعضاء فريق العمل، حيث تم عقد نحو ٢٨ اجتماعًا تنسيقيًا بمشاركة أعضاء اللجنة الوطنية وأمانتها الفنية وفريق خبراء إعداد التقرير وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمات المجتمع المدني خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٢٠ حتى مارس ٢٠٢١ لمناقشة ومتابعة كافة التطورات المتعلقة بعملية إعداد التقرير وذلك من خلال جمع وتحليل المؤشرات وأفضل الممارسات والسياسات العامة الجيدة واستراتيجيات التنمية الحضرية وخطط العمل الوطنية والمحلية وتنفيذها وتقييم التقدم المحرز والإنجازات المحققة في ضوء الأجندة الحضرية الجديدة.

• **المرحلة الخامسة:** وتضمنت إعداد المسودة النهائية للتقرير، وإرسالها إلى الجهات المعنية ذات الصلة لمراجعتها والتوصل إلى صيغة نهائية تتوافق عليها هذه الجهات. حيث قامت تلك الجهات بإبداء ملاحظاتها ومقترحاتها، ومن ثم قام فريق خبراء إعداد التقرير بتضمين تلك الملاحظات والمقترحات ورفع التقرير في صورته النهائية على المنصة الإلكترونية المخصصة لذلك.

**الهيكل والخطوات المتبعة لإعداد تقرير متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في مصر**

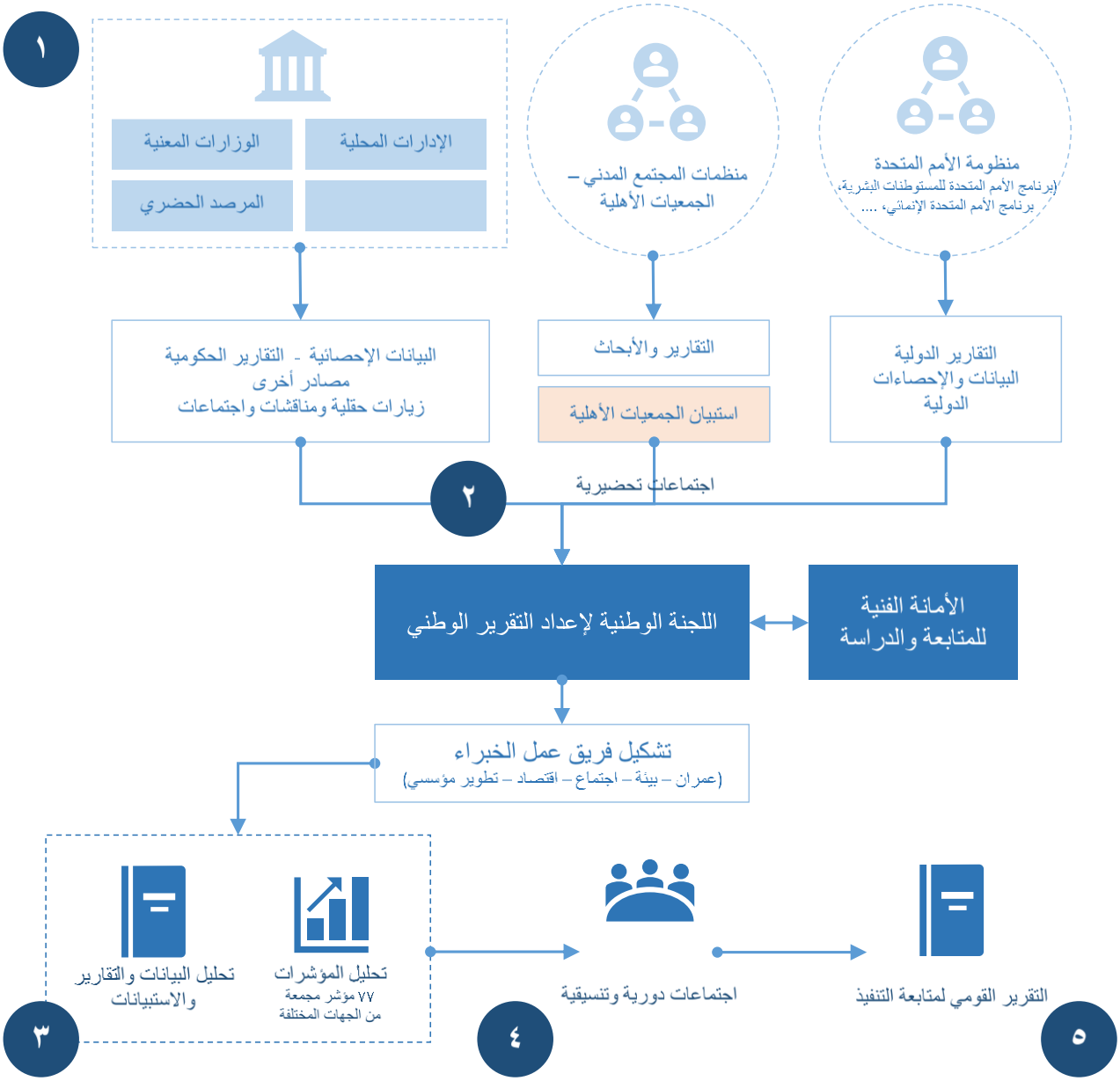

- **التقدم في تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة:**

قامت جمهورية مصر العربية خلال العقد الأخير - وبالأخص في خلال السنوات الأربعة الأخيرة – باتخاذ خطوات هامة في سبيل تحقيق مستهدفات الأجندة الحضرية الجديدة. ويستعرض هذا التقرير بشكل مفصل ما تم إنجازه على صعيد النطاقين الرئيسين للأجندة الحضرية الجديدة: الالتزامات المفضية إلى التحول من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، والتنفيذ الفعّال للخطة. ولا يغفل التقرير أيضاً طرح القضايا والعوائق والقطاعات التي لم تستطع تحقيق تطور ملموس حتى تاريخه، والتوصيات من أجل تخطي تلك العوائق وسبل تجاوزها بهدف تحقيق التنمية العمرانية المأمولة والحياة الكريمة لكافة السكان. وفيما يلي نستعرض أهم التحديات التي واجهت الدولة المصرية خلال الأعوام الماضية بالنسبة للتنمية العمرانية والجهود المبذولة للمساهمة في معالجة هذه التحديات:

**فبالنسبة للإدماج الاجتماعي والتخلص من الفقر**، فقد واجهت الدولة المصرية خلال الآونة الأخيرة العديد من التحديات من تباطؤ الاقتصاد العالمي والآثار السلبية المتعلقة بمواجهة جائحة كوفيد-١٩ المستجد والحاجة إلى اتخاذ إجراءات احترازية ووقائية لمواجهة تداعيات الجائحة، مما كان من شأنها التأثير على الاقتصاد المصري وعلى الصحة وعلى كثير من الجوانب الأخرى التي تمس حياة المواطنين، شأن مصر في ذلك شأن سائر دول العالم التي تعرضت لهذه الأزمة الإنسانية غير المسبوقة منذ ما يقرب من مائة عام. وتشير التقارير إلى أن مصر قد قطعت خطوات كبيرة على عدة أبعاد مهمة حيث أظهرت مؤشرات التنمية البشرية حدوث تحسن ملموس في معدل وفيات الأطفال ومتوسط العمر المتوقع عن الميلاد والتحصيل الدراسي. وتسير الفجوات بين الجنسين في مجال التعليم نحو الانحسار لاسيما في المدن الكبرى، كما تضيق الفجوات في النواتج التعليمية والصحية بين المناطق والأقاليم مما يبشر بتحسن مستقبلي ملموس في الإدماج الاجتماعي وضمان الإتاحة المتساوية لجميع فئات المجتمع وبخاصة الفقيرة والمهمشة وذوي الإعاقة. وجدير بالذكر أن مصر قد شهدت ارتفاعاً في الناتج المحلي الإجمالي من ٥,٣٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٥,٦٪ في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، وهو الارتفاع الناتج عن زيادة الصادرات والاستثمارات الخاصة. كما تراجعت معدلات البطالة من ٩,٩٪ عام ٢٠١٨ إلى ٧,٥٪ عام ٢٠١٩. وتراجع معدل الفقر لأول مرة منذ ٢٠ عاماً ليسجل ٢٩,٧٪ في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، مقارنة بما يقرب من ٣٢,٥٪ في عام ٢٠١٨/٢٠١٧. وترجع هذه التطورات الإيجابية إلى نجاح الحكومة المصرية في تطبيق برنامج وطني طموح ومتكامل للإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.. فضلاً عن تنفيذ برنامج "تكافل وكرامة" الذي استهدف تحقيق الحماية الاجتماعية لعدد كبير من الفئات المستهدفة.

ويمكن القول بأن عدم المساواة في مصر يعتبر منخفضاً بالمعايير الدولية وبالمقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى، حيث لم يتخط معامل جيني منذ عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠١٧ حاجز الإثنين والثلاثون، واحتلت بذلك المرتبة رقم ١٢٩ من ١٥٩ دولة. وقد لاحظت دراسة للبنك الدولي أن عدم المساواة في المناطق الحضرية بمصر أكبر منه في ريفها حيث يصل معامل جيني للمناطق الحضرية إلى نحو ٣٧,٥ وفي الريف إلى نحو ٢٦,٤. وقد قامت الدولة خلال السنوات الأخيرة بتبني مجموعة من المبادرات من خلال أجهزتها المختلفة، والتي تتبنى فكرة العدالة والإدماج الاجتماعي، وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تستهدف تحقيق "مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، قادر على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، ويتيح فرص الحراك المجتمعي المبنى على القدرات، وتوفير آليات الحماية من مخاطر الحياة المتوقعة وغير المتوقعة، ويقوم بالتوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية.

**أما بالنسبة للحصول على سكن ملائم** فيلاحظ أن السياسات السابقة في مجال الإسكان والزيادة السكانية الكبيرة وأسعار الفائدة المرتفعة كان لها آثاراً سلبية على ضمان توفير السكن الميسور التكلفة في مصر لأعوام عديدة. وبناء على دراسة أعدها البنك الدولي عام ٢٠١٤ فإن الطلب على الوحدات السكنية يقدر بنحو ٣٠٠ ألف وحدة سنوياً علاوة على ٢٥٤ ألف وحدة إضافية مطلوبة لتغطية الخلل الموجود بالسوق المصري، إلا أن معدل تنفيذ الوحدات الجديدة لم يتخط ٢٠٠ ألف وحدة سنوياً. وقد يزيد حالياً الاحتياج الفعلي للوحدات السكنية بسوق الإسكان في مصر عن ٧٠٠ ألف وحدة سنوياً نتيجة لزيادة السكان في الفئة العمرية الأقل من أربعين سنة. وقد أدى العجز الحالي في الوحدات إلى زيادة كبيرة في أسعار الوحدات وصعوبة وصول الفئات الفقيرة إلى السكن الميسور الرسمي. وتعمل الدولة جاهدة على مواجهة هذا التحدي عن طريق إصلاحات هيكلية في منظومة التشريعات المتعلقة بقطاع الإسكان، علاوة على تأسيس الصناديق التمويلية العقارية بالإضافة إلى التعاون مع جهات دولية داعمة لتيسير وصول الفئات الفقيرة إلى بدائل تمويلية تساعدها على الحصول على المسكن الملائم، والحد من الانتشار العشوائي للوحدات غير الرسمية.

ويعتبر التوسع في خيارات الإسكان للمجموعات الأقل دخلاً ورفع قدرتهم على الحصول على سكن وخدمات عامة وفرصة عمل على رأس قائمة أولويات الحكومة الحالية. وقد تبنت الحكومة برنامج تحفيزي في بداية عام ٢٠١٤ مع إعطاء الأولوية لقطاع الإسكان. وكان المنطق الاقتصادي من وراء الاستثمار في قطاع الإسكان هو تحفيزه للمساهمة بنسبة أكبر في النمو الاقتصادي الحقيقي وتوفير فرص عمل لائق ومنتج، خاصة على المستوى المحلي. وقد أقرت الدولة كذلك قانون الإسكان الاجتماعي رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤ وتم تأسيس صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري للإسكان والمستبدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠١٨ بهدف توفير مليون وحدة سكنية للأسر منخفضة الدخل خلال ستة سنوات.

كما قامت الدولة بإقرار عدة قوانين متعلقة بالتمويل العقاري، حيث توفر القروض التي تتيحها صناديق دعم النشاط العقاري قدراً أكبر من الأمان من خلال التأمين على المستفيد ودعم الصندوق للأقساط غير المسددة لفترات محددة. كما يساهم قانون التصالح في مخالفات البناء (القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٩ والمعدل بالقانون رقم ١ لسنة ٢٠٢٠) على تأمين حيازة المواطنين وضمان حصولهم على مسكن مناسب. ويهدف القانون إلى تأمين حيازة كافة العقارات المقامة بالمخالفة في ضوء ضوابط محددة تضمن السلامة الإنشائية وتحفظ حقوق ذوي الشأن. وكان من بين أهم نتائج تأمين الحيازة إيجاد سبيل للاستفادة من أموال واستثمارات المواطنين في إنشاء عقارات وتأمين حيازة تلك العقارات من خلال إعطاء صفة الرسمية لها وبالتالي تلتزم الدولة بتوفير المرافق لها بصورة رسمية، علاوة على رفع قيمة العقارات بعد التصالح وتصحيح الوضع القانوني للعقار وبالتالي إمكانية تسجيله عقارياً ومن ثم التعامل عليه بالقيمة الحقيقية والسوقية له. وقد قامت الدولة كذلك بمجهود كبير وإنجازات عديدة في مجال تطوير المناطق العشوائية. فخلال الفترة من منتصف عام ٢٠١٤ وحتى نهاية ٢٠١٨ تم تطوير وإزالة الخطورة لعدد ١٨٥ منطقة بعدد ١٠٢,٧ ألف وحدة سكنية. ويمكن القول إن معدلات تنفيذ خطط التطوير والتدخل في المناطق غير الآمنة قد ارتفعت من نحو ٦ مناطق/ ٤,٩ ألف وحدة سنوياً في الفترة حتى عام ٢٠١٤ إلى نحو ٣٧ منطقة/ ٢٠,٥ ألف وحدة سنوياً في الخمس سنوات الأخيرة.

وقد قامت الحكومة المصرية خلال الأربع أعوام السابقة بتنفيذ مشروعات عديدة **لتوفير وضمان حصول السكان على الخدمات الأساسية.** فيصل حالياً متوسط نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة لمياه الشرب بحضر الجمهورية ٩٨,٧٪ في المتوسط، وتبلغ عدد المدن التي يقل بها عدد الأسر المتصلة بالشبكة العامة لمياه الشرب عن متوسط حضر الجمهورية عام ٢٠١٧ حوالي ٤٢ مدينة، أي بنسبة تبلغ ١٧٪ من جملة عدد المدن على المستوى القومي. وتتركز هذه المدن بنسبة أكبر في كل من محافظة مطروح وشمال وجنوب سيناء والمدن السياحية مثل مدن محافظة البحر الأحمر ومدينة أرمنت وبعض المدن بمحافظة الشرقية والجيزة والبحيرة. وبصفة عامة يرتفع نصيب استهلاك الفرد من كمية مياه الشرب في المحافظات الحضرية (القاهرة-الإسكندرية-بورسعيد-السويس) ومحافظة الجيزة والمحافظات السياحية مثل محافظة جنوب سيناء والبحر الأحمر وشمال سيناء ومطروح، عن المتوسط القومي الذي يبلغ ٢٠١ لتر/ يوم/فرد.

ويبلغ متوسط نسبة الأسر المخدومة بالشبكة العامة للصرف الصحي بحضر الجمهورية ٨٦,١٦٪، ويبلغ عدد المدن التي يقل بها عدد الأسر المخدومة بشبكات عامة للصرف الصحي ٧٥ مدينة، وذلك عن متوسط حضر الجمهورية عام ٢٠١٧، أي بنسبة تبلغ ٣٠٪ من جملة عدد المدن. وتتركز خاصة في مدن جنوب ووسط الصعيد ومحافظات الدلتا (الشرقية-كفر الشيخ-المنوفية) ومحافظة البحيرة. كما يرتفع نصيب استهلاك الفرد من طاقة الصرف الصحي في المحافظات الحضرية (القاهرة-الإسكندرية-بورسعيد-السويس) ومحافظة الجيزة تليها المحافظات السياحية مثل محافظة جنوب سيناء والبحر الأحمر وشمال سيناء بالإضافة إلى محافظة الوادي الجديد، عن المتوسط القومي الذي يبلغ ١١٣ لتر/يوم/فرد.

ولذلك قامت الحكومة المصرية بتنفيذ مجموعة ضخمة من المشروعات والبرامج لتطوير خدمات مياه الشرب والصرف مثل تنفيذ عدد ٤٨ مشروع مياه شرب بطاقة ١١٨٥ ألف م٣/يوم، وبطول ٧٧٩ كم بتكلفة ٣,٨ مليار جنيه وتخدم ٥ مليون مواطن في عدد من المحافظات أهمها أسيوط وسوهاج والجيزة والقليوبية والوادي الجديد، والانتهاء من تنفيذ ٥١ مشروع صرف صحي بتكلفة تقدر بنحو ٩,٧٥ مليار جنيه، بطاقة ١١٦٠ ألف م٣/ يوم، بطول ٢١١٦,٣ كم، تخدم ١٠ مليون مواطن في عدد من المحافظات أهمها الشرقية والغربية والمنيا والمنوفية ومطروح والجيزة. علاوة على إقامة ١٢٥ مشروع صرف صحي في القرى، بطول ١٥٤٢,١ كم بتكلفة ٣,٥ مليار جنيه في عدد من القرى في محافظات الغربية والبحيرة وسوهاج وبني سويف والقليوبية والجيزة.

وتواجه الدولة كذلك العديد من التحديات في قطاع النقل والمواصلات حيث تنخفض نسبة مستخدمي وسائل النقل الجماعي في مصر عن الدول الشبيهة، مما أسفر عن نتائج بيئية سلبية مثل زيادة تلوث الهواء وارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والاختناقات المرورية في المناطق الحضرية. كما ترتبط قضايا النقل والمواصلات مع القضايا العمرانية من حيث تكدس العمران على مساحات محدودة من أراضي وادي النيل والدلتا، وما يستتبع ذلك من انخفاض جودة الحياة في تلك المناطق وتآكل الأراضي الزراعية. وتتخذ الدولة في هذا الشأن نهجاً يعتمد على التوازن بين تطوير المراكز الحضرية القائمة والتوسع في إنشاء مدن جديدة مثل مدينة العلمين الجديدة والجلالة الجديدة والإسماعيلية الجديدة وغيرها من المدن التي تحتاج إلى الربط بمحاور تنموية قامت الحكومة بتنفيذها خلال السنوات القليلة الماضية لدعم جهود التنمية في المجتمعات السكنية بمناطق التوسع بالظهير الصحراوي.

وبناء على ذلك تعمل الدولة علي تنفيذ مشروعات النقل التي تخدم المشروعات القومية الكبرى فضلاً عن تنفيذ برامج رفع كفاءة البنية الأساسية القائمة من شبكات النقل (طرق وكباري – خطوط سكك حديدية – طرق ملاحية – موانئ بحرية – موانئ جوية) لتحقيق الاستغلال الأمثل للاستثمارات وتوفير العديد من فرص العمل في مجالات النقل المختلفة، فضلاً عن خلق مناخ استثماري قادر علي تحقيق التنمية في قطاع النقل. لما له من مردود إيجابي على الاقتصاد القومي. وتستهدف خطة الدولة زيادة معدل نمو قطاع النقل والتخزين من ٨,٨٪ من إجمالي الاستثمارات في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى نحو ١٢,٣٪ من إجمالي الاستثمارات في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١. وبصفة عامة تستهدف الخطة إعطاء دفعة قوية لاستثمارات القطاع بشقيه العام والخاص نظراً لأهمية القطاع الاقتصادية ومردوده الإيجابي على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك مقارنة بالأعوام السابقة لهذه الخطة والتي لم تتجاوز فيها إجمالي الاستثمارات في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ٤٠,٧ مليار جنيه مصري (مقارنة بنحو ١٨٥,٢ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠). ويلاحظ أن توزيع الاستثمارات يولى اهتماماً كبيراً بتطوير شبكة السكك الحديدية حيث تستحوذ وحدها بما يربو على ٣٣٪ من إجمالي الاستثمارات المخصصة للقطاع في خطة عام ٢٠١٩/٢٠١٨، يليها في ذلك شبكة الطرق القومية وتوسعة شبكة مترو الأنفاق بنسب ٢٧٪ و٢١٪ على التوالي.

وقد حقق هذا القطاع خلال السنوات العديدة الماضية العديد من الإنجازات، وكان في مقدمتها خطة تطوير الشبكة القومية للطرق والتي تم إقرارها في عام ٢٠١٤ لتنمية أكثر من ٤٨٠٠ كم باستثمارات تصل إلى نحو ٣٦ مليار جنيه ليتم إنجازها على ثلاث مراحل، وبدأت المرحلة الثانية منها في سبتمبر ٢٠١٥. كما بدأ تنفيذ المرحلة الثالثة من المشروع عام ٢٠١٧. كذلك تم رفع كفاءة عناصر منظومة السكك الحديدية وإنشاء خطوط جديدة وتطوير المزلقانات، واستكمال وتطوير خطوط مترو الأنفاق، وتطوير منظومة النقل النهري لنقل الركاب والبضائع، وتطوير قطاع النقل البحري وتحديث الموانئ البحرية، والاهتمام بالنقل الجوي من خلال تطوير وتحديث المطارات. وتتضمن السياسات التي تتبناها الحكومة المصرية لتدعيم الاتصالية والعدالة الاجتماعية: (١) ضمان الوصول بسهولة ويسر إلى الأماكن العامة من خلال الشوارع والأرصفة وممرات ركوب الدراجات، (٢) توفير نظام نقل عام آمن وفعّال، و(٣) تطوير الروابط الحضرية الريفية لتعظيم الإنتاجية المستدامة لرفع مستوى معيشة الجميع.

وبالنسبة لجهود الدولة المصرية **في مجال تحقيق اقتصاد حضري شامل للجميع** فقد تضمنت "استراتيجية التنمية المستدامة" في إطار "رؤية مصر ٢٠٣٠" برنامجاً للعمل اللائق يهدف إلى تعزيز فرص العمل اللائق للمرأة وللشباب. وتضمنت الجهود والمبادرات التي تم اتخاذها لتدريب الشباب وتنمية المهارات ورفع الكفاءة ونشر فكر ريادة الأعمال من خلال تنظيم ٢٥٠ برنامجاً و٥٩٨ ندوة تعريفية لرفع المهارات الريادية للشباب، وإطلاق وزارة الشباب والرياضة بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مبادرة قومية لتنمية القدرات الرقمية لشباب المحافظات، علاوة على تطوير نظام التلمذة الصناعية؛ وتطوير ١٢ منهج للتدريب الصناعي المتخصص والبدء في تنفيذ ١٣ مجمع للصناعات الصغيرة في عِدّة مُحافظات وإتاحتها بقيمة إيجارية مُناسبة في إطار مشروعات تشغيل الشباب.

وفي إطار تعزيز الجهود الرامية لتوفير المساعدات الفنية والتمويلية لتيسير البدء في الأنشطة وتنمية الأعمال، تم تنفيذ مشروع "وظائف لائقة لشباب مصر" بالتعاون بين وزارة القوى العاملة ومنظمة العمل الدولية لتوفير وإتاحة فرص عمل لائق للشباب والشابات في محافظات الجمهورية؛ وتحفيز الشباب على إنشاء المشروعات الخاصة الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ليكونوا أصحاب أعمال. مع التركيز على المساواة بين الجنسين لتمكين المرأة من خلال إنشاء وحدة متخصصة (في كل المحافظات) لمكافحة كافة أشكال التميز، وضمان حمايتها في بيئة العمل. ومبادرة مشروع "رواد ٢٠٣٠" تحت مظلة وزارة التخطيط

والتنمية الاقتصادية والتي تم إطلاقها عام ٢٠١٧، بهدف تمكين الشباب من تأسيس المشاريع الخاصة والعمل على تكريس ودعم دور ريادة الأعمال في تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل؛ والمساهمة في توفير مجموعة من الخدمات مثل المنح التعليمية والماجستير لدراسة مجال ريادة الأعمال بشكل أعمق وعلى نطاق أوسع، ودعم وتأسيس حاضنات أعمال للشركات الناشئة التي تقدم أفكاراً جديدة في سوق العمل. إضافة إلى تنويع مصادر تمويل المشروعات، من خلال مبادرات البنك المركزي المصري والبنوك التجارية والمتخصصة لتمويل المشروعات؛ وإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠١٧ والمعدل بالقرار رقم ٢٣٧٠ لسنة ٢٠١٨؛ وإطلاق المشروع القومي للتنمية البشرية والاجتماعية "مشروعك". وقد حققت هذه الجهود نتائج إيجابية في توفير فرص العمل اللائق للشباب والمشروعات الجديدة حيث رصدت الحكومة نحو ٢,٣ مليون فرصة عمل تم توفيرها خلال الفترة (٢٠١٨ - ٢٠٢٠).

وفي ظل تنامي القطاع الخاص غير الرسمي وزيادة مساهمته في الاقتصاد المصري فقد استهدفت "استراتيجية التنمية المستدامة" في إطار "رؤية مصر ٢٠٣٠" دمج القطاع الخاص غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي والعمل على خفض حجم المعاملات غير الرسمية من خلال تطوير آليات دمج هذا القطاع وتوفير الحوافز والقضاء على المعوقات التي تواجه تأسيس وممارسة الأعمال. ويوضح تحليل الوضع الراهن للمنشآت العاملة في القطاع الخاص غير الرسمي أنها تمثل نحو ٥٣٪ من إجمالي المنشآت العاملة في الاقتصاد المصري عام ٢٠١٧؛ وتشير التحليلات إلى أن هذه المنشآت تتركز في محافظات الوجه البحري (٤٦,٨ ٪) والوجه القبلي (٣١,٥ ٪) حيث تفوق المنشآت العاملة في القطاع الخاص غير الرسمي نظيرتها العاملة في القطاع الخاص الرسمي؛ في حين تقل نسبتها في المحافظات الحضرية إلى ٢٠,٦٪ مقارنة بالمنشآت الرسمية (٢٤,٤٪). وبناء على ذلك استهدفت خطة التنمية الاقتصادية لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ دمج الاقتصاد غير الرسمي في منظومة الاقتصاد الرسمي، وذلك من خلال مجموعة آليّات، أهمّها منح تيسيرات مالية لتحفيز الانضمام للقطاع الرسمي، مثل مبادرة القيادة السياسية بمنح إعفاء ضريبي خمس سنوات لمن ينضم للاقتصاد الرسمي، وتيسير إجراءات مُمارسة الأعمال من حيث استخراج التراخيص والتسجيل وتصاريح المباني وتكلفة أداء الأعمال بوجهٍ عام، وتوفير أراضي مجانية أو بأسعار رمزية في المجمعات الصناعية المطروحة، وتوسيع مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل تغطية العمالة في القطاع غير الرسمي، وتطبيق نظام التأمين الصحي الشامل ليشمل العاملين بهذا القطاع، مع توفير المُساندة الفنية والمالية للمنشآت متناهية الصِغر، لتحسين كفاءتها الإنتاجية. كما قامت الدولة بدور هام في تنمية الوعي بمزايا الانضمام إلى القطاع الرسمي من حيث إمكانية التعامل مع الجهاز المصرفي (الشمول المالي)، والاستفادة من المُبادرات المقدمة من القطاع المصرفي، فضلاً عن تيسير الوصول إلى أسواق التصدير.

وقد أدت هذه الخطوات إلى رفع مستوى الخدمات المقدمة للعمالة غير المنتظمة، ولذلك وصل عدد العمالة المستفيدة من الرعاية الصحية ٩١٠٣ عامل، وبلغ عدد المستفيدين من الرعاية الاجتماعية ١٣٣,٧ ألف عامل، علاوة على عقد ٤٦٠ ندوة توعوية، استفاد منها ٥٢,٦ ألف فرد، وأيضاً نشر الوعي الثقافي والفني من خلال عقد المسابقات، ومشاركة ٢٧٠ عامل و٨٤ شركة و٥٠ جهة في أنشطة البرنامج.

**<u>وفي مجال تحقيق الرخاء المستدام للجميع</u>** قامت الحكومة المصرية بالاهتمام بزيادة فرص العمل في قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية، حيث تصاعد عدد المشتغلين في الحضر بالأنشطة الصناعات التحويلية والمعلومات والاتصالات والأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة والأنشطة الفنية والثقافية خلال السنوات القليلة الماضية، وارتفع عددهم من نحو ٢,١ مليون مشتغل عام ٢٠١٦ إلى أكثر من ٢,٣ مليون مشتغل عام ٢٠١٩؛ واستقرت الأهمية النسبية للمشتغلين بهذه الأنشطة في إجمالي المشتغلين في الاقتصاد الحضري المصري عند مستوى ٢١٪ خلال العامين المذكورين. أما في مجال تعزيز الابتكار والصناعات الإبداعية والثقافية، فقد تبنت مصر العديد من البرامج والمبادرات التي استهدفت تعزيز الابتكار والصناعات الإبداعية والثقافية؛ حيث أطلقت هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات عام ٢٠١٦ برنامجاً مُتخصصاً في تصميم وتصنيع الدوائر والنظم الالكترونية عالية القيمة المضافة.

كما شملت الجهود والمبادرات التي تم اتخاذها لتطوير وتنمية المهارات للعمالة الصناعية والفنية تطوير المناهج المهنية الفنية المتخصصة في مهن الخراطة والطاقة الجديدة والمتجددة والتحكم الآلي وغيرها من المناهج، وتطوير المهن الصناعية، وتطوير مراكز التدريب المهني، ونظام التلمذة الصناعية، وتبنى نظام للتدريب المهني للمتسربين من التعليم، وتطبيق برنامج للتدريب التحويلي، والمساعدة في إصدار تراخيص مزاولة الحرف.

**<u>وفي مجالات المرونة، والحد من مخاطر الكوارث، وتأقلم المدن والموائل البشرية</u>** استهدفت الحكومة وضع خطة مستقبلية كمسئولية بيئية واجتماعية وكاستثمار في مستقبل التنمية على المستوى القومي والإقليمي والمحلي. الأمر الذي دفع الحكومة بأجهزتها الممثلة في الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ والتابعة لوزارة الموارد المائية والري تنفيذ العديد من المشروعات لحماية الشواطئ في المناطق الساحلية. واستمراراً للإستراتيجية الوطنية للتكيف والحد للمخاطر الصادرة عام ٢٠١١ والتي قام بإعدادها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمشاركة الخبراء الوطنيين من جميع القطاعات بالوزارات والهيئات المعنية، فقد تم إعداد خطط التكيف لمناطق الأولوية والمهددة بمخاطر التغير المناخي وضم هذه السياسات والخطط إلى "رؤية مصر ٢٠٣٠"، إضافة إلى إعداد استراتيجية تمويلية لتنفيذ الخطط الوطنية والعمل على جذب تمويل الصناديق المتخصصة العالمية وغيرها لرفع القدرة على تمويل تنفيذ مشروعات الخطة الوطنية للتكيف، وتعزيز القدرة المؤسسية لتنمية وإدارة خطط التكيف وتنفيذها.

وتتعرض مصر للعديد من المخاطر البيئية مثل ارتفاع متوسط مستويات سطح البحر بين ٢,٨ و٣,٦ مم سنوياً خلال الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠١٠، وارتفاع سطح البحر في دلتا النيل يتراوح بين ٣,٢ - ٦,٦ مم/للسنة، وهبوط الأراضي المحلية في جميع أنحاء الدلتا، بمعدلات فعلية تتراوح من حوالي ٤ مم/للسنة في الإسكندرية غرباً، إلى حوالي ٣ مم/للسنة في بورسعيد شرقًا، علاوة على عواصف متطرفة لمستوى سطح البحر المدفوعة بمزيج من ارتفاع المد والجزر والعواصف أدت إلى الفيضانات الساحلية المدمرة في الإسكندرية في ٢٠١٥ وإلى تدمير أجزاء من الطريق الدولي الساحلي. كما أدت زيادة تواتر هبوب العواصف وشدتها على مدى السنوات السبع الماضية، إلى تراجع خط الشاطئ في مناطق المصبات بحوالي ٤,٥ كم عند مصب فرع رشيد ولأكثر من ٢,٦ كم عند مصب فرع دمياط. وقد قامت الدولة بتبني خطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية لعدد ٨ محافظات ساحلية (شمال سيناء - بورسعيد – دمياط – الدقهلية – كفر الشيخ – البحيرة – الإسكندرية – مطروح)، حيث تم تنفيذ المشروع من خلال وزارة الموارد المائية والري والهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ وبمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال صندوق المناخ الأخضر. وقد بدأ المشروع في مايو ٢٠١٨ ومن المستهدف استمراره حتى عام ٢٠٢٥. ويهدف المشروع إلى الحد من مخاطر الفيضانات الساحلية على الساحل الشمالي لمصر بسبب ارتفاع منسوب سطح البحر والأحداث الجوية الشديدة المتكررة، ووضع خطة متكاملة لإدارة المناطق الساحلية لكامل الساحل

الشـــمالي، لإدارة آثار مخاطر تغير المناخ على المدى الطويل، وإعداد وتنفيذ برنامج تدريبي لتنمية القدرات لشـركاء التنمية في المحافظات الساحلية، واستكمال عملية الرصد الوطني للمحافظات الساحلية، ودعم اســتخدام المنشــآت المرنة الصــديقة للبيئة لتعزيز التكيف البيئي للمجتمعات المحلية. وتتمثل أنشـطة المشـروع حتى الآن في حماية ٦٩ كيلو مترًا في منطقة دلتا النيل باستخدام مجموعة من الجسور الترابية في خمسـة مناطق بدلتا النيل تشـمل محافظات بورسـعيد ١٢ كم - دمياط ١٢ كم - الدقهلية ١٢ كم - كفر الشــيخ ٢٧ كم - البحيرة ٦ كم، لحماية المناطق الســاحلية المنخفضــة في المحافظات الخمس، وتمثل ٣٠ ٪ من أعمال الحماية المطلوبة للمناطق الساحلية المتضررة. ومن المتوقع أن تسـاهم أعمال المشـروع في حماية ١٤٠ مليون متر مسـطح لاسـتمرار إقامة مشروعات تنموية وسياحية بها بحجم استثمارات تصل إلى ١٤٠ مليار جنيه، خلاف العائد الاجتماعي المتمثل في توفير فرص عمل. كما تقوم الحكومة المصــرية بتنفيذ عدة مشــروعات الغرض منها حماية شـواطئ المدن السـاحلية والحد من ظاهرة النحر البحري علي شـواطئها وتأمينها من فقدان أجزاء من المدن وتعرض عمرانها لتحديات تدهور البيئة العمرانية السريع.

كما تهتم الـدولـة بضــبط النمو على الأراضي الزراعيـة، حيـث قـدرت معدلات خســارة الأراضي الزراعية خلال الفترة ١٩٨٤-٢٠٠٠ بنحو ٢٥ ألف فدان سـنوياً، وارتفع المعدل حتى عام ٢٠٠٧ ليصـل إلى حوالي ٦٠ ألف فدان سـنوياً. وفي إطار قانون البناء رقم ١١٩ لسـنة ٢٠٠٨، انتهت الهيئـة العـامـة للتخطيط العمراني التـابعـة لوزارة الإســكـان والمرافق والمجتمعات العمرانية بإعداد المخططات الإسـتراتيجية على مسـتوى مدن وقرى الجمهورية، لضــبط النمو العمراني وحظر بناء أي مباني أو منشآت خارج حدود الأحوزة العمرانية المعتمدة أو المناطق التي ليس لها مخطط إسـتراتيجي. وفي إطار رصـد التغيرات التي طرأت على التجمعات الحضرية ومتابعة وقياس مدي كفاءة أداء المخططات الاستراتيجية قبل تحديثها، كان لابد من اسـتحداث وتطوير مؤشرات رصـد وتحديث حالة التجمعات الحضرية.

كما تعنى الحكومة بخفض معدلات التلوث الهوائي والذي يســاهم في زيادة ظاهرة الاحتباس الحراري من خلال مشــروع تدوير المخلفات الزراعية (قش الأرز)، حيث قامت وزارة البيئة ووزارة الزراعة واسـتصلاح الأراضي من خلال قطاع الإرشــاد الزراعي، وأجهزة البيئة بالمحافظات، وأجهزة الحماية المدنية بتنفيذ برنامج تدريبي لتوعية مزارعي المحاصـيل الحقلية الصـيفية خاصـة مزارعي محصـول الأرز، في بعض مراكز وقرى الوحدات المحلية بمحافظات (القليوبية – الشرقية – الدقهلية – الغربية – كفر الشـيخ – البحيرة). واسـتهدف المشـروع جمع كمية (٥٠٠) ألف طن قش الأرز بحـد أقصى– وتـدريـب المزارعين على كيفيـة تعظيم الاســتفادة منه، لعمل أســمدة عضــوية وعمل الأعلاف غير التقليدية لتغذية حيواناتهم، وذلك ضــماناً لحق الأطراف المشــاركة في برنامج التدريب، واسـتعداداً لبدء موسـم جمع قش الأرز لعام ٢٠٢٠، على أن تؤول ملكية قش الأرز إلى أصحاب مواقع التجميع. وإن كان المشـروع لا يسـتهدف مناطق حضـرية بطريقة مباشرة وإنما يسـاهم في خفض آثار السحابة السوداء على العمران المحيط.

**<u>أما بالنســبة للإدارة المســتدامة في اســتخدام الموارد الطبيعية</u>**، فقد اهتمت الدولة بالمشروعات المتكاملة للصرف الصحي المعالج لاسـتزراع الغابات الشــجرية، علاوة على تطوير محطات الصــرف الصــحي ذات المعالجة الثلاثية كمتطلب أساسي للحفاظ على الموارد الطبيعية. وتعتبر محطة الجبل الأصـفر التي تعمل بطاقة ٢,٥ مليون م٣/يوم وتخدم أكثر من ١٢,٥ مليون نســمة من أهم التجارب الرائدة في مجال تقليل الفاقد من المياه من خلال إعادة التدوير. ومن المخطط زيادة طاقة المحطة إلى ٣,٥ مليون م٣/يوم لتصـبح المحطة الأولى على مسـتوى العالم من حيث الطاقة الإنتاجية. كما يتم الاســتفادة من مياه الصــرف الصــحي المعالج في مشروعات غابات المزرعة التجريبية المقامة وتغذية مصرف الجبل الأصــفر ثم إلى مصــرف بحر البقر حيث يتم حاليًا إنشــاء محطة لمعالجة مياه المصــرف للدرجة الثلاثية بطاقة ٥ مليون م٣/يوم في منطقة القناة، ومن المقرر أن تســتخدم المياه المعالجة الناتجة عن المحطة في زراعة مسـاحة ٣٢٢ فدان شرق القناة بزراعات خشـبية مثل أشــجـار المـاهوجني والزيتون والليمون والمـانجو، وبعض النبـاتـات المسـتخدمة في إنتاج الزيوت. وتعتبر محطة الصرف الصحي أوراسكواليا مشــروعاً رائداً لتعظيم الاســتفادة من مصــادر المياه البديلة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالج، بطاقة ٢٥٠ ألف م٣/يوم، وتوفر الخدمة لمليون نســمة بمدينة القاهرة الجديدة، وتقع على طريق العين السـخنة القاهرة، وتعتبر أول محطة يتم تأسـيسـها بنظام المشـاركة بين القطاعين العام والخاص، بين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة التابعة لوزارة الإســكان والمرافق والمجتمعات العمرانية وإحدى شركات القطاع الخاص العاملة في هذا المجال، حيث يتم الاســتفادة من المياه المعالجة الناتجة عن المحطة في ري المســطحات الخضــراء بمدينة القاهرة الجديدة والغابة الشـجرية بمسـاحة ٨٨٤٥ فدان، وكذلك سـيتم الاستفادة منها في ري المسطحات الخضراء بالعاصمة الإدارية.

وبـالرغم من تلـك الجهود والإنجـازات في مجـالات المرونـة والإدارة المســتـدامة للموارد الطبيعية فإن الدولة المصــرية تعمل من خلال أجهزتها المختلفة على التغلب على مجموعة من التحديات أهمها محدودية التمويل اللازم لتنفيذ خطط خفض ملوثات الهواء وإنشــاء محطات الرصــد، والحاجة إلى مواجهة عاجلة لظاهرة النحر البحري الموجودة علي السـاحل بشـكل عام حيث يتم حالياً دراسـة مشروع قومي لتغذية كامل الســواحل برمال يتم جلبها من الغاطس من البحر، علاوة على نقص التمويل لرصــد التنوع البيولوجي وإدارة المحميات، مما أدى إلى ضعف جهود التنوع البيولوجي. كما تسعى مصر لتلبية الطلب المتزايد في المســتقبل للاســتفادة من ظروف مصــر الجغرافية الملائمة لتوفير مصادر طاقة متجددة.

أما في مجال متابعة التنفيذ الفعّال للخطة الحضــرية الجديدة فتقوم الحكومة المصرية بالعمل على **<u>بناء هيكل الحوكمة الحضرية</u>** من خلال عدة توجهات أهمها تعزيز التحول نحو اللامركزية. وفي هذا الشأن قامت الحكومة المصـرية بتطوير مسـودة مشـروع قانون جديد للإدارة المحلية يـدعم التحول نحو اللامركزيـة، وتولى مجلس النواب مناقشــة هـذه المسودة في الفصل التشريعي الأول ومن المتوقع أن يتم مع بداية الفصل التشريعي الثاني إقرار مسودة مشروع القانون. كما بدأت الحكومة في تنفيذ مجموعة من البرامج والإجراءات الداعمة للتحول نحو اللامركزية وتمهيد الطريق لذلك من خلال البرامج والمشـاريع الاسترشـادية، والاستفادة من نتائج هذه البرامج في رسـم السـياسـات واتخاذ الإجراءات المكملة للإطار التشــريعي المقترح لتطوير منظومة الإدارة المحلية وتمكين الوحدات المحلية من القيام بدور فاعل في تقديم الخدمات العامة للمواطنين، والمســاهمة في تحفيز التنمية الاقتصــادية المحلية، وتنفيذ الأجندة الحضـرية الجديدة. وتتضـمن برامج التنمية المحلية التي تقوم الحكومة بتنفيذها لدعم التحول نحو اللامركزية الإدارية والمالية في محافظات الجمهورية "برنامج التنمية المحلية في صـعيد مصـر" والذي يتم العمل به خلال الفترة الزمنية ٢٠١٦-٢٠٢١، ويسـتهدف تعزيز التنمية المحلية المستدامة وتوفير فرص عمل لائق ومنتج، والحد من الفقر في محافظتي ســوهاج وقنا، باعتبارها من المحافظات التي تعاني من أعلى معدلات للفقر وفقاً لخريطة الفقر لعام ٢٠١٥. ويبلغ إجمالي التمويل المتاح للبرنامج ٩٥٧ مليون دولار أمريكي، يقدم منها البنك الدولي للإنشــاء والتعمير قرضـاً قدره ٥٠٠ مليون دولاراً أمريكياً، وتسـاهم الموازنة العامة للدولة بالجزء المتبقي. وفي إطار دعم التحول نحو اللامركزية وزيادة

تمكين الإدارة المحلية، تعمل وزارة التنمية المحلية على مراجعة خريطة توزيع الاختصاصات بين المستويات المحلية المختلفة في بعض القطاعات. كما تستهدف الوزارة تطبيق منهجية تشاركية في عملية التخطيط المحلي وبشكل متكامل يتضمن كافة القطاعات الرئيسية والخدمية على المستوى المحلي (مديريات الخدمات والشركات والهيئات التابعة).

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر يقوم ضمن أنشطته بالعمل على تعزيز البنية الأساسية في قنا وسوهاج وكذلك تعزيز التنافسية وتطوير بيئة الأعمال في هذه المحافظات. كما قامت الحكومة بتأسيس عدد من المشروعات التنموية الإقليمية التي من شأنها تعزيز الاقتصاد المحلي ومنها على سبيل المثال تنمية إقليم قناة السويس وتأسيس المنطقة الاقتصادية الخاصة وتأسيس عدد من المشروعات الصناعية واللوجستية والخدمية بالمنطقة، ومشروع استصلاح مليون فدان بالمنيا والمنيا الجديدة وعدد من المحافظات، ومشروع المثلث الذهبي الذي يستهدف تعزيز التنمية الإقليمية المتكاملة ويجمع بين النشاط الاستخراجي والصناعي والسياحي، فضلاً عن الاستزراع السمكي بدلتا الجمهورية، وتأسيس مجموعة من الصوامع والمناطق اللوجستية في أنحاء الجمهورية لتطوير منظومة التجارة الداخلية، وعدد من المدن الذكية والمراكز التكنولوجية في كافة المحافظات. وتعتبر مشروعات مدينة الأثاث بدمياط، ومدينة الجلود بالروبيكي من أهم مشروعات تعزيز التنمية الإقليمية المتوازنة. وتشهد شبه جزيرة سيناء جهود تنموية غير مسبوقة من خلال شق مجموعة من الأنفاق التي من المنتظر أن تحفز حركة التنقل والتجارة وتخفف من القيود التي تفرضها الظروف الجغرافية والجيوسياسية على هذه المنطقة. كما حصل هذا الإقليم على تمويل من خلال الصناديق العربية لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة والمستدامة في مجالات البنية الأساسية والمرافق العامة والتنمية الاقتصادية المحلية.

ومن الجدير بالذكر أن منظومة التخطيط والتنمية المحلية تتضمن ثلاثة قوانين حاكمة، تشمل قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨، وقانون التخطيط رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣، وقانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩. وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية التي تتضمنها هذه القوانين والتي تدعم التنمية الحضرية على المستويين الوطني والمحلي، وتساهم أيضا في تمكين الإدارة المحلية من الوفاء بالتزاماتها وفق الأجندة الحضرية الجديدة، إلا أن المجال يتسع أمام تطوير هذه القوانين لضمان حوكمة أكثر كفاءة وفعالية لتنفيذ السياسات الحضرية. وعلى الرغم من أهمية تطوير الإطار التشريعي لمنظمة التنمية العمرانية المستدامة، إلا أن نجاح هذه القوانين يتوقف على مدى توافر الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ القوانين وتوفير الموارد المالية اللازمة وتأهيل الكوادر البشرية المؤهلة، ومتابعة التنفيذ وتقييم نتائج تطبيقها على أرض الواقع. ولذا تستهدف الدولة تطوير قانون الإدارة المحلية الجديد الذي يدعم التحول نحو اللامركزية الإدارية والمالية وتمكين وحدات الإدارة المالية من إدارة منظومة التنمية المستدامة الشاملة والمتكاملة. كما تستهدف تطوير قانون التخطيط العام الذي يدعم تمكين الإدارة المحلية من المساهمة في منظومة التخطيط لتوفير البنية الأساسية والخدمات العامة لتحسين مستوى معيشة المواطنين وجذب الاستثمار الوطني والأجنبي على المستوى المحلي وتوفير المزيد من فرص العمل اللائق والمنتج للمواطنين في كافة المحافظات والوحدات المحلية التابعة لها. وجارى حالياً العمل على تطوير منظومة التخطيط من خلال حزمة متكاملة من القوانين المتعلقة بالتخطيط والتنمية المحلية.

أما بالنسبة لتحقيق المشاركة الكاملة للمرأة في جميع مجالات وعلى كافة مستويات اتخاذ القرار، فتستهدف الدولة زيادة تمكين المرأة من تقلد المناصب القيادية في الحكومة والقطاع الخاص، حيث تم تبني دليل لجلسات التشاور كواحد من آليات تنفيذ برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر من وزارة التنمية المحلية ليتم تعميمه على باقي المحافظات بخلاف سوهاج وقنا، ويقوم الدليل على فكرة إشراك المواطنين في عملية التخطيط برفع الاحتياجات واقتراحهم مشروعات وتحديد الأولويات وصياغتها من خلال جلسات تشاور على مستوى المحافظة والمراكز التابعة، وتشمل هذه الجلسات ممثلين عن كل الفئات من قيادات ومرأة وذوي احتياجات خاصة إلخ...كما قام المجلس القومي للمرأة بإعداد "استراتيجية تمكين المرأة ٢٠٣٠" والتي تعتبر وثيقة العمل للأعوام القادمة لتمكين المرأة، وتم تكليف الحكومة المصرية بتفعيل الخطط والبرامج والمشروعات المتضمنة في هذه الاستراتيجية، وتنفيذها ومتابعة تنفيذها أيضاً. كما أطلق المجلس القومي للمرأة ووزارة التعاون الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي "محفز سد الفجوة بين الجنسين" بهدف مساعدة الحكومة والشركات على اتخاذ إجراءات حاسمة لسد الفجوات الاقتصادية بين الجنسين، وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وسد الفجوات بين الجنسين في الأجور، ودفع مزيد من النساء إلى المناصب القيادية، والمساواة بين الجنسين في مستقبل العمل. ويتضمن "محفز سد الفجوة بين الجنسين" أيضاً محوراً لإعداد المرأة للنشاط الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-١٩ المستجد. كما أعلنت وزارة التعاون الدولي في تقريرها السنوي لعام ٢٠٢٠ عن تمويل ٣٤ مشروعاً بقيمة إجمالية ٣,٣ مليار دولار أمريكي لدعم تمكين المرأة وتكافؤ الفرص بين الجنسين ضمن المحفظة الجارية للوزارة.

علاوة على ذلك أطلق جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالتعاون مع مجموعة السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا "الكوميسا" منصة "صوت خمسين مليون امرأة أفريقية" كأول منصة الكترونية تربط بين النساء في مجال الأعمال التجارية داخل ٣٨ دولة أفريقية، لنقل الأفكار والمعارف والمعلومات بين رائدات الأعمال في شتى أنحاء القارة الأفريقية. وأطلقت وزارة النقل بالشراكة مع المجلس القومي للمرأة وهيئة سكك حديد مصر وبالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية حملة "السكة أمان" لضمان الانتقال الآمن للمرأة ورفع الوعي بمختلف قضايا المرأة لا سيما التصدي لظاهرة التحرش.

**<u>وفي مجال تخطيط وإدارة التنمية المكانية الحضرية</u>**، تواجه الدولة العديد من التحديات في سبيل تنفيذ سياسات تنمية إقليمية متوازنة ومتكاملة، أهمها التفاوت في معدلات التنمية بين الأقاليم الاقتصادية والمحافظات المختلفة وبين الريف والحضر، والمركزية الشديدة في توزيع الاستثمارات العامة للدولة لتمويل مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة في هذه الأقاليم، بالإضافة إلى تواضع معدلات التنافسية في الأقاليم المختلفة وتواضع قدرتها على جذب الاستثمارات الخاصة اللازمة لتأسيس المشروعات الاقتصادية وتوفير فرص عمل لائق ومنتج. ولمواجهة هذه التحديات اهتمت الحكومة المصرية مؤخراً بضرورة سد الفجوات التنموية وتوجيه مزيد من الاستثمارات العامة لتحقيق هذا الهدف مع الاهتمام أيضاً برفع كفاءة هذه الاستثمارات العامة. وفي هذا الإطار، أعدت الحكومة المصرية ممثلة في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية مشروع قانون جديد للتخطيط العام يهتم بشكل كبير بالبعد الإقليمي للتنمية وبإعداد خطط تنموية واقعية للتخطيط الإقليمي والمحلي، تعتمد على تحديد الفجوات التنموية، وتدار بشكل لا مركزي، مع توفير أسقف تمويلية مناسبة يتم إبلاغها للمحافظات والأقاليم مسبقاً.

وتعتبر تكامل قضايا الإسكان في خطط التنمية الحضرية من ضمن أولويات الحكومة المصرية ومن خلال أدوات عدة أهمها السياسة الوطنية الحضرية، وعملية إعداد المخططات الاستراتيجية على اختلاف مستوياتها وفقاً لقانون البناء رقم ١١٩ لعام ٢٠٠٨ وتعديلاته ولائحته التنفيذية. وقد بدأ إعداد وثيقة "السياسة الوطنية الحضرية تحت إشراف الهيئة العامة للتخطيط العمراني وبالتعاون مع برنامج الأمم

المتحدة للمستوطنات البشرية منذ عام ٢٠١٦، وتهدف إلى صياغة السياسات اللازمة للنهوض بالحضر المصري على مستوى النسق العمراني ليكون أكثر ديناميكية وتنافسية، وعلى مستوى المدن لتكون أكثر إنسانية وأمنا واستدامة وقدرة على الصمود والحفاظ على موروثها الحضاري.

وجدير بالذكر أن غالبية المدن المصرية تحتوي على العديد من المناطق والمباني ذات القيمة التاريخية، وتضم الكثير من المجتمعات المحلية أصول سكانية ثقافية لها خصوصية تتنوع وتختلف من مكان إلى آخر. وقد راعت دلائل الأعمال المرجعية لتخطيط المدن التعامل مع المناطق التاريخية والتراثية وأيضا مراعاة تحليل خصائص المكون البشري والسكاني ودمجه في عمليات التخطيط والتنمية، وطرح مشروعات الخدمات الثقافية والاقتصاد المحلي. كما ينظم قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ في شأن قواعد ومتطلبات الحفاظ على المناطق، والمباني والمنشآت ذات القيمة المتميزة. وقد قامت الحكومة المصرية بتنفيذ عدد من المبادرات التي من شأنها إحياء التراث العمراني بالمدن القائمة مثل مشروعات تخطيط وتطوير المناطق التاريخية بالقاهرة التاريخية من خلال تنفيذ عدد من المشروعات التي تتكامل مع بعضها، وتشمل مشروع ترميم الآثار، ومشروع المتحف القومي للحضارة المصرية بالفسطاط، وتطوير الميادين، وأيضا التعامل مع المناطق العشوائية غير الآمنة في القاهرة التاريخية. وتجدر الإشارة إلى مراعاة الحكومة المصرية عند تنفيذ مشروعات تطوير المدن القديمة في الصحراء الغربية والواحات الالتزام بمبادئ الأجندة الحضرية الجديدة الخاصة بتأمين والمحافظة على النسيج العمراني المميز للمدينة القديمة مع مراعاة البعد الاجتماعي للسكان وتأمين الحيازة والسكن البديل.

ولم تغفل الدولة أهمية تنمية القدرات لعمليات التصميم والتخطيط العمراني، وتدريب المخططين في جميع مستويات الحكومة، حيث تولت الهيئة العامة للتخطيط العمراني التابعة لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية إصدار مجموعة من دلائل الأعمال والمنهجيات الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي على مستوى المدن والقرى والمحافظات والأقاليم، علاوة على إجراء عمليات تدريب وتوعية من خلال ورش عمل لرفع كفاءة المخططين في عملية التخطيط الاستراتيجي. كما قامت بطرح مجموعة كبيرة من القرى والمدن للتخطيط على المكاتب الهندسية والمراكز الهندسية بالجامعات المصرية. ولا شك أن هذه الخطوة قد ساهمت في مشاركة عدد كبير من العاملين والمتخصصين في مجال التخطيط العمراني في عملية التخطيط الاستراتيجي بالمشاركة واكتساب هؤلاء المشاركون الخبرة. وامتدت هذه الخبرة كذلك لإدارات التخطيط العمراني بالمحافظات والوحدات المحلية والتي قامت بدور هام في مناقشة وتحليل القضايا العمرانية وصياغة الاستراتيجيات التنموية المطلوبة. ويقوم كذلك برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتقديم الدعم الفني لمصر في وضع مخططات مستقبلية للمدن الصغيرة، لاستيعاب الزيادات السكانية المتوقعة بها، بهدف تحسين جودة الحياة بهذه المدن، وتقليل نسبة الهجرة منها. وشارك مكتب الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالقاهرة في وضع المخططات الاستراتيجية لما يقرب من ٦٠ مدينة صغيرة على مرحلتين، بالتعاون مع الهيئة العامة للتخطيط العمراني، من خلال مناهج التخطيط بالمشاركة والتخطيط الشامل، وذلك حتى عام ٢٠١٦، علاوة على ١٠ مدن صغيرة أخرى في الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٠. وقد ساهم هذا المشروع في تحسين الأداء والمحاسبة ورفع قدرات فرق العمل المشاركة في عملية التخطيط العمراني، وخاصة في مجالات تقييم المأوى والخدمات الحضرية الأساسية القائمة والوضع الاقتصادي في المدن، مع دمج هذه التحليلات في خطة عمرانية استراتيجية شاملة.

واهتمت الخطط الحضرية المصرية بوضع **أطر واضحة لوسائل التنفيذ** من خلال تطوير أطر تمويلية لتنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة على جميع المستويات الحكومية، حيث يوضح برنامج عمل الحكومة "مصر تنطلق" للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢ الجهود المبذولة لتنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة لتمويل مجموعة كبيرة من البرامج تشمل تطوير جميع المناطق غير الآمنة، بحيث يتم بناء ٨٠ ألف وحدة سكنية بالإضافة إلى تطوير ١١٠٠ سوق عشوائي على مستوى الجمهورية، و٣ مناطق عشوائية غير مخططة بعاصمة كل محافظة بإجمالي ٨١ منطقة بمساحة إجمالية ٦٢ ألف فدان تقريباً. ومن المتوقع أيضاً الانتهاء من تطوير منطقتي ماسبيرو وسور مجرى العيون بالقاهرة، بتكلفة إجمالية حوالي ١٣٢ مليار جنيه. كذلك يشمل البرنامج تنمية وتطوير القرى المصرية وعددها ٤٧٤١ قرية وتوابعها البالغة ٣٠٨٨ عزبة وكفر ونجع، من خلال تنفيذ مشروعات لمياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء وكباري وطرق داخلية ووحدات صحية ومدارس ومراكز شباب. علاوة على ذلك تم تنفيذ وصلات الصرف الصحي المنزلية للأسر الأولى بالرعاية بتكلفة استثمارية ٥٠٠ مليون جنيه مصري كصندوق دوار، وتحسين الظروف البيئية في القرى الأكثر فقراً بتكلفة نحو ٢٤٨ مليون جنيه مصري، وتخصيص ١١١ مليار جنيه مصري لمشروعات الإسكان، منها ٥٦٪ لتمويل مشروعات الإسكان الاجتماعي، ٢٢,٥٪ للإسكان الاجتماعي المتميز، و١٨٪ للإسكان المتوسط. كما قامت الدولة بزيادة حجم التمويل العقاري من ٧,٩ مليار جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ١٩,٧ مليار جنيه مصري بنهاية ٢٠٢١/٢٠٢٢، وبحيث يرتفع عدد المستفيدين من ٤٣ ألف مستفيد إلى أكثر من ٦٣ ألف مستفيد، ويساهم في تنفيذ البرنامج القطاع المالي غير المصرفي الذي يقدم خدمات التمويل العقاري. ووفقاً لتقرير متابعة "برنامج عمل الحكومة" عن الفترة يونيو٢٠١٨ – يونيو ٢٠١٩، تم إطلاق المرحلة الأولى من مبادرة "حياة كريمة" في ١٣٧١ قرية في ٥١ مركزاً.

كما قامت الحكومة بصياغة منظومة واضحة لتحويل الموارد المالية من المستوى القومي إلى المستوى المحلي بناء على الاحتياجات والأولويات والأدوار وذلك في ضوء الجهود الحالية للدولة لدعم الانتقال التدريجي إلى اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية كما ينص الدستور المصري ٢٠١٤، كما تم تشكيل لجنة لوضع المعايير الخاصة بتوزيع استثمارات التنمية المحلية (بهدف توزيع استثمارات برامج التنمية المحلية على دواوين عموم المحافظات بصورة عادلة وموضوعية من خلال تطبيق معادلة تمويلية تستند إلى عدد من المعايير والمحددات. تتضمن محددات المعادلة التمويلية متوسط نصيب المحافظة من إجمالي استثمارات الخزانة العامة الموجهة لبرامج التنمية المحلية، ونسبة السكان في المحافظة من إجمالي السكان، ومعدل الفقر في المحافظة، وموقع المحافظة (حدودية/ غير حدودية). وكنموذج لذلك، وفي إطار تنفيذ "برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر" الذي يتم تنفيذه في محافظتي قنا وسوهاج، تم الاتفاق على سقف تمويلي لموازنة كل محافظة لتمويل برامج التنمية المحلية لمدة ٣ سنوات، وتم إبلاغ كل محافظة بهذا السقف التمويلي مقدماً. كما تم تطبيق معادلة تمويلية تتضمن تخصيص ٤٠٪ من السقف التمويلي للمحافظة (٣٠٪ منها تم تخصيصها لمشروعات ديوان عام المحافظة والمشروعات المشتركة، و١٠٪ تخصص للمدينة عاصمة المحافظة)، ويتم توزيع ٦٠٪ من السقف التمويلي على المراكز وفقاً لعدد السكان. وتجدر الإشارة إلى قيام وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بتعميم تطبيق صيغة التمويل التي تم استخدامها في "برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر" على توزيع الاستثمارات الموجهة لبرامج التنمية المحلية على كافة محافظات الجمهورية والمراكز داخل كل محافظة. ولاتزال الدولة تعمل على تحديد صيغة تمويلية لتوزيع الاستثمارات التي يتم تخصيصها لتمويل مشروعات البنية الأساسية والخدمات على المستوى المحلي، خاصة

للوزارات التي قامت بنقل صلاحيتها للإدارة المحلية وفقاً لقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩، والتي لم يتم تطبيقها على أرض الواقع، حيث مازال توزيع هذه الاستثمارات يتم على المستوى المركزي.

وبالنسبة لتنمية القدرات ورفع الكفاءات، فتتبنى الدولة حزم من برامج تنمية القدرات وبخاصة القدرات الرقمية للعاملين بالجهاز الإداري للدولة، حيث قامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من عام ٢٠١٨ بإطلاق برنامج " تَنْمِيَة وبِنَاء القدرات الرقْميَّة للعاملين بالجِهاز الإداري للدولة (بما فيهم العاملين بالمُحافَظات والمديريات التَّابِعة)" حيث يهدف إلى أن يتواكب العاملين بالدولة مع المتغيرات الإدارية والتكنولوجية الحديثة، وتوجه الدولة نحو التحول الرقمي. ويشمل البرنامج عدة محاور أهمها: محور تنمية الثقافة الرقمية، محور تنمية المهارات الرقمية، محور تنمية مهارات العاملين بوحدات نظم المعلومات والتحول الرقمي، ومحور تطبيقات العاصمة. يستهدف البرنامج تعزيز المهارات الرقمية للموظفين وثقافة التعلم المستمر، علاوة على تعزيز الالتزام بالمعايير القياسية للجودة ودعم آليات الحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد. وقد تم حتى الآن تدريب ٢٠٠٠ موظف من إجمالي ١٠ الاف موظف في محافظات: البحيرة، وكفر الشيخ، والشرقية، والوادي الجديد، والفيوم، والأقصر، وأسوان، وجنوب سيناء، والسويس والإسماعيلية. ويصل إجمالي عدد المتدربين الذي تم تدريبهم بالمحافظات ٥,٧ ألف متدرب وفى الجهاز الإداري للدولة ١٧,٣ ألف متدرب حتى نوفمبر ٢٠٢٠.

كذلك استهدفت مبادرة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تعزيز أطر المشاركة المجتمعية والشفافية والمساءلة، من خلال "خطة المواطن"، والتأكيد على حق المواطن في التعرف على توجهات خطة التنمية المستدامة التي تتبناها الدولة، حيث تقدم الوثيقة معلومات مُفصّلة عن الاستثمارات الموجهة من الدولة لكل محافظة وتوزيعها على القطاعات المختلفة، وأبرز المشروعات الجاري تنفيذها في كل قطاع، فضلاً عن أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لكل محافظة. وهو ما يساعد المواطن على متابعة هذه المشروعات في محافظته/ مدينته/ قريته، مما يسهم بدوره في دمج المواطن في منظومتي التخطيط والمتابعة. وفى إطار ذلك؛ أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تطبيق "شارك ٢٠٣٠" للتعرف على البرامج والمشروعات الموجودة في الخطة السنوية في المحافظات. فلأول مرة يمكن للمواطن متابعة تنفيذ المشروعات على الأرض ومشاركة المواطن برأيه ومعرفة نتيجة متابعته عبر تطبيق شارك ٢٠٣٠؛ والرسالة: " أنت لست متابعاً فقط لكن يمكنك أيضا اقتراح أي مشروعات تراها مهمة في محافظتك أو خارجها". وهذا التطبيق يتيح المعلومات عن المشروعات وبرامج التنمية ويعرض مجموعة مؤشرات الأداء لها ويعرف المواطن بالمشروعات ذات الأولوية في كل محافظة وكل نشاط اقتصادي.

كما قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية خلال السنوات القليلة الماضية بتنفيذ عدد كبير من برامج تنمية القدرات شملت:

(١) برنامج تدريبي موسع على إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية بالتعاون مع معهد التخطيط القومي بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وقد استفاد من هذا البرنامج عدد كبير من القيادات المتوسطة في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

(٢) برنامج تدريبي في الأقاليم الاقتصادية السبعة على استخدام "النموذج الإلكتروني" الذي أعدته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لإدراج المشروعات التنموية في إطار البرنامج الاستثماري السنوي وربطه ببرنامج عمل الحكومة وبأهداف رؤية مصر ٢٠٣٠. وقد استهدف هذا البرنامج المسئولين عن إدارات التخطيط في المحافظات، والعاملين بالمكاتب الإقليمية للتخطيط الإقليمي التابعة لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

(٣) برنامج تدريبي على استخدام نظام المعلومات الجغرافية.

(٤) برنامج تدريبي للإعلاميين للتعريف بالمفاهيم الاقتصادية والتخطيطية مع التركيز على آليات الترويج لرؤية مصر ٢٠٣٠.

(٥) برنامج تدريبي للعاملين بديوان عام وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عن المهارات الشخصية وإدارة الوقت ومدونة السلوك وخلافه.

ومن هنا يتضح الأهمية التي توليها الدولة لتحقيق مستهدفات الأجندة الحضرية الجديدة من خلال أجهزتها المختلفة ومن خلال التعاون الوثيق مع شركاء التنمية المختلفين – سواء على المستويات المحلية أو القومية أو الدولية. ومن المستهدف خلال الفترة المقبلة، قيام اللجنة الوطنية المشكلة لمتابعة تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة باستكمال صياغة مؤشرات واضحة لقياس مدى التقدم المحرز، بحيث توضح حجم الإنجازات والتجارب الناجحة، علاوة على تحديد مواطن القصور في الأداء والتعرف على المعوقات التي قد تواجه التنفيذ بحيث يتم تلافيها بصورة سريعة لضمان رفع جودة الحياة ومستوى المعيشة في المناطق الحضرية المصرية وتحقيق التطور المأمول في البنيان العمراني المصري.

# ١

# الالتزامات مضيه إلى التحول من أجل التنمية الخضراء لاستدامة

# أ

# التنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر

# ١. الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر

## أولا: الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر: -

بالرغم من امتلاك الاقتصاد المصري للعديد من المقومات التي تمكنه من تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية وكذا أهداف التنمية المستدامة، إلا أنه يواجه العديد من التحديات الهيكلية التي تتمثل في بعض الاختلالات الاقتصادية الكلية والتشوهات الاقتصادية على المستوى الجزئي، وضعف رأس المال البشرى والبنية الأساسية، وصعوبة الحصول على التمويل، وانخفاض مستوى التنافسية. وتعكس المؤشرات الدولية تلك التحديات ومدى الجهد المطلوب لتخطيها، حيث احتلت مصر ترتيب ١٢٢ من ١٩٠ دولة في تقرير ممارسة الأعمال للبنك الدولي لعام ٢٠١٦، وترتيب ١١٦ من ١٤٠ في مؤشر التنافسية العالمي لعام ٢٠١٦/٢٠١٥. وجدير بالذكر أن التوجه الذي اتبعته مصر في الآونة الأخيرة على صعيد السياسات العامة والإجراءات التشريعية والتنفيذية كان واعداً ومبشراً، حيث قامت الحكومة بالعمل على مواجهة هذه التحديات من خلال وضع السياسات والبرامج الملائمة والفعالة، حيث أدت تلك السياسات – على سبيل المثال لا الحصر - إلى تحسن في ترتيب مصر في تقرير ممارسة الأعمال إلى المرتبة رقم ١١٤ من ١٩٠ دولة، وكذا في تقرير التنافسية العالمية حيث تحسن ترتيب مصر إلى المرتبة ٩٣ من ١٤١ دولة في نهاية ٢٠١٩[١].

وتشير التقارير الدولية كذلك إلى ان مصر قد قطعت خطوات كبيرة على عدة أبعاد مهمة حيث أظهرت مؤشرات التنمية البشرية حدوث تحسن ملموس في معدل وفيات الأطفال ومتوسط العمر المتوقع عند الميلاد والتحصيل الدراسي. وتسير الفجوات بين الجنسين في مجال التعليم نحو الانحسار لاسيما في المدن الكبرى، كما تضيق الفجوات في النواتج التعليمية والصحية بين المناطق والأقاليم [٢] مما يبشر بتحسن مستقبلي ملموس في الادماج الاجتماعي وضمان الإتاحة المتساوية لجميع فئات المجتمع وبخاصة الفقيرة والمهمشة وذوي الإعاقة. ولا شك أن التحديات التي تواجهها الحكومة المصرية حالياً هي تحديات كبيرة تتمثل في مجموعة من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد والتنمية المجتمعية أهمها ما يلي:

• تذبذب معدلات النمو خلال العقود الثلاثة الماضية حيث اتسمت هذه المعدلات بالتقلب والتوسط وعدم الكفاية للحاق بالبلدان متوسطة الدخل الأكثر تقدماً. ورغم النمو المتسارع في الآونة الأخيرة، فإن ذلك لم يحول دون ارتفاع معدلات الفقر القومية. كما لم يترجم النمو إلى تحسن ملموس في استهلاك الأسر أوفى مؤشرات الرخاء.

• ارتفاع البطالة بين الشباب حيث يندرج ٦٦,٤٪ من العاطلين عن العمل تحت الفئة العمرية ١٥-٢٩ عام (٢٠١٥). وتزيد البطالة بين الفئات الأكثر تعليماً. ويلاحظ أنه يوجد تحسن مستمر في معدلات البطالة العامة حيث انخفضت من ١٢,٨٪ عام ٢٠١٥ إلى ٧,٩٪ عام ٢٠١٩. كما تحسنت مؤشرات البطالة لدى الشباب (٢٩-١٥) من ٢٦,١٪ عام ٢٠١٥ إلى نحو ١٦,٧٪ عام ٢٠١٩. إلا انه يوجد تباين واضح في البطالة بين الجنسين، حيث تزيد بين الإناث عنها بين الذكور في نفس الفئة العمرية (٣٦,٥٪ للإناث في مقابل ٢١,٨٪ للذكور عام ٢٠١٥ و٤٣,٤٪ للإناث في مقابل ١٠,٤٪ للذكور عام ٢٠١٩).

• ضعف الكفاءة في سوق العمل المترتبة على عدم توافر المهارات الإدارية اللازمة، وعدم الربط بين الإنتاجية والأجر، وعدم ملائمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل، مما أدى كما سبق ذكره إلى تدنى ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية.

• ارتفاع حجم القطاع غير الرسمي، بالرغم من أن هذا القطاع قد ساهم في توفير فرص عمل لعدد كبير من الشباب، إلا أن هذا العمل لا يعتبر لائقاً نظراً لتدنى الأجور به وغياب عوامل الأمن والأمان. وقد أثر الاقتصاد غير الرسمي على تعميق مشكلة التفاوت في الدخول والتمييز بين الجنسين في سوق العمل وتفاقم قضية الفقر.

• تباين الاختلالات الهيكلية مكانياً، حيث تتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة في صعيد مصر عنها في شمالها، وفى ريفها عن حضرها، مما يستوجب عملية تحليل لمواطن الهشاشة في البنيان العمراني المصري ومحاولة معالجته بصورة متوازنة على صعيد جميع أقاليم مصر ومع ترتيب أولويات التدخل وفقاً للاحتياج الفعلي للمجتمعات المحلية.

**الدستور المصري**

**المادة ٨: التضامن الاجتماعي**
يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي. وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين، على النحو الذي ينظمه القانون.

**المادة ٩: تكافؤ الفرص**
تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز.

**المادة ١١: المساواة**
تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً لأحكام الدستور. وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها. وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل. كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجاً

**المادة ٢٧: التنمية الاقتصادية والرخاء المجتمعي**
يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر. ويلتزم النظام الاقتصادي بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافسية وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً، ومنع الممارسات الاحتكارية، مع مراعاة الاتزان المالي والتجاري والنظام الضريبي العادل، وضبط آليات السوق، وكفالة الأنواع المختلفة للملكية، والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، بما يحفظ حقوق العاملين ويحمي المستهلك. ويلتزم النظام الاقتصادي اجتماعياً بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة، وبحد أقصى في أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر، وفقاً للقانون.

وتقوم الدولة المصرية حاليًا بمحاولة معالجة الاختلالات ومواجهة التحديات من خلال محاور عدة، أهمها تحسين هيكل إدارة الاقتصاد الكلى وإصلاح منظومة دعم الطاقة وإصلاح حوكمة القطاع العام. ويقوم هذا الجزء من هذا التقرير بمتابعة وتحليل الجهود المبذولة من الدولة خلال الأعوام الماضية لتحقيق ادماج اجتماعي أكبر ومكافحة الفقر وبخاصة في المناطق الحضرية.

١ استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ (٢٠١٦)، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري – عن المنتدى الاقتصادي العالمي.
٢ إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك: دراسة تشخيصية منهجية (٢٠١٥)، مجموعة البنك الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

**شكل رقم (١) المجالات والمؤشرات المفضية إلى الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر**

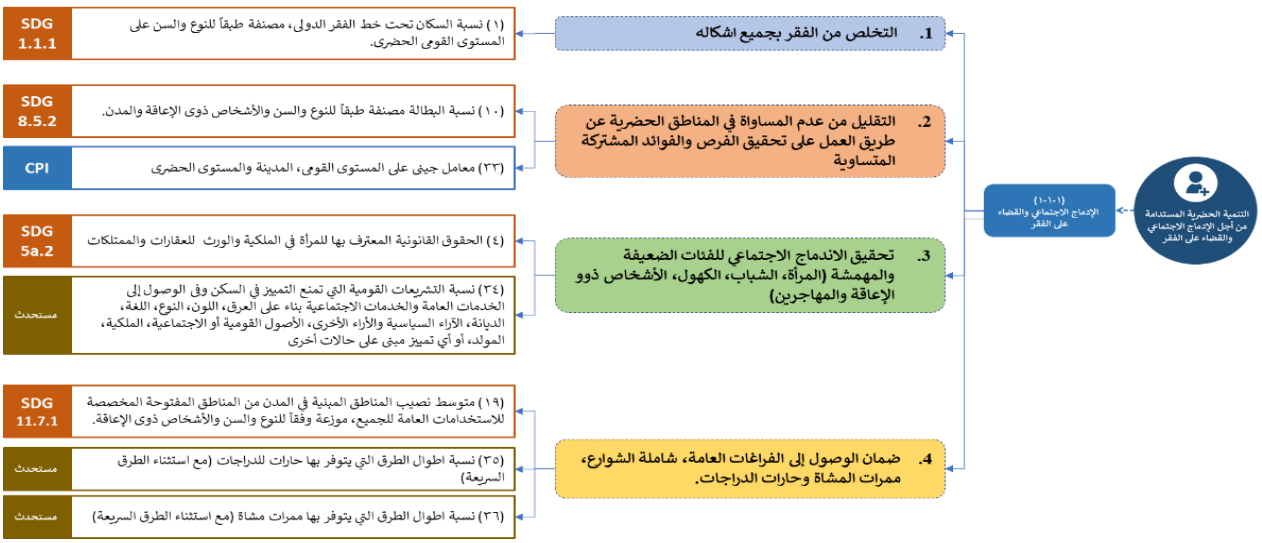


(المصدر: إطار المتابعة للأجندة الحضرية الجديدة – ٢٠٢٠ – برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)

## ١. التخلص من الفقر بجميع اشكاله: -

يشير تقرير أهداف التنمية المستدامة [٣] إلى أن الاقتصاد المصري سينمو في حدود ٥ إلى ٦٪ سنوياً خلال المستقبل القريب ليصل الناتج المحلى الإجمالي إلى نحو ٥٧١ مليار دولار عام ٢٠٣٠. وبالرغم من انخفاض النمو العام (٢٠١٩/٢٠٢٠) إلى نحو ٣,٦٪ نتيجة لتداعيات جائحة كورونا، إلا انه من المتوقع تعافى الاقتصاد المصري مستقبلاً بحيث يمكن من خلال النمو المأمول تخفيض نسبة الفقر وزيادة أعداد المنتمين إلى الطبقة الوسطى. وتشير بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى أن معدل النمو في الناتج المحلى الإجمالي قد ارتفع من ٤,٤٪ عام ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ٥,٦٪ عام ٢٠١٩/٢٠١٨ وهو ما يشير إلى إمكانية تحقيق مستهدفات التنمية وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠. من ناحية أخرى فقد كشفت بيانات الجهاز عن ارتفاع نسبة المصريين الواقعين تحت خط الفقر من ٢٥,٢٪ عام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ٢٧,٨٪ عام ٢٠١٥ ثم قفز إلى ٣٢,٥٪ عام ٢٠١٨/٢٠١٧ (وفقاً لمقياس الفقر القومي) [٤]. ويمثل ذلك الارتفاع تحدياً كبيراً للحكومة المصرية والتي تطمح إلى خفض نسبة الفقر لتكون ١٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠[٥]. وتنفذ مصر برنامجا للإصلاح الاقتصادي بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي منذ عام ٢٠١٦، بدأ بتحرير سعر صرف الجنيه أمام الدولار، وخفض الدعم عن عدد من الخدمات ورفعه تدريجيا عن الوقود وصولا لتحرير أسعار سعيا لضبط المالية العامة. في الوقت نفسه تم توجيه الوفورات لرفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، مع مد شبكة حماية اجتماعية لتخفيف وطأة إجراءات الإصلاح عن الطبقات الدنيا من المجتمع [٦].

ويوضح الشكل رقم (٢) تطور معدلات الفقر الكلى والفقر المدقع [٧] من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠١٧ وفقاً لبيانات البنك الدولي [٨]، والتي تشير إلى انه بالرغم من التحسن الملحوظ في معدلات الفقر خلال كامل الفترة الزمنية من ١٩٩٠ وحتى ٢٠١٥، إلا انه منذ عام ٢٠١٧ ارتفعت هذه النسبة بصورة ملحوظة، وهو ما تؤكده البيانات الرسمية للدولة كذلك. وتبلغ قيمة خط الفقر وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عن الفترة ٢٠١٨-٢٠١٧، نحو ٨٨٢٧ جنيهًا للفرد في السنة، أي ما يعادل ٧٣٥,٦ جنيها للفرد في الشهر. في حين تبلغ قيمة خط الفقر المدقع ٥٨٨٩,٦ جنيهًا للفرد في السنة أي ما يعادل ٤٩٠,٨ جنيهًا للفرد شهريًا. كان خط الفقر، حسب آخر بحث للدخل والإنفاق عام ٢٠١٥، هو ٤٨٢ جنيها شهريًا للفرد. وتحتاج الأسرة المكونة من ٥ أفراد إلى ٣٦٧٨ جنيهًا شهريًا حتى تستطيع الوفاء باحتياجاتها، بحسب تقرير الدخل والإنفاق عن الفترة ٢٠١٨-٢٠١٧. وتراجع معدل الفقراء عالميا (الفقر المدقع)، من ١١,٣٪ من سكان العالم عام ٢٠١٣ إلى ٩,٢٪ عام ٢٠١٧، وتوقعت تقديرات البنك الدولي أن يزيد ذلك المعدل عام ٢٠٢٠ نتيجة لجائحة الكورونا.

**شكل رقم (٢) تطور معدلات الفقر المدقع والفقر الكلى (١٩٩٠-٢٠١٧)**

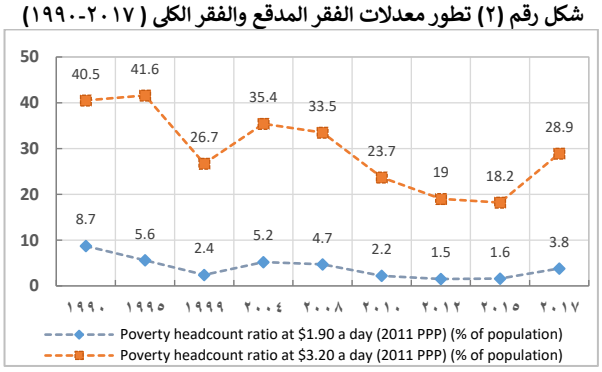


(المصدر: مؤشرات التنمية العالمية (٢٠٢٠)، البنك الدولي)

**شكل رقم (٣) نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر الوطني بين أقاليم الجمهورية (٢٠١٨-٢٠١٠)**

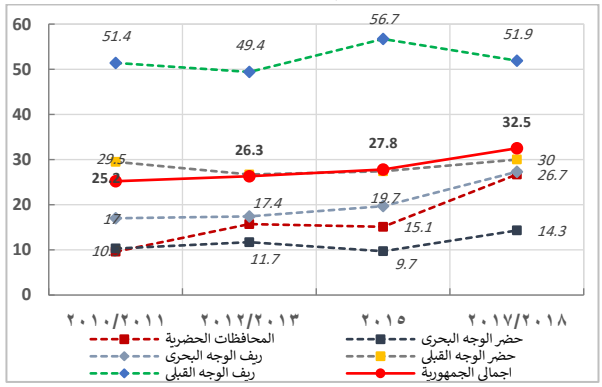


(المصدر: تقارير الدخل والإنفاق، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)

**جدول رقم (١) نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر الوطني بين أقاليم الجمهورية (٢٠١٠ -٢٠١٨)**

| النطاق | ٢٠١١/٢٠١٠ | ٢٠١٣/٢٠١٢ | ٢٠١٥ | ٢٠١٨/٢٠١٧ |
|---|---|---|---|---|
| المحافظات الحضرية | ٩,٦ | ١٥,٧ | ١٥,١ | ٢٦,٧ |
| حضر الوجه البحري | ١٠,٣ | ١١,٧ | ٩,٧ | ١٤,٣ |
| ريف الوجه البحري | ١٧ | ١٧,٤ | ١٩,٧ | ٢٧,٣ |
| حضر الوجه القبلي | ٢٩,٥ | ٢٦,٧ | ٢٧,٤ | ٣٠ |
| ريف الوجه القبلي | ٥١,٤ | ٤٩,٤ | ٥٦,٧ | ٥١,٩ |
| إجمالي الجمهورية | ٢٥,٢ | ٢٦,٣ | ٢٧,٨ | ٣٢,٥ |

(المصدر: تقارير الدخل والإنفاق، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)

٣ تقرير اهداف التنمية المستدامة/ مصر ٢٠٣٠ (٢٠١٨)، مركز فريدريك باردى للمستقبل الدولي – جامعة دنفر – برنامج الأمم المتحدة الانمائى (التقرير باللغة الإنجليزية)

٤ تعرف نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومي بانها نسبة السكان على مستوى إجمالي الجمهورية تحت خط الفقر القومي (تكلفة الحصول على السلع والخدمات الأساسية للفرد/الأسرة)

٥ استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ (٢٠١٦)، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

٦ تقرير المراجعة المصرية القومية الطوعي (٢٠١٦)، وزارة التعاون الدولي
(National Voluntary Review on the Sustainable Development Goals: Input to the ٢٠١٦ High-level Political Forum (HLPF) on Sustainable Development)

٧ يحسب الفقر الكلى بنسبة الفقراء الذين يعيشون على اقل من ٣,٢ دولار يومياً (بسعر الدولار عام ٢٠١١) من إجمالي السكان.
كما يعرف الفقر المدقع بنسبة الفقراء الذين يعيشون على أقل من ١,٩ دولار يومياً – وهو خط الفقر الغذائي (تكلفة البقاء على قيد الحياة).

٨ بنك المعلومات: مؤشرات التنمية العالمية (٢٠٢٠)، البنك الدولي – https

**شكل رقم (٤) نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر الوطني بين محافظات الجمهورية (٢٠١٧ -٢٠١٨)**

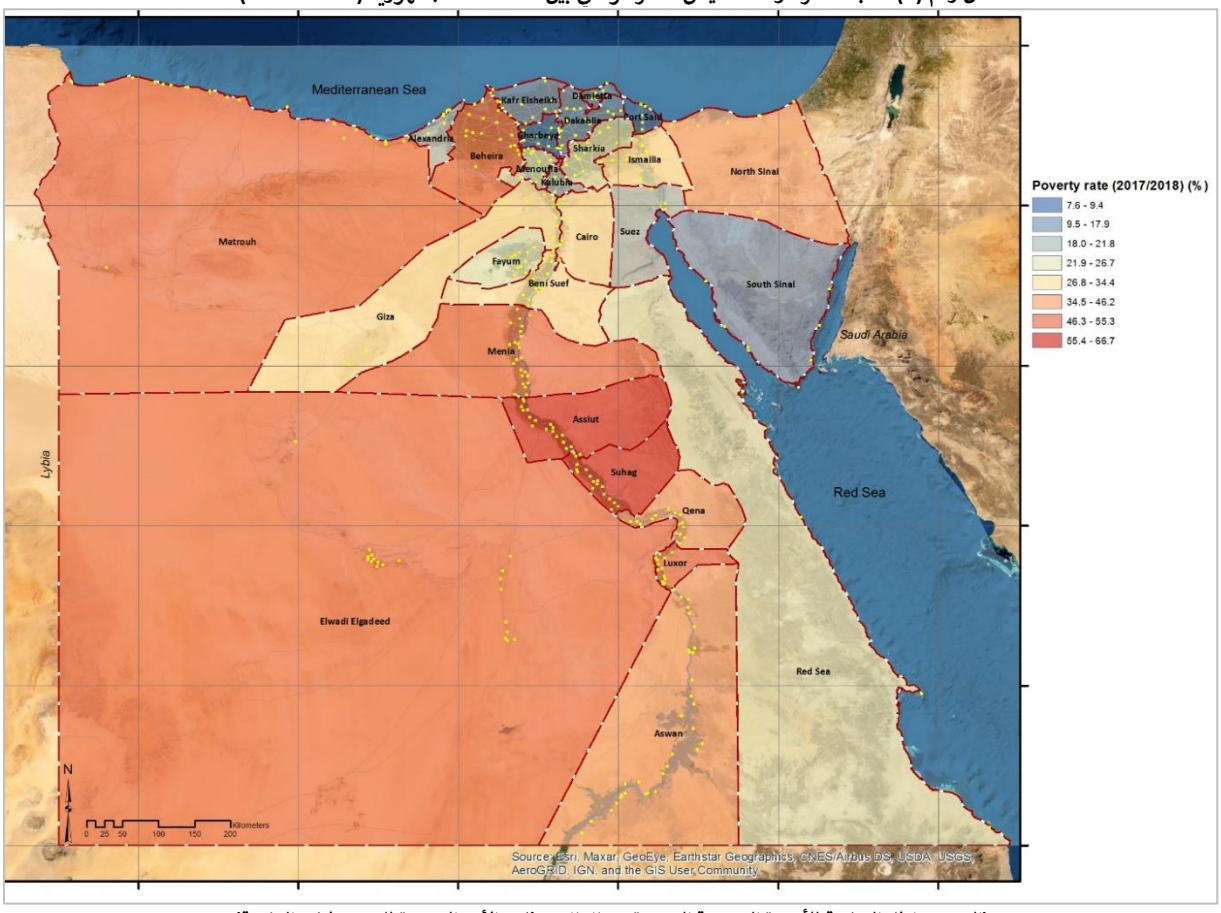


**(المصدر: إطار المتابعة للأجندة الحضرية الجديدة – ٢٠٢٠ – برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)**

كما يوضح جدول رقم (١) والأشكال رقم (٢) و (٣) و (٤) التوزيع المكاني للفقر وتطوره في أقاليم ومحافظات الجمهورية، حيث تظهر التفاوتات الجغرافية الكبيرة في معدلات الفقر ما بين الحضر والريف من ناحية وما بين محافظات الوجه البحري ومحافظات الوجه القبلي من ناحية أخرى. وبلغت معدلات الفقر في الفترة (٢٠١٨/٢٠١٧) ادناها في حضر الوجه البحري (١٤,٣٪) واعلاها في ريف الوجه القبلي (٥١,٩٪). إلا انه يلاحظ ايضاً أن معدلات الفقر لم تتغير كثيراً منذ ٢٠١١/٢٠١٠ وحتى الآن في محافظات الوجه القبلي، حيث اتسمت بثبات القيمة – رغم ارتفاعها – منذ ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٨. في حين أنه بالرغم من انخفاض نسبة الفقر في المحافظات الحضرية، إلا انها كانت المحافظات الأكثر تأثراً بزيادة معدلات الفقر حيث ارتفعت هذه المعدلات من ٩,٦٪ عام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى نحو ٢٦,٧٪ عام ٢٠١٨/٢٠١٧، وهو ما يشير إلى التآكل الكبير في الطبقة الوسطى في هذه المحافظات بصورة خاصة وفى مصر بصورة عامة.

وتتفاوت محافظات مصر أيضاً من حيث نسبة الفقر فيها، ففي حين تتدنى هذه النسبة في محافظات بورسعيد والغربية ودمياط (بنسب ٧,٦٪، ٩,٤٪، و١٤,٦٪ على التوالي) وهي كلها محافظات تقع فى شمال مصر وفى الدلتا، إلا انها تصل إلى أقصى معدلاتها في محافظات أسيوط وسوهاج والأقصر والمنيا (بنسب ٦٦,٧٪، ٥٩,٦٪، ٥٥,٣٪، و٥٤,٧٪ على التوالي) وهي كلها محافظات الصعيد المصري (جنوب مصر). كما يلاحظ أن المحافظات الحدودية الغربية (الوادي الجديد ومطروح) وهي محافظات تتسم بمساحاتها الجغرافية الشاسعة، إلا أنها تتسم أيضاً بارتفاع نسبة الفقر فيها والذي يزيد عن أكثر من نصف سكانها. وتوضح بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ايضاً ان أكثر من ثلث سكان القاهرة والجيزة يقعون تحت خط الفقر (٩).

وترتفع نسبة الإناث تحت خط الفقر المدقع عن الذكور، إذ تبلغ ٤٪ للإناث عام ٢٠١٧ مقارنة بنحو ٣,٧٪ بالنسبة للذكور. كما ترتفع هذه النسبة بين الفئات غير المتعلمة في المجتمع لتصل لنحو ٥,١٪ مقارنة بنحو ٠,٦٪ للفئات التي اجتازت التعليم العالي (١٠). وتتباين بعض هذه المؤشرات مع معدلات الفقر القومي والتي توضح أن على عكس مؤشرات الفقر المدقع فإن نسبة الفقر القومي بين الإناث يقل عنه بالنسبة للذكور (٣١,٥٪ للإناث و٣٣,٥٪ للذكور عام ٢٠١٨، و٢٦,٧٪ للإناث و٣١,٥٪ للذكور عام ٢٠١٥) (١١). وتبين جميع هذه المؤشرات أهمية انتاج خريطة للفقر على المستوى القومي توضح أهم المناطق وأهم الفئات الأقل دخلاً والتي تعاني من الفقر، بحيث تساهم هذه الخريطة في التوجيه الصحيح لموارد الدولة والمبادرات الأهلية بهدف معالجة الاختلالات والتباينات السابق مناقشتها.

وجدير بالذكر أن مصر قد شهدت ارتفاعاً في الناتج المحلى الإجمالي من ٥,٣٪ في العام المالي ٢٠١٨ إلى ٥,٦٪ في العام المالي ٢٠١٩، وهو الارتفاع الناتج عن زيادة الصادرات والاستثمارات الخاصة. كذلك فإن الحكومة المصرية قد قامت بالتنفيذ الناجح لمجموعة من الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد القومي، مما ساهم في انخفاض البطالة من ٩,٩٪ عام ٢٠١٨ إلى ٧,٩٪ عام ٢٠١٩. وبالرغم من هذه النتائج المبشرة للإصلاحات فإن ذلك لم ينعكس على تحسن مستويات المعيشة بالمجتمع حيث ارتفعت نسبة الفقر لتصل عام ٢٠١٨ إلى نحو ٣٢,٥٪، وهي النسبة الأكثر ارتفاعاً خلال العشر سنوات الأخيرة. ويمكن تفسير هذا التباين نتيجة الانخفاض في الدخل الحقيقي والاستهلاك، حيث أدى الارتفاع في الأسعار خلال الأعوام السابقة نتيجة لتحرير سعر العملة المصرية إلى حجب أي زيادة في الدخول منذ نهاية عام ٢٠١٥. وتوضح الأشكال رقم (٥)و(٦) التغير في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين ما بين أعوام ٢٠١٥ و٢٠١٨ بقيمة اجمالية تقدر بنحو ٥٩,٣٪، في حين ان متوسط الدخل السنوي الفعلي للأسر (بتثبيت الأسعار على عام ٢٠١٥) قد انخفض بنحو ١٩٪ في نفس الفترة الزمنية. وذلك علاوة على ضعف المشاركة في التأمينات الاجتماعية، حيث قدر ان عدد المستفيدين من التأمينات الاجتماعية عام ٢٠١٨ لا يتعدى ٢١٪ من إجمالي السكان، ويتركز هذا الخلل بين الفئات الفقيرة والإناث وسكان المناطق الريفية (١٢).

(٩) تقارير الدخل والإنفاق (٢٠١٦، ٢٠٢٠)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

(١٠) قاعدة بيانات الفقر والعدالة (٢٠٢٠)، البنك الدولي.

(١١) التقرير الإحصائي الوطني لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في مصر (٢٠١٩)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

(١٢) ورقة عمل باللغة الإنجليزية: Accelerating global actions for a world without poverty: Egypt Experiences (٢٠٢٠), Dina M. Armanious, United Nations Expert Group Meeting.

وتقوم الدولة حالياً بمجموعة من المبادرات التي تستهدف دعم الفئات والمناطق الأكثر فقراً على مستوى الجمهورية من أهمها مبادرة رئيس الجمهورية لتطوير القرى الأكثر فقراً (حياة كريمة)، وبرنامجي تكافل وكرامة لوزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع عدة جهات حكومية أخرى.

شكل رقم (٥) التغير في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (٢٠١٨-٢٠١٥)

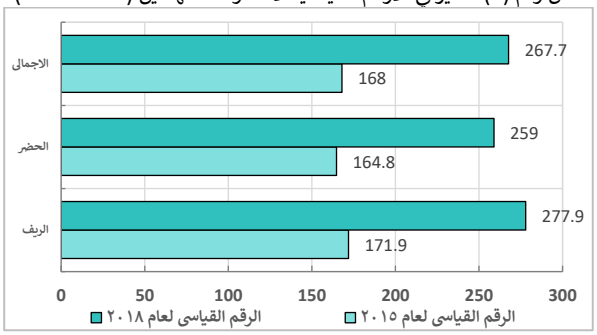


(المصدر: ورقة عمل - دينا ارمانيوس (٢٠٢٠)، وتقارير الدخل والإنفاق، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)

شكل رقم (٦) متوسط الدخل السنوي للأسر بالأسعار الحالية وبتثبيت على أسعار ٢٠١٥ (٢٠١٨-٢٠١٥) (بالألف جنيه مصري)

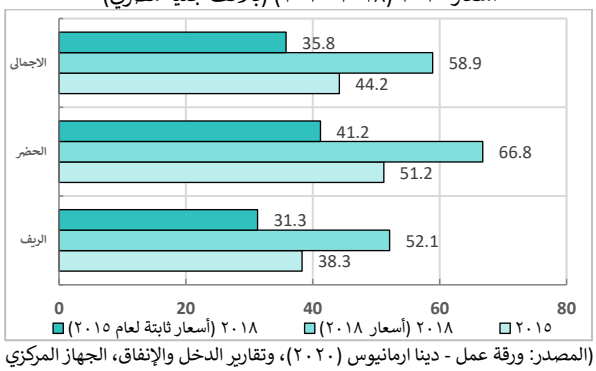


(المصدر: ورقة عمل - دينا ارمانيوس (٢٠٢٠)، وتقارير الدخل والإنفاق، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)

## حياة كريمة
## (برنامج رئيس الجمهورية لتطوير القرى الأكثر فقراً)

دعا رئيس الجمهورية في مستهل سنة ٢٠١٩ مؤسسات وأجهزة الدولة بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني لتوحيد الجهود بينهما والتنسيق المُشترك لإطلاق مبادرة وطنية على مستوى الدولة لتوفير حياة كريمة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجاً. ويستهدف البرنامج حصر الاحتياجات التنموية للقرى المستهدفة في المبادرة، وإعداد خطة التدخلات ذات الصلة، ومتابعة وتقييم أثر كافة الجهود على حالة التنمية وجودة الحياة للوصول إلى تجمعات ريفية مستدامة.

وتنطلق هذه المبادرة من الواقع المصري من حيث التصاعد المطرد في معدلات الفقر على المستوى القومي، مع انخفاض المستوى التعليمي وتنامي الاقتصاد غير الرسمي، وبخاصة في المناطق الريفية وريف الوجه القبلي على وجه الخصوص.

وتبلغ قيمة الاعتمادات المدرجة للمرحلة الأولى من المبادرة (٢٠١٩-٢٠٢١) ٣,٩٥ مليار جنيه مصري وللمرحلة الثانية (٢٠٢٢-٢٠٢١) ٩,٥٩ مليار جنيه موجهة إلى تدخلات متنوعة منها تطوير ورفع كفاءة المنازل، انشاء وحدات صحية وتقديم خدمات صحية واجتماعية، انشاء فصول تعليمية جديدة وتدريب مهني، تحسين شبكات الطرق وخدمات المياه والصرف الصحي، كل ذلك في عدد ٣٧٥ تجمع ريفي - كمرحلة أولى - موزعة على محافظات الجمهورية مع التركيز على المحافظات الأكثر احتياجاً وبخاصة في محافظات الصعيد.

## برامج تكافل وكرامة لوزارة التضامن الاجتماعي

برنامجي تكافل وكرامة هي برامج التحويلات النقدية المشروطة التي أطلقتها وزارة التضامن الاجتماعي عام ٢٠١٥ تحت مظلة تطوير شبكات الأمان الاجتماعي وبهدف دعم الفئات الأكثر فقرا في قرى صعيد مصر وفي بعض المناطق المتاخمة لمحافظتي القاهرة والجيزة حيث تعيش بعض الأسر التي تعاني من الفقر الشديد. و لبرنامجي( تكافل وكرامة) عدة أهداف اقتصادية ، واجتماعية ، وإنسانية حيث ان البرنامجين موجهان اساسا الى فئتين هما : الفئة الأولى هي الأسر التي لديها اطفال ملتحقون بمراحل التعليم المختلفة حتى المرحلة الثانوية، او صغار يحتاجون للرعاية والمتابعة الصحية، وهذه الفئة هي الفئة التي يطبق عليها برنامج (تكافل) اما الفئة الثانية فهي فئة كبار السن فوق ٦٥ عاما والذين لا يقدرون على العمل وليس لهم مصادر دخل ثابتة او المعاقين اعاقة تمنعهم من العمل والكسب وأيضا لا يملكون دخلا ثابتا، وهذه الفئة هي التي يطبق عليها برنامج (كرامة). وهذه البرامج تستهدف محاصرة خريطة الفقر في المحافظات المصرية على عدة مراحل. الأولي، وتشمل ثلاث من محافظات الصعيد، والثانية في محافظتين بالصعيد، وبعض عشوائيات القاهرة والجيزة، والمناطق ذات الطابع الريفي القريبة من القاهرة، خاصة في محافظة القليوبية، وموكزي الصف والعياط بالجيزة، وذلك على النحو التالي:

### المرحلة الأولى:

تتضمن محافظات، أسيوط وسوهاج والأقصر، وقد بلغت قيمة المساعدات الشهرية لعدد ٩ مراكز في هذه المحافظات ١٤٨ مليونًا و٣٧٩ ألف جنيه. وبلغ عدد المستحقين لمرتبات البرنامج الشهرية في محافظة أسيوط الذي يُغطي خمسة مراكز منها، هي: صدفا، وأبو تيج، وساحل سليم، والبدراي، والغنائم ٥٢ ألفًا و٥٣٧ أسرة، حصلت على مبلغ قيمته ٦٥ مليونًا و٦٣٤ ألف جنيه. بينما بلغ عدد المستفيدين من البرنامج في مراكز طهطا وجهينة وساقلته بمحافظة سوهاج ٢٧ ألفًا و٢٧٧ أسرة، وبلغت قيمة المبلغ الذي وصل لمستحقيه في هذه المحافظة ٦٩ مليونًا و٨٩١ ألف جنيه، وبلغ عدد الأسر المتقدمة للحصول على دعم البرنامج في محافظة سوهاج ٣٩ ألف أسرة. أما محافظة الأقصر فقد بلغ عدد الأسر المستفيدة من البرنامج، والتي اقتصرت على موكز إسنا، ١٠ آلاف و٧٢٦ أسرة، بمبلغ قيمته ١٢ مليونًا و٨٥٣ ألف جنيه. وبلغ عدد المتقدمين للحصول على معاشات ومرتبات البرنامج الشهرية في تلك المحافظة ٢٠ ألفًا و٨٦٤ أسرة.

### المرحلة الثانية:

وتشمل أربع محافظات هي قنا وأسوان والجيزة والقاهرة، بالإضافة إلى تغطية باقي مناطق جديدة في محافظات المرحلة الأولى. ويستهدف البرنامج الأسر المستحقة في مراكز العياط وأطفيح والصف بمحافظة الجيزة، بالإضافة إلى منطقة بولاق الدكرور. وأما في محافظة القاهرة فقد بدأ البرنامج في منطقة منشأة ناصر. وفي محافظة قنا يستهدف البرنامج خمسة مراكز، هي الوقف وقفط وقوص ونقادة وموكز قنا. وفي محافظة أسوان يستهدف البرنامج موكزين هما نصر النوبة وكوم أمبو.

ويبلغ عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة حتى منتصف عام ٢٠٢٠ ما يزيد عن ٢ مليون مواطن، والمستفيدين من البرنامج نحو ١,٢ مليون مواطن. وقد استطاع البرنامجين دمج الفئة المهمشة من المزارعين والفلاحين "المستأجرين" في المناطق المستهدفة اجتماعياًوكذلك فقد توسعت الحكومة في عدد المستحقين لمساعدات تكافل وكرامة، في إطار خطة التخفيف عن الفئات الأكثر تضررًا من أزمة فيروس كورونا.

يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر. ويلتزم النظام الاقتصادي بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافسية وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً، ومنع الممارسات الاحتكارية، مع مراعاة الاتزان المالي والتجاري والنظام الضريبي العادل، وضبط آليات السوق، وكفالة الأنواع المختلفة للملكية، والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، بما يحفظ حقوق العاملين ويحمي المستهلك. ويلتزم النظام الاقتصادي اجتماعياً بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة، وبحد أقصى في أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر، وفقاً للقانون.

## ٢. التقليل من عدم المساواة في المناطق الحضرية عن طريق العمل على تحقيق الفرص والفوائد المشتركة المتساوية: -

إن عدم المساواة بتعدد أشكالها طبقا للدخل أو الفرص أو النوع أو العرق أو الدين أو غير ذلك، تؤدى إلى مشاكل عملية تؤثر بالسلب على الكفاءة الاقتصادية والاستقرار بقدر تسببها في مشاكل أخلاقية تتعلق بالعدل. وقد عملت الحكومات المصرية المتتالية على التصدي لكافة أشكال عدم المساواة - مثل التفاوت في التنمية الاقتصادية بين الأقاليم المختلفة وبين الريف والحضر، أو التفاوت في الفرص المتاحة وفقاً للنوع – وذلك بتبني سياسات متنوعة: ففي حين أنه في خمسينات وستينات القرن الماضي تبنت الدولة المصرية أدوات عديدة لمعالجة عدم المساواة في توزيع الأرض ومحاولة تحقيق العدالة في القطاع الريفي، إلا أن هذه السياسات اخذت منحى مختلف خلال السبعينات والثمانينات لمحاولة معالجة الاختلالات المتعلقة بالهجرة من الريف إلى الحضر وما نتج عن ذلك من نمو عشوائي بالمدن. وفي الآونة الأخيرة، اتجهت الدولة إلى الخصخصة وتحرير الاقتصاد لتحقيق نمو أعلى، وتركزت بالتالي أغلب سياسات التصدي لعدم المساواة نحو معالجة الفقر وآثاره.

ويمكن القول بإن عدم المساواة في مصر يعتبر منخفضاً بالمعايير الدولية وبالمقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا الأخرى (١٣)، حيث لم يتخط معامل جيني منذ عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠١٧ حاجز الاثنين والثلاثون (٣٢)، واحتلت بذلك المرتبة رقم ١٢٩ من ١٥٩ دولة (١٤). وقد لاحظت دراسة البنك الدولي (١٥) أن عدم المساواة في المناطق الحضرية بمصر أكبر منه في ريفها حيث يصل معامل جيني للمناطق الحضرية إلى نحو ٣٧,٥ وفي الريف إلى نحو ٢٦,٤. وبالرغم من أن هذه الدراسة تمت من خلال تحليل بيانات الدخل والإنفاق والاستهلاك (١٦) لعام٢٠٠٥، إلا انه نتيجة عدم وجود تغيرات واضحة في قيمة معامل جيني في مصر منذ عام ٢٠٠٤، فيمكن القول إن الفجوة بين عدم المساواة بين حضر وريف الجمهورية مازالت قائمة. كما لاحظ التقرير أن فجوة عدم المساواة في مصر تظهر بصورة جلية في المناطق الحضرية الأكثر سكاناً - وبخاصة مدن مصر الرئيسية (القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس).

ويساهم تقرير التنمية البشرية كذلك في تقييم التوازن بين الاقتصاد ومكونات رأس المال البشرى وتقييم جودة التنمية البشرية وبحث أوجه عدم المساواة الاجتماعية في المجتمعات المحلية. ووفقًا لتقرير عام ٢٠٢٠، ارتفع مؤشر التنمية البشرية في مصر ليصل إلى ٠,٧٠٧ بعد أن كان ٠,٧٠١ عام ٢٠١٨، محافظة بذلك على احتلالها المرتبة ١١٦ عالمياً من أصل ١٨٩ دولة، ولا تزال في فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة. ولأول مرة، يعد مؤشر التنمية البشرية في مصر أعلى من المتوسط للدول العربية (١٧).

وتحتل مصر المرتبة ١٠٢ وفقًا لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي من أصل ١٨٩ دولة، وهو ما يشير إلى أن لدى مصر الكثير من الإمكانات لتحسين الحماية الاجتماعية، وتمكين المرأة، وأنظمة التعليم، والحوكمة، وتحويل النمو الاقتصادي إلى استثمارات تؤدي إلى مزيد من التقدم في التنمية البشرية. وعند أخذ أوجه عدم المساواة في الاعتبار باستخدام "مؤشر التنمية البشرية المعدل حسب عدم المساواة"، ينخفض ترتيب مصر بنحو ٩ مراكز مقارنة بترتيبها في مؤشر التنمية البشرية، وهو ما يشير إلى ضرورة الاستمرار في معالجة عدم المساواة. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، ففي حين أن أداء مصر أفضل من المتوسط في منطقة الدول العربية، إلا أنه لا يزال مؤشر التنمية البشرية للمرأة المصرية (٠,٦٥٢) أقل من الرجل (٠,٧٣٩).

من ناحية أخرى تعتبر البطالة بصورها المختلفة أحد أبرز مظاهر اختلال سوق العمل الذي يعكس حالة من عدم التوازن في الاقتصاد القومي، ويتم تعريف الأفراد العاطلين عن العمل بأعداد الذين لا يعملون وليس لديهم ارتباط بوظيفة خلال الفترة المرجعية للبحث ولكنهم قادرون على العمل ويرغبون فيه ومستعدون له إذا سنحت لهم الفرصة، ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه (١٨). وقد مر الاقتصاد المصري بالعديد من التحديات خلال العقد الأخير، نتيجة للمتغيرات السياسية والتحديات الأمنية العديدة التي واجهتها البلاد منذ ٢٠١١. وقد أثر ذلك على تباطؤ الاقتصاد وعلى تدهور مؤشرات الاقتصاد العام من نمو وبطالة. وقد واجهت الحكومة المصرية منذ عام ٢٠١٤ هذه التحديات من خلال إصلاحات عديدة ساهمت في تحسن مؤشرات الاقتصاد العام. فارتفع الناتج المحلى الإجمالي (بالأسعار الثابتة) من ٣,٦ إلى ما يناهز ٣,٨ تريليون جنيهاً بين عام ٢٠١٧/٢٠١٨ و٢٠١٨/٢٠١٩(١٩). وارتفع معدل النمو في الناتج المحلى الإجمالي إلى ما يناهز ٥,٦٪ عام ٢٠١٩ مقارنة بنحو ٤,٤ عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦. وقد صاحب ذلك انخفاض عام في معدلات البطالة من ١٢,٨٪ عام ٢٠١٥ إلى نحو ٧,٩٪ عام ٢٠١٩.

شكل رقم (٧) تطور معامل جيني في جمهورية مصر العربية (٢٠٠٤ -٢٠١٧)

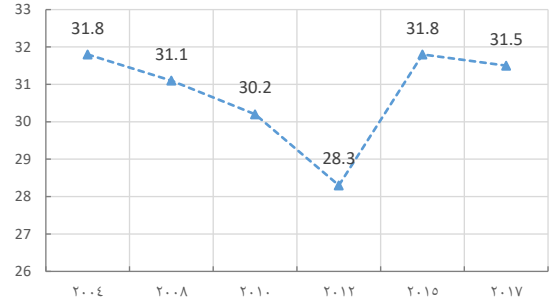


شكل رقم (٨) معدل النمو في الناتج المحلى الإجمالي في جمهورية مصر العربية (٢٠١٩-٢٠٠٠)

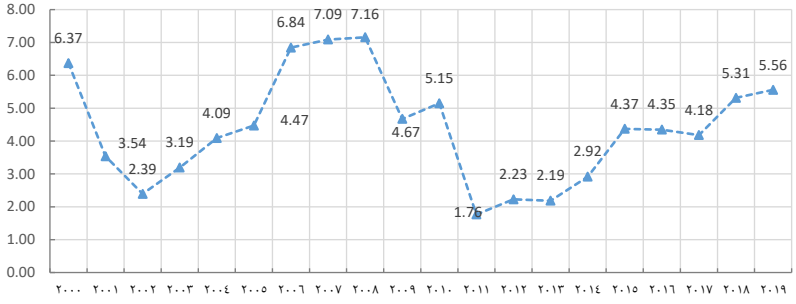


(المصدر: مؤشرات التنمية العالمية (٢٠٢٠)، البنك الدولي)

شكل رقم (٩) تطور معدلات البطالة طبقاً للنوع (٢٠١٩-٢٠١١) ونصيب أقاليم الجمهورية من إجمالي المتعطلين (٢٠١٨)

نصيب أقاليم الجمهورية من إجمالي عدد المتعطلين (١٥-٦٤ سنة)

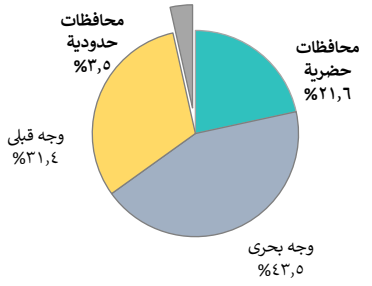


تطور معدلات البطالة طبقاً للنوع (٢٠١١-٢٠١٩)

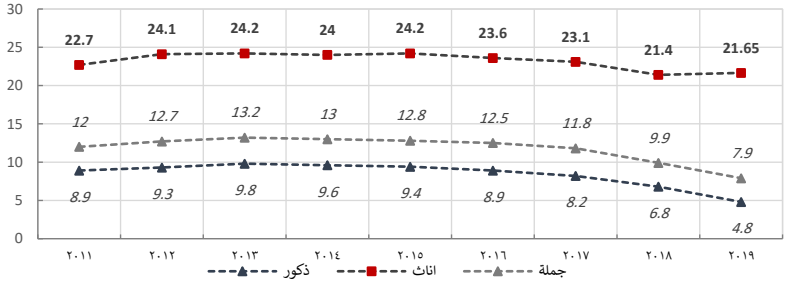


(١٣) داخل المساواة في جمهورية مصر العربية: الحقائق والرؤية عبر الأفراد، الزمن والمكان (٢٠١٤)، البنك الدولي .
"Inside Inequality in the Arab Republic of Egypt: Facts and Perceptions across People, Time and Space"

(١٤) ارتفاع المرتبة دليل على وضع أفضل من حيث المساواة – انخفاض رقم جيني يؤشر على تحسن في وضع المساواة.

(١٥) داخل المساواة في جمهورية مصر العربية: الحقائق والرؤية عبر الأفراد، الزمن والمكان (٢٠١٤)، البنك الدولي.
"Inside Inequality in the Arab Republic of Egypt: Facts and Perceptions across People, Time and Space"

(١٦) بحوث الدخل والإنفاق والاستهلاك – جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

(١٧) تقارير التنمية البشرية لأعوام ٢٠١٨، ٢٠١٩ و٢٠٢٠، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(١٨) التقرير الإحصائي الوطني لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في مصر (٢٠١٩)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

(١٩) مصر في أرقام (٢٠٢٠)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

ومن الواضح أنه بجانب الفقر وتحديات عدم المساواة، تعتبر البطالة من أهم التحديات المزمنة للدولة المصرية، حيث يبلغ إجمالي عدد المتعطلين ما يزيد عن ٢,٨ مليون مواطن وفقاً لتقديرات عام ٢٠١٨. وقد تذبذبت معدلات البطالة بصورة كبيرة حيث ارتفعت من ٥,٢٪ عام ١٩٨٠ إلى نحو ١١,٢٪ عام ٢٠٠٥ ثم بلغت اعلى معدلاتها عام ٢٠١٣ لتصل إلى ١٣,٢٪. وقد أدت الإصلاحات الحالية في هيكل الاقتصاد إلى توجه نسبة البطالة مرة أخرى منذ ذلك الحين إلى الانخفاض لتصل إلى نحو ٧,٩٪ عام ٢٠١٩. وقد تسببت تداعيات كورونا في ارتفاع البطالة مرة أخرى خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٠ لتصل إلى نحو ٩,٦٪ قبل أن يعاود الانخفاض إلى ما يقدر بنحو ٧,٣٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، وعموماً فإن مصر تستهدف تخفيض معدل البطالة إلى ٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

ويلاحظ أن نحو ٦٥٪ من إجمالي العاطلين ينتمون إلى المحافظات الحضرية ومحافظات وجه بحري، في حين ان محافظات وجه قبلي تحوي نحو ٣١٪ من إجمالي المتعطلين. وتتباين بشدة نسبة المتعطلين الإناث والذكور. ففي حين انخفضت نسبة البطالة بين الذكور من ٩,٤٪ عام ٢٠١٥ إلى ٤,٨٪ عام ٢٠١٩، فقد بلغت ٢٤,٢٪ بين الإناث عام ٢٠١٥ وانخفضت انخفاضاً طفيفاً لتصل إلى نحو ٢١,٧٪ عام ٢٠١٩. أي ان مشكلة البطالة تعتبر أكثر حدة بين الإناث والأكثر تأثيراً على مساهمة الإناث في سوق العمل. وتشير البيانات أيضاً إلى محدودية فرص العمل التي يوفرها السوق المصري للإناث، حيث لا تتعدى نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل ١٨٪ عام ٢٠١٩، وهي نسبة ضئيلة مقارنة للنسب العامة بالعالم العربي وشمال افريقيا، وهي تنعكس على ارتفاع ارقام بطالة الإناث – سواء في حضر أو ريف الجمهورية. وتعتبر نسبة المشاركة تلك من ضمن اقل النسب على مستوى العالم حيث تحتل مصر المرتبة رقم ١٧١ من ١٨٦ في حين يصل المتوسط العالمي إلى نحو ٤٧٪.

وتتميز جمهورية مصر العربية بارتفاع نسبة الشباب بها من إجمالي السكان بها حيث تصل نسبة السكان الذين أعمارهم من ١٥ إلى ٣٩ عاماً إلى نحو ٤٠,٣٪ من إجمالي سكان الجمهورية،

**شكل رقم (١٠) التوزيع المكاني لمعدلات البطالة طبقاً للنوع (٢٠١٨) في محافظات الجمهورية (بطالة إناث)**

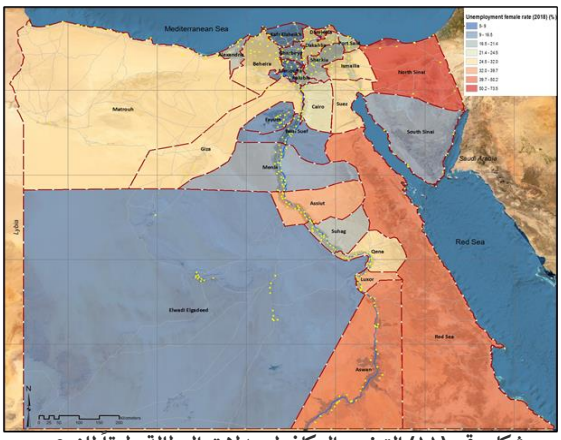


**شكل رقم (١١) التوزيع المكاني لمعدلات البطالة طبقاً للنوع (٢٠١٨) في محافظات الجمهورية (بطالة ذكور)**

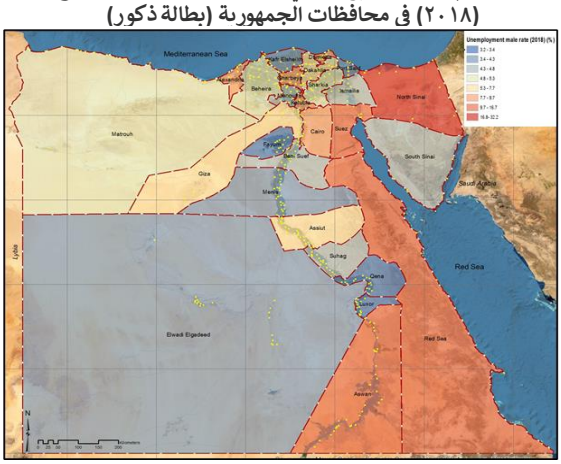


وهي ميزة كبيرة إذا ما أحسن استغلالها، ولكنها تمثل أيضاً تحدياً للحكومة لاستيعاب هذه الفئة من السكان داخل الهيكل الاقتصادي للدولة. وقد ارتفعت قوة العمل (١٥ سنة فأكثر) من نحو ١٣,٢ مليون في بداية ثمانينات القرن الماضي إلى نحو ٢٨,٩ مليون عام ٢٠١٨، وقد تصل إلى أكثر من ٤٠ مليون بحلول عام ٢٠٣٠. وتعتبر معدلات البطالة بين الشباب (٢٠ إلى ٢٤ سنة) هي الأعلى بين الفئات العمرية المختلفة التي تقع في سن العمل، فتصل هذه المعدلات إلى نحو ٤١,٧٪ في حضر المحافظات وإلى نحو ٢٨,٧٪ في الريف. وهي الفئة العمرية التي تعتبر معدلات البطالة فيها الأعلى سواء بالنسبة للذكور أو الإناث في كل من حضر وريف الجمهورية، وذلك كما هو موضح بالأشكال المرفقة. وتعكس هذه المؤشرات أهمية تدخل الدولة لإيجاد فرص عمل مناسبة للشباب من الجنسين خلال السنوات الأولى من تأهلهم لسوق العمل. كما توضح الخرائط المرفقة التوزيع المكاني للبطالة بين الجنسين على محافظات مصر، حيث يتضح أن أكثر المحافظات معاناة من معدلات البطالة المرتفعة هي محافظات شمال سيناء (٤٨,٢٪)، أسوان (٢٤,١٪) والبحر الأحمر (٢٣,٥٪)، وذلك بالرغم من ضعف تأثيرها على معدلات البطالة العامة نتيجة لانخفاض اعداد السكان بها. أما أقل المحافظات من حيث معدلات البطالة فهي الفيوم (٤,١٪) والوادي الجديد (٤,٣٪). وتزداد مشكلة البطالة حدة في محافظات كثيفة السكان مثل القاهرة (١٢,٦٪)، ودمياط (١٦,٦٪) والسويس (١٨,٦٪)، وغيرها من المحافظات ذات التعداد السكاني المرتفع والتي تتسم بمعدلات بطالة تزيد عن ٩٪.

كما يتضح من البيانات والأشكال رقم (١٠)و(١١)و(١٢)و(١٣) أن الفئة التعليمية الأكثر معاناة من البطالة هي فئة التعليم الجامعي وفوق الجامعي والتي تحسنت فيها نسبة البطالة تحسناً طفيفاً من ٢١,٤٪ عام ٢٠١٥ إلى نحو ١٦,٧٪ عام ٢٠١٩. كما أن فئة التعليم المتوسط تعاني هي ايضاً من البطالة وإن كانت قد شهدت انخفاضاً ملحوظاً في المعدلات من ٢٩,٣٪ عام ٢٠١٥ إلى نحو ٨,٣٪ عام ٢٠١٩. وتعتبر فئة الأميين هي الأقل تضرراً من البطالة بنسبة لا تزيد عن ٢,٢٪، وهي بالتالي الأكثر مشاركة في سوق العمل.

**شكل رقم (١٢) معدلات البطالة وفقا للحالة التعليمية (٢٠١٥ -٢٠١٧)**

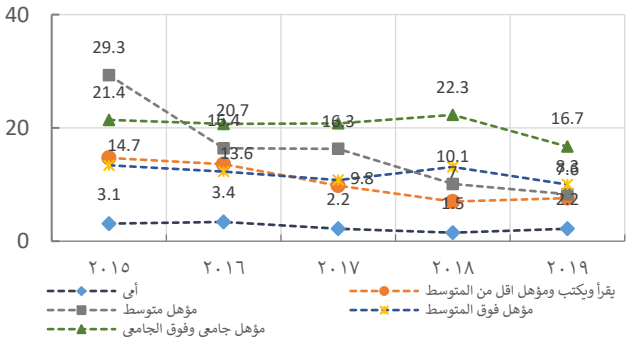


**شكل رقم (١٣) التوزيع المكاني لمعدلات البطالة طبقاً للنوع (٢٠١٨) في محافظات الجمهورية (الإجمالي)**

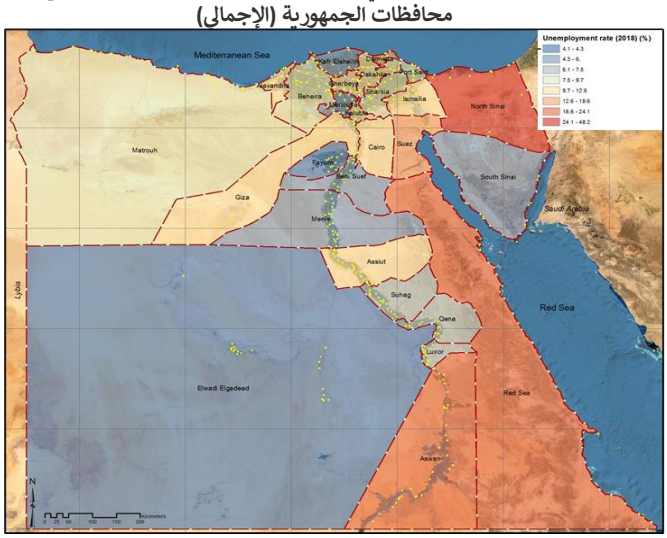

شكل رقم (١٤) معدلات البطالة طبقا لفئات العمر والنوع في ريف الجمهورية (٢٠١٧)

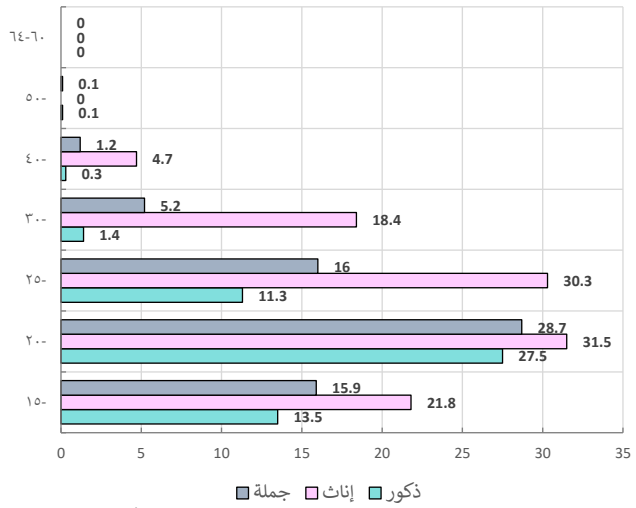


شكل رقم (١٥) معدلات البطالة طبقا لفئات العمر والنوع في حضر الجمهورية (٢٠١٧)

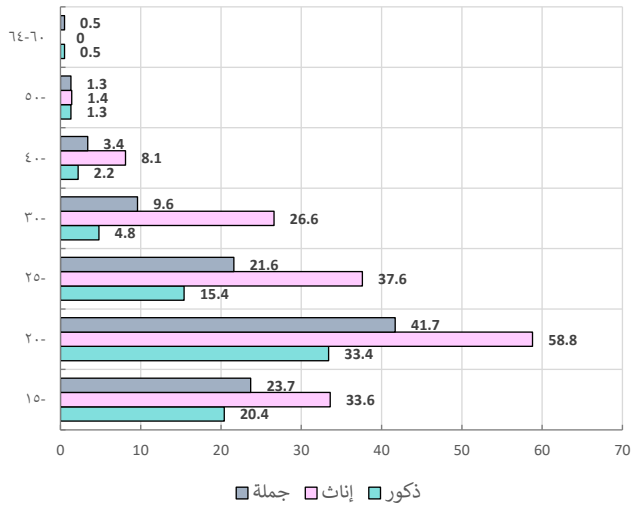


(المصدر: مصر في أرقام (٢٠٢٠)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء)

## ٣. تحقيق الاندماج الاجتماعي للفئات الضعيفة والمهمشة (المرأة، الشباب، الكهول، الأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرين): -

يتخذ مفهوم الاندماج الاجتماعي أبعاداً كثيرة تؤكد على أهمية انصهار أفراد المجتمع كافة في المنظومة الاجتماعية بقيمها وعاداتها وانماط عيشها بصورة كريمة وملبية لاحتياجاتهم، علاوة على اكتساب الهوية السياسية التي تعزز من مشاركة المجتمع في اتخاذ القرارات وتشكيل السياسات في ظل حوكمة ومواطنة رشيدة. ويعتبر دور الدولة في تحقيق الاندماج الاجتماعي لكافة افراد الشعب وبخاصة للفئات الضعيفة والمهمشة، هو دوراً حيوياً وهاماً لضمان نجاح تنفيذ سياسات الإصلاح وتقدم الدولة.

وقد قامت الدولة خلال السنوات الأخيرة بتبنى مجموعة من المبادرات من خلال أجهزتها المختلفة، والتي تتبنى فكرة العدالة والادماج الاجتماعي، وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تستهدف تحقيق "مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، قادر على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، ويتيح فرص الحراك المجتمعي المبنى على القدرات، وتوفير آليات الحماية من مخاطر الحياة المتوقعة وغير المتوقعة، ويقوم بالتوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية(٢٠) .

ويقوم جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر – التابع لرئاسة مجلس الوزراء – بدور هام في دعم الاندماج الاجتماعي والتمكين الاقتصادي للفئات المهمشة وبخاصة للمرأة. حيث تم انشاء الجهاز بقرار مجلس الوزراء رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠١٧ (محل الصندوق الاجتماعي للتنمية) وهو الجهاز المعنى بتطبيق برنامج وطني لتنمية وتطوير المشروعات وتهيئة المناخ اللازم لتشجيعها. ويعمل الجهاز من خلال ٣٣ فرعاً بالمحافظات علاوة على شراكة مع نحو ٦٠٠ جمعية أهلية ١٨٠٠ فرع بنكي، علاوة على عدد من شركاء التنمية المحليين. وفى الفترة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٨ تم تمويل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر موجهة للمرأة بقيمة اجمالية تقدر بنحو ٦,٤ مليار جنيه مصري، بزيادة كبيرة خلال أعوام ٢٠١٧ و٢٠١٨ تزيد عن ٥٦٪ من إجمالي التمويل في الخمس أعوام مجتمعة (٢١). واستأثرت محافظات الوجه القبلي (وهي المحافظات الأكثر احتياجاً للدعم الفعلي) بالقيمة الأعلى من التمويل (٥٩٪ و٤٥٪ للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة على التوالي).

كما أصدرت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية "الدليل المفاهيمي لخطة التنمية المستدامة المستجيبة للفئات الاجتماعية المختلفة"، والذي يعد بمثابة وثيقة مرجعية تهدف إلى مساعدة الوزارات والجهات على فهم وتطبيق التخطيط المستجيب للفئات الاجتماعية، وذلك عن طريق تحديد احتياجات هذه الفئات ورصد الفجوات التنموية بينها. وينظم الدليل كافة المراحل المتعلقة بمنظومة التخطيط والمتابعة، سواء فيما يتعلق بإعداد دراسات جدوى لبيان تأثير هذه المشروعات على الفئات الاجتماعية المختلفة، أو في مرحلة تصميم المشروعات بما يراعى الوفاء بالمتطلبات والاحتياجات، وكذلك في مرحلة التمويل والتشغيل من خلال توفير فرص عمل لائقة لهذه الفئات.

شكل رقم (١٦) تطور تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للمرأة وتوزيعها المكاني (٢٠١٤ -٢٠١٨)

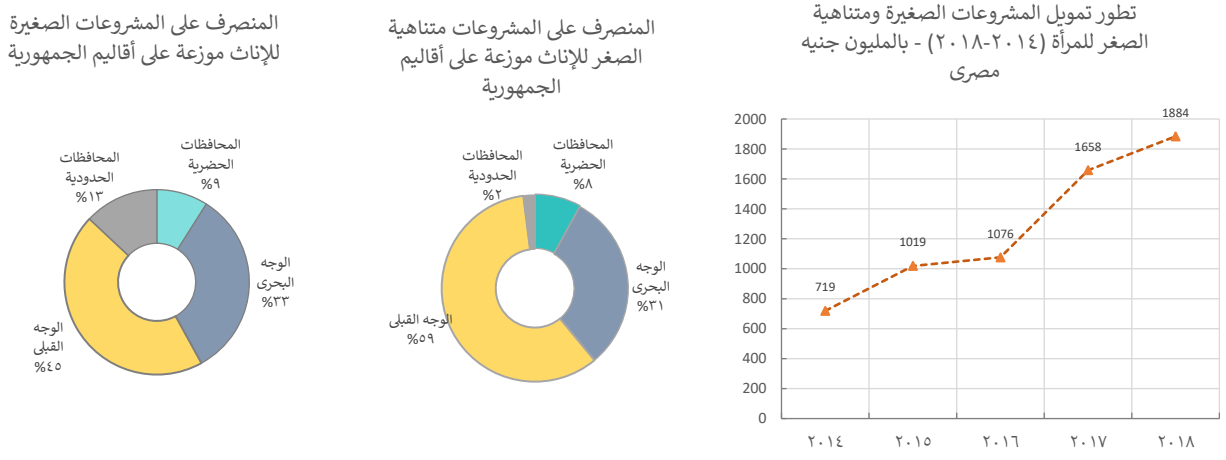


(المصدر: نتائج التمكين الاقتصادي للمرأة بداية من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٩ (٢٠١٩)، جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر – مشاريع مصر)

(٢٠) رؤية مصر ٢٠٣٠ – استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠: الغاية، المحاور الرئيسية، الأهداف، مؤشرات القياس (٢٠١٥)، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

(٢١) نتائج التمكين الاقتصادي للمرأة بداية من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٩ (٢٠١٩)، جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر – مشاريع مصر.

## جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

## أهم المبادرات الخاصة بالمرأة (٢٠١٤-٢٠١٩)

### مبادرة الأمم المتحدة للمرأة UNWOMEN

يهدف المشروع الى تحسين الأوضاع الاقتصادية للمرأة المعيلة ومن يرغب من الشباب في إقامة مشروعات متناهية الصغر وتم التنفيذ بنطاق محافظة الشرقية والبحيرة والمنيا عن طريق منحهن قروض. كما تم عقد دورات تدريبية لزيادة درجة الوعي والإدراك لدى المرأة في المجتمعات المعنية بأهمية العمل الحر وتحسين قدرة المستفيدات على إدارة المشروع وإجادة النظم المحاسبية.

### مبادرة ذوي الاحتياجات الخاصة والمرأة المعيلة لذوي الاحتياجات الخاصة

تم تخصيص تمويل للجمعيات التي تتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة منذ عام ٢٠١١ وتم التعاقد مع ١٣ جمعية أهلية بنطاق عدد ٩ محافظات (الشرقية، المنوفية، البحيرة، الإسكندرية، الفيوم، المنيا، الأقصر، أسوان، الدقهلية) وتقوم الجمعيات بتطبيق سعر الفائدة للمستفيد النهائي بقيمة ٤٪ للمشروعات الجديدة و٧٪ للمشروعات القائمة.

### مبادرة مشروع بدايتي لدعم المشروعات متناهية الصغر ) مبادرة بنت مصر للمرأة الريفية المعيلة مع البنك الزراعي المصري

تم توقيع عقد مشروع بدايتي (مبادرة بنت مصر) لدعم المشروعات متناهية الصغر للفتيات والسيدات بجميع المحافظات عام ٢٠١٨. تم توفيرها من خلال تمويل مقدم من صندوق خليفة لتطوير المشروعات، بهدف التوسع في دعم واقامة المشروعات متناهية الصغر الخاصة بالمرأة لتوفير فرص عمل دائمة ومؤقتة لهن وتحسين ظروفهن المعيشية والاقتصادية خاصة المرأة الريفية المعيلة وعلى ان يتم توجيه ٦٠ % من المبادرة للمستفيدات تحت خط الفقر، و قد تم تمويل ٤٥٦ مشروع من خلال توفير قروض ميسرة من خلال فروع البنك الزراعي المصري و يبدأ التمويل من ألف جنيه وحتى ٢٥ ألف جنيه.

### مبادرة لتنفيذ مشروع مستقبلنا بأيدينا مع مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية

تم عقد مذكرة تفاهم بين جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ومؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية وذلك لرفع قدرات الفئات المستهدفة من خلال حزمة من التدريبات المتنوعة (حرفيا – إداريا) ثم تمويلهم لتشجيع ونشر ثقافة العمل الحر وجارى تنفيذ المشروع بمحافظات صعيد مصر ويستهدف ١٠ الاف مستفيد/ة.

### مبادرة مشروع أرض الخير

قام الجهاز بالتعاون معشركة ارض الخير (احدى الشركات التابعة لمؤسسة مصر الخير) – وهيشركة متخصصة في الإنتاج الحيواني والزراعي – بتصميم وتنفيذ برنامج تمويلي متكامل قائم على توفير الدعم الفني والتدريب على سبل التربية الحديثة للثروة الحيوانية وتوفير الدعم التسويقي سواء في مرحلةشراء الرؤوس الحية او في مرحلة تسويق الإنتاج مع التركيز على تمويل المرأةوكذا على المحافظات الحدودية والأكثر احتياجاً (الوادي الجديد، جنوب سيناء، أسيوط). وقد بلغت نسبة التمويل الموجهة للسيدات ٦١ % من إجمالي القروض الممنوحة.

### منصة المشروعات الصغيرة

https://www.msme.eg

قام الجهاز أيضا بإنشاء منصة الكترونية للمشروعات لتشجيع الشباب للدخول في مجال المشروعات المتوسط والصغيرة ومتناهية الصغر عن طريق توفير المعلومات والبيانات والخدمات والمبادرات المقدمة من الجهات والمؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية وجمعيات رجال الأعمال والقطاع الخاص وجميع الجهات الداعمة والراغبة في تقديم خبراتها الواسعة والمثمرة في هذا مجال في منصة واحدة يسهل التعامل من خلالها.

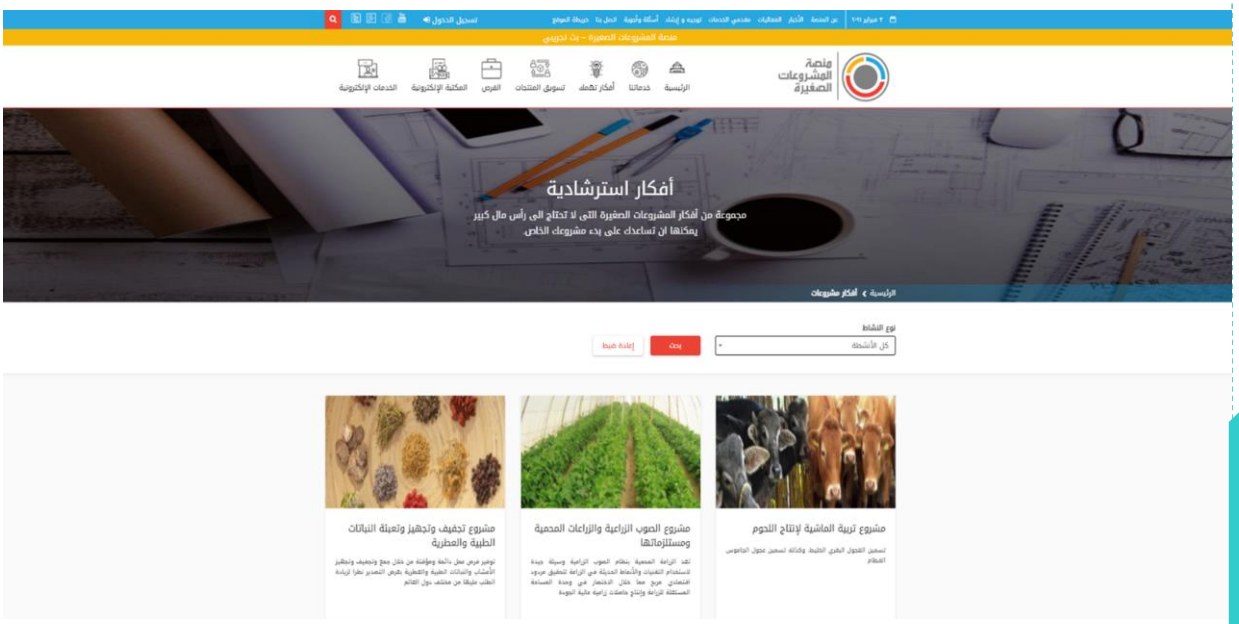

كما تعمل الدولة من خلال وزارة التضامن الاجتماعي على دعم الحماية الاجتماعية للسيدات من خلال عدة أدوات من أهمها الدعم النقدي (نحو ١,٨ مليون سيدة مستفيدة)، دعم المرأة المعيلة (نحو ٢١٣ ألف سيدة مستفيدة)، التأمينات الاجتماعية (٥,٥ مليون سيدة من إجمالي ٩ مليون مستفيد)، التمكين الاقتصادي من خلال المشروعات المتناهية الصغر ومراكز خدمة النساء العاملات، علاوة على الرعاية الصحية والتعليمية ودعم الأمهات خلال فترة الحمل. وتتبنى الدولة برامج حماية النساء من العنف من خلال برنامج "مودة" لدعم الاستقرار الأسرى وبرنامج "اثنين كفاية" لتنظيم الأسرة، وانشاء مراكز استضافة النساء المعرضات للعنف.

أما **في مجال تمكين الشباب** فقد قامت الدولة من خلال وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بإنشاء "مشروع رواد ٢٠٣٠" عام ٢٠١٧ بهدف تمكين الشباب من تأسيس المشاريع الخاصة والعمل على تكريس ودعم دور ريادة الأعمال في تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل. و يساهم المشروع في توفير مجموعة من الخدمات مثل المنح التعليمية و الماجستير لدراسة مجال ريادة الأعمال بشكل أعمق و علي نطاق أوسع، ودعم وتأسيس حضانات أعمال للشركات الناشئة التي تقدم أفكاراً جديدة في سوق العمل(٢٢):

• **ففي مجال دعم بناء القدرات وتنمية المهارات**، قدم مشروع رواد ٢٠٣٠ مجموعة من منح ماجستير ريادة الأعمال وإدارة الابتكار بالتعاون مع جامعتي القاهرة وكامبريدج (١٦٠٠ متُقدِم تم قبول ٤٠ طالب منهم)، علاوة على منحة إتقان مهارات العمل لرواد الأعمال بالتعاون مع الجامعة الأمريكية ومنحة لرياده الأعمال" بالتعاون مع الجامعة الألمانية بالقاهرة والتي تستهدف تدريب ٥٠٠ من المتقدمين لهذا البرنامج.

• **وفي مجال التوسع في إنشاء حاضنات الأعمال**، تم إنشاء الشبكة القومية لحاضنات الأعمال بالتعاون مع أكاديمية البحث العلمي (٢٠١٨) واطلق مشروع رواد ٢٠٣٠ عدد من الحاضنات مثل حاضنة الذكاء الاصطناعي: بالتعاون مع جامعتي الاسكندرية وعين شمس، حاضنة مشرق (في مجال السياحة) بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، حاضنة اعمال (ميكروفكتورى) المصنع المصغر بالتعاون مع مبادرة رواد النيل، و الحاضنة المصرية الافريقية والتي تقدم جميع التدريبات والخدمات أون لاين وتعنى بالشباب الافريقي وتستهدف ٥٠٠ شركة ناشئة .

• **وفي مجال التوعية بأهمية ريادة الأعمال ونشر فكر العمل الحر** (حملة إبدأ مستقبلك) فتمت على مستويين: المدارس والجامعات. فبالنسبة للمدارس قام المشروع بتدريب معلمي المرحلة الاعدادية في جميع محافظات الجمهورية على منهج ريادة الأعمال لتنفيذه في المدارس مع طلاب المرحلة الإعدادية، وتم تدريب نحو ٣٠١ ألف طالب و١,٣ الف معلم على مستوى محافظات الجمهورية. وبالنسبة للجامعات قام المشروع بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية والتعليم ووزارة التجارة والصناعة وجهاز تنمية المشروعات لإعداد الكوادر الشبابية بشكل علمي وتأهيل الطلاب من خلال حملات التوعية والندوات والملتقيات الشبابي، حيث تم التنفيذ في جامعات حلوان، الإسكندرية، اسوان، المصرية اليابانية، والمصرية الصينية، وذلك على سبيل المثال لا الحصر

وكذلك قامت الدولة باستحداث مجموعة من المبادرات لمواجهة تداعيات فيروس كورونا والتي تتمثل في زيادة العائد الشهري للرائدات الريفيات، وإطلاق تطبيق واصل للرد على الاستفسارات الخاصة بفيروس كورونا للصم وضعاف السمع. أما مبادرات المجتمع المدني فتشمل مبادرة "مؤسسة أهل مصر" لمساندة القطاع الصحي بإمدادهم بالأجهزة الطبية والمستلزمات الوقائية اللازمة، ومبادرة "إصلاح جهاز إنقاذ حياة" لدعم إصلاح وصيانة أجهزة التنفس الصناعي وغيرها، هذا إلى جانب مبادرات المحافظات للحث على المشاركة المجتمعية مثل مبادرات "كافح الوباء" و"تعقيم بلدنا" و"خليك في بيتك".

كذلك فقد أطلق الصندوق المصري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مبادرة "الدمج المجتمعي" لتعزيز التنمية في المناطق الريفية والمهمشة من خلال تطبيق حلول التكنولوجيا، بالإضافة إلى العديد من المشروعات التي تهدف إلى تمكين المرأة، والتعليم الإلكتروني، ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة، ودعم أصحاب المشروعات ورواد الأعمال من الشباب، وبناء مجتمع المعرفة من خلال استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٢٣).

(٢٢) تقرير الجهود المتعلقة بالأجندة الحضرية الجديدة (٢٠٢٠)، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
(٢٣) الموقع الإلكتروني: https://www.ictfund.org.eg/.

## ٤. ضمان الوصول إلى الفراغات العامة، شاملة الشوارع، ممرات المشاة وحارات الدراجات: -

تشكل شبكة المناطق المفتوحة أحد المكونات الرئيسية للمدن، حيث تمثل الرئة الأساسية للتنزه وقضاء أوقات الفراغ وعلامة على الوصول إلى مستوى وأداء معيشي أفضل للسكان. وتمثل الفراغات العامة احتياجا رئيسيا لسكان المدن في العالم، وبخاصة في تلك المدن التي تتسم بكثافة عمرانية وسكانية مرتفعة، كأغلب مدن جمهورية مصر العربية، والتي تعاني بصورة عامة من التلوث البيئي والنقص الشديد في المناطق الخضراء والمفتوحة. ومن الملاحظ بصورة عامة أن نصيب الفرد من المناطق المفتوحة والخضراء لا يتعدى في المدن المصرية ١-٢ متر مربع لكل فرد، وهو معدل شديد الانخفاض مقارنة بمدن العالم (٢٤). وتشير تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء أن المناطق الحضرية في مصر لا يوجد بها سوى ١٨٠٠ منتزه وحديقة سواء تلك التي لها رسم دخول أو بالمجان، هذا بخلاف حديقتي "الحيوان والأسماك"، ويبلغ إجمالي مساحة هذه الحدائق والمنتزهات بما فيهم "الحيوان والأسماك"، ٥,٣٧٠ مليون متر مربع.

وتعاني ايضاً بعض المناطق الحضرية بالمحافظات بالفقر الشديد في اعداد المتنزهات حيث لا تتجاوز عدد الحدائق بها عن خمسة فقط أو أقل، كمحافظتي الجيزة والإسكندرية مثلا التي لا يوجد في كل منها سوى ٥ حدائق فقط في حين يزيد عدد الزوار بهما معا عن ٦ مليون نسمة سنوياً (٢٥). وقد لا تعبر هذه النسب عن إجمالي المناطق المفتوحة بالمدن حيث يوجد مناطق خضراء أخرى لم تصنف كحدائق عامة، إلا أن هذه الأرقام تشير بصورة عامة إلى الحاجة إلى التوسع في توفير المناطق الخضراء والمفتوحة بالمناطق الحضرية ومدن الجمهورية بصورة عامة.

شكل رقم (١٧): عدد الحدائق وعدد الزائرين سنوياً لها (بالألف زائر) (٢٠١٨)

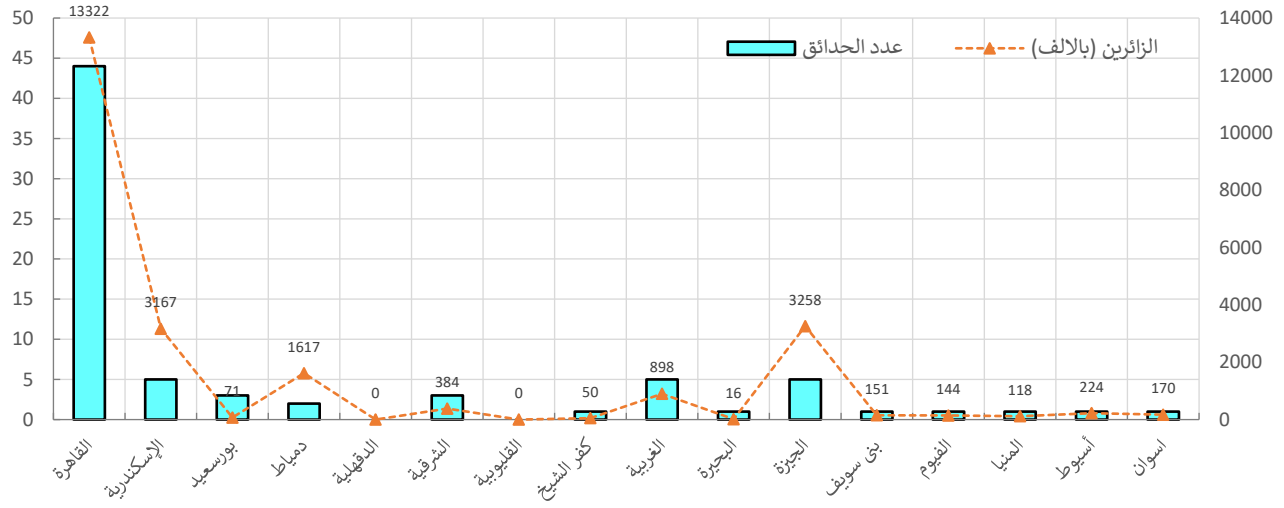


(المصدر: مصر في أرقام – ٢٠٢٠ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء)

جدول رقم (٢): نسب الطرق المرصوفة ونصيب الفرد من المناطق المفتوحة في بعض مدن الجمهورية

| اسم المدينة (المحافظة) | اطوال الطرق المرصوفة (كم) | نسبة الطرق المرصوفة لإجمالي اطوال الطرق (بدون الطرق السريعة) | عدد السكان | مساحة المناطق المفتوحة (بالفدان) | نسبة المناطق المفتوحة لإجمالي الكتلة السكنية | نصيب الفرد من المناطق المفتوحة (متر مربع/نسمة) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| سنورس (الفيوم) | ٢٦ | %٢٩,٥ | ١٢١٥١٦ | ٢٧ | %٢,٩ | ٠,٩٣ |
| الإسكندرية (الإسكندرية) | ٤٠٦٠ | %٧٣,٦ | ٥٠٣٠٢٠٧ | ٢٢٦٣ | %١,٦ | ١,٨٩ |
| الأقصر (الأقصر) | ٢٨٩ | %٩٨,٦ | ٢٢٧٢٧٤ | ٧ | %٠,٢ | ٠,١٣ |
| المحلة الكبرى (الغربية) | ٥٥ | %١١,٦ | ٥١٨٧٩٨ | ٩٢ | %٢,٠ | ٠,٧٤ |
| طنطا (الغربية) | ١٥٨ | %٩٠,٣ | ٥٠٤٨٥٥ | ٣٦ | %٠,٧ | ٠,٣٠ |

(المصدر: نظم المعلومات الجغرافية المركزي - ٢٠٢٠ – الهيئة العامة للتخطيط العمراني)

شكل رقم (١٨): نسب الطرق المرصوفة لإجمالي اطوال الطرق (بدون الطرق السريعة) في بعض مدن الجمهورية

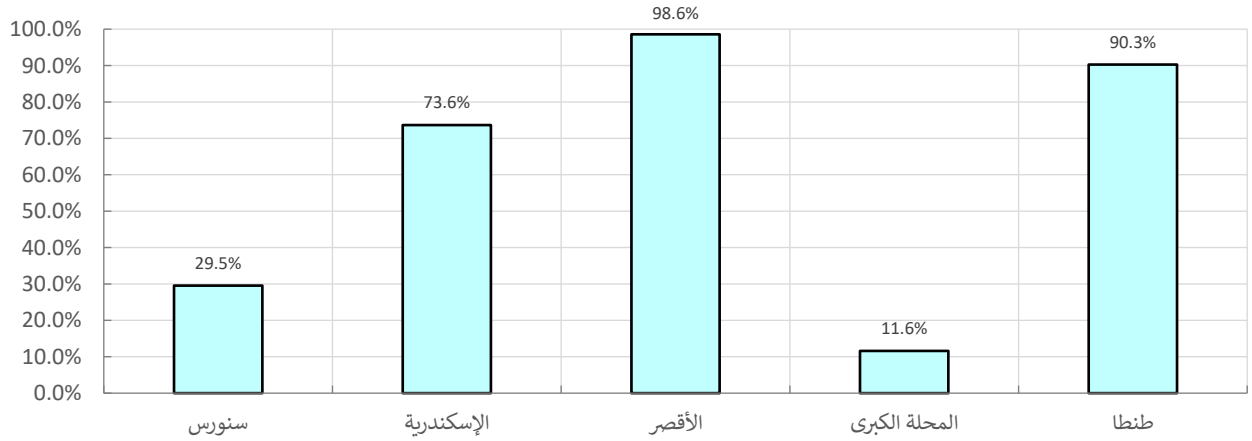


(المصدر: نظم المعلومات الجغرافية المركزي - ٢٠٢٠ – الهيئة العامة للتخطيط العمراني)

(٢٤) الأوضاع القائمة للمناطق الخضراء بالقاهرة الكبرى – مقارنة بالمعايير التخطيطية والأوضاع العالمية – ورقة بحثية – د. عباس محمد الزعفراني.

(٢٥) مصر في ارقام (٢٠٢٠)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

شكل رقم (١٩): نسبة المناطق المفتوحة لإجمالي الكتل العمرانية ونصيب الفرد من المناطق المفتوحة في بعض مدن الجمهورية

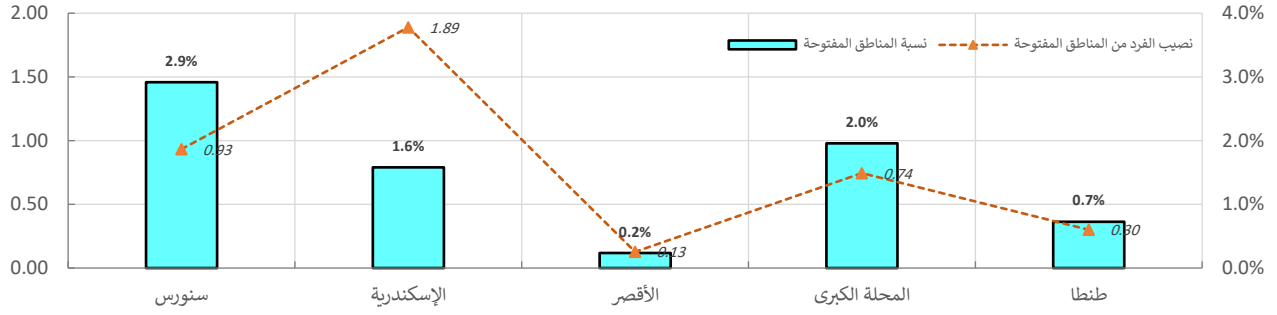


(المصدر: نظم المعلومات الجغرافية المركزي - ٢٠٢٠ – الهيئة العامة للتخطيط العمراني)

ومن خلال تحليل البيانات والإحصاءات العمرانية في خمس مدن مصرية (مدينة ساحلية – مدن الدلتا – مدن الصعيد) يتضح أن متوسط الشوارع المرصوفة إلى إجمالي اطوال الشوارع (مع استثناء الطرق السريعة) بهذه المدن يتفاوت بشدة من الأقصر (نحو ٩٩٪ من شوارعها مرصوفة)، إلى المحلة الكبرى وسنورس (١٢ % و٣٠٪ على التوالي من شوارعها مرصوفة). وتمثل هذه القيم مؤشراً جيداً على توافر ممرات مشاة، إذ ان أغلب الطرق التي يتم رصفها بجمهورية مصر العربية تشمل على أرصفة وممرات مشاة على أحد او كلا جانبيها. كما أن التحليلات توضح أن في هذه المدن الخمس ينخفض فيها نصيب الفرد/المناطق المبنية من المناطق المفتوحة، إذ أن أكبر نسبة للمناطق المفتوحة إلى إجمالي الكتلة العمرانية لا تزيد عن ٢,٩٪ في مدينة سنورس وهي نسبة ضئيلة جدا وبعيدة عن المتوسطات العالمية والتي تصل إلى نحو ١٠٪ من إجمالي المناطق المبنية. وإذا ما تم احتساب نصيف الفرد من هذه المناطق فلاتزال هذه النسب ضعيفة إذ لا تزيد في أفضل الأحوال عن ١,٩ متر مربع/ نسمة في مدينة الإسكندرية (وذلك بدون احتساب المسطحات المائية). ووفقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية، فإن المتوسط المطلوب تحقيقه هو ٩ متر مربع/نسمة، وهو الرقم البعيد كل البعد عن المتوسطات القومية والتي تتراوح بين ٠,٥ و١,٥ متر مربع/نسمة.

وبالنظر لمدينة الإسكندرية – كمثال للمدن المصرية الساحلية – فإن احياء المدينة التسعة ينخفض فيها نصيب الفرد من المناطق المفتوحة من ٠,٥٦ متر مربع/نسمة في حي المنتزه اول (شرق المدينة) إلى ٥,٨١ متر مربع/نسمة في حي العامرية ثان (امتدادات المدينة الغربية والجنوبية). وبصورة عامة فإن هذه التقديرات تشمل كل من المناطق المفتوحة والخضراء علاوة على المسطحات المائية (كورنيش البحر والبحيرات). ويستثنى من تلك التقديرات مدينة برج العرب القديمة والتي تعتبر مجتمع صحراوي متناثر يشمل على مساحات كبيرة من المناطق المفتوحة والمناطق المزروعة، وهو ما يبرر ارتفاع نصيب الفرد فيه من المناطق المفتوحة إلى ما يزيد عن ٦٠ متر مربع/نسمة. وعموماً فإن الكتل العمرانية الحضرية في مدينة الإسكندرية – مثلها مثل باقي الكتل العمرانية الحضرية في مدن الجمهورية – تفتقر إلى المساحات المفتوحة والخضراء المتناسبة مع اعداد سكانها.

شكل رقم (٢٠): إجمالي نصيب سكان محافظة الإسكندرية من المناطق المفتوحة (متر مربع/نسمة)

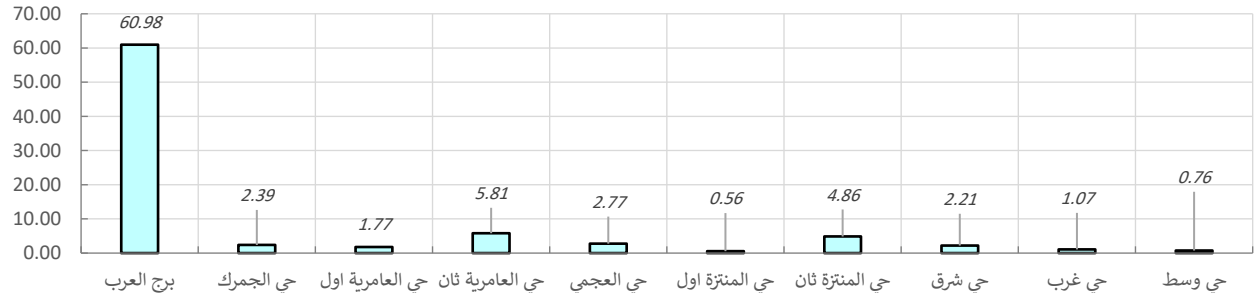


(المصدر: نظم المعلومات الجغرافية المركزي - ٢٠٢٠ – الهيئة العامة للتخطيط العمراني)

جدول رقم (٣): إجمالي نصيب سكان محافظة الإسكندرية من المناطق المفتوحة (متر مربع/نسمة) وأجمالي الاحتياجات المستقبلية حتى عام ٢٠٣٠

| الاسم | الفراغات المفتوحة الخضراء والزرقاء (م٢) | نصيب الفرد | العجز (–) / الفائض (+) الحالي | | الاحتياج المستقبلي (٢٠٣٠) (م٢) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | (م٢) | فدان | (م٢) | فدان |
| برج العرب | ٣٩٧٩١٨٧ | ٦٠,٩٨ | ٣٣٩١٩٣٧ | ٨٠٧,٦ | -- | -- |
| حي الجمرك | ٣٧٥٢٦٠ | ٢,٣٩ | -١٠٣٥٧٥٩ | -٢٤٦,٦ | ١٢١٨٣٦٩ | ٢٩٠,١ |
| حي العامرية اول | ٨٤٢١٥١ | ١,٧٧ | -٣٤٣٣٤٨٧ | -٨١٧,٥ | ٥٥٠١٥٤٣ | ١٣٠٩,٩ |
| حي العامرية ثان | ١٦١٦٤٧٢ | ٥,٨١ | -٨٨٧٩٢١ | -٢١١,٤ | ١٣٠٦٥٣٨ | ٣١١,١ |
| حي العجمي | ١٣٠٨٢٩٢ | ٢,٧٧ | -٢٩٤٦١٩٦ | -٧٠١,٥ | ٥٥٢٤٩٤٨ | ١٣١٥,٥ |
| حي المنتزة اول | ٥٨٢٣٩٢ | ٠,٥٦ | -٨٨١٤٨٨٥ | -٢٠٩٨,٨ | ١٠٥٠٢٣٦٧ | ٢٥٠٠,٦ |
| حي المنتزة ثان | ٢٦٢٩٦٣٧ | ٤,٨٦ | -٢٢٤٣٢٣٢ | -٥٣٤,١ | ٤٣٩٩٣١٧ | ١٠٤٧,٥ |
| حي شرق | ٢٥٥٨٨١٣ | ٢,٢١ | -٧٨٧٠٥٨٤ | -١٨٧٣,٩ | ١٠٨٠٢٣٦١ | ٢٥٧٢,٠ |
| حي غرب | ٣٨٢٩٣٠ | ١,٠٧ | -٢٨٢٦٥٨٦ | -٦٧٣,٠ | ٣٤٣٩١٣٥ | ٨١٨,٨ |
| حي وسط | ٤١٠٣٦٤ | ٠,٧٦ | -٤٤٨٠٢٨٠ | -١٠٦٦,٧ | ٥٧٥٨٣٩٧ | ١٣٧١,٠ |

(المصدر: نظم المعلومات الجغرافية المركزي - ٢٠٢٠ – الهيئة العامة للتخطيط العمراني)

وتقوم الدولة بالعديد من المجهودات الرامية إلى تحسين أوضاع المناطق المفتوحة، وحق السكان في الوصول إلى الفراغات العامة – سواء الخضراء او مناطق المشاة. فوفقاً لأسس ومعايير التنسيق الحضاري للمناطق المفتوحة والمسطحات الخضراء الصادرة من الجهاز القومي للتنسيق الحضاري (وزارة الثقافة) والمعتمد من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية طبقاً للقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية (٢٦)، فإن المناطق المفتوحة الخضراء يجب أن تتوافر وفقاً للمعايير المذكورة بالجدول المرفق وبحيث لا تقل بأي حال من الأحوال عن ٥-٧ متر مربع/نسمة في المدن القائمة.

(٢٦) أسس ومعايير التنسيق الحضاري للمناطق المفتوحة والمسطحات الخضراء (٢٠١٠)، الجهاز القومي للتنسيق الحضاري – وزارة الثقافة.

جدول رقم (٤): المعدلات التخطيطية للمناطق المفتوحة في مصر

| نوع التجمع | معدلات المناطق المفتوحة في مدن وادى النيل | | معدلات المناطق المفتوحة في المناطق الصحراوية | | الوضع الحالى |
|---|---|---|---|---|---|
| | الحد الأدنى م٢/فرد | المعدل المستهدف م٢/فرد | الحد الأدنى م٢/فرد | المعدل المستهدف م٢/فرد | |
| المدن القائمة | ٧ | ١٠ | ٥ | ٧ | ٠,٥-١,٥ |
| المدن الجديدة | ١٥ | ٢٠ | ١٠ | ١٥ | ٧,٠-١٣,٠ |
| القرى (اكبر من ٥٠ فدان) | ٥ | ١٠ | ٥ | ١٠ | - |
| القرى (أقل من ٥٠ فدان) | ٣ | ٥ | ٣ | ٥ | - |

(المصدر: أسس ومعايير التنسيق الحضاري للمناطق المفتوحة والمسطحات الخضراء (٢٠١٠)، الجهاز القومي للتنسيق الحضاري - وزارة الثقافة)

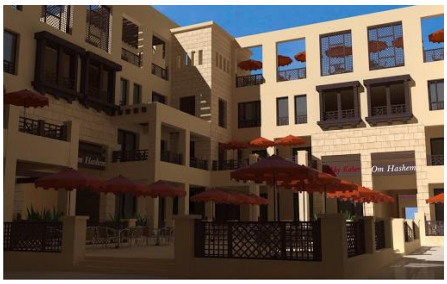

تطوير سوق الماوردى – السيدة زينب

تطوير سور مجرى العيون

تطوير ميدان التحرير

ومن ضمن مجهودات الحكومة لإدارة وتطوير المناطق المفتوحة بمدينة القاهرة ما تقوم به الهيئة العامة للتخطيط العمراني، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "هابيتات"، من خلال مشروع تدعيم تخطيط وإدارة التنمية بالقاهرة الكبرى. ويهدف المشروع لتطوير منظومة الفراغات العامة والمناطق المفتوحة بمدينة القاهرة، وتحسين مستوى جودة الحياة للمواطنين، وإتاحة مناطق حضارية تتيح لهم التنزه وممارسة الأنشطة المختلفة، في إطار جهود وزارة الإسكان لتطوير القاهرة التاريخية، بما يسمح بعودتها لأداء دورها التاريخي والثقافي والسياحي والأثري، لتتكامل مع مركز ريادة المال والأعمال "العاصمة الإدارية الجديدة" الجاري تنفيذه حاليًا ليشكلا معًا "العاصمة الجديدة" للدولة المصرية الحديثة.

وتقوم مراحل العمل لإنجاز هذا التطوير على استطلاع رأي السكان والمستفيدين للوقوف على الاحتياجات الفعلية للمواطنين، والخدمات التي يرغبون في تواجدها بالمناطق المفتوحة، ويضم هذا الاستطلاع مجموعة من الأسئلة الهامة عن الفراغات العامة في المدينة. وجارى حالياً الانتهاء من مشروعات التطوير في ميدان التحرير، تطوير بحيرة عين الصيرة، ومشروع تطوير منطقة سور مجرى العيون، ومشروع تطوير سوق المواردي بالسيدة زينب، وغيرها من المشروعات التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة بالمدن المصرية.

كما يتم التعاون بين وزارة الاسكان وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومحافظة القاهرة من خلال تمويل من مؤسسة دروسوس السويسرية لضمان شبكة تنقل غير آلية متكاملة ومتصلة في وسط القاهرة تساعد على تحسين إمكانية الوصول وتغطية أول وآخر امتداد في الرحلات من وإلى وسط القاهرة من خلال إنشاء مسارات دراجات منفصلة ونظام مشاركة الدراجات. وهو مشروع تم البدء فيه عام ٢٠١٧ ويتوقع تشغيله نهاية عام ٢٠٢١. وقد تم اختيار مشغل لتوريد وشراء وتشغيل وصيانة النظام (هذا النظام فيه أسطول مكون من ٤٥٠ دراجة موزعة على ٤٠ محطة). وسيغطي النظام مساحة وسط المدينة والزمالك. ويتكامل هذه المشروع مع مشروع مسارات الدراجات المنفصلة، بهدف تأمين مسارات للدراجات في وسط القاهرة من خلال إنشاء مسارات الدراجات وتحسين الرصيف داخل نطاق مشروع وزارة الإسكان لتحديث وسط القاهرة (٢٧).

**شكل رقم (٢١) مسار الدرجات المقترح**

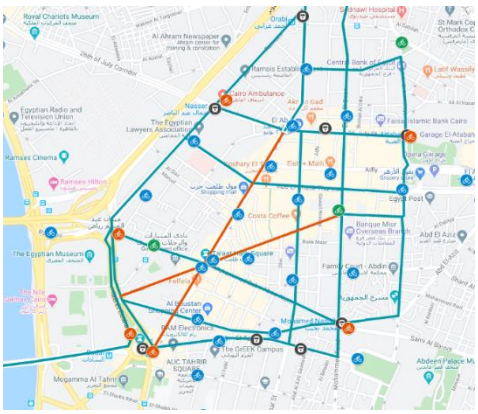

## تطوير ميدان عابدين بالقاهرة

## تحويل موقف سيارات إلى حديقة عامة

يقع ميدان عابدين في قلب القاهرة حيث يطل عليه أحد أهم القصور التاريخية في القاهرة وهو قصر عابدين والذي تم إنشاؤه عام ١٨٦٣ وكان يعتبر القصر الملكي حتى عام ١٩٥٢. وبالرغم من اتساع مساحة الميدان (نحو ٣٦,٦ ألف متر مربع) إلا انه كان يستخدم لعدة عقود كموقف للسيارات. في عام ٢٠١٥ تم اعداد خطة تطوير للميدان بالتعاون بين محافظة القاهرة، الهيئة العامة للتخطيط العمراني وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وقد استهدفت خطة التطوير تحويل المساحات الشاسعة من مواقف سيارات إلى مساحات خضراء سهلة الوصول للجميع، مع الحفاظ على القيمة التاريخية للفراغات وعناصر تنسيق الموقع وما يوفره المشروع من أنشطة ترفيهية وثقافية. أعمال التطوير تهدف لإعادة قلب العاصمة إلى سيرتها الأولى، والحفاظ على عقاراتها المتميزة عمرانيا، والمقامة منذ عهد الخديوي إسماعيل مع إعادة الشكل الجمالي لواجهات المحلات، بما يتناسب مع المظهر العام للمنطقة، وإعادة انشاء الأرصفة بمنسوب واحد وإخلائها للمشاة، وكذلك إعادة رصف عدد من الشوارع وتخطيطها مرورياً.

وتطوير ميدان عابدين يأتي في إطار تنفيذ مشروع تطوير القاهرة الخديوية وإعادة وسط البلد الي سابق عهدها والذي يشمل المنطقة الواقعة بين ميادين التحرير ورمسيس والأوبرا والتي تحتوي علي اكثر من ٥٠٠ مبني تاريخي من المباني الأثرية المتميزة حيث تم الانتهاء بالفعل من احد مراحل المشروع بافتتاح شارع الألفي وميدان عرابي. علاوة على خطة مستقبلية لاستكمال تطوير ميادين التحرير ورمسيس وطلعت حرب وعابدين وشوارع عماد الدين وسراي الازبكية وطلعت حرب ورمسيس وقصر النيل و٢٦ يوليو، والشواربي وعدد من العمارات المتميزة الشهيرة كعمارة جاتنيو وحلاوة والخديوي وغيرها.

(٢٧) الشوارع المتكاملة وتعزيز التنقل غير الآلى (٢٠٢١)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

# ٢.الحصـــول عـــلى مسكن ملائم

## ثانياً: الحصول على مسكن ملائم: -

التزمت الحكومة المصرية منذ أكثر من ستة عقود بصياغة وتنفيذ سياسات إسكان تعنى في المقام الأول بتوفير الوحدات السكنية لمحدودي الدخل، حيث انفقت الحكومات المتتالية مليارات من الجنيهات المصرية في استثمارات لدعم المشروعات التي تهدف إلى الارتقاء بالبيئة الحضرية وتقليص عدد المناطق العشوائية وتوفير بدائل سكنية موائمة لجميع مستويات الدخول بالمجتمع المصري علاوة على رفع معاناة الأسر الفقيرة والفئات المهمشة في حيازة مسكن ملائم وآمن وصحي. ولا شك انه في خلال العقد الماضي وحده قدمت الدولة عدة مبادرات تؤكد ادراكها بالاختلالات المزمنة في قطاع الإسكان والتنمية العمرانية واصرارها على مواجهة تلك الاختلالات كأحد أهم الأولويات لتحقيق حياة كريمة لجميع المواطنين وتوفير حوافز التنمية الاقتصادية الحضرية، وهو ما ينص عليه صراحة الدستور المصري (٢٠١٤) على حق المواطنين في السكن.

**ويمكن ايجاز الاختلالات الحالية في قطاع الإسكان في مصر في التالي** (٢٨):

١) الخلل في توزيع الوحدات السكنية توزيعاً جغرافياً مناسباً، حيث يتم توزيع الوحدات طبقاً للأراضي المتاحة الصالحة للبناء بالمحافظات واحتياجات المحافظات.

٢) الخلل في اتاحة الإسكان الخاص بصورة متوازنة بين شرائح المجتمع المختلفة، وضعف الوصول بالدعم لمستحقيه لأسباب تختص بمنظومة التمويل العقاري.

٢) المبالغة في قيمة التمليك لإسكان الدخول المنخفضة يقابلها انخفاض دخل المواطن مقابل تكاليف إنشاء الوحدات السكنية وبالمقابل انخفاض في قيمة الإيجار القديم انخفاضاً شديداً بسبب قوانين الإسكان الاستثنائية، ما كان له تأثيرات سلبية على سوق الإسكان في المدى الطويل.

**نص المادة رقم ٧٨ في دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤:**

"تكفل الدولة للمواطنين الحق في المسكن الملائم والآمن والصحي، بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية. وتلتزم الدولة بوضع خطة وطنية للإسكان تراعي الخصوصية البيئية، وتكفل إسهام المبادرات الذاتية والتعاونية في تنفيذها، وتنظيم استخدام أراضي الدولة ومدها بالمرافق الأساسية في إطار تخطيط عمراني شامل للمدن والقرى واستراتيجية لتوزيع السكان، بما يحقق الصالح العام وتحسين نوعية الحياة للمواطنين ويحفظ حقوق الأجيال القادمة. كما تلتزم الدولة بوضع خطة وطنية شاملة لمواجهة مشكلة العشوائيات تشمل إعادة التخطيط وتوفير البنية الأساسية والمرافق، وتحسين نوعية الحياة والصحة العامة، كما تكفل توفير الموارد اللازمة للتنفيذ خلال مدة زمنية محددة."

وقد أثرت تلك الاختلالات على بنيان العمران في صورة نمو المناطق العشوائية وغير المخططة، مع الزيادة الضخمة في اعداد الوحدات السكنية الخالية والمغلقة والتي وصلت وفقاً لتعداد عام ٢٠١٧(٢٩) في حضر مصر إلى نحو ٥,٣ مليون وحدة بما يمثل نحو ٢٨,٥٪ من إجمالي رصيد الوحدات السكنية بالمدن المصرية. كما قدرت نسبة العشوائيات – والتي تشمل المناطق غير المخططة والمناطق غير الآمنة – بحوالي ٣٧,٥٪ من مساحة المدن المصرية وما يقرب من ٩٥٪ من القرى المصرية. وتم حصر المناطق غير الآمنة عند نشأة صندوق تطوير المناطق العشوائية عام ٢٠٠٩ وقدرت في حينها بنحو ٤٠٤ منطقة غير آمنة تتضمن حوالي ٢١٢ ألف وحدة سكنية بتعداد سكاني ما يقرب ٨٥٠ ألف نسمة ومساحة مقدرة بحوالي ٤٩٦١ فدان(٣٠).

وقد أبدت الحكومة المصرية مؤخراً اهتمامها بتبني نهج شامل ومتكامل لتفادى السياسات السابقة التي لم تتمكن من معالجة كاملة للاختلالات السابق ذكرها. ويرتكز هذا النهج على المشاركة الفعالة للمجتمع المدني (٣١) وشركاء التنمية من القطاع الخاص في صياغة استراتيجيات الإسكان في مصر. وتم إطلاق " استراتيجية الاسكان في مصر" في اكتوبر ٢٠٢٠ تزامنا مع اليوم العالمي للموئل والتي تم إعدادها من قبل وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية حيث تحدد الاستراتيجية سياسات ورؤى مستقبلية ثابتة ومستقرة توضح مسئوليات الدولة وتحدد أطر السياسات بشكل يعالج مشاكل العمران الحالية ويتفادى بعض السياسات السابقة والتي لم تتمكن من تقديم حلول جذرية للمشكلة. وترتكز الاستراتيجية على أربعة محاور أساسية ومحور داعم تشمل كل منها على حزم من السياسات (٣٢):

- **يختص المحور الأول** بتطوير والارتقاء بالمناطق السكنية القائمة وخاصة المناطق غير الرسمية والمتدهورة التي تسببت في وجود بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية بتلك المناطق من مناطق ذات خطورة اجتماعية أو بيئية أو مناطق غير آمنة من حيث سلامة المنشآت والمواد المستخدمة في البناء، وأيضا كثرة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بها.
- **بينما يختص المحور الثاني** بالوحدة السكنية من حيث خصائصها ونمط ونوع المسكن والحفاظ على الرصيد السكني والاستغلال الأمثل له، واستغلال الوحدات الشاغرة، وايجاد القوانين اللازمة لطرحها في سوق الإسكان، وتنظيم الحيازة.
- **ويتناول المحور الثالث** سياسات التعامل مع فئة إسكان محدودي الدخل ودعم المواطن من خلال اتاحة أراضي الدولة والقطاع الخاص للإسكان وتوفير وإتاحة نوعية من الإسكان التي تلائم الفئات غير القادرة على تحمل تكاليف السكن.
- **ويهدف المحور الرابع** إلى ضمان واستدامة المناطق والوحدات السكنية بصورة تراعي جميع الابعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية. كما يدعم المحور الابتكار ومراعاة الخصوصية في الاسكان.
- **أما المحور الداعم** فيختص بالاستدامة المؤسسية والإدارية وتعزيز قاعدة المعرفة والمعلومات لتحقيق أقصى عائد لجميع السياسات.

ولا يجب اغفال ذكر بعض المبادرات الهامة التي قامت الدولة بإطلاقها خلال العقد الأخير، والتي تؤثر بصورة مباشرة في مجالات الإسكان والتنمية العمرانية، وأهمها استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، والتي تعتبر بمثابة خارطة طريق تعظم الاستفادة من الإمكانيات المتاحة وترفع من ميزة التنافسية وتعمل على إعادة إحياء دور مصر التاريخي في ريادة الإقليم وعلى توفير حياة كريمة للمواطنين. ولقد تم الاعتماد في إعداد هذه الاستراتيجية على النهج التشاركي مع ممثلي منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والوزارات والخبراء والأكاديميين. وقد تم تناول قطاع الإسكان من خلال محور التنمية العمرانية الذي استهدف خريطة عمرانية تتميز بالديناميكية والترابط، ودمج المعيار التاريخي والمعاصر، وتعظيم الاستفادة والتوازن بين ثلاثية (الطاقة - المياه -الأرض)، بحيث تكون قادرة على مضاعفة مساحة العمران، وإعادة توزيع التنمية والسكان لتعظيم استخدام الموارد، واحلال وتطوير المناطق العشوائية ورفع جودة الحياة. وقد وضعت الاستراتيجية بعض البرامج الخاصة بقطاع الإسكان بمحور التنمية العمرانية، تحت أربعة اهداف رئيسية وهي: تحقيق التوازن بين العرض والطلب في قطاع الإسكان، مكافحة ظاهرة العشوائيات والمناطق غير الآمنة، زيادة قدرة التشييد في المجتمعات العمرانية الجديدة، وتحقيق انتشار أنماط البناء الأخضر والمستدام.

(٢٨) **استراتيجية الإسكان في مصر (٢٠٢٠)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)**

(٢٩) النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧ (٢٠١٧)، الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء

(٣٠) تقرير عن جهود صندوق تطوير المناطق العشوائية في مجال دعم وتعزيز حقوق الإنسان (يوليو ٢٠١٤– ديسمبر ٢٠١٨) (٢٠١٩)، صندوق تطوير المناطق العشوائية، رئاسة مجلس الوزراء.

(٣١) ورقة سياسات الإسكان: وضع سياسة عادلة للإسكان في مصر (٢٠١٤)، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

(٣٢) استراتيجية الإسكان في مصر (٢٠٢٠)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

شكل رقم (٢٢) المحاور الأساسية لسياسات الإسكان

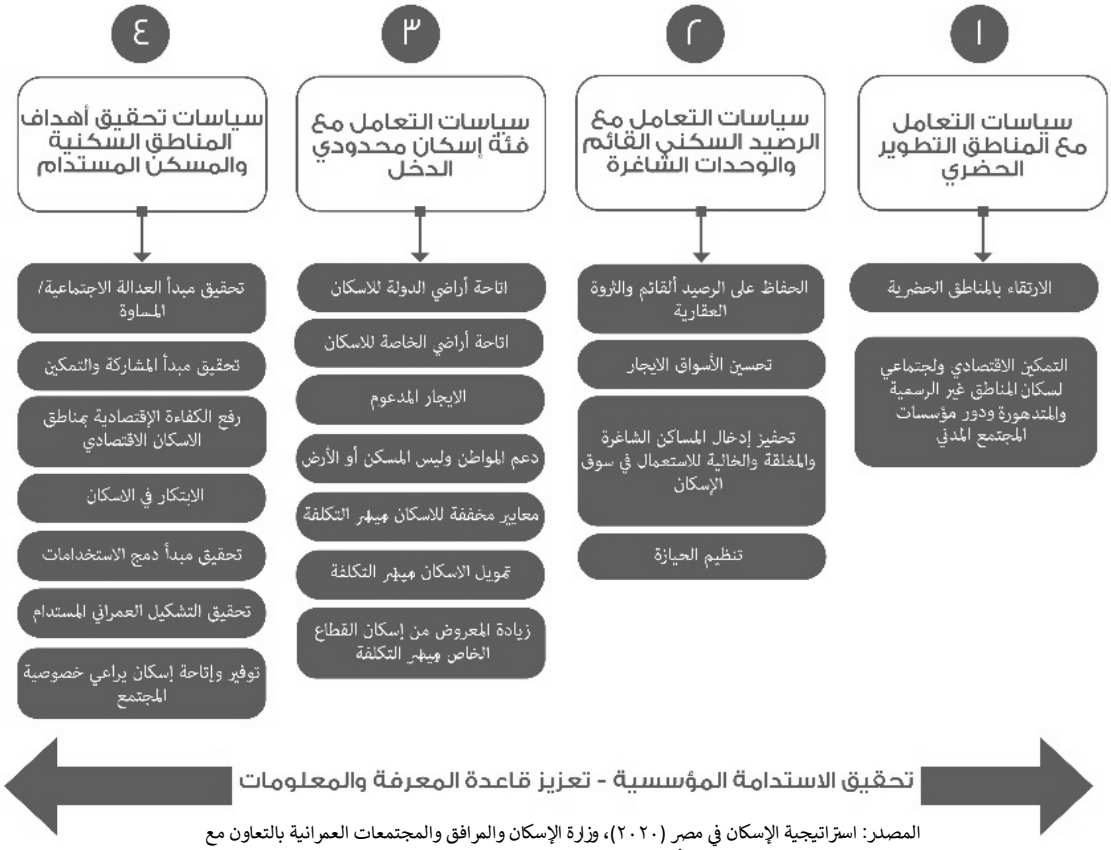


المصدر: استراتيجية الإسكان في مصر (٢٠٢٠)، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

كما قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية (٢٠٥٠) بمشاركة قطاعات التنمية بالدولة، حيث يعد المخطط الإطار الذي تشارك فيه كافة قطاعات التنمية بالدولة من خلال رؤية متكاملة شاملة البعد المكاني الذي يوضح أماكن التجمعات والأقطاب ومحاور التنمية الجديدة القائمة على استغلال الموارد المتاحة والأنشطة الواعدة غير التقليدية، والتي يمكن من خلالها استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة وزيادة القدرة التنافسية إقليمياً ودولياً. وقد انعكس المخطط القومي على اصدار قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لعام ٢٠١٨ بشأن خريطة تنمية أراضي الجمهورية حتى عام ٢٠٣٠.

وقد انعكست كل تلك المبادرات على تعزيز قدرة الدولة المصرية في تحسين مؤشرات التنمية بها في المناطق الحضرية وعلى الوفاء بتعهداتها الدولية في احراز تقدم ملموس في العديد من الأبعاد المتعلقة بحصول جميع المواطنين على فرص متساوية للمسكن الملائم والحياة الكريمة. وكما هو موضح بالشكل المرفق يشمل الالتزام المفضي إلى حصول جميع المواطنين على مسكن ملائم على خمس مجالات أساسية، وهي: ضمان الوصول إلى الإسكان الملائم والميسور التكلفة، ضمان الوصول إلى بدائل تمويلية مستدامة للإسكان، تحقيق ضمان الحيازة، تنفيذ برامج لتطوير العشوائيات، ودمج الإسكان في خطط التنمية العمرانية. وفيما يلي عرض لأهم التحديات والمبادرات والتقدم المحرز في كل من تلك المجالات.

شكل رقم (٢٣) المجالات والمؤشرات المفضية إلى الحصول على مسكن ملائم

(المصدر: إطار المتابعة للأجندة الحضرية الجديدة – ٢٠٢٠ – برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)

### ١. ضمان الوصول إلى الإسكان الملائم والميسور التكلفة: -

تحمل القطاع الحكومي العبء الأكبر في مواجهة تزايد الطلب المستمر على الوحدات السكنية الجديدة للفئات منخفضة الدخل، والأسر الناشئة، بالإضافة إلى متطلبات الإحلال والتجديد للوحدات القديمة غير الصالحة. وقد برزت مشكلة الإسكان في مصر بصورة حادة مع بداية الستينات مع ارتفاع معدلات النمو السكاني وتزايد الهجرة المكثفة من الريف إلى المدينة، حيث سيطرت الحكومة آنذاك كاملة على قطاع الإسكان، من خلال انتاج وتوزيع مواد البناء ووضع سياسات وقوانين ترمي إلى ضمان تحقيق الإنصاف الاجتماعي (٣٣). ويلاحظ، كما هو موضح بالجدول المرفق، الزيادة الكبيرة في معدلات بناء الوحدات السكنية (للقطاعين العام والخاص) في الخمس الأعوام السابقة (٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠) بمتوسط يزيد عن ٢٧٠ ألف وحدة سنوياً مقابل نحو ١٦٠ ألف وحدة سنوياً في الفترة من ١٩٨٢ إلى ٢٠٠١. وفي حين أن القطاع العام قد وقع عليه العبء الأكبر في عمليات بناء الوحدات السكنية حتى سبعينات القرن الماضي، إلا أن هذا الوضع قد تغير بعد ذلك حيث استحوذ القطاع الخاص على النصيب الأكبر من عمليات البناء وبنصيب يتجاوز ٦٢٪ ثم ٦٥٪ من إجمالي عدد الوحدات السكنية المنفذة خلال الفترات من (١٩٨٢ -٢٠٠١) و (٢٠١٥ -٢٠٢٠) على التوالي.

- **التطور في توفير الإسكان الملائم والميسور التكلفة في الفترة من ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٢٠١٩/٢٠٢٠**

قامت الحكومة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٢٠١٩/٢٠٢٠ بتبني العديد من المبادرات والسياسات لدفع عملية بناء الوحدات السكنية الموجهة للفئات الفقيرة والمتوسطة في كل من المدن القائمة والتجمعات العمرانية الجديدة، حيث تم بناء في خلال فترة الخمس سنوات الأخيرة نحو ١,٣٨ مليون وحدة سكنية متنوعة المستويات. ويلاحظ – كما سبق الذكر- أن النصيب الأكبر من عمليات التنفيذ كان للقطاع الخاص بمتوسط يصل إلى نحو ٦٥٪ من إجمالي الوحدات. كما يلاحظ أن أكبر عدد من الوحدات الذي تم تنفيذه في عام واحد هو ٢٢١ ألف وحدة سكنية عام ٢٠١٧/٢٠١٨، وهو العام الذي شهد أكبر نسبة من مشاركة القطاع الخاص (نحو ٨٦٪ من إجمالي الوحدات المنفذة في هذا العام). وقد شهدت الأعوام التالية انخفاضاً نسبياً في معدلات التنفيذ – سواء للوحدات المنفذة من القطاع الخاص أو القطاع العام – لتصل إلى نحو ١٩٤ ألف وحدة منفذة في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ وبأقل نسبة مشاركة للقطاع الخاص تصل إلى نحو ٥٦٪ فقط (٣٤) (٣٥).

**جدول رقم (٥) معدلات بناء الوحدات السكنية (للقطاعين العام والخاص) منذ عام ١٩٥٢**

| الفترة الزمنية | | ١٩٥٢-١٩٨٢ | ١٩٨٢-٢٠٠١ | ٢٠١٥-٢٠٢٠ |
|---|---|---|---|---|
| المدى الزمني | | ٣٠ عام | ١٩ عام | ٥ أعوام |
| عدد الوحدات السكنية المنفذة (بالمليون وحدة) | إجمالي | ١,١ | ٣,٠٤ | ١,٣٨ |
| | قطاع عام | استحواذ القطاع العام | ١,١٦ (٣٨٪) | ٠,٤٩ (٣٥٪) |
| | قطاع خاص | | ١,٨٧ (٦٢٪) | ٠,٨٩ (٦٥٪) |

(المصدر: بيانات متعددة من وزارة الإسكان)

**جدول رقم (٦) الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاع (حكومي – عام/أعمال عام – خاص) طبقاً لعدد الوحدات (٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٢٠١٩/٢٠٢٠)**

| الفترة | | القطاع الحكومي | | القطاع الخاص | | الاجمالي العام | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | عدد الوحدات | % | عدد الوحدات | % | عدد الوحدات | % |
| ٢٠١٥/٢٠١٦ | عدد الوحدات | ٩٥,٧٧٢ | ١٩,٧٪ | ١٦٧,٧٤٣ | ١٨,٧٪ | ٢٦٣,٥١٥ | ١٩,١٪ |
| | % | ٣٦,٣٪ | | ٦٣,٧٪ | | ١٠٠,٠٪ | |
| ٢٠١٦/٢٠١٧ | عدد الوحدات | ١٠٠,٥٤٨ | ٢٠,٧٪ | ٢١٦,٦٣٦ | ٢٤,٢٪ | ٣١٧,١٨٤ | ٢٢,٩٪ |
| | % | ٣١,٧٪ | | ٦٨,٣٪ | | ١٠٠,٠٪ | |
| ٢٠١٧/٢٠١٨ | عدد الوحدات | ١٠٥,٠٧٦ | ٢١,٦٪ | ٢٢١,١٨٧ | ٢٤,٧٪ | ٣٢٦,٢٦٣ | ٢٣,٦٪ |
| | % | ٣٢,٢٪ | | ٦٧,٨٪ | | ١٠٠,٠٪ | |
| ٢٠١٨/٢٠١٩ | عدد الوحدات | ١٠٠,٥١١ | ٢٠,٦٪ | ١٨٠,٧٧٠ | ٢٠,٢٪ | ٢٨١,٢٨١ | ٢٠,٣٪ |
| | % | ٣٥,٧٪ | | ٦٤,٣٪ | | ١٠٠,٠٪ | |
| ٢٠١٩/٢٠٢٠ | عدد الوحدات | ٨٤,٩٨١ | ١٧,٥٪ | ١٠٩,٢٦٨ | ١٢,٢٪ | ١٩٤,٢٤٩ | ١٤,١٪ |
| | % | ٤٣,٧٪ | | ٥٦,٣٪ | | ١٠٠,٠٪ | |
| الاجمالي | عدد الوحدات | ٤٨٦,٨٨٨ | ١٠٠,٠٪ | ٨٩٥,٦٠٤ | ١٠٠,٠٪ | ١,٣٨٢,٤٩٢ | ١٠٠,٠٪ |
| | % | ٣٥,٢٪ | | ٦٤,٨٪ | | ١٠٠,٠٪ | |

(المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، ٢٠٢٠ – نشرة الإسكان في مصر ٢٠١٨/٢٠١٩- الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، ٢٠٢٠)

**شكل رقم (٢٤) الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاع (حكومي – عام/أعمال عام – خاص) - (٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٢٠١٩/٢٠٢٠)**

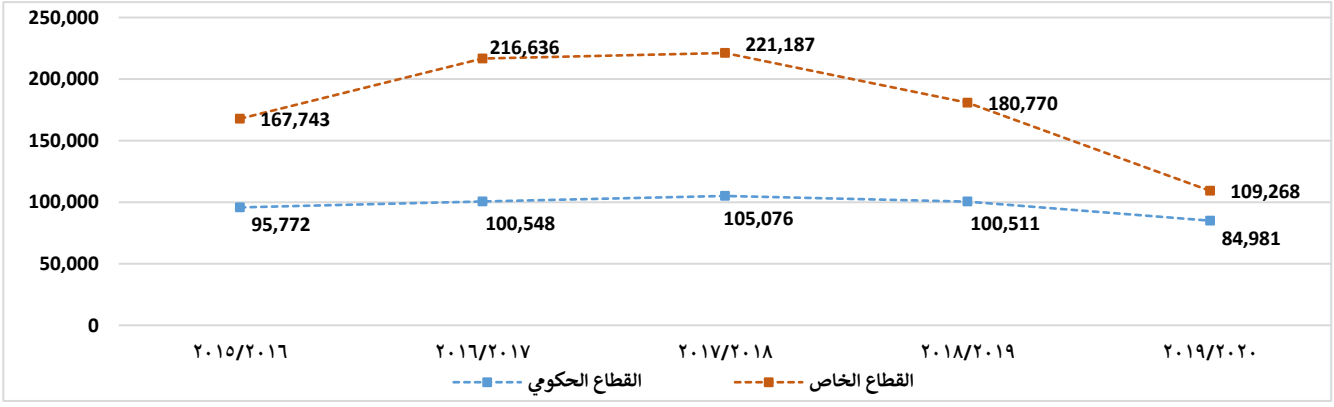


(المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، ٢٠٢٠ – نشرة الإسكان في مصر ٢٠١٨/٢٠١٩- الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، ٢٠٢٠)

(٣٣) عن طريق تجميد القيمة الإيجارية ثم اجراء ثلاث تخفيضات عليها ثم تحديد قيمتها بنسبة من التكلفة الرأسمالية في الوحدات التي أقيمت بعد صدور قوانين تخفيض الإيجارات، علاوة على تأييد العلاقة الإيجارية على خلاف معطيات الدستور والقانون المدني.

(٣٤) تقرير متابعة تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة (التقرير الوطني لمصر ٢٠٣٠) (٢٠٢٠)، قطاع الاسكان والمرافق – وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

(٣٥) نشرة الإسكان في مصر عام ٢٠١٨/٢٠١٩ (يوليو ٢٠٢٠)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

كما يلاحظ من الأشكال المرفقة أن الإسكان الاقتصادي والمتوسط معاً هما المستويات الأكثر شيوعاً حيث يشملان نحو ٨٢,٩٪ و٨٥,٢٪ من إجمالي عدد الوحدات المنفذة في عامي ٢٠١٨/٢٠١٧ و٢٠١٩/٢٠١٨ على التوالي، وهو ما يعكس أولويات الحكومة وسياستها في توجيه البناء لهذه الفئات التي تعتبر الأكثر احتياجاً في المجتمع المصري. ويؤكد على ذلك الاهتمام ايضاً أنه في الخمس السنوات الأخيرة قام القطاع العام وحده ببناء نحو ٤٢٦ ألف وحدة سكنية اقتصادية و٥٣ ألف وحدة سكنية متوسطة من إجمالي ٤٨٧ ألف وحدة سكنية قام بإنشائها في هذه الفترة، أي ان إجمالي الوحدات الاقتصادية والمتوسطة المستوى الذي قام بإنشائها القطاع العام خلال الخمس سنوات الماضية تمثل نحو ٩٨٪ من إجمالي الوحدات التي قام بتنفيذها.

إلا أنه من الملاحظ أيضاً أنه خلال السنوات الأخيرة حدث انخفضت نسبة انشاء الوحدات السكنية الاقتصادية للقطاع العام من ٩٨ ألف وحدة سنوياً عام ٢٠١٧/٢٠١٦ (٩٧,٦٪ من إجمالي الوحدات هذا العام) إلى نحو ٦١ ألف وحدة سنوياً عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ (٧١,٤٪). وفي المقابل ارتفع نصيب انشاء الوحدات ذات المستوى المتوسط ما يربو على ١,١ ألف وحدة عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى نحو ٥٣ ألف وحدة عام ٢٠٢٠/٢٠١٩. كما يلاحظ أنه في الآونة الأخيرة أظهرت الدولة بعض الاهتمام بالاستثمار في الوحدات الفاخرة، حيث ارتفع نصيب انشاء الوحدات الفاخرة من إجمالي الوحدات المنفذة من قبل القطاع العام من نحو ٠,٠٣٪ عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى نحو ٦,٥٪ عام ٢٠٢٠/٢٠١٩. وهو ما يعنى ان القطاع العام ارتأى زيادة الاستثمار في الوحدات الموجهة للطبقات المتوسطة بصورة رئيسية وكذلك توجيه بعض الاستثمارات في مجال الإسكان الفاخر وفوق المتوسط، مع الالتزام العام بتنفيذ النصيب الأكبر من الاستثمارات في مجال الإسكان الاقتصادي والموجه للفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع.

**جدول رقم (٧) إجمالي الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاع (حكومي – عام/أعمال عام ) طبقاً لمستويات الإسكان والاستثمارات (٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٢٠١٩/٢٠١٨)**

| الفترة الزمنية | ٢٠١٧/٢٠١٨ | | | | ٢٠١٨/٢٠١٩ | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | وحدات | | استثمارات | | وحدات | | استثمارات | |
| مستويات الإسكان | (بالعدد) | % | (بالمليون جنيه) | % | (بالعدد) | % | (بالمليون جنيه) | % |
| منخفض التكاليف | ١٤٢ | ٠,٠ | ٤,٠ | ٠,٠ | ٠ | ٠,٠ | ٢١,٨ | ٠,٠ |
| اقتصادي | ١٦٩٧٥٤ | ٥٢,٠ | ٤٢٨٩٨,٨ | ٤٠,١ | ١٥١٦٥٠ | ٥٣,٩ | ٣٤٨٦٩,٨ | ٣٦,٩ |
| متوسط | ١١٨٤٦٧ | ٣٦,٣ | ٤٥٧٨٥,٥ | ٤٢,٨ | ٨٧٩١٠ | ٣١,٣ | ٣٧٠٩٢,٠ | ٣٩,٢ |
| فوق متوسط | ٣٠٩٥٥ | ٩,٥ | ١٢٨٤٥,٣ | ١٢,٠ | ٣٢٩٧٨ | ١١,٧ | ١٥٤٤٠,٣ | ١٦,٣ |
| فاخر | ٦٩٤٥ | ٢,١ | ٥٣٤٣,٤ | ٥,٠ | ٨٧٤٣ | ٣,١ | ٧١٧٥,٣ | ٧,٦ |
| إجمالي | ٣٢٦٢٦٣ | ١٠٠ | ١٠٦٨٧٧,٠ | ١٠٠ | ٢٨١٢٨١ | ١٠٠ | ٩٤٥٩٩,٢ | ١٠٠ |

(المصدر: نشرة الإسكان في مصر ٢٠١٨/٢٠١٩- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٢٠)

**جدول رقم (٨) إجمالي الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاع العام طبقاً لمستويات الإسكان (٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠/٢٠١٩)**

| مستويات الإسكان | | منخفض | | اقتصادي | | متوسط | | فوق متوسط | | فاخر | | الاجمالي العام | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفترة | | عدد | % | عدد | % | عدد | % | عدد | % | عدد | % | عدد | % |
| ٢٠١٦/٢٠١٥ | عدد | ١١٦ | ٤٥ | ٩٤٢٥٣ | ٢٢,١ | ١٠٨٩ | ٢,١ | ٢٨٤ | ١٣,٢ | ٣٠ | ٠,٥ | ٩٥٧٧٢ | ١٩,٧ |
| | % | ٠,١ | | ٩٨,٤ | | ١,١ | | ٠,٣ | | ٠,٠٣ | | ١٠٠ | |
| ٢٠١٧/٢٠١٦ | عدد | ٠ | ٠ | ٩٨٠٨٦ | ٢٣,١ | ٢١٣٧ | ٤ | ٢٧٥ | ١٢,٨ | ٥٠ | ٠,٩ | ١٠٠٥٤٨ | ٢٠,٧ |
| | % | ٠ | | ٩٧,٦ | | ٢,١ | | ٠,٣ | | ٠ | | ١٠٠ | |
| ٢٠١٨/٢٠١٧ | عدد | ١٤٢ | ٥٥ | ٨٩٣٩٥ | ٢١ | ١٥٠٢٣ | ٢٨,٤ | ٥٠٨ | ٢٣,٦ | ٨ | ٠,١ | ١٠٥٠٧٦ | ٢١,٦ |
| | % | ٠,١ | | ٨٥,١ | | ١٤,٣ | | ٠,٥ | | ٠ | | ١٠٠ | |
| ٢٠١٩/٢٠١٨ | عدد | ٠ | ٠ | ٨٣٥٥٦ | ١٩,٦ | ١٦٨٧٣ | ٣١,٩ | ٧٢ | ٣,٣ | ١٠ | ٠,٢ | ١٠٠٥١١ | ٢٠,٦ |
| | % | ٠ | | ٨٣,١ | | ١٦,٨ | | ٠,١ | | ٠ | | ١٠٠ | |
| ٢٠٢٠/٢٠١٩ | عدد | ٠ | ٠ | ٦٠٧٠٠ | ١٤,٢ | ١٧٧٢١ | ٣٣,٥ | ١٠١٦ | ٤٧,١ | ٥٥٤٤ | ٩٨,٣ | ٨٤٩٨١ | ١٧,٥ |
| | % | ٠ | | ٧١,٤ | | ٢٠,٩ | | ١,٢ | | ٦,٥ | | ١٠٠ | |
| الاجمالي | عدد | ٢٥٨ | ١٠٠ | ٤٢٥٩٩٠ | ١٠٠ | ٥٢٨٤٣ | ١٠٠ | ٢١٥٥ | ١٠٠ | ٥٦٤٢ | ١٠٠ | ٤٨٦٨٨٨ | ١٠٠ |
| | % | ٠,١ | | ٨٧,٥٪ | | ١٠,٩ | | ٠,٤ | | ١,٢ | | ١٠٠ | |

(المصدر: الادارة العامة لبحوث الاسكان-قطاع الاسكان والمرافق، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، ٢٠٢٠)

**شكل رقم (٢٥) الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاع العام طبقاً لمستويات البناء (٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠/٢٠١٩)**

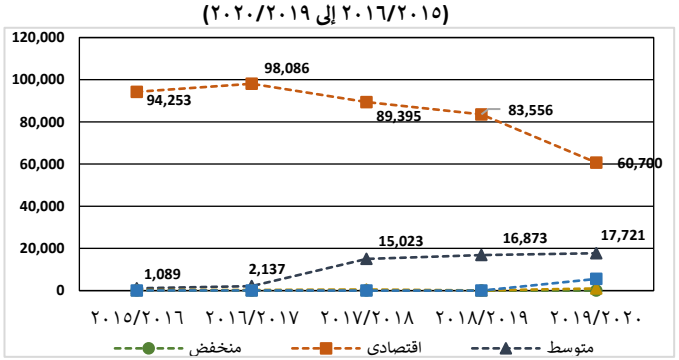


(المصدر: الادارة العامة لبحوث الاسكان-قطاع الاسكان والمرافق، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، ٢٠٢٠)

**شكل رقم (٢٦) الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاع (حكومي – عام/أعمال عام – خاص) طبقاً لمستويات البناء (٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٢٠١٩/٢٠١٨)**

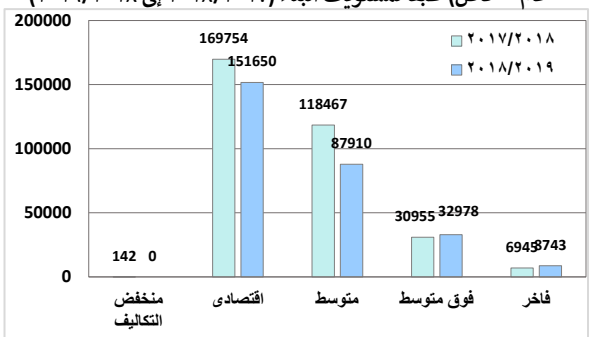


(المصدر: نشرة الإسكان في مصر ٢٠١٨/٢٠١٩- الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، ٢٠٢٠)

وقد بلغ إجمالي الاستثمارات لمشروعات الإسكان لكل من القطاع الحكومي والخاص نحو ٤١٦ مليار جنيه مصري تمثل مشاركة القطاع الخاص فيها بنحو ٢٧١ مليار، أي نحو ٦٥٪ من إجمالي الاستثمارات الموجهة لقطاع الإسكان خلال الخمس أعوام الماضية من ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠/٢٠١٩. ويلاحظ تذبذب نصيب استثمارات القطاع الخاص في مشروعات الإسكان من ٨٣٪ عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى أدني مستوياته عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنسبة ٥٠,٧٪ فقط من أجمالي الاستثمارات. ويعتبر عام ٢٠١٨/٢٠١٧ هو الأعلى من حيث قيمة الاستثمارات بصورة عامة بقيمة ١٠٦ مليار جنيه مصري، شارك القطاع الخاص فيها بنحو ٧٧ مليار، وهي القيمة الأعلى أيضاً من حيث مشاركة القطاع الخاص خلال الخمس أعوام الماضية.

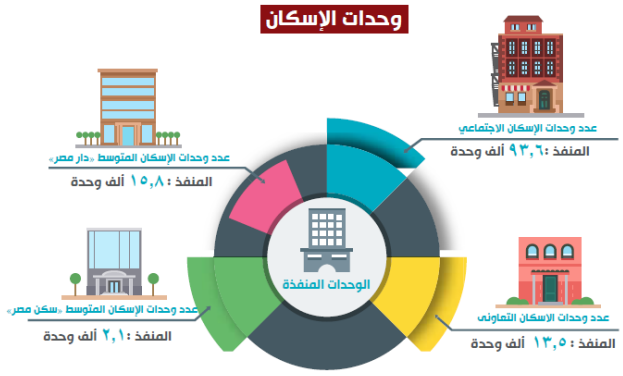


ومما هو جدير بالذكر أن البيانات الاحصائية وفقاً لوثيقة معلومات برنامج تمويل الإسكان الشامل تشير بأن الاقتصاد المصري قام بالاستثمار بمتوسط ١,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي على مدى العقدين الماضيين في قطاع الإسكان. وتعتبر هذه المستويات منخفضة بالمقارنة باحتياجات السكن في مصر ومعدل العمران (هذه النسب لا تتضمن عملية تشييد المساكن غير الرسمية). وتقوم الدول منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل عادة بالاستثمار بمتوسط ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في الإسكان. ويقدر متوسط الاستثمارات في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط بحوالي ٤,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يشير إلى الحاجة إلى زيادة الاستثمار القومي في مجال الإسكان في مصر [٣٦].

جدول رقم (٩) إجمالي الاستثمارات في الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاع (حكومي – عام/أعمال عام – خاص) (٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠/٢٠١٩)

| جهة التنفيذ | حكومي | | خاص | | اجمالي |
|---|---|---|---|---|---|
| الفترة | بالألف جنيه | % | بالألف جنيه | % | بالألف جنيه |
| ٢٠١٦/٢٠١٥ | ٨,٦٠٧,٤٣٢ | ٪١٩,٨ | ٣٦,١٦٩,٧٥٠ | ٪٨٣,١ | ٤٣,٥٠٣,٨٦٢ |
| ٢٠١٧/٢٠١٦ | ٣٩,٦٨٤,٨٧٨ | ٪٤٦,٧ | ٥٠,٨٤٦,٠٠٠ | ٪٥٩,٨ | ٨٥,٠٥٢,٠٣٨ |
| ٢٠١٨/٢٠١٧ | ٢٩,٠٦٩,١١١ | ٪٢٧,٣ | ٧٧,٣٧٧,٥٠٠ | ٪٧٢,٧ | ١٠٦,٤٤٦,٦١١ |
| ٢٠١٩/٢٠١٨ | ٢٨,٢٠٤,٣٠٣ | ٪٢٩,٨ | ٦٦,٣٩٤,٩٥٠ | ٪٧٠,٢ | ٩٤,٥٩٩,٢٥٣ |
| ٢٠٢٠/٢٠١٩ | ٣٩,٤٣٩,٥٦٠ | ٪٤٩,٣ | ٤٠,٥٧٣,٣٠٠ | ٪٥٠,٧ | ٨٠,٠١٢,٨٦٠ |
| الاجمالي | ١٤٥,٠٠٥,٢٨٤ | ٪٣٤,٨ | ٢٧١,٣٦١,٥٠٠ | ٪٦٥,٢ | ٤١٦,٣٦٦,٧٨٤ |

شكل رقم (٢٧) إجمالي الاستثمارات في الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاع (حكومي – عام/أعمال عام – خاص) (٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠/٢٠١٩)

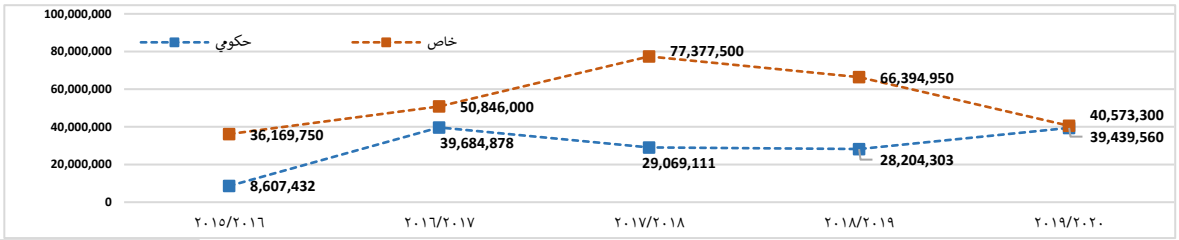


(المصدر: الادارة العامة لبحوث الاسكان-قطاع الاسكان والمرافق، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، ٢٠٢٠)

## مشروعات الإسكان الاجتماعي

تبنت الدولة أضخم مشروع في تاريخ مصر- يتم تنفيذه ٧٢٥ ألف وحدة سكنية خلال ٦ سنوات بكافة المحافظات والمدن الجديدة، حيث تقوم بتوفير وحدات سكنية لذوي الدخل المنخفض وقطع أراضي معدة للبناء ووحدات سكنية لذوي الدخول المتوسطة، ووحدات سكنية بنظام الايجار وذلك لدعم شرائح الدخل الأدنى وذلك من خلال صندوق الاسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري. تشمل تنفيذ وحدات مكونة من غرفتين وصالة أو ثلاث غرف وصالة كاملة التشطيب تقدم للمستفيد بسعر تكلفة الإنشاء فقط غير مُحمل عليها سعر الأرض أو المرافق أو الخدمات كما يتم تقديم دعم مباشر للمستفيد يتراوح ما بين ٥ الى ٦٠ ألف جنيه، ويتم سداد ثمن الوحدة على مدى ٢٠ عاماً بفائدة مدعمة من البنك المركزي، تم الانتهاء من تنفيذ عدد ٤١٤ ألف وحدة، ويتم توفير خدمات للوحدات لجعل الحياة فيها كريمة ومتكاملة من أسواق تجارية وحضانات ومدارس ووحدات صحية وملاعب ومناطق خضراء. وضماناً للدمج الاجتماعي وحفاظاً على حقوق كافة فئات المجتمع فـــي الحصول على وحدات مشروع الاسكان الاجتماعي فقد حرصت الدولة علي التالي:

- إضافة المرأة المعيلة الي قائمة الأولويات للمتقدمين للحصول على وحدات بالمشروع.
- توسيع شريحة الفئات العمرية المستفيدة من مشروع الاسكان الاجتماعي من ٤٥ عام الي ٥٠ عام.
- ادراج أصحاب المهن الحرة لقائمة المستفيدين بالمشروع وفقاً للمعايير التي تطبقها الوزارة.
- تخصيص ٥٪ من وحدات المشروع لذوي الاحتياجات الخاصة طبقاً لنوع وتصنيف الإعاقة، بحيث يكون تخصيص الوحدات السكنية لذوي الإعاقة الحركية في الدور الأرضي أما باقي حالات الإعاقة سواء كانت ذهنية أو بصرية أو سمعية فيتم تخصيص الوحدات السكنية لهم دون تمييز، ووفقاً لاشتراطات قانون حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنه ٢٠١٨.
- توفير دعم نقدي مباشر طبقا لمستوي الدخل (لفئة محدودي الدخل) أو دعم غير مباشر تقديري لكل وحدة سكنية يشمل (تكلفة المرافق العامة - قيمة الانتفاع بالأرض - الاعباء التمويلية - دعم عائد التمويل العقاري).

كما قامت وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بتنفيذ مشروعات الاسكان الاقتصادي من خلال حساب تمويل الاسكان الاقتصادي حيث كان للحساب دورا فعالا في المشاركة في إطار خطة الدولة لرعاية الفئات الاولي بالرعاية بمنح للمساهمة في انشاء ٢٢٧٩٠ وحدة سكنية في ٧ محافظات، بخلاف ١٥٦٨٢ وحدة سكنية بتمويلها وانشائها في ٨ محافظات وكذلك المساهمة في تفعيل قانون التمويل العقاري بتقديم موارد نقدية وعينية. كما تم منح قروض لبناء وحدات سكنية للفئات الاولي بالرعاية يتم سداداها على ٢٠ سنة بفائدة ميسرة لعدد من المحافظات وكذا جهاز المشروعات المشتركة. وقام الحساب مؤخرا في الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٩ بانشاء ٦٠٠وحدة سكنية ضمن مشروع نزهة التجمع الثالث وتوصيل المرافق وتسليمها للمخصص لهم. يتكون المشروع من (٨) بلوكات سكنية بعدد (٣٠) عمارة بإجمالي (٦٠٠) وحدة سكنية نصف تشطيب بمساحات (١١٢م٢) و (١٢٠م٢)، ويتميز بموقع حيوي جنوب مدينة القاهرة الجديدة على طريق القطامية -العين السخنة. كما يتميز المشروع بانخفاض التكلفة نظراً لأن الوحدات نصف تشطيب. كما انه جاري التحضير حاليا لبدء انشاء ١٠٠٠ وحدة سكنية جديدة بالقاهرة الجديدة بمساحة ١٢ فدان.

(٣٦) وثيقة معلومات برنامج تمويل الإسكان الشامل (٢٠١٥)، البنك الدولي ووزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

أما بالنسبة لتوزيع الوحدات السكنية على محافظات مصر فيتضح أن محافظات القاهرة والجيزة والاسماعيلية قد استحوذت خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨ على الحجم الأكبر من تنفيذ الوحدات السكنية يليها محافظات المنوفية، القليوبية، سوهاج ودمياط، في حين جاءت محافظات البحيرة وكفر الشيخ والوادي الجديد في المراتب الأخيرة من حيث عدد الوحدات السكنية المنفذة (٣٧) وبمقارنة التوزيع المكاني للوحدات السكنية المنفذة بتعداد السكان الحضري في محافظات مصر لعام ٢٠١٧ للوصول إلى نصيب الفرد في المناطق الحضرية من الوحدات السكنية المنفذة بكل محافظة (٣٨) ، نجد أنه بالرغم من استئثار بعض المحافظات بالعدد الأكبر من الوحدات إلا أن أكثر المحافظات استئثاراً بالوحدات نسبة إلى عدد سكانها في المدن هي محافظات الإسماعيلية وجنوب سيناء، علاوة على محافظات شمال سيناء، مطروح، المنوفية، دمياط والوادي الجديد. ويلاحظ أن هذه المحافظات يتوفر فيها مساحات كبيرة من الأراضي الفضاء التي تتيح للدولة إقامة مشروعات إسكان تلبى احتياجات قاطنى تلك المحافظات.

وتعتبر محافظات البحيرة والإسكندرية ثم محافظات الدلتا (عدا المنوفية ودمياط) هي الأقل نصيباً من حيث نصيب الفرد في المناطق الحضرية من الوحدات السكنية الجديدة المنفذة خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨. وهو ما يوجه بأهمية تركيز الدولة على المناطق الأكثر احتياجاً لمشروعات الإسكان.

**شكل رقم (٢٨) نصيب محافظات مصر من الوحدات السكنية المنفذة عام (٢٠١٩/٢٠١٨)**

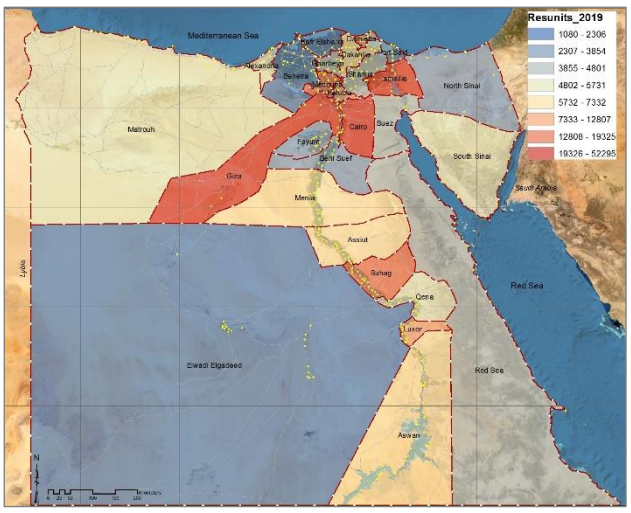


**شكل رقم (٢٩) نصيب المحافظات من الوحدات بالنسبة لعدد السكان في المناطق الحضرية**

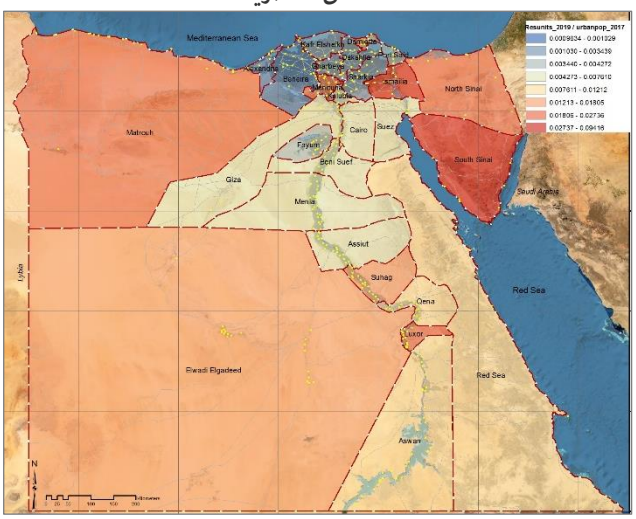


(المصدر: الادارة العامة لبحوث الاسكان-قطاع الاسكان والمرافق، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، ٢٠٢٠)

## مشروعات الإسكان المتوسط – سكن مصر ودار مصر

في إطار سعي وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية إلى توفير المسكن الملائم للمواطنين ذوي الدخول المتوسطة، يهدف مشروع دار مصر إلى توفير وحدات كاملة التشطيب، وقد شملت المرحلة الأولى والثانية مدن (مدينة ٦ أكتوبر - مدينة السادات - مدينة الشروق - مدينة العاشر من رمضان - مدينة العبور - مدينة القاهرة الجديدة - مدينة بدر - مدينة دمياط) أما المرحلة الثانية فتتمثل في ١٢ مدينة منها ٨ مدن مرحلة أولى و٤ مدن جديدة مرحلة ثانية (مدينة المنيا الجديدة - مدينة الشيخ زايد – مدينة برج العرب – مدينة ١٥ مايو ). كما تتجه الوزارة إلى توفير وحدات كاملة التشطيب ضمن محور "سكن مصر" تضم المرحلة الأولى منه تنفيذ عدد حوالي ٥٧ ألف وحدة سكنية كاملة التشطيب بمساحات من ١٠٦ م٢ حتى ١١٨ م٢ بمدن (٦ أكتوبر - القاهرة الجديدة - العبور - بدر - دمياط الجديدة - المنيا الجديدة - المنصورة الجديدة) بنموذج معماري مميز، وتتبنى الوزارة إتاحة وحدات بسعر مناسب أقل من مثيلاتها المقدمة من القطاع الخاص في أفضل مواقع بالمدن الجديدة بإجمالي عدد ٤٠٠ ألف وحده سكنية.

الإسكان المتوسط بمدينة السادس من أكتوبر

- **تحليل الفجوة بين حجم الانفاق على الإسكان والمواصلات ومعدلات الدخل السنوي للأسرة المصرية: -**

يعتبر التوسع في خيارات الإسكان للمجموعات الأقل دخلا ورفع قدرتهم على الحصول على سكن وخدمات عامة وعمل أحد أهم أولويات الحكومة الحالية. وتبنت الحكومة برنامج تحفيزي في بداية عام ٢٠١٤ مع إعطاء الأولوية لقطاع الإسكان. وكان المنطق الاقتصادي من وراء الاستثمار في قطاع الإسكان هو تحفيزه لخلق وظائف محلية وإحداث نمو اقتصادي. وقد أقرت الدولة كذلك قانون الإسكان رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤ (المستبدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠١٨) وأنشأ صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري بهدف توفير مليون مسكن للأسر منخفضة الدخل خلال ستة سنوات. ومن المقرر أن يقوم هذا البرنامج بتوفير أكثر من ١,٥ مليون وظيفة سنويا طوال فترة البرنامج في مجالات التشييد والبناء. وتعمل هذه البرامج في ظل تحديات للدولة أهمها الزيادة المستمرة في نسبة الفقراء (وفقاً لمقياس الفقر الوطني) بحيث تضاعفت نسبة الفقراء خلال نحو ١٨ عام من ١٦,٧٪ عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى نحو ٣٢,٥٪ في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ (٣٥)، مما يزيد من العبء الواقع على كاهل أجهزة الدولة لتوفير المزيد من الخدمات والوحدات السكنية للفئات غير القادرة المتنامية العدد.

ويلاحظ أن الوجه القبلي (جنوب مصر) هو النطاق الذي يشمل الفئات الأكثر معاناة من الفقر، كما يلاحظ بصورة عامة الارتفاع الكبير في نسبة الفقراء بالمحافظات الحضرية مثل القاهرة وبورسعيد، من ١٥,١٪ عام

٢٠١٥ إلى ٢٦,٧٪ عام ٢٠١٨/٢٠١٧. وبالرغم من إن الغرض الاساسي لدعم الدولة للسكان في مصر هو تقريب الفجوة بين أسعار السكن والدخول، ولكن في الوقت نفسه الذي تنفق فيه الدولة مليارات الجنيهات على مشاريع إسكان مدعمة، تزداد الفجوة بين السعار والدخول بنسبة تفوق نسبة الدعم. فمثلاً، ازداد سعر الشقة المدعمة من ٥٠ ألف جنيه عام ٢٠٠٥ ببرنامج الاسكان القومي، إلى ١٣٥ ألف جنيه عام ٢٠١٤ ببرنامج الإسكان الاجتماعي (٣٩)، أي بمقدار ٢٧٠ % في تسع سنوات، أي بمتوسط زيادة ٣٠ % في السنة. وترجع أسباب هذه الزيادة لعدة عوامل أهمها ارتفاع معدلات التضخم علاوة على زيادة مساحات الوحدات (من ٩٣ متر مربع إلى نحو ٩٠ متر مربع). وعموماً فإن هذه الزيادة في أسعار الشقق المدعمة تواكب زيادة أسعار السكن في السوق المفتوحة. بالإضافة إلى ذلك، فقد ازداد الفقر في الفترة نفسها، وشهدت دخول متوسطي الدخل زيادة طفيفة قد يلتهمها التضخم، بما معناه أن القدرة الشرائية للمواطن المصري انخفضت، وبخاصة الفقراء، مم أثر في مقدرته على حيازة مسكن ملائم (٤٠).

ويتفاوت ما تخصصه الأسر من دخولها لإيجار المسكن تفاوتاً كبيراً، إذ ينخفض من ناحية إلى أقل من ١٪ ومن ناحية أخرى يصل إلى أكثر من ٣٠٪ من دخولها مما قد يهدد تلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى أو الانتقاص منها. ووفقاً لدراسات الدخل والإنفاق للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن متوسط ما تنفقه الأسرة على المسكن والتنقلات معاً يصل إلى نحو ٢٤,٧٪ من إجمالي الاستهلاك الفعلي وفقاً لبيانات عام ٢٠١٨/٢٠١٧، وهو ما يزيد قليلاً عن الانفاق عام ٢٠١٥ على نفس البند (٢٣,٨٪). ويلاحظ أن الانفاق على بندى السكن والتنقل يرتفع في الحضر عنه في الريف ليصل إلى نحو ٢٦,٤٪ و٢٦,٨٪ عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨/٢٠١٧ على التوالي.

ويمكن ارجاع - ولو بصورة جزئية - زيادة معدلات الفقر خلال الأعوام السابقة والتراجع في القيمة الحقيقية لدخول الأفراد والأسر، عن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الحكومة، والذي تضمن سياسات تقشفية ومنها تحرير سعر صرف الجنيه (في الربع الأخير من عام ٢٠١٦)، بما انعكس بشكل مباشر على مستويات الأسعار. كما اشتملت حزمة الإجراءات التي تضمنها البرنامج الاقتصادي تطبيق ضريبة القيمة المضافة، والتي حلت محل ضريبة المبيعات ورفعت النسبة المفروضة على السلع الاستهلاكية، كما توسعت في إخضاع السلع والخدمات التي لم تكن خاضعة للضريبة.

وشملت تلك الحزمة أيضا رفع أسعار الوقود والكهرباء أكثر من مرة بهدف تقليص الإنفاق الحكومي على دعم الطاقة، مما كان له أثراً مباشراً في زيادة عدد الفقراء بالرغم من أثر تلك الحزم الإصلاحية على تراجع عام في نسب الفقر المدقع. ويمثل هذا الوضع تحدياً جديداً للدولة للحد – في مثل هذه الظروف – من الإسكان غير الرسمي (المستأجر أو التمليك) والذي يوفر أهم خيارات الإسكان تستفيد منه الأسر منخفضة ومتوسطة الدخل

خلاصة القول فإنه بالرغم من التحسن المستمر في أداء الاقتصاد الكلى المصري خلال الخمس أعوام الأخيرة (٤١) (٤٢)، فإن الأوضاع الاجتماعية مازالت تمثل تحدياً للدولة المصرية، متمثلة في تقلص الأجور الحقيقية مقارنة بتكاليف الحياة. وانعكس ذلك على زيادة نسبة الفقراء لتصل إلى نحو ٣٢,٥٪ من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر القومي. وقد اتخذت الحكومة المصرية العديد من الإجراءات لتخفيف حدة التكلفة الاجتماعية على السكان، فعلى سبيل المثال تم زيادة المخصصات المالية لبرنامج تكافل وكرامة التابع لوزارة التضامن الاجتماعي (٤٣) بنحو ٤٠٠٪ في الفترة ما بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨ بهدف دعم نحو ٢,٢ مليون أسرة.

وقد كان لكل من السياسات السابقة في مجال الإسكان والزيادة السكانية الكبيرة وأسعار الفائدة المرتفعة آثاراً سلبية على ضمان توفير السكن الميسور التكلفة في مصر لأعوام عديدة. وبناء على دراسة اعدت من البنك الدولي عام ٢٠١٤ فإن الطلب على الوحدات السكنية يقدر بنحو ٣٠٠ ألف وحدة سنوياً علاوة على ٢٥٤ ألف وحدة إضافية مطلوبة لتغطية الخلل الموجود بالسوق المصري، إلا أن معدل تنفيذ الوحدات الجديدة لم يتخط ال ٢٠٠ ألف وحدة سنوياً. وقد يزيد حالياً الاحتياج الفعلي للوحدات السكنية بسوق الإسكان في مصر عن ٧٠٠ ألف وحدة سنوياً نتيجة لزيادة السكان في الفئة العمرية الأقل من أربعين سنة. وقد أدى العجز الحالي في الوحدات إلى زيادة كبيرة في أسعار الوحدات وصعوبة وصول الفئات الفقيرة إلى السكن الميسور الرسمي (٤٤). وتعمل الدولة جاهدة إلى مواجهة هذا التحدي عن طريق إصلاحات هيكلية في منظومة التشريعات المتعلقة بقطاع الإسكان، علاوة على انشاء الصناديق التمويلية العقارية بالإضافة إلى التعاون مع جهات دولية داعمة لتيسير وصول الفئات الفقيرة إلى بدائل تمويلية تساعدها على الحصول على المسكن الملائم، والحد من الانتشار العشوائي للوحدات غير الرسمية.

جدول رقم (١٠) تطور نسبة الفقراء في النطاقات المكانية المختلفة بالجمهورية (٢٠١٥ – ٢٠١٨/٢٠١٧)

| الفترة | ٢٠١٥ | ٢٠١٨/٢٠١٧ |
|---|---|---|
| | % | % |
| المحافظات الحضرية | ١٥,١ | ٢٦,٧ |
| حضر الوجه البحري | ٩,٧ | ١٤,٣ |
| ريف الوجه البحري | ١٩,٧ | ٢٧,٣ |
| حضر الوجه القبلي | ٢٧,٤ | ٣٠ |
| ريف الوجه القبلي | ٥٦,٧ | ٥١,٩ |
| إجمالي الجمهورية | ٢٧,٨ | ٣٢,٥ |

شكل رقم (٣٠) تطور نسبة الفقراء وفقا لمقياس الفقر الوطني (١٩٩٩ – ٢٠١٨)

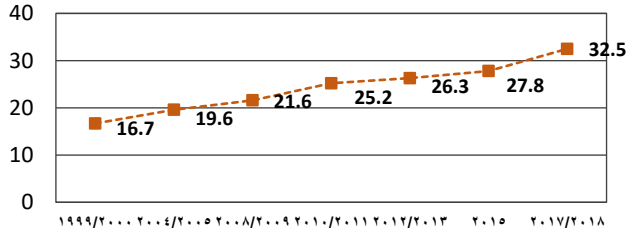


جدول رقم (١١) التوزيع النسبي لمتوسط نصيب الفرد من الإنفاق السنوي للأسرة طبقاً لمجموعات الانفاق الرئيسية (٢٠١٥ – ٢٠١٨/٢٠١٧)

| المدى الزمنى | ٢٠١٥ | | | ٢٠١٧/٢٠١٨ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| اقسام الإنفاق الرئيسية | جملة | حضر | ريف | جملة | حضر | ريف |
| | % | % | % | % | % | % |
| الطعام والشراب والملبس | ٤٤,٧ | ٤٠,٢ | ٤٩,٩ | ٤٦,٦ | ٤٢,٩ | ٥٠,٣ |
| المسكن ومستلزماته | ١٧,٥ | ١٩ | ١٥,٨ | ١٨,٦ | ٢٠,١ | ١٧ |
| الانتقال والتنقل | ٦,٣ | ٧,٤ | ٥,١ | ٦,١ | ٦,٧ | ٥,٤ |
| الاتصالات | ٢,٥ | ٢,٩ | ٢ | ٢,٤ | ٢,٨ | ١,٩ |
| الأثاث والتجهيزات | ٤,١ | ٤ | ٤,٢ | ٣,٨ | ٣,٨ | ٣,٩ |
| خدمات ورعاية صحية | ١٠ | ١٠,١ | ١٠ | ٩,٩ | ٩,٦ | ١٠,٢ |
| التعليم | ٤,٨ | ٦,١ | ٣,٣ | ٤,٥ | ٥,٦ | ٣,٣ |
| الثقافة، الترفيه، المطاعم | ٦,١ | ٦,٩ | ٥,١ | ٦,٥ | ٧,٤ | ٥,٦ |
| السلع والخدمات المتنوعة | ٣,٩ | ٤ | ٣,٧ | ٤,١ | ٣,٩ | ٤,٣ |
| إجمالي الاستهلاك الفعلي (*) | ٩٩,٩ | ١٠٠,٦ | ٩٩,١ | ١٠٢,٥ | ١٠٢,٨ | ١٠١,٩ |

(*) الاستهلاك الفعلي يتضمن الإنفاق الاستهلاكي + (إجمالي التحويلات العينية + تحويلات بطاقة التموين + تحويلات فرق الخبز)

(٣٩) شقق محدودي الدخل عام ٢٠٢٠، نموذج ٧٥ متر مربع تصل لنحو ٢٤٤ ألف جنيه، ونموذج ٩٠ متر مربع بنحو ٣١٠ الف جنيه

(٤٠) ورقة سياسات الإسكان: وضع سياسة عادلة للإسكان في مصر (٢٠١٤)، المبادرة المصرية للحقوق الشخصي .

(٤١) فعلى سبيل المثال انخفض التضخم من نحو ٣٣٪ في يوليو ٢٠١٧ إلى نحو ٣.١٪ في أكتوبر ٢٠١٩.

(٤٢) نشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (٢٠٢٠–٢٠٥)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

(٤٣) برنامج تكافل وكرامة هو برنامج التحويلات النقدية المشروطة الذي أطلقته وزارة التضامن الاجتماعي تحت مظلة تطوير شبكات الأمان الاجتماعي.

(٤٤) ورقة برنامج البنك الدولي لإعادة البناء والتنمية عن قرض إضافي لجمهورية مصر العربية بهدف إعادة هيكلة برنامج تمويل الإسكان (٢٠٢٠)،

## ٢. ضمان الوصول إلى بدائل تمويلية مستدامة للإسكان: -

تبنت الدولة المصرية حديثاً مجموعة من الآليات المختلفة للتعامل مع ملف الإسكان بجميع مستوياته، فبجانب مساهمة الدولة في طرح وحدات مشروع الإسكان الاجتماعي لفئة محدودي الدخل والإسكان المميز لفئة متوسطي الدخل، فقد قامت بتخفيض سعر الإقراض وتقديم الدعم النقدي المباشر للمستفيدين المستحقين وكذا تنويع اساليب ومنتجات التمويل العقاري. ولعل من أهم التشريعات التي قامت الدولة بتطويرها وتعديلها لضمان وصول الفئات الأكثر احتياجاً إلى بدائل تمويلية مناسبة قانون التمويل العقاري وقانون الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري.

### ▪ دور التشريعات الحديثة في مجال التطوير العقاري وضمان الوصول إلى بدائل تمويلية مناسبة

ساهم قانون التمويل العقاري في تطوير البنية الأساسية القانونية والتنظيمية الخاصة بالتمويل العقاري في مصر من خلال الاعلان عن سوق التمويل العقاري المصري بالقانون رقم ١٤٨ لعام ٢٠٠١. وقد أدى ذلك إلى توسيع نطاق وقاعدة المستفيدين من منظومة التمويل العقاري، من ذوي الدخول المنخفضة، وتمكين الصندوق من الحصول على أراضي مخصصة بالمجان لبناء مساكن اقتصادية عليها، وتقديم ضمان ضد مخاطر التعثر في سداد الأقساط لجهات التمويل من خلال مشاركة الصندوق مع إحدى شركات التأمين أو الصناديق المتخصصة. ويلاحظ أنه بالرغم من هذه الإجراءات فإن تسجيل العقارات كان محدودا، وقد يرجع ذلك إلى المستوى المنخفض من الوعي لدى المواطنين والمستثمرين بمنتجات التمويل العقاري (٤٥) (٤٦).

وتم تطوير الإطار التشريعي لهذا القانون من خلال قانون رقم ٥٥ لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل بعض مواد قانون التمويل العقاري رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ بهدف توسيع دائرة المستفيدين من نظام التمويل العقاري وتنشيط عمل صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري، من خلال توفير قدر من المرونة فيما يخص تحديد شروط وقواعد الاستفادة من المساكن من المستوى الاقتصادي وفي وضع معايير توصيف مشروعات إسكان ذوي الدخل المنخفض وفي الحد الأقصى لنسبة عبء التمويل إلى الدخل. وقد استحدث القانون ضمن أنشطة التمويل العقاري حالات الانتفاع بالعقار والتأجير الذي ينتهي بالتملك، إضافة إلى ما هو قائم حاليا من تمويل شراء العقارات أو بناءها أو ترميمها او تحسينها. كما أتاح القانون إنشاء "الاتحاد المصري للتمويل العقاري" ليضم الجهات العامة في نشاط التمويل وإعادة التمويل العقاري تحت مظلة واحدة بهدف المساهمة في تطوير المعايير المهنية لهذه الجهات والعمل على تنمية هذا النشاط في مصر حيث تساعد هذه التعديلات على إحكام الرقابة على الوكلاء العقاريين وخبراء التقييم العقاري ووسطاء التمويل العقاري، وقد بدأ نشاط الاتحاد عام ٢٠١٥. كذلك فقد تم التنسيق مع العديد من الوزارات والجهات المعنية حيث تم تخفيض رسوم التسجيل العقاري بموجب قانون رقم ٨٣ لسنه ٢٠٠٦ وتبسيط إجراءات التسجيل بالمجتمعات العمرانية الجديدة، تبسيط إجراءات التنفيذ على العقار، وإصدار قواعد إنشاء وتنظيم عمل الشركات التي تقدم خدمات الاستعلام والتصنيف الائتماني. وتشمل أساليب التمويل العقاري وفقاً للقانون على التالي (٤٧): تمويل شراء المستثمر لعقار بنظام الإجارة، التمويل بنظام المرابحة، تمويل شراء العقارات بنظام المشاركة، تمويل شراء حق الانتفاع للعقارات، وتمويل بناء او تحسين أو تطوير عقارات ألت إلى المستثمر بنظام حق الانتفاع.

كذلك فقد أصدرت الدولة قانون الإسكان الاجتماعى رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤ والمستبدل بقانون الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقارى الصادر بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠١٨، حيث تم ضم صندوقي ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري وتمويل الاسكان الاجتماعي في صندوق واحد بهدف تحقيق أقصي استفادة ممكنة بأقل وأيسر السبل، وتيسير الأمر علي المواطنين بالتعامل مع جهة إدارية واحدة ، ويعد من أهم احكام القانون ايجاد مصادر ذاتية دائمة لتمويل وحدات سكنية لفئة محدودي الدخل بمشروع الاسكان الاجتماعي دون الاعتماد علي الخزانة العامة للدولة من خلال صندوق له موازنة مستقلة بما يكفل له تأدية دوره, كما صدرت شروط وضوابط للتخصيص بهدف ضمان وصول الدعم لمستحقيه.

### ▪ آليات دعم التمويل العقاري

ساهمت تلك القوانين وتعديلاتها في تطوير البنية التشريعية وفى توفير آليات متعددة ومتشابكة لدعم التمويل العقاري وضمان وصوله إلى مستحقيه. فتمكن البنك المركزي المصري من تطبيق حزمة تحفيز قطاع الإسكان من خلال ضخ أرصدة منخفضة عن معدلات السوق تصل إلى ٢٠ مليار جنيه في قطاع التمويل العقاري لتحفيز تمويل عملية تشييد المساكن لمنخفضي ومتوسطي الدخل. وكان المكون الخاص بمنخفض الدخل في حزم التحفيز، والذي يقوم بتوفير قروض عقارية بمعدل فائدة ٧٪ على مدى ٢٠ عاما يستهدف الأسر التي ينخفض دخلها إلى ١٠٠٠ جنيه مصري شهريا وتم تطبيقه من خلال برنامج التمويل العقاري ميسور التكلفة. وتسمح حزمة التحفيز هذه بتوفير دعم مرتبط بالرهن العقاري للأسر المستحقة والتي يقل دخلها عن نطاق نسبة ٢٠٪ الأقل دخلا. وتم توفير الأرصدة من خلال البنوك وشركات التمويل العقاري التابعة لها وتم توفير دعم لتأهيل الأسر ذات الدخل المنخفض من خلال برنامج التمويل العقاري ميسور التكلفة.

يتولى الإشراف والرقابة على نشاط التمويل العقاري الهيئة العامة للرقابة المالية وذلك منذ بداية العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ بموجب قانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩. وتقوم الهيئة بالإشراف على شئون التمويل العقاري ووضع الضوابط التي تكفل كفاءة السوق ومتابعة نشاطه والرقابة عليه والعمل على تنميته واتخاذ كافة التدابير التي تحافظ حقوق كافة الأطراف المتعاملة فيه. ووفقاً لتقارير نشاط التمويل العقاري للهيئة فقد بلغ عدد الشركات العاملة في نشاط التمويل العقاري في السوق المصري ١٥ شركة بنهاية عام ٢٠١٩ (منها شركة واحدة لإعادة التمويل العقاري). كما بلغ حجم نشاط التمويل العقاري التراكمي منذ بداية النشاط ١٣,٣ مليار جنيه، بمعدل نمو قدره ٢٤,٣٪ مقارنة بعام ٢٠١٨ حيث بلغ ١٠,٧ مليار جنيه. كما بلغ حجم التمويل العقاري الممنوح خلال عام ٢٠١٩ ما يزيد عن ٢,٦ مليار جنيه بمعدل نمو بلغ ١٨,٢٪ مقارنة بعام ٢٠١٨ حيث بلغ ٢,٢ مليار جنيه (٤٨).

ويعمل كل من صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري (وزارة الاستثمار) وصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري (وزارة الإسكان) في تنفيذ سياسات الإسكان والتي يحددها الصندوق الأخير، وتوفير الموارد التمويلية. وتقوم صناديق التمويل العقاري بدعم برنامج الإسكان الاجتماعي الذي طرحته الدولة لبناء مليون وحدة سكنية لفئة محدودي الدخل، من خلال تقديم خدمات التمويل العقاري وتطبيق اسعار فائدة ميسرة (لفئة محدودي الدخل) لشراء هذه الوحدات علاوة على الدعم النقدي، وبذلك ضمنت الدولة توافر التمويل المستدام لبرنامج الاسكان الاجتماعي من خلال استرداد كافة استثماراتها من حصيلة التمويل العقاري الذي توفره البنوك وبما يضمن عدم توقف البرنامج نتيجة لنقص التمويل. وقد ساهمت هذه الصناديق– بالتعاون مع البنك الدولي – في توفير دعم مالي لأكثر من ٢٨٧ ألف أسرة (في الفترة من ٢٠١٥ وحتى نهاية ٢٠١٩) في جميع محافظات مصر. كما ساهمت في تضمين الشباب (٧٠٪ من المستفيدين في الفئة العمرية الأقل من ٤٠ عام و١٨٪ في الفئة الأقل من ٣٠ عام)، مما ساهم في الحد من نمو الإسكان العشوائي على الأرض الزراعية وتوفير فرص عمل في مجال الانشاء والتعمير. ويلاحظ أنه في خلال الأربع سنوات الأخيرة أكثر من ٧٥٪ من الأسر المستفيدة كانت من ضمن ال ٤٠٪ الأقل دخلاً، حيث أرتفع مشاركة هذه الفئة من ٦٨٪ عام ٢٠١٥ إلى ٨٠٪ عام ٢٠١٩ (٤٩).

(٤٥) العقارات التي تم تشييدها مؤخرا في مصر تم بناؤها نقدا أو من خلال نظام أقساط قرض يتم تقديمه من جانب شركات الإنشاءات العقارية.

(٤٦)،(٤٧) تقرير متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة (التقرير الوطني لمصر ٢٠٣٠) (٢٠٢٠)، قطاع الاسكان والمرافق – وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

(٤٨) تقارير نشاط التمويل العقاري (٢٠١٤، ٢٠١٨ و٢٠٢٠)، الهيئة العامة للرقابة المالية – وزارة الاستثمار

ويستهدف صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري توفير تمويلات تصل ٢٠ مليار جنيه لنحو ١٠٠ ألف وحدة تم طرحها لمحدودي الدخل بمتوسط تمويل ٢٠٠ ألف جنيه للوحدة، علاوة على تمويلات تتراوح من ١٢ إلى ١٥ مليار جنيه لمتوسطي الدخل (٥٠).

## ٣. تحقيق ضمان الحيازة: -

تعتبر عملية تنظيم الحيازة من المحاور الهامة التي تقوم الدولة بالعمل على علاجها من خلال استراتيجية الإسكان في مصر وذلك بهدف تحقيق ضمان الحيازة لجميع الأسر وخاصة الفقيرة منها. ونتيجة لعقود من السياسات التي لم تساهم في ترسيخ حيازات آمنة للسكان فإن الوضع الراهن يمثل تحدياً كبيراً لتحقيق التوازن بين التنظيم والتطوير العمراني من ناحية وضمان أمن الحيازة وبخاصة للفئات الفقيرة، كجزء لا يتجزأ من الحق في السكن اللائق ومكوّناً ضرورياً للتمتع بالحقوق المدنية (٥١).

تعمل استراتيجية الإسكان في مصر – والتي تتبناها الحكومة حالياً – على تنظيم الرصيد السكني القائم لتيسير منح سندات ملكية العقارات السكنية وتسجيلها، ومن ثم تسهيل نقل الملكية في السوق الثانوية، والسماح باستخدام العقارات كضمانات للقروض، وتطوير طرق انتشار التمويل عن طريق القروض العقارية في السوق، كل ذلك من خلال ثلاث مكونات فرعية وهي: (١) تنظيم وإضفاء الطابع الرسمي على سندات ملكية ما يقرب من ٢ مليون وحدة سكنية من المساكن الحكومية بنيت على مدار ال ٤٥ عاماً الماضية ، ومن ثم تحسين سيولة تداول الوحدات سواء للبيع أو للإيجار في السوق الثانوية، (٢) اطلاق برامج لمنح سندات ملكية الأراضي تسمح ببيع قطع الأراضي لملاك المباني منذ أمد طويل في التجمعات غير الرسمية المبنية على أراضي الدولة، و (٣) بدء برنامج وطني لحل قضية عدم تسجيل معظم العقارات السكنية الخاصة في مصر سواء أكانت رسمية أو غير رسمية (٥٢).

وقد قامت الحكومة لتحقيق هذه الاستراتيجية بمجموعة من الإجراءات والتدخلات التشريعية والإجرائية والمكانية أهمها تعديل الإطار القانوني وانظمة التسجيل، دراسة أفضل شكل لتسجيل عقود الايجار، تأسيس نظام تسجيل عقود الايجار في كل محافظة، وتقنين الرصيد السكني القائم للتمكين من حيازة وتسجيل العقارات السكنية.

### ▪ تقديرات أمن الحيازة في مصر

هناك ثلاثة مستويات لقياس الحيازة الرسمة وغير الرسمية في مصر: حيازة الأراضي (التي بنيت عليها الوحدة) والحيازة الأولية للوحدة (لأصحابها الأصليين) والحيازة الثانوية للوحدة (للمستأجرين). كما ان الاختلال في سوق الإسكان والتنمية العمرانية لعقود عديدة مضت قد أدى إلى ظهور اشكال مختلفة من الإسكان غير الرسمي الذي ينطوي على حيازات أغلبها يكون غير آمن، علاوة على حيازات أخرى غير آمنة ايضاً ولكن في مشروعات إسكان رسمي.

وبالرجوع إلى البيانات الرسمية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عن طبيعة الحيازات في مصر بصورة عامة وفي حضر المحافظات بصورة خاصة يتضح الآتي (راجع الأشكال رقم (٣١) ورقم (٣٢) ورقم (٣٣)):

• شكل الحيازة السائد في كل من حضر- وريف مصر- هو التملك والتمليك، حيث يمكن تصنيف حيازة نحو ٥٦٪ من إجمالي المباني بالجمهورية كتمليك. وفي المقابل فإن نحو ٢٣٪ من الوحدات مصنف بانه لم يتم حيازته بعد. كما يلاحظ ان عملية الإيجار بأشكالها المختلفة (قديم – حديث – مفروش) كلها تعتبر سمة من سمات المناطق الحضرية وتنخفض نسبتها كثيراً في ريف مصر.

• وبدراسة توزيع وحدات المباني التي لم يتم حيازتها على مستوى حضر محافظات مصر أن العدد الأكبر من هذه الوحدات – بطبيعة الحال - يقع في المدن الكبرى ذات التعداد السكاني الحضري الكبير كالقاهرة والاسكندرية. كما يلاحظ ان بعض المدن تنخفض فيها نسبة الوحدات التي لم يتم حيازتها بعد بشدة مقارنة بالمتوسط القومي، مثل بورسعيد. أما المحافظات التي تحتوي على نسبة مرتفعة من الحيازات غير المحددة فأغلبها في المحافظات الحدودية مثل مطروح والبحر الأحمر وجنوب سيناء والتي تتسم بغلبة الطابع البدوي لمبانيها وسكانها.

(٤٩) ورقة برنامج البنك الدولي لإعادة البناء والتنمية عن قرض إضافي لجمهورية مصر العربية بهدف إعادة هيكلة برنامج تمويل الإسكان (٢٠٢٠)، مجموعة البنك الدولي (باللغة الإنجليزية).

(٥٠) تقرير الأداء وتقرير الإنجازات (٢٠٢٠-٢٠١٩)، صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري.

(٥١) استراتيجية الإسكان في مصر (٢٠٢٠)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

(٥٢) يُقصد بأمن الحيازة "مجموعة من العلاقات بشأن السكن والأرض تنشأ بموجب قوانين تشريعية أو عرفية أو ترتيبات غير رسمية أو مختلطة وتمكّن الفرد من العيش في منزله بأمان وسلام وكرامة". وينبغي لكل فرد أن يتمتع بدرجة من أمن الحيازة تضمن له الحماية القانونية من الإخلاء القسري لمسكنه ومن المضايقات وغير ذلك من التهديدات. ويجب اعتبار أن للأفراد والمجتمعات المحلية الذين يشغلون أراضٍ أو عقارا – والذين ليست لديهم أي خيارات أخرى مناسبة – حقوق حيازة مشروعة ينبغي تأمينها وحمايتها.

شكل رقم (٣١) توزيع وحدات المباني طبقاً لنوع الحيازة في حضر وريف الجمهورية (٢٠١٧)

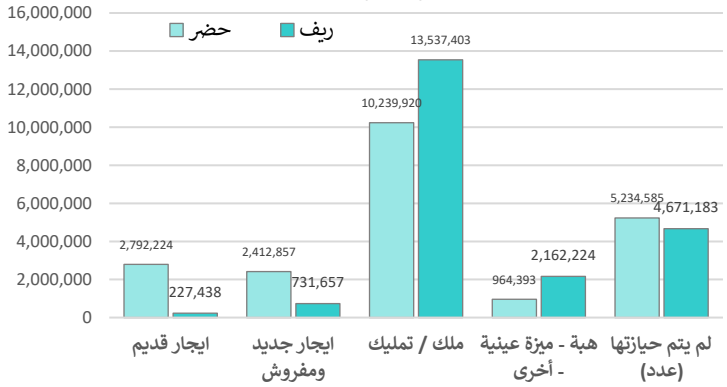


شكل رقم (٣٢) توزيع وحدات المباني طبقاً لنوع الحيازة في الجمهورية (٢٠١٧)

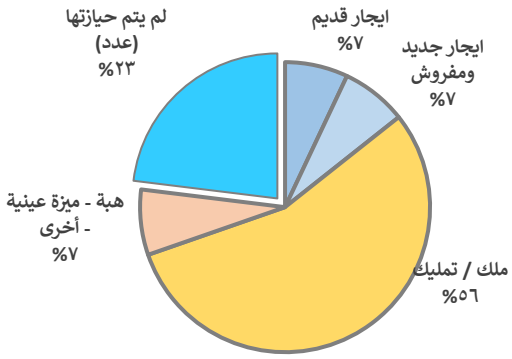


شكل رقم (٣٣) توزيع وحدات المباني التي لم يتم حيازتها في حضر بعض محافظات الجمهورية (٢٠١٧)

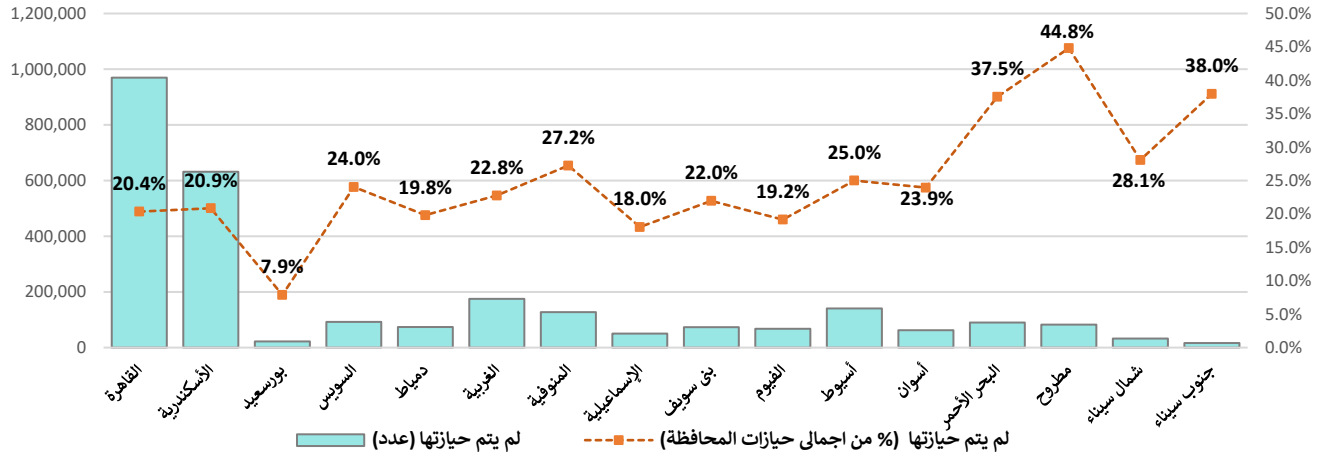


(المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧)

وغالباً ما تعتمد هذه الإحصاءات على حساب الوحدات التي تتصل بالمرافق الرسمية (وبخاصة شبكات الكهرباء)، ولا تتطرق إلى تسجيل هذه الوحدات بالشهر العقاري أو إمكانية تسجيلها من عدمه، مما يصعب من خلاله الاعتماد على هذه الأرقام لتحديد العدد الفعلي للحيازات الآمنة وغير الآمنة. ويعضد من ذلك الحجم الفعلي الكبير من البناء غير الرسمي والمناطق غير المخططة في مصر والتي قدرها صندوق تطوير المناطق العشوائية بحوالي ٣٧,٥٪ من مساحة المدن المصرية وما يقرب من ٩٥٪ من القرى المصرية.

وبصورة عامة، ترجع معظم الحيازات غير الرسمية وغير الآمنة إلى أن الوحدات نفسها جرى بناؤها بشكل غير رسمي، سواء على الأراضي الزراعية الخاصة التي تم تقسيمها وتعميرها بالمخالفة للقانون، أو على أراضي وضع يد في مناطق الامتداد حول المدن. إلا أنه يوجد أيضاً أشكالاً أخرى من الحيازات غير الآمنة في وحدات بنيت بشكل رسمي نتيجة عجز الأسر عن أثبات حيازتهم للوحدة، وبخاصة في حالات التوريث، أو نتيجة لصعوبة إجراءات التسجيل وكلفتها المرتفعة على الفئات الفقيرة والمتوسطة. كذلك فإن كثير من حالات الإيجار والاستخدام العيني للوحدات هي أيضًا غير رسمية نتيجة لعدم تسجيلها أو نتيجة لكونها عقوداً لفظية أو تأجيراً من الباطن (٥٣).

- **جهود الدولة لضمان أكبر قدر من أمن الحيازة في مصر**

تسعى الدولة إلى معالجة هذه الاختلالات في سوق الإسكان ومن ضمنها الحيازات غير الرسمية وغير الآمنة. ولا شك أن من أهم هذه الجهود هو ما قامت به الحكومة من إقرار لعدة قوانين متعلقة بالتمويل العقاري – كما سبق ذكره – حيث ان القروض التي تتيحها صناديق دعم النشاط العقاري توفر قدراً أكبر من الأمان من خلال التأمين على المستفيد ودعم الصندوق للأقساط غير المسددة لفترات محددة.

كما يساهم القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٩ في شأن التصالح في بعض مخالفات البناء وتقنين أوضاعها - والمعدل بالقانون رقم ١ لسنة ٢٠٢٠- على تأمين حيازة المواطنين وضمان حصولهم على مسكن مناسب. ويهدف القانون إلى تأمين حيازة كافة العقارات المقامة بالمخالفة في ضوء ضوابط محددة تضمن السلامة الإنشائية وتحفظ حقوق ذوي الشأن. وكان من بين أهم نتائج تأمين الحيازة إيجاد سبيل للاستفادة من أموال واستثمارات المواطنين في إنشاء عقارات وتأمين حيازة تلك العقارات من خلال إعطاء صفة الرسمية لها وبالتالي يصبح لزاما علي الدولة امدادها بالمرافق بصورة رسمية، علاوة على رفع قيمة العقار للمبني بعد التصالح واثبات الوضع القانوني للعقار وبالتالي امكانية تسجيله عقاريا ومن ثم التعامل عليه بالقيمة الحقيقية والسوقية له ووفقا لحركة السوق الحكومية.

وستساهم هذه المبادرة أيضاً من تمكين المواطن من وضع العقار على منظومة التحول الرقمي الجاري الانتهاء منها حاليا وإنشاء رقم قومي لكل وحدة سكنية لإمكان تداولها والتعامل عليها مستقبلا. وتعد هذه الخطوة من أحد الخطوات الهامة التي تهدف إلى تنظيم العمران ووضع آليات واضحة للتعامل مع وحدات الإسكان وحيازاتها مع الإدارة الرشيدة لأصول الدولة.

(٥٣) مثال لذلك التأجير غير القانوني من الباطن لوحدات الإسكان المدعمة الذي من المفترض أن يكون مستخدمه الوحيد هو المستفيد الأصلي..

## ٤.تنفيذ برامج لتطوير العشوائيات: -

يتسم الواقع العمراني في المدن والقرى المصرية باتساع رقعة النمو غير الرسمي – وذلك بالرغم من جهود التخطيط العمراني وتوسع الدولة في انشاء المدن الجديدة بالمناطق الصحراوية. وجدير بالذكر أن انضمام الريف إلى منظومة التخطيط العمراني - كما جاء في قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ - قد ألقى بالأعباء الجسام على التنمية العمرانية وقدرة الإدارة المحلية على تنظيم العمل بها. وقد قامت الدولة بجهود حثيثة لمواجهة هذه الظاهرة باستخدام أدوات تدخل متعددة بدءاً من عام ١٩٩٤ كما هو موضح بالشكل رقم ٤٣.

وتعتبر المرحلة الحالية منذ انشاء الصندوق عام ٢٠٠٨ وحتى ٢٠٢٠ هي الأنجح في مواجهة مشكلة العشوائيات حيث انطلقت مهام الصندوق من مبادئ أساسية تستهدف تحقيق التوازن بين توفير الحياة الكريمة للمواطنين مع عدم المساس بحقوقهم الطبيعية من ضمان حيازة وتوفير مسكن لائق لهم من ناحية ومحاولة معالجة الاختلالات في البنيان العمراني من وجود العديد من المناطق السكنية غير الآمنة على حياة سكانها، علاوة على التعديات على الأرض العامة والخاصة.

وتنطلق مهام أعمال الصندوق من تصنيف المناطق العشوائية بمصر، حيث قام الصندوق منذ إنشائه بتصنيفها إلى مناطق غير مخططة ومناطق غير آمنة. تمثل المناطق غير الآمنة ١٪ من الكتلة العمرانية بالعمران المصري وتحتاج الي تدخل عاجل وحاسم لإنقاذ اهالي هذه المناطق من التهديدات المحيطة وسوء احوال الظروف المعيشية اما المناطق غير المخططة فهي تمثل نحو ٣٧,٥٪ من عمران المدن و٩٥٪ من عمران القري وتحتاج الي خطط متوسطة وطويلة الاجل من اجل رفع مستوي المعيشة بهذه المناطق لتتوافق مع الالتزامات والمعاهدات الدولية الخاصة بالظروف المعيشية لسكان.

**شكل رقم (٣٤) مراحل تدخل الدولة لمواجهة مشكلة العشوائيات في مصر**

(المصدر: تقرير تنفيذ الأجندة الحضرية (٢٠٢٠)، صندوق تطوير المناطق العشوائية)

وتنقسم المناطق غير الآمنة من حيث درجة الخطورة إلى أربعة أنواع وذلك طبقاً لمجموعة من المعايير الفنية الواردة بالتصنيف الدولي لبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية مع الأخذ في الاعتبار ظروف العمران المصري. فمناطق خطورة الدرجة الاولي تعتبر هي المناطق المهددة لحياة لقاطنيها، مثل المناطق المعرضة للانزلاق الجيولوجي، والمناطق المعرضة لحوادث السكة الحديد، والمناطق المعرضة للسيول.

### المبادئ الأساسية الحاكمة لعمل الصندوق

**المشاركة المجتمعية**

تفعيل لشراك المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني في جلسات العرض والتشاور لتطوير المناطق شاملة عمليات التنفيذ، هو ما أكسب الصندوق على مدار السنوات الماضية ثقة الأهالي، وهي الثقة التي يسعى الصندوق للحفاظ عليها وتنميتها عبر تعزيز قنوات التواصل مع المجتمعات المحلية وتوفير مزيد من فرص المشاركة لفئات المجتمع المختلفة لتحديد احتياجاته واختياراته بتمثيل عادل واحساس بالمسئولية والملكية تجاه منطقته.

**الابعاد الاجتماعية الاقتصادية**

تطوير العمران يتضمن التطوير الاجتماعي والاقتصادي للسكان من خلال عدد من البرامج ذات الصلة بمحو الأمية واستخراج المستندات الرسمية وبرامج رعاية صحة المرأة وعلاج الادمان اضافة الى تنمية المهارات الحرفية والمهنية لمساعدتهم على الحصول على فرص عمل مختلفة تلبي احتياجاتهم، وتمكينهم من العيش بصورة أفضل.

**وضع الأولويات**

وضع أولويات البدء في التطوير يتم بالتنسيق مع الادارة المحلية بهدف تنمية شاملة ومتكاملة للمحافظة ككل، ويقدم الصندوق الدعم الفني من خلال جلسات النقاش التي تهدف الى تبادل الخبرات والتعرف على أفضل ممارسات تنمية القدرات المحلية في تحديد الاولويات.

**خطط اعادة استخدام الأراضي**

يقوم الصندوق بالتنسيق مع المحافظة والهيئة العامة للتخطيط العمراني لصياغة خطط إعادة استخدام الاراضي في المناطق غير الآمنة التي يتم اخلاؤها،وكذا تحديد كيفية الاستفادة من الاراضي الفضاء الناتجة من عمليات التطوير لإتاحة خدمات عامة للسكان.

**لا للإخلاء القسري**

هو مبدأ قامت على اساسه جميع اعمال الصندوق منذ نشأته، فلا يحق لأي طرف اجراء عمليات اخلاء قسري للمواطنين. وفي حالة المناطق ذات الخطورة المهددة للحياة - والتي عادة ما تستوجب نقل السكان لمواقع أكثر أمانا- يتم مناقشة السكان واطلاعهم على كافة البدائل المتاحة ليكون لهم حق الاختيار الكامل. مع الاخذ بالاعتبار ان البديل الاول يكون محاولة إزالة مصدر الخطورة بالمنطقة من خلال تنفيذ الأعمال الصناعية للوقاية من أخطار السيول، أو تثبيت الصخور القابلة للانهيار.

**مراعاة الدستور والقانون**

الدستور هو الضامن لصيانة الحقوق وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتأتي القوانين لتضمن تنفيذ العدالة في كافة مناحي الحياة ومنها الحفاظ على حقوق الملكيات؛ فالملكية الخاصة المصونة بالدستور لا يتم التعامل عليها الا بالقانون الذي يؤمن للمواطن الحصول على التعويضات العادلة في حالة نزع الملكية للمنفعة العامة.

**المتابعة والتقييم المستمرة**

يلتزم الصندوق بمتابعة المشروعات أثناء وبعد التنفيذ بهدف مراجعة وتقييم مدى النجاح في تحقيق الاهداف وتحديد أوجه القصور ومعالجتها، وصياغة التوصيات المستقبلية.

**العدالة الجغرافية**

يتم التطوير بما يراعي التوزيع الجغرافي العادل، حيث يشمل العمل مشروعات موزعة على جميع المحافظات (عواصم المحافظات والمدن الصغيرة على حد سواء).

أما مناطق خطورة الدرجة الثانية فهي مناطق المسكن غير الملائم، ويتم تحديد وتصنيف معايير الخطورة لهذه الدرجة وذلك طبقا للتقارير السلامة

الانشائية للمباني الصادر من الاحياء او وجود أكثر من ٥٠٪ من مباني المنطقة متهدمة ومتصدعة أو مبنية من مخلفات ومواد غير صالحة للبناء.

وتعتبر مناطق خطورة الدرجة الثالثة هي المناطق المهددة للصحة العامة لقاطنيها نتيجة لافتقادها لمياه الشرب الصالحة أو الصرف الصحي أو تلك التي تقع في مناطق التلوث الصناعي أو في حرم خطوط الضغط العالي. يتم تحديد وتصنيف معايير الخطورة طبقا للتقارير من وزارة الكهرباء والطاقة – وزارة البيئة – الادارة المحلية.

وأخيراً فإن مناطق خطورة الدرجة الرابعة تفتقد للحيازة المستقرة، ويتم تحديدها بناءً على بيان من الادارة المحلية بالمناطق الواقعة على اراضي املاك الدولة والاراضي الواقعة على املاك الجهات المركزية.

**شكل رقم (٣٥) مناطق غير امنه**

## ▪ تطوير المناطق غير الآمنة

خلال الفترة من منتصف عام ٢٠١٤ وحتى نهاية ٢٠١٨ تم تطوير وازالة خطورة لعدد ١٨٥ منطقة بعدد وحدات ١٠٢,٧ ألف وحدة سكنية. ويمكن القول إن معدلات تنفيذ خطط التطوير والتدخل في المناطق غير الآمنة قد ارتفعت من نحو ٦ مناطق/ ٤,٩ ألف وحدة سنوياً في الفترة حتى عام ٢٠١٤ إلى نحو ٣٧ منطقة/ ٢٠,٥ ألف وحدة سنوياً في الخمس سنوات الأخيرة (٥٤).

ويوضح الجدول والأشكال المرفقة الموقف التنفيذي لتطوير المناطق غير الآمنة طبقا لدرجات الخطورة وعدد الوحدات والموقف التنفيذي لها. ويتضح منها أن نسبة تنفيذ عمليات التطوير في المناطق الآمنة وصل في الفترة من منتصف ٢٠١٤ وحتى نهاية ٢٠١٨ إلى نحو ٤٦٪ من إجمالي الوحدات المستهدفة للانتهاء من كامل تطوير المناطق غير الآمنة على مستوى الجمهورية، في حين أنه جار الانتهاء من ٤٢٪ من الوحدات، ويتبقى نحو ١٢٪ من الوحدات (٨٢ منطقة من إجمالي ٣٥٧ منطقة). وتشير هذه المعدلات إلى أن الصندوق في طريقه إلى نهو تطوير جميع المناطق غير الآمنة على مستوى الجمهورية بمعدلات جيدة ووفقاً لما هو مأمول.

ويلاحظ أن الحجم الكبير من الوحدات (٥٥,٩٪ من إجمالي الوحدات) والمناطق غير الآمنة (٧٥,٣٪ من إجمالي المناطق) تقع في نطاق درجة الخطورة الثانية (المسكن غير الملائم)، في حين ان نطاق درجة الخطورة الأولى (وهو الأخطر لإنه يهدد الحياة لقاطنيه بصورة مباشرة) يمثل نحو ٩,٢٪ من إجمالي عدد المناطق و١٤,٥٪ من إجمالي عدد الوحدات في كل المناطق الآمنة. كما يتضح من خلال متابعة الموقف التنفيذي أن أغلب ما يتبقى من مناطق غير آمنة لم يتم التدخل فيها بعد تقع في درجة الخطورة الثانية وتمثل نحو ٢٣٪ من إجمالي المناطق ونحو ١٢,٣٪ من إجمالي الوحدات السكنية. وقد قام الصندوق خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ بضخ حجم كبير من الاستثمارات الذي يستهدف نهو إزالة الخطورة من كامل المناطق غير الآمنة على مستوي الجمهورية، بحيث أنه في منتصف ٢٠٢٠ تم الانتهاء من تنفيذ ٢٩٦ منطقة وجاري استكمال ما تبقى من مناطق ووحدات غير آمنة (٦١ منطقة). ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن سياسات الصندوق في التطوير كانت دائما تتبع أسلوب تشاركي مع الأهالي مع محاولة التوصل إلى حلول تنفيذية تنأى بقدر المستطاع عن عملية التهجير والنقل، وتحاول توفير حيازات آمنة للسكان، سواء في منطقة التطوير أو خارجها. علاوة على ذلك قام الصندوق بمراعاة التوزيع الجغرافي للوحدات – طبقاً للشكل المرفق – بحيث يتم التخلص من كامل المناطق غير الآمنة على مستوى الجمهورية بشكل يضمن التوازن في التنفيذ بين أقاليم ونطاقات الجمهورية المختلفة (٥٥).

كذلك فقد بلغ إجمالي عدد المستفيدين من أنشطة برنامج تطوير العشوائيات في محافظات الإسكندرية والبحر الأحمر وبورسعيد وجنوب سيناء وحدها نحو ٣٥٧,٩ ألف مواطن بتكلفة تقدر بنحو ٣,٥ مليار جنيه. وتم كذلك تجهيز وتأثيث ٣,٥ ألف وحدة سكنية كمرحلة أولى بمشروع أهالينا بحي السلام ومشروع روضة السيدة ومشروع المحروسة ومشروع الأسمرات بحي المقطم (٥٦).

**شكل رقم (٣٦) منطقة تل العقارب (روضة السيدة) قبل وبعد التطوير**

**شكل رقم (٣٧) الموقف التنفيذي لوحدات المناطق غير الآمنة (منتصف ٢٠١٤- نهاية ٢٠١٨)**

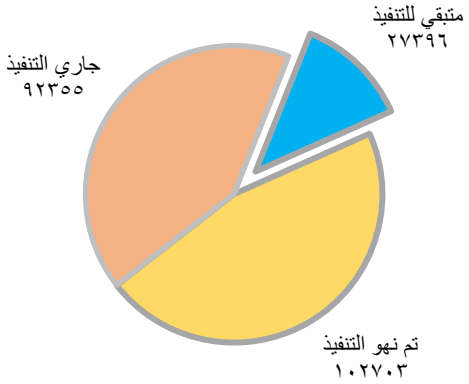


جدول رقم (١٢) الموقف التنفيذي لتطوير المناطق غير الآمنه من يوليو ٢٠١٤ – ديسمبر ٢٠١٨ طبقا لدرجات الخطورة وعدد الوحدات والموقف التنفيذي لها

| درجة الخطورة | تم نهو التنفيذ | | جاري التنفيذ | | متبقي للتنفيذ | | الاجمالي | | إجمالي التكلفة | إجمالي المنصرف |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد المناطق | عدد الوحدات | عدد المناطق | عدد الوحدات | عدد المناطق | عدد الوحدات | عدد المناطق | عدد الوحدات | بالمليون جنيه | بالمليون جنيه |
| درجة أولى | ١٦ | ٢٠٩٠٣ | ١٦ | ١٠٩٨٦ | ١ | ٣٥٠ | ٣٣ | ٣٢٢٣٩ | ٢٢١٧٦ | ٦٦٦١ |
| درجة ثانية | ١٤٥ | ٥٢٣٥٢ | ٤٣ | ٤٤٩١١ | ٨١ | ٢٧٠٤٦ | ٢٦٩ | ١٢٤٣٠٩ | | |
| درجة ثالثة | ١٦ | ١٢٤٠٢ | ١٨ | ٢٦٧٩٣ | . | . | ٣٤ | ٣٩١٩٥ | ٧٦٠ | ١٠٤,٥ |
| درجة رابعة | ٨ | ١٧٠٤٦ | ١٣ | ٩٦٦٥ | . | . | ٢١ | ٢٦٧١١ | . | . |
| الاجمالي | ١٨٥ | ١٠٢٧٠٣ | ٩٠ | ٩٢٣٥٥ | ٨٢ | ٢٧٣٩٦ | ٣٥٧ | ٢٢٢٤٥٤ | ٢٢٩٣٦ | ٦٧٦٥,٥ |

(المصدر: تقرير تنفيذ الأجندة الحضرية (٢٠٢٠)، صندوق تطوير المناطق العشوائية)

(٥٤) تقرير تنفيذ الأجندة الحضرية (٢٠٢٠)، صندوق تطوير المناطق العشوائية، رئاسة مجلس الوزراء

(٥٥) المحافظات الحضرية هي المحافظات التي ليس لها ظهير زراعي وتشمل ( القاهرة / الاسكندرية / بورسعيد / السويس)، محافظات وجه بحري هي محافظات منطقة الدلتا وقناة السويس وتشمل ( القليوبية /المنوفية /الدقهلية /الغربية /دمياط /البحيرة /كفر الشيخ /الاسماعيلية /الشرقية)، محافظات وجه قبلي هي محافظات صعيد مصر وتشمل ( الجيزة /الفيوم /بني سويف /المنيا /اسيوط /سوهاج /قنا /الاقصر /اسوان)، اما المحافظات الحدودية فهي المحافظات الواقعة علي حدود الجمهورية وتشمل (البحر الاحمر /الوادي الجديد /مطروح /شمال سيناء /جنوب سيناء).

(٥٦) تقرير سنوي عن تقدم أعمال برنامج الحكومة (يوليو ٢٠١٨ – يونيو ٢٠١٩) – مصر تنطلق، رئاسة مجلس الوزراء

شكل رقم (٣٨) الموقف التنفيذي لتطوير المناطق غير الآمنة من يوليو ٢٠١٤ – ديسمبر ٢٠١٨ طبقا لدرجات الخطورة وعدد الوحدات والموقف التنفيذي لها

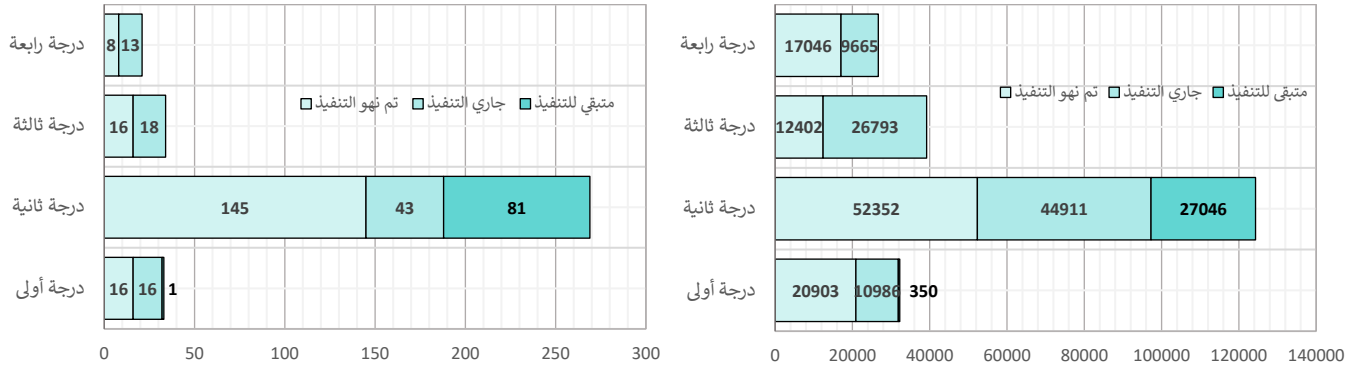


(المصدر: تقرير تنفيذ الأجندة الحضرية (٢٠٢٠)، صندوق تطوير المناطق العشوائية)

جدول رقم (١٣) طبيعة التدخل في عملية تطوير المناطق غير الآمنة

| درجة الخطورة | عدد المناطق | | طبيعة التدخل |
|---|---|---|---|
| درجة أولى | ١٦ | | ازالة مصدر الخطورة عنها واصبحت امنه لحياة قاطنيها. |
| درجة ثانية | ٩٧ | ١٤ | اتاحة عملية تراخيص الهدم والبناء للأهالي وتوفير الخدمات والبنية التحتية بتلك المناطق |
| | ٧ | ٥ | تعويضات نقدية بناء على طلب الأهالي |
| | ٤١ | | تعويضات عينية من خلال بناء الوحدات البديلة والتسكين سواء بنفس الموقع أو فى مواقع أخرى وذلك بناءً على رغبة الأهالي من خلال عمليات المشاركة المجتمعية في عملية التطوير. |
| درجة ثالثة | ١٤ | ١٦ | ازالة خطورة كابلات الضغط العالى الكهربائية |
| | ١ | | ازالة خطر التلوث الصناعي |
| | ١ | | ازالة خطورة الصرف الصحي وتركيب شبكة صرف محسن |
| درجة رابعة | ٨ | | تقنين اوضاع قاطنيها واصبحت حيازتهم مستقرة. |
| الاجمالي | ١٨٥ | | - |

شكل رقم (٣٩) التوزيع الجغرافي للموقف التنفيذي لتطوير المناطق غير الآمنة من يوليو ٢٠١٤ – ديسمبر ٢٠١٨

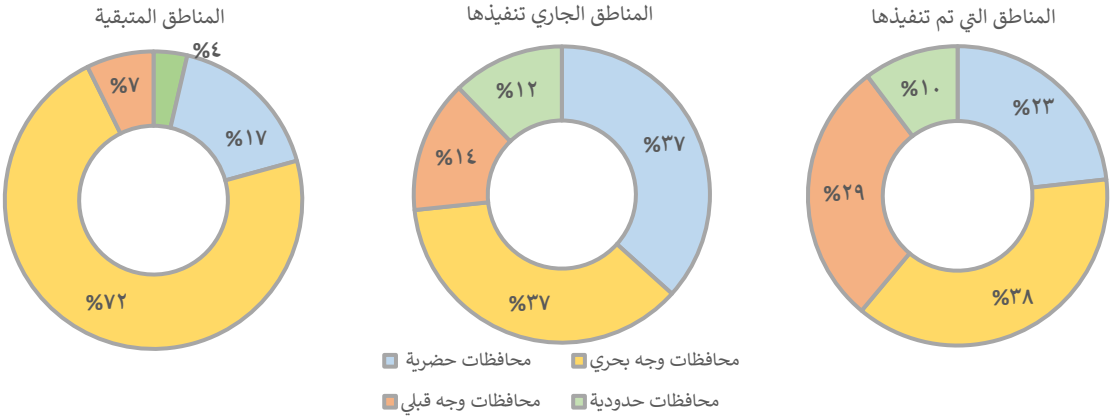


(المصدر: تقرير تنفيذ الأجندة الحضرية (٢٠٢٠)، صندوق تطوير المناطق العشوائية)

**شكل رقم (٤٠) التوزيع الجغرافي للموقف التنفيذي لتطوير المناطق غير الآمنة (٢٠١٤ – ٢٠٢٠)**

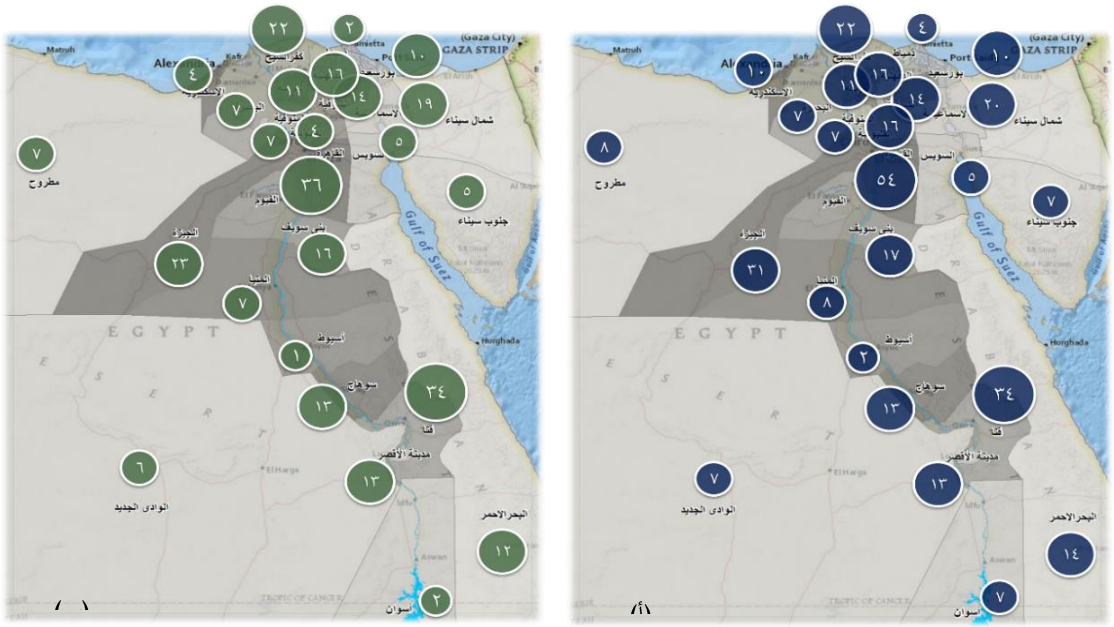


**توزيع إجمالي المناطق – ٣٥٧ منطقة، (ب) توزيع المناطق التي تم تنفيذها/جارى الانتهاء من تنفيذها**

## ▪ تطوير المناطق غير المخططة:

يقوم صندوق تطوير المناطق العشوائية ايضاً بالتعامل مع المناطق غير المخططة على مستوى الجمهورية، وهي المناطق التي نشأت نتيجة عدم تمكن المناطق الرسمية بالمناطق المخططة في الوفاء باحتياجات قاسم كبير من السكان، بحيث تفاقمت هذه المشكلة عبر عقود عديدة مما أدى إلى أنها أصبحت جزء لا يستهان به من عمران أغلب المدن والقرى. تتميز هذه المناطق بالكثافة السكنية المرتفعة التي تزيد في بعض الأحيان عن ٥٠٠ فرد/فدان، كما تتراوح ارتفاعات المباني بها من ٤-١٠ أدوار. وتتميز المناطق غير المخططة بصورة عامة أنها توفر الحد الأدنى من السكن الآمن، وتتطلب عمليات تنمية متوسطة وطويلة الأجل.

وقد قام الصندوق بصياغة إطار عمل محدد لدراسة المناطق غير المخططة من خلال إعداد خرائط الأساس والتعاون مع المحافظات لجمع البيانات عن الخدمات والمرافق في هذه المناطق. استخدمت في ذلك الصور الفضائية لتحديد المناطق، حيث تم الانتهاء من حصر المناطق غير المخططة في جميع مدن الجمهورية وعددها ٢٢٦ مدينة في ٢٧ محافظة (٣٧,٥٪ من إجمالي مساحة الكتلة العمرانية للمدن). ويلاحظ وفقاً لبيانات صندوق تطوير العشوائيات أن محافظة سوهاج تحتوي على النسبة الأكثر ارتفاعا من المناطق غير المخططة حيث بلغت ٦٩,٩٪ من كتلة مدن المحافظة. وعلى النقيض من ذلك بلغت أقل نسبة للمناطق غير المخططة ٢,٥٪ وذلك بمحافظة بور سعيد.

علاوة على ذلك فإن بعض الجهات المانحة قامت بدعم عملية تطوير المناطق غير المخططة، كبرنامج الارتقاء الحضري وتعزيز فرص العمل بالمناطق غير المخططة في مصر والممول بمنحة مفوضة من الاتحاد الأوروبي للوكالة الفرنسية للتنمية، وينفذ من خلال جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. ويركز هذا البرنامج على التطوير في اربع مناطق بالقاهرة الكبرى، يقطنها ٥٥٪ من إجمالي سكان المناطق غير المخططة في مصر.

### مشروع تطوير منطقة مشربية غيث والشيخ ميمون مدينة الخارجة – محافظة الوادي الجديد

منطقة مشـربية غيث والشيخ مأمون هي من المناطق غير المخططة في قلب مدينة الخارجة، وتعاني المنطقة من تدهور حالة المرافق (صرف صـحي - مياه شرب - الطرق - إنارة)، وتبلغ مسـاحة منطقة التطوير ٣٠ فدان بإجمالي عدد سـكان حوالي ٢٠٠٠ نسـمة، وتم تنفيذ أعمال صرف صحي ودهان واجهات وطرق.

شكل رقم (٤١) مشروع تطوير منطقة مشربية غيث والشيخ ميمون بعد تنفيذ المشروع

شكل رقم (٤٢) مشروع تطوير منطقة مشربية غيث والشيخ ميمون قبل بدء التطوير

### مشروع الأسمرات بحي المقطم – محافظة القاهرة

مشروع الاسمرات هو إحدى مشروعات خطة تسكين المناطق غير الآمنة على مستوى محافظة القاهرة والتي يتم فيها تسكين السكان بمواقع أخرى نظراً لعدم صلاحية الموقع الحالي الذي يقطن به اهالي المناطق غير الأمنه للتطوير، ويتكون المشروع من ثلاثة مراحل وهي: الاسـمرات ١ وتوفر ٦٢٥٨ وحدة سـكنية، والاسـمرات ٢ وتوفر ٤٧٢٠ وحدة سكنية، والاسمرات ٣ والتي توفر ٧٤٤٠ وحدة سكنية. ليكون اجمالي عدد الوحدات التي يوفرها المشروع ١٨٤١٨ وحدة سكنية بأجمالي تكلفة مالية تقدر بـــ ٣ مليار جنية مصري تم الانتهاء من مرحلتين وهما الاسمرات ١و٢ وجاري الانتهاء من المرحلة الثالثة.

يعمل مشروع الاسـمرات على توفير حياة كريمة للمواطنين ويُتيح المسـكن الامن والخدمات الاسـاسـية والقرب من الخطوط الرئيسـية للمواصلات، ويشـمل المشروع الي جانب السكن مركز خدمات متكامل يضم ٣ مدارس تعليم اساسي و ٢٩٢ وحدة تجارية و٥ وحدات صحية و٩ دور حضانة ودور عبادة وما إلى ذلك من خدمات اساسية، اضافة إلى توفير مناطق خضـراء ومفتوحة وملاعب رياضـية لتحقيق الترابط بين افراد المجتمع وخلق بيئة متوافقة. هذا بجانب توفير الاثاث والفرش لكافة الوحدات السـكنية بالمشـروع مراعاة لظروف الدخل المنخفض للاهالي واسـتجابة من الدولة لعدم قدرة الاهالي على تحمل تكلفة شراء أثاث وفرش جديد، وفي اطار توفير كافة سـبل الراحة والامان لأهالي المناطق التي يتم نقلها لمشروع الاسمرات بمراحله المختلفة.

وفي إطار سـعي الصندوق لتمكين المرأه وتشـغيل الشـباب بالمشروع وافق رئيس الوزراء على اسـتخدام عدد ٩ بدرومات بعمارات الجوهرة بالأسـمرات١ لعدد ١٤٢٠ عامل كمرحلة أولى. كما هو موضح بالجدول المرفق. كماتم بالتنسيق مع أصحاب المصانع بتوفير حضانات للرضع لتسـهيل عمل السـيدات دون عائق على نفقة أصحاب المصانع. وتم تشـغيل مركز التدريب الحرفي والتابع لمصلحة الكفاية الانتاجية وزارة التجارة والصناعة ويستوعب هذا العام عدد ٩٧ دارس ودارسه وهي تجربه لأول مره بمصر.والمرحلة العمرية حتى ٤٠ سنه للحاصلين على الشهادة الإعدادية للحصول على دبلوم التلمذة الصناعية وتم عمل بروتوكول معشركة (بي تي ام) وهى التي تقوم بالتدريب العملي.

**جدول رقم (١٤) مشروعات تمكين المرأة وتشغيل الشباب.**

| النشاط | العدد | المساحة | عدد المستفيدين | دخل الفرد (جنية/شهريا) | موعد البدء |
|---|---|---|---|---|---|
| مصنع ملابس الجاهزة | ٥ بدرومات | ٣٩٠م٢/ بدروم | ١٠٠٠ عامله | ١٤٠٠ | مارس ٢٠١٩ |
| مصنع للسبح | ٢ بدروم | ٣٩٠م٢/ بدروم | ٢٢٠ عامل وعامله | ١٤٠٠ | - |
| مصنع للسجاد اليدوى الحرير | ٢ بدروم | ٣٩٠م٢/ بدروم | ٢٠٠ عامل وعامله | ١٥٠٠ | مارس ٢٠١٩ |

# ٣.الحصـــول عـــلى الخدمات الأساسية

## ثالثا: الحصول على الخدمات الأساسية: -

استهدفت السياسية الوطنية الحضرية السياسات المؤدية إلى خفض الفوارق الإقليمية وما بين الريف والحضر، وتقليل الفجوات بين الشرائح الاجتماعية داخل المدن المصرية، وتمكينها المتساوي من الوصول للخدمات والمرافق الأساسية.

### ١. توفير اتصال آمن بمياه الشرب، الصرف الصحي والتخلص من المخلفات الصلبة: -

- **الحصول على مصادر مياه شرب أمنه**

تتنوع مصادر مياه الشرب للحضر والريف حسب الموقع الجغرافي والبيئة الطبيعية التي تتواجد بها التجمعات العمرانية، وتتأثر بعض التجمعات بالحرمان من مصادر مياه شرب أمنه نتيجة أيضاً العزلة المكانية وصعوبة الوصول. وبصفه عامه تشمل هذه المصادر المياه المنقولة بأنابيب إلى المبنى أو الوحدات السكنية أو قطع أراضي، والصنابير العامة والآبار والينابيع المحمية. وتشير تعداد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء- التعداد العام للسكان والمنشآت ٢٠١٧ إلى حصول ٩٨,٧ % من سكان حضر الجمهورية على مصادر مياه شرب آمنه، بينما يحصل ٩٥,٤٪ من سكان ريف الجمهورية على مصادر مياه آمنه للشرب.

حيث مازالت بعض المناطق الريفية خاصة في محافظات الحدود تعاني من انخفاض نسب اتصال الأسر بشبكة المياه خاصة محافظات البحر الأحمر وجنوب سيناء ومطروح، حيث ٢٦,١٪ و٣٤,١٪ و٤٤,٧٪ على التوالي، كما يوضح الشكل رقم ٤٤ توزيع نسبة اتصال الأسر بشبكة المياه في ريف المحافظات. وبالنظر لطبيعة القرى في المحافظات السابقة في لها خصائص بيئة ذات طبيعة خاصة من حيث الانعزالية ووجودها في بيئات صحراوية جافة مما يعرض سكانها للحرمان الشديد، وتحتاج إلى طرق مختلفة مستدامة للإمداد بمياه الشرب.

أما في الحضر يبلغ متوسط نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة لمياه الشرب بمتوسط حضر الجمهورية ٩٨,٧٪، وتبلغ عدد المدن التي يقل بهم عدد الأسر المتصلة بالشبكة العامة لمياه الشرب عن متوسط حضر الجمهورية عام ٢٠١٧ حوالي ٤٢ مدينة، أي بنسبة تبلغ ١٧٪ من جملة عدد المدن على المستوى القومي. وتتركز هذه المدن بنسبة أكبر في كل من محافظة مطروح وشمال وجنوب سيناء والمدن السياحية مثل مدن محافظة البحر الأحمر ومدينة أرمنت وبعض المدن بمحافظة الشرقية والجيزة والبحيرة.

وبصفة عامة يرتفع نصيب استهلاك الفرد من كمية مياه الشرب في المحافظات الحضرية (القاهرة-الإسكندرية-بورسعيد-السويس) ومحافظة الجيزة والمحافظات السياحية مثل محافظة جنوب سيناء والبحر الأحمر وشمال سيناء ومطروح، عن المتوسط القومي الذي يبلغ ٢٠١ لتر. يوم/فرد.

جدول رقم (١٥) نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنه

| حضر/ ريف | | شبكة عامه | مصادر أخرى | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | طلمبة | آبار | مياه معبأه | امطار |
| حضر | أسر | ٩٨,٨ | ٠,٣ | ٠,١ | ٠,٨ | - |
| | أفراد | ٩٨,٧ | ١,١ | ٠,١ | ٠,٩ | - |
| ريف | أسر | ٩٥,٥ | ٢,١ | ٠,٤ | ٢,٤ | ٠,١ |
| | أفراد | ٩٥,٥ | ١,٧ | ٠,٤ | ٢,٤ | ٠,١٢ |

(المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء – التعداد العام للسكان والمنشئات ٢٠١٧)

شكل رقم (٤٣) نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنه

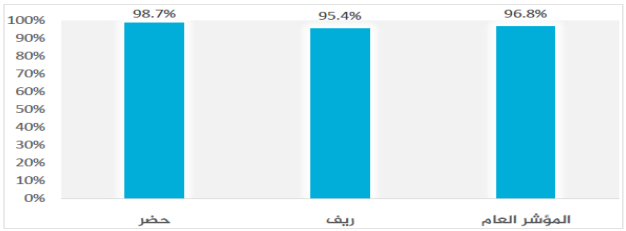


(المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء – التعداد العام للسكان والمنشئات ٢٠١٧)

شكل رقم (٤٤) نسب اتصال الأسر بشبكة مياه الشرب وفقاً لنتائج تعداد ٢٠١٧

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، وصف محافظات مصر، عام ٢٠١٧

شكل رقم (٤٥) كمية مياه الشرب المنتجة والمستهلكة على مستوى المحافظات (ألف م٣/يوم)

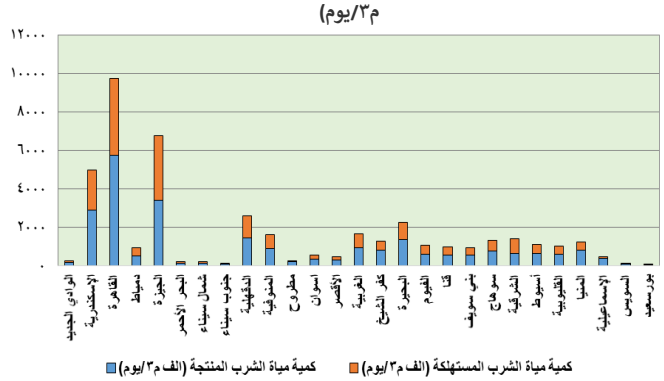


المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، وصف محافظات مصر، عام ٢٠١٧

جدول رقم (١٦) المدن التي ينخفض بها نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة لمياه الشرب عن متوسط حضر الجمهورية

| المحافظة | المدينة | المحافظة | المدينة |
|---|---|---|---|
| الدقهلية | مدينة السنبلاوين | جنوب سيناء | مدينة سانت كاترين |
| الشرقية | مدينة القنايات | | مدينة نويبع |
| | مدينة مشتول السوق | | مدينة طابا |
| | مدينة أبو كبير | | مدينة دهب |
| | مدينة منشأة أبو عمر | | مدينة شرم الشيخ |
| | مدينة الحسينية | الجيزة | مدينة أبو النمرس |
| | مدينة الصالحية الجديدة | | مدينة الحوامدية |
| القليوبية | مدينة الخصوص | | مدينة كرداسة |
| الغربية | مدينة طنطا | | مدينة الباويطى |
| المنوفية | مدينة أشمون | الأقصر | مدينة أرمنت |
| مطروح | مدينة مرسى مطروح | البحر الأحمر | مدينة القصير |
| | مدينة النجيلة | | مدينة مرسى علم |
| | مدينة سيدى برانى | | مدينة الشلاتين |
| | مدينة السلوم | | مدينة حلايب |
| | مدينة الضبعة | القاهرة | مدينة القاهرة الجديدة |
| شمال العريش | مدينة العريش | بورسعيد | جملة مدينة بورسعيد |
| | مدينة بئر العبد | السويس | مدينة السخنة |
| | مدينة الحسنة | الإسماعيلية | مدينة القنطرة غرب |
| | مدينة نخل | | مدينة القنطرة شرق |
| | مدينة الشيخ زويد | البحيرة | مدينة إيتاى البارود |
| | مدينة رفح | | مدينة وادى النطرون |

(المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء – التعداد العام للسكان والمنشئات ٢٠١٧)

## ▪ الصرف الصحي والتخلص من المخلفات الصلبة

تعرف نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي التي تدار بأمان بالسكان بما في ذلك مرفق غسل اليدين بالماء والصابون، إلى السكان الذين يستخدمون مرافق الصرف الصحي الأساسية التي لا يتم تقاسمها مع الأسر المعيشية الأخرى، وتشمل مرافق الصرف الصحي المُحسنة تدفق المراحيض الدافئة أو صرفها إلى شبكات المجاري وخزانات الصرف الصحي أو مراحيض الحفر.

وبصفه عامه تبلغ نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي المُدارة بأمان بما في ذلك مرافق غسل اليدين بالماء والصابون (من خلال الشبكة العامة والشبكة الأهلية فقط) في حضر الجمهورية إلى ٩٢,٢٪ من سكان حضر الجمهورية، وفي ريف ٤٧,١٪ من اجمالي سكان ريف الجمهورية.

أما التفاوت في نسبة الأسر المتصلة بخدمات الصرف الصحي الآمن بين محافظات الجمهورية كانت كالتالي:

- زادت نسبة اتصال الأسر بشبكة الصرف الصحي من ٤٦,٦.% إلى ٥٥,٩٪ ما بين تعدادي٢٠٠٦ و ٢٠١٧ ، حيث مازالت الكثير من القرى في بعض المحافظات محرومه من الاتصال بشبكات الصرف الصحي، حيث تقل نسبة الأسر المتصلة بالصرف الصحي في الريف عن ٥٪ وهي محافظات البحر الأحمر ١,١٩٪ والأقصر ١,٢٧ % وقنا٣,٨٪، كما تقل معدلات الاتصال بشكل عام في محافظات الصعيد.

- أما في الحضر فيبلغ متوسط نسبة الأسر المخدومة بالشبكة العامة للصرف الصحي بحضر الجمهورية ٨٦,١٦٪، ويبلغ عدد المدن التي يقل بهم عدد الأسر المخدومة بشبكات عامة للصرف الصحي ٧٥ مدينة، وذلك عن متوسط حضر الجمهورية عام ٢٠١٧، أي بنسبة تبلغ ٣٠٪ من جملة عدد المدن. وتتركز خاصة في مدن جنوب ووسط الصعيد ومحافظات الدلتا (الشرقية-كفر الشيخ-المنوفية) ومحافظة البحيرة. ويوضح الشكل رقم ٤٦ المحافظات التي ينخفض بها نسبة الأسر المخدومة بالشبكة العامة للصرف الصحي عن متوسط حضر الجمهورية.

- كما يرتفع نصيب استهلاك الفرد من طاقة الصرف الصحي في المحافظات الحضرية (القاهرة-الإسكندرية-بورسعيد-السويس) ومحافظة الجيزة تليها المحافظات السياحية مثل محافظة جنوب سيناء والبحر الأحمر وشمال سيناء بالإضافة إلى محافظة الوادي الجديد، عن المتوسط القومي الذي يبلغ ١١٣ لتر. يوم/فرد.

ولذلك استهدفت الدولة ضمن هدف استراتيجي لتحسين مستوى معيشة المواطن برنامج في المحافظات يهدف هذا البرنامج إلى تحسين خدمات مياه الشرب والصرف كالتالي:

- تنفيذ عدد ٤٨ مشروع مياه شرب بطاقة ١١٨٥ ألف م ٣/يوم، وبطول ٧٧٩ كم بتكلفة ٣,٨ مليار جنيه وتخدم ٥ مليون مواطن في عدد من المحافظات أهمها أسيوط وسوهاج والجيزة والقليوبية والوادي الجديد.

- الانتهاء من تنفيذ ٥١ مشروع صرف صحي بتكلفة تقدر بنحو ٩,٧٥ مليار جنيه، بطاقة ١١٦٠ ألف م ٣/ يوم، بطول ٢١١٦,٣ كم، تخدم ١٠ مليون مواطن في عدد من المحافظات أهمها الشرقية والغربية والمنيا والمنوفية ومطروح والجيزة.

- إقامة ١٢٥ مشروع صرف صحي في القرى، بطول١٥٤٢,١ كم بتكلفة ٣,٥ مليار جنيه في عدد من القرى في محافظات الغربية والبحيرة وسوهاج وبني سويف والقليوبية والجيزة.

شكل رقم (٤٦) معدل اتصال الأسر بشبكة الصرف الصحي وفقاً لنتائج تعداد ٢٠١٧

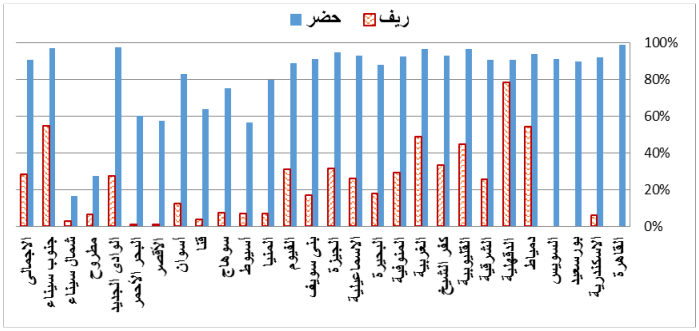


المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، وصف محافظات مصر، عام ٢٠١٧

شكل رقم (٤٧) القدرة الفعلية لمحطات الصرف الصحي وكمية المياه المعالجة للصرف على مستوى المحافظات ٢٠١٧ (ألف م٣/يوم)

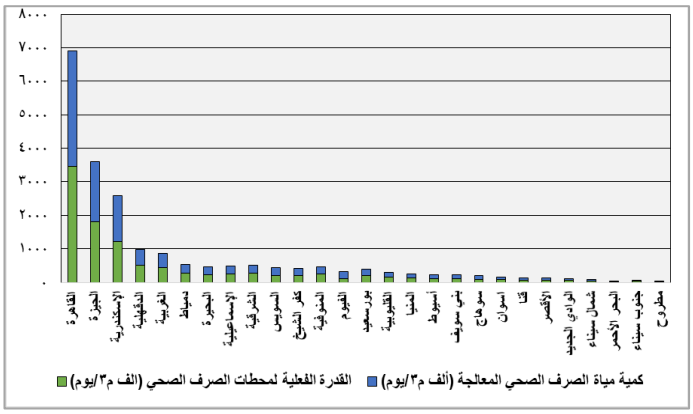


المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، وصف محافظات مصر، عام ٢٠١٧

شكل رقم (٤٨) نصيب الفرد من طاقة الصرف الصحي (لتر. يوم/فرد) عام ٢٠١٧

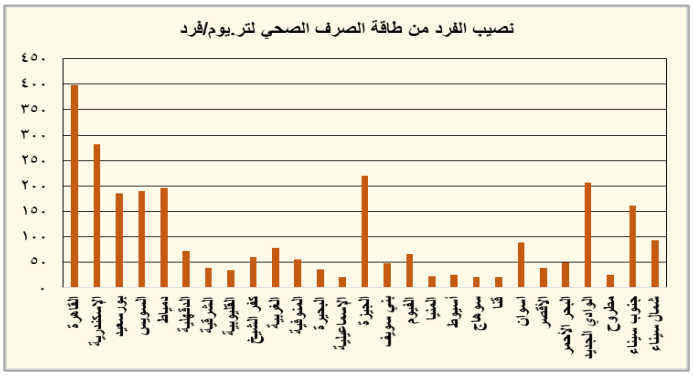


المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، وصف محافظات مصر، عام ٢٠١٧

المصدر: تقرير أعمال الحكومة

## ٢. ضمان الوصول لمنظومة آمنة وكفء للمواصلات العامة: -

يعتبر قطاع النقل والمواصلات أحد أهم القطاعات الخدمية والحيوية الهامة بالدولة، والتي ترتبط ارتباطا وثيقاً ومباشراً بكافة القطاعات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية، وتعد شبكات النقل العصب الرئيسي الذي تقوم على أساسه برامج التنمية. وتقوم الدولة بتنفيذ إستراتيجية متكاملة لتطوير منظومة النقل من خلال خطة واضحة تشمل كافة قطاعات النقل (الطرق والكباري – السكك الحديدية – مترو الأنفاق – النقل البحري – النقل النهري – الموانئ الجافة واللوجستيات – والنقل الجوي) تتفق مع رؤية التنمية المستدامة بالدولة حتى عام ٢٠٣٠(٥٧)، علاوة على مخرجات المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية (٢٠٥٠) (٥٨)، وتحقق الترابط والتكامل فيما بينها، مع وضع آليات محددة ودقيقة لمتابعة التنفيذ. وتستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ "توفير نظام نقل يحقق أهداف التنمية المستدامة ويرتبط ارتباطاً جوهرياً مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية القومية المستقبلية، وفى ذات الوقت يدعم دور النقل اعلى المستويين الإقليمي والدولي".

وتواجه الدولة تحديات كبيرة في هذا القطاع حيث تنخفض نسبة مستخدمي وسائل النقل الجماعي في مصر عن الدول الأكثر تقدماً، مما أسفر عن نتائج بيئية سلبية مثل زيادة تلوث الهواء وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون والاختناقات المرورية في المناطق الحضرية. كما ترتبط قضايا النقل والمواصلات مع القضايا العمرانية من حيث تكدس العمران على مساحات محدودة من أراضي وادي النيل والدلتا، وما يستتبع ذلك من انخفاض جودة الحياة في تلك المناطق وتآكل الأراضي الزراعية. وتتخذ الدولة في هذا الشأن نهجاً يعتمد على التوازن بين تطوير المراكز الحضرية القائمة والتوسع في انشاء مدن جديدة مثل مدينة العملين الجديدة والجلالة الجديدة والاسماعيلية الجديدة وغيرها من المدن التي تحتاج إلى الربط بمحاور تنموية تقوم الحكومة حالياً ومنذ عدة أعوام سابقة بتنفيذها لضمان نجاح التنمية في المجتمعات السكنية بمناطق التوسع بالظهير الصحراوي.

وبناء على ذلك تعمل الدولة علي تنفيذ مشروعات النقل التي تخدم المشروعات القومية الكبرى فضلاً عن تنفيذ برامج رفع كفاءة البنية الأساسية القائمة من شبكات النقل (طرق وكباري – خطوط سكك حديدية – طرق ملاحية – موانئ بحرية – موانى جوية) لتحقيق الاستغلال الأمثل للاستثمارات وتوفير العديد من فرص العمل في مجالات النقل المختلفة، فضلاً عن خلق مناخ استثماري قادر علي تحقيق التنمية في قطاع النقل. لما له من مردود إيجابي على الاقتصاد القومي. وتستهدف خطة الدولة زيادة معدل نمو قطاع النقل والتخزين من ٨,٨٪ من إجمالي الاستثمارات في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى نحو ١٢,٣٪ من إجمالي الاستثمارات في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، كما هو موضح بالجدول رقم ١٧. وبصفة عامة تستهدف الخطة إعطاء دفعة قوية لاستثمارات القطاع بشقيه العام والخاص نظراً لأهمية القطاع الاقتصادية ومردوده الإيجابي على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك مقارنة بالأعوام السابقة لهذه الخطة والتي لم تتجاوز فيها إجمالي الاستثمارات في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ٤٠,٧ مليار جنيه مصري (مقارنة بنحو ١٨٥,٢ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠). ويلاحظ أن توزيع الاستثمارات يولى اهتماماً كبيراً بتطوير شبكة السكك الحديدية حيث تستحوذ وحدها بما يربو على ٣٣٪ من إجمالي الاستثمارات المخصصة للقطاع في خطة عام ٢٠١٩/٢٠١٨، يليها في ذلك شبكة الطرق القومية وتوسعة شبكة مترو الأنفاق بنسب ٢٧٪ و٢١٪ على التوالي.

جدول رقم (١٧) تطور استثمارات قطاع النقل والتخزين خلال أعوام الخطط (٢٠٢٢-٢٠١٧)

| العام المالي | استثمارات قطاع النقل والتخزين (بالمليار جنيه مصري) | النسبة المئوية من إجمالي استثمارات الخطة % |
|---|---|---|
| ٢٠١٧/٢٠١٨ | ٦٠,٧ | ٨,٨ |
| ٢٠١٨/٢٠١٩ | ٧٧,١ | ٨,٢ |
| ٢٠١٩/٢٠٢٠ | ١٢٠,٨ | ٩,٧ |
| ٢٠٢٠/٢٠٢١ | ١٨٥,٢ | ١١,٦ |
| ٢٠٢١/٢٠٢٢ | ٢٥٧,٢ | ١٢,٣ |

(المصدر: الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢٢/٢٠٢٢(٢٠١٨)- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى)

شكل رقم (٤٩) التوزيع النسبى للاستثمارات المستهدفة لبرامج تنمية قطاع النقل (٢٠١٩/٢٠١٨)

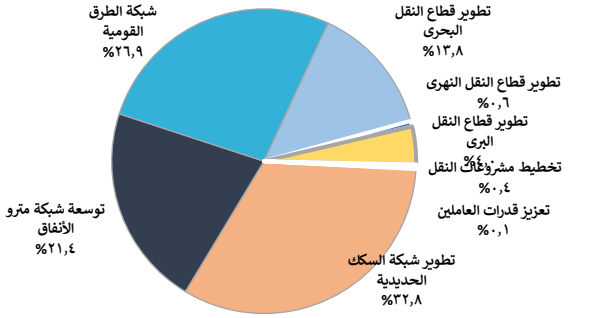


(المصدر: الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢٢/٢٠٢٢(٢٠١٨) - وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري)

وقد حقق هذا القطاع خلال السنوات العديدة الماضية العديد من الانجازات، وكان في مقدمتها خطة تطوير الشبكة القومية للطرق والتي تم إقرارها في عام ٢٠١٤ لتنمية أكثر من ٤٨٠٠ كم باستثمارات تصل إلى نحو ٣٦ مليار جنيه ليتم انجازها على ثلاث مراحل، وبدأت المرحلة الثانية منها في ٩عام ٢٠١٥. كما بدأ تنفيذ المرحلة الثالثة من المشروع القومي للطرق عام ٢٠١٧. كذلك تم رفع كفاءة عناصر منظومة السكك الحديدية وانشاء خطوط جديدة وتطوير المزلقانات، واستكمال وتطوير خطوط مترو الأنفاق، وتطوير منظومة النقل النهري لنقل الركاب والبضائع، تطوير قطاع النقل البحري وتحديث الموانئ البحرية، الاهتمام بالنقل الجوي بتطوير وتحديث المطارات. وتشمل السياسات التي تقوم بها الدولة المصرية لتحقيق الادماج الاجتماعي والقضاء على الفقر لجميع الافراد في مجال الطرق والنقل باتباع مجموعة السياسات التي تتضمن: (١) ضمان وصول الى الأماكن العامة ويشمل الشوارع والارصفة وممرات ركوب الدراجات، (٢) ضمان الوصول الى نظام نقل عام آمن وفعّال، و(٣) تطوير الروابط الحضرية الريفية لتعظيم الإنتاجية المستدامة لرخاء الجميع.

ولتحقيق هذه الاهداف تم وضع خطة ورصد ميزانية للشوارع الداخلية بالمدن بجميع المحافظات خلال الاعوام المالية من عام ٢٠١٦ الى عام ٢٠٢٠ تتضمن رصف الشوارع الرئيسية والثانوية بالأسفلت واعادة تأهيل الأرصفة باستخدام مواد لها خاصية الاستدامة مثل الانترلوك ويتضح ذلك من تطور اطوال الطرق المرصوفة على مستوى كل محافظة وعلى مستوى الجمهورية (حضر وريف) ونصيب كل مليون نسمة من الطرق المرصوفة، علاوة على زيادة ملكية السيارة على مستوى كل محافظة خاصة المحافظات الحضرية وكذلك مستوى ملكية السيارة على مستوى الجمهورية (حضر وريف). ويوضح الجدول المرفق التطور في أطوال الطرق في الفترة من عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٨، ويتضح منه ان معدل الزيادة السنوية في اطوال الطرق المرصوفة ترتفع بنسب تتراوح من ١,٣٣٪ و٣,٧٪ سنوياً (٥٩).

جدول رقم (١٨) تطور أطوال الطرق المرصوفة على مستوى الجمهورية (٢٠١٨-٢٠١٤) - بالكيلومتر

| الفترة | ٢٠١٤/٢٠١٥ | ٢٠١٥/٢٠١٦ | ٢٠١٦/٢٠١٧ | ٢٠١٧/٢٠١٨ | إجمالي |
|---|---|---|---|---|---|
| الهيئة العامة للطرق والكباري | ٢٥٠٥٠ | ٢٧٣٢١ | ٢٧٤٨٠ | ٢٨١٢٠ | ١٠٧٩٧١ |
| مديريات الطرق/المحليات | ١٣٥٥٢٨ | ١٣٨٨٣٦ | ١٤٠٢٣٤ | ١٤١٧٢١ | ٥٥٦٣١٩ |
| هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة | ٧٧٩٨ | ٨٤٤٨ | ٩٢١٣ | ١٠٠٦٥ | ٣٥٥٢٤ |
| الإجمالي | ١٦٨٣٧٦ | ١٧٤٦٠٥ | ١٧٦٩٢٧ | ١٧٩٩٠٦ | ٦٩٩٨١٤ |
| معدل التغير السنوي | | ٣,٧٠ | ١,٣٣ | ١,٦٨ | |

(المصدر: مصر في ارقام ٢٠١٦، ٢٠٢٠، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)

(٥٧) رؤية مصر ٢٠٣٠ – استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠: الغاية، المحاور الرئيسية، الأهداف، مؤشرات القياس (٢٠١٥)، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.
(٥٨) المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية: الأهداف – الركائز – مناطق التنمية ذات الأولوية – المشروعات القومية (٢٠١٨)، الهيئة العامة للتخطيط العمراني
(٥٩) تقارير مصر في أرقام (٢٠١٦ و٢٠٢٠)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

شكل رقم (٥٠) نسبة أطوال الطرق المرصوفة إلى إجمالي اطوال الطرق بمحافظات الجمهورية (٢٠١٨)

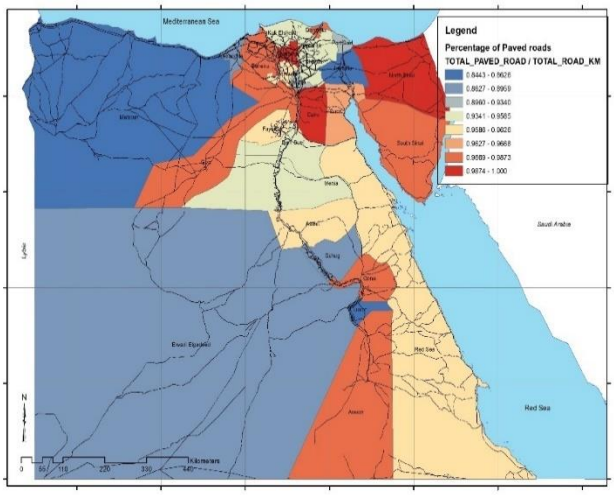


شكل رقم (٥١) نصيب الفرد من إجمالي اطوال الطرق بمحافظات الجمهورية (٢٠١٨)

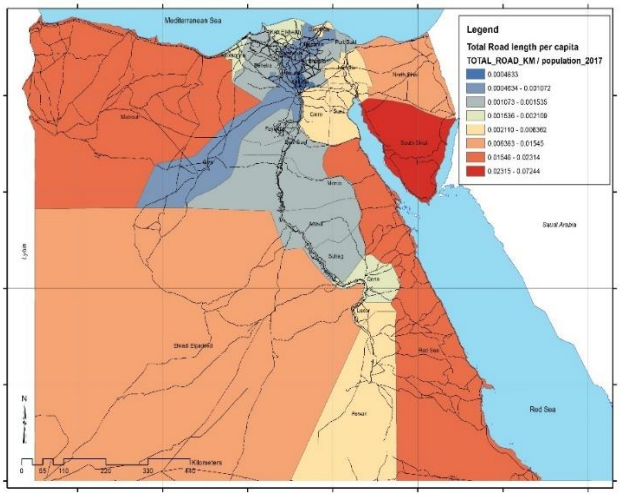


(المصدر: نشرة حصر الطرق والكباري عام ٢٠١٨/٢٠١٧، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)

وتشير بيانات نشرة حصر الطرق والكباري لعام ٢٠١٨ (٦٠) أن نسبة أطوال الطرق المرصوفة إلى إجمالي اطوال الطرق (مرصوفة وغير مرصوفة) تتباين في محافظات الجمهورية بحيث ترتفع هذه النسبة في محافظات القاهرة وشمال سيناء والغربية، في حين تصل إلى أدنى مستوياتها في محافظات مطروح والاسماعيلية والأقصر. وفى جميع الأحوال فإن متوسط الجمهورية لا يقل عن ٩٥,٦٪ وهي نسبة تعتبر مرتفعة، ولكنها لا تعبر ايضاً عن الوضع العام في بعض الطرق في المناطق غير الرسمية (في المدن والريف) والتي لا تندرج في خطة الإدارات المحلية ومديريات الطرق. وتشير البيانات أيضاً أن نصيب الفرد من الطرق يتباين في المحافظات من أقل من ٠,٥ إلى ١,٥كم/ ١٠٠٠ نسمة في محافظات مثل القليوبية وبعض محافظات الدلتا والجيزة، إلى نحو ١٥ إلى ٧٠ كم/١٠٠٠ نسمة في محافظات جنوب سيناء ومطروح والبحر الأحمر.

وتوضح المؤشرات القومية إلى ارتفاع اعداد المركبات المرخصة والموجودة بالحركة من نحو ٧,٥ مليون مركبة عام ٢٠١٤ لنحو ١٠,٩ مليون مركبة عام ٢٠١٨. وبالرغم من معدلات النمو السكاني (٢,٥٦٪) إلا أن نصيب الأفراد من عدد المركبات قد ازداد ايضاً، حيث ارتفع من نحو ٨٧ مركبة لكل ألف نسمة عام ٢٠١٤ إلى نحو ١١٢ مركبة لكل ألف نسمة عام ٢٠١٨. وقد أحرزت مصر تقدماً ملحوظاً في اعداد الحوادث ومعدلاتها، حي انخفضت المعدلات من متوسط ٣ حادثة لكل ١٠ الاف نسمة في الفترة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٠ إلى نحو ٠,٩ حادثة لكل ١٠ الاف نسمة خلال عام ٢٠١٨، وهو ما يدل على الأهمية التي توليها الدولة خلال السنوات الأخيرة لتطوير الطرق ورفع كفاءتها وضبط عملية الحركة بها، علاوة على الحجم الكبير من الشبكات والمحاور القومية الجديدة التي تم الانتهاء منها أو الجاري العمل بها في الخطة الاستثمارية الحالية.

ويلاحظ أن قطاع السكك الحديدية لم يستطع تطوير اعداد الركاب به حيث اتجهت اعداد ركاب السكك الحديدية إلى الثبات منذ عام ٢٠١١ (نحو ٨١٨ ألف راكب) وحتى عام ٢٠١٧ (نحو ٨٨٤ ألف راكب)، وتراوحت معدلات الحوادث من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٨ إلى نحو ٠,٢-٠,١ حادثة لكل ١٠ الاف نسمة (٦١).

شكل رقم (٥٢) تطور اعداد المركبات المرخصة ونصيب الفرد من المركبات في الفترة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٨

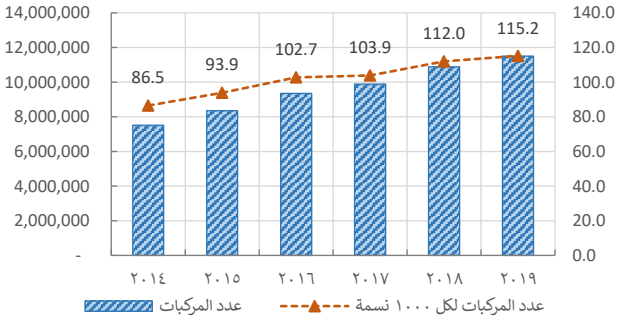


(المصدر: مصر في ارقام ٢٠١٦، ٢٠٢٠، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)

كما يوضح الشكل المرفق شبكة الطرق القومية التي تم تنفيذها على مستوى مصر خلال الفترة من عام ٢٠١٦ الى عام ٢٠٢٠ والتي أضافت أكثر من ٥٥٠٠ كم من الطرق الحرة وتعد بمثابة ربط قوي بين المناطق الاهلة بالسكان لتسهيل حركة انتقال الافراد والبضائع وايضا فتح افاق جديدة للتنمية سواء على امتداد المحاور الجديدة أو انشاء مدن حديدة لتوسع رقعة العمران خارج الوادي.

شكل رقم (٥٣) تطور حوادث السيارات ومعدلاتها في مصر (٢٠١٨-٢٠٠٥)

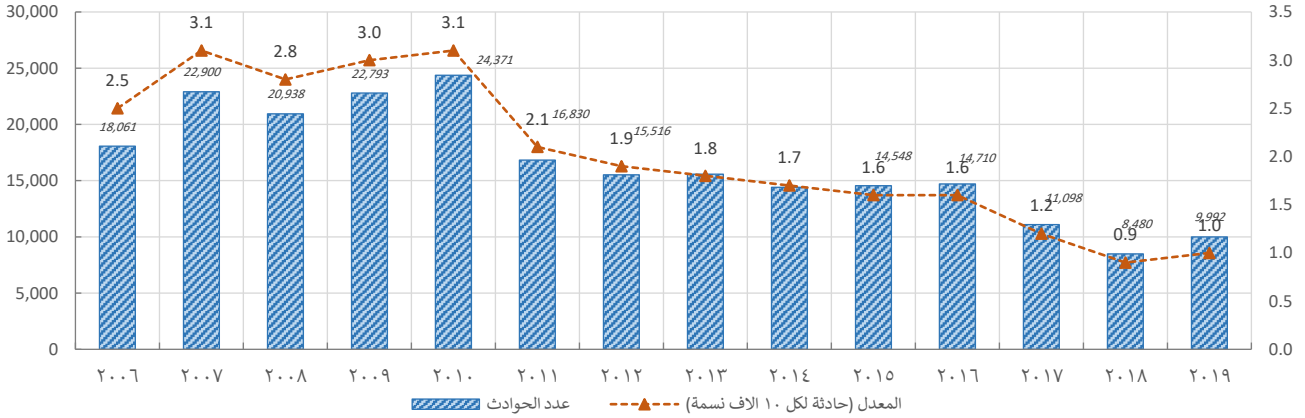


(٦٠) نشرة حصر الطرق والكباري عام ٢٠١٨/٢٠١٧ (يناير ٢٠١٩)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
(٦١) تقارير مصر في أرقام (٢٠١٦ و ٢٠٢٠)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

## شبكة الطرق القومية

**المحاور الطولية**

- محور رأس النقب / شرم الشيخ ( بطول ٢٦٥ كم )
- محور شرق بورسعيد / شرم الشيخ ( بطول ٥٠٠ كم
- محور ٣٠ يونيو حتى الزعفرانة ( بطول ٣٠٠ كم ) ثم يمتد من خلال الطريق الساحلى حتى الحدود الدولية
- طريق الصعيد الحر شرق النيل بطول ( ٥٤٠ كم ) + ( ٢٣٠ كم ) وصلات عرضية
- طريق القاهرة أسيوط غرب النيل وجنوباً حتى أرقين ( بطول ١١٥٠ كم )
- طريق ٦ أكتوبر الواحات وإمتداده إلى شرق العوينات بطول ( ١٢١٠ كم )

**المحاور العرضية**

- محور السلوم / رفح ( بطول ١٠١٠ كم )
- محور القاهرة / العوجة ( بطول ٣١١ كم )
- محور الضبعة / طابا ( بطول ٧٠١ كم )
- محور العلمين / الزعفرانه ( بطول ٥٦٠ كم)
- محور /جغبوب / رأس غارب ( بطول ٩٠٦ كم )
- محور الفرافرة / ديروط ( بطول ٣١٠ كم )
- محور بني مزار / البويطي ( بطول ١٩٦ كم )
- محور الواحات الداخلة / منفلوط ( بطول ٤٠٥ كم )
- محور الأقصر / سفاجا ( بطول ٢١٥ كم )
- محور أرقين / برنيس ( بطول ٦٣٠ كم )
- طريق سوهين / شلاتين ( بطول ٢١٠ كم )

كوبرى تحيا مصر

محور ٣٠يونيو

الطريق الدائرى جنوب مدينة ٦ أكتوبر

محور ديروط- الفرافرة

## أهم مشروعات الدولة في مجال الطرق الحضرية والإقليمية

### مشروعات الطرق على المستوى الحضري

- **توسعة الطريق الدائري الأول** لخدمة محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية بطول ١٠٥ كم، ويستكمل حاليا توسعة الطريق الدائري بهدف تحسين حركة الازدحام والتباطؤ الناتج عن الكثافات المرورية العالية بزيادة عدد الحارات من ٣-٤ حارات بكل اتجاه مع حلول لكافة التقاطعات مع التوسعة وانشاء عدد من كباري المشاة عند المناطق ذات الكثافات العابرة على حابني الطريق
- **تطوير شبكة الطرق الحضرية للقاهرة الكبرى** وتشمل تطوير الطرق الرئيسية لشرق القاهرة وغرب القاهرة بهدف ربط حركة النقل بين طرفيها الممتد من العاصمة الإدارية شرقاً حتى وحتى مدينة ٦ اكتوبر الجديدة غرباً
- انشاء محور عرضي حر (تحيا مصر) لربط شرق وغرب القاهرة، وتحويل عدد من الطرق الرئيسية بشرق القاهرة الى طرق سريعة
- **تطوير مداخل وميادين مدينة الجيزة** من طريق الفيوم وطريق اسكندرية الصحراوي ويشمل تطوير مدخل طريق اسكندرية الصحراوي حتى ميدان الرماية، تطوير طريق المنصورية وطريق المريوطية، تطوير شارع ترعة أنور السادات المولاي لشارع الهرم وتوسعته، تطوير شارع فيصل لشارع الهرم وتوسعته وتجميله، وتطوير مدخل الجيزة الشمالي من الوراق وشمال امبابة وربطه مع شارع جامعة الدول العربية.
- **تطوير الميادين والمناطق التاريخية بمدينة القاهرة** ويشمل ميدان التحرير وميادين وسط المدينة، مع إعطاء أولوية لحركة المشاة والدراجات، وتطوير الطرق الرئيسية المؤدية والمحيطة لمتحف الحضارة بالفسطاط بمصر القديمة وربطه بطريق الكورنيش وطريق الاوتوستراد والطريق الدائري، وتحويل بعض الشوارع بوسط المدينة الى مسارات للمشاة والدراجات.
- **انشاء ممشى على كورنيش النيل بالقاهرة (ممشى اهل مصر)** لحركة المشاة والدراجات وربطه مع المناطق التاريخية بوسط المدينة.

(مشروع تطوير القاهرة الخديوية – مشروع ممشى أهل مصر)

### مشروعات الطرق على المستوى الحضري

- **الطريق الدائري الإقليمي،** بطول حوالي ٣٦٧كم ويسهم في ربط العمران حول إقليم القاهرة الكبرى وتقوية وتحسين مداخل المدن الجديدة شرق إقليم القاهرة الكبرى والمدن القائمة شمال القاهرة.
- **الطريق الدائري الاوسطي،** ويسهم في ربط العمران حول إقليم القاهرة الكبرى ويسهل حركة الوصول الى المدن الجديدة شرق الإقليم مع جنوب القاهرة والمدن الجديدة غرب القاهرة، وأيضا يسهل حركة الوصول للطرق الإقليمية المتجهة الى المحافظات المجاورة.
- انشاء كباري على امتداد نهر النيل، من الجيزة الى اسوان بحيث يستهدف التوجهات الرئيسية لربط العمران شرق النيل بغربه مع كل من المدن القائمة والمدن الجديدة بحيث لا تزيد المسافة بين كل كوبري والأخر على نهر النيل عن ٢٥ كم للقضاء على ظاهرة استخدام المعديات والحوادث والاضرار المادية والتأخير الناتج عنها
- انشاء كباري اعلى مزلقانات السكك الحديد التي تخترق المدن المصرية إضافة الى المزلقانات الرسمية لمنع حوادث القطارات.
- **أعادة تنظيم اشتراطات البناء** باعادة تنظيم حركة التوقف والانتظار وتوفير أماكن انتظار وفتح الجراجات أسفل المباني، والحد من تولد أنشطة عمرانية جديدة تزيد من كثافة الحركة المرورية للحفظ على ما تم إنجازه في مجال تطوير شبكة الطرق الحضرية بالقاهرة الكبرى وعواصم المحافظات بشكل خاص والمدن جميعاً بشكل عام.
- **تطوير طريق ترعة المحمودية** بمدينة الاسكندرية كمحور تنموي وطريق حر بطول ٢١,٦كم ومن كوبري الدولي الساحلي الى كوبري العوايد بطول ٧,٤ كم قطاع مكشوف، ومن كوبري العوايد الى كوبري التاريخ مغطى بطول ١٤,٢كم

(مشروع تطوير محور ترعة المحمودية بالإسكندرية – الطريق الدائري الإقليمي).

# ب

# تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع

# ١.اقتصاد حضري شامل للجميع

## أولا: اقتصاد حضري شامل للجميع: -

### ١. تحقيق التوظيف المنتج والفعال للجميع وخاصة للشباب: -

**• الوضع الراهن: -**

يتضمن مفهوم العمالة المنتجة للجميع فرص العمل اللائق وتكافؤ الفرص وتوسيع سوق العمل ليشمل الإناث؛ وتوفير الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي؛ وغيرها من مقومات العمل المنتج. وقد حددت خطة التنمية الاقتصادية لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١ التباينات الحالية في سوق العمل؛ **والتي تبرز: انخفاض مساهمة الإناث في سوق العمل؛ وارتفاع معدل البطالة بين الإناث مقارنة بالذكور؛ وارتفاع البطالة بين المتعلمين والشباب وفي الحضر مقارنة بالريف.**

**جدول رقم (١٩) التباينات في سوق العمل عام ٢٠١٩**

| | |
|---|---|
| المساهمة في سوق العمل | ١٨٪ نسبة مساهمة الإناث في سوق |
| معدل البطالة | ٤,٨٪ فيما بين الذكور مقابل ٢١,٧٪ بين الإناث |
| بطالة المتعلمين | ١٦,٣٪ بين الجامعيين وفوق الجامعيين |
| البطالة في الحضر | ١٠,٣٪ معدل البطالة في الحضر مقابل ٦٪ في الريف |
| البطالة بين الشباب | ١٦,٧٪ بين الشباب (٢٩-١٨ سنة) |

المصدر: بيانات مجلس الوزراء.

وتشير البيانات إلى أنه فيما يتعلق بمعدلات الحماية الاجتماعية؛ فإن ٤٥,٢٪ من العاملين بأجر مشتركين في التأمينات الاجتماعية؛ ترتفع النسبة فيما بين الإناث إلى ٧١,٢٪ مقابل ٤٠,٨٪ بالنسبة للذكور، كما ترتفع النسبة في القطاع الحكومي والأعمال مقارنة بالقطاع الخاص كما هو موضح بالشكل رقم (٥٤).

**شكل رقم (٥٤) نسبة العاملين بأجر والمشتركين في التأمينات الاجتماعية عام ٢٠١٩**

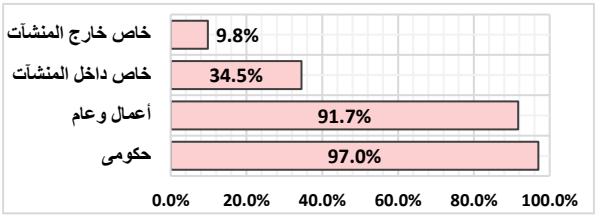


المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

من ناحية أخرى، تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أنه فيما يتعلق بمعدلات الحماية الصحية، فإن ٣٩,٣٪ من العاملين بأجر مشتركين في التأمين الصحي، ترتفع النسبة فيما بين الإناث إلى ٦٨,٥٪ مقابل ٣٤,٤٪ بالنسبة للذكور؛ كما ترتفع النسبة في القطاع الحكومي والأعمال مقارنة بالقطاع الخاص كما هو موضح بالشكل رقم (٥٥).

**شكل رقم (٥٥) نسبة العاملين بأجر والمشتركين في التأمينات الصحية عام ٢٠١٩**

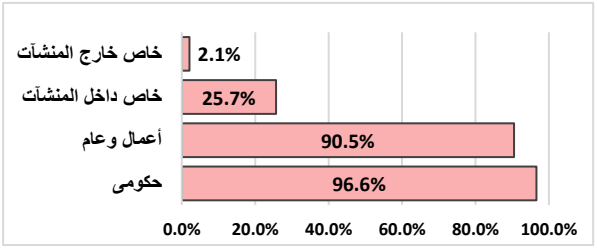


المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

**• القضايا الرئيسية: -**

- تنمية المهارات البشرية والتدريب والتأهيل ورفع مستويات الكفاءة.
- تحسين البيئة التشريعية.
- توفير المساعدات والتمويل لبدء النشاط والأعمال.

**• الجهود والمبادرات: -**

تضمنت "استراتيجية التنمية المستدامة" في إطار "رؤية مصر ٢٠٣٠" برنامجاً للعمل اللائق يهدف إلى تعزيز فرص العمل اللائق للمرأة وللشباب. ويعمل البرنامج على توفير هذه الفرص خلال خمس سنوات، وشملت عناصر البرنامج وضع استراتيجية للعمل اللائق وبرنامج عمل متكامل لخمس سنوات. كما استهدف برنامج عمل الحكومة ٢٠١٨-٢٠٢٢ النهوض بمستويات التشغيل.

**○ تنمية المهارات والتدريب ورفع الكفاءة: -**

شملت الجهود والمبادرات التي تم اتخاذها لتدريب الشباب وتنمية المهارات ورفع الكفاءة:

- نشر فكر ريادة الأعمال من خلال تنظيم ٢٥٠ برنامجاً و٥٩٨ ندوة تعريفية لرفع المهارات الريادية للشباب.
- إطلاق منظومة متكاملة للتشغيل ترتكز على تكوين قواعد البيانات للعاطلين عن العمل والشركات الراغبة في تشغيل عمالة لتيسير الحصول على فرص عمل لائقة من خلال الموقع الإلكتروني لوزارة القوى العاملة، وميكنة وحوسبة العمل بعدد ١١٣ مكتب تشغيل مكتب تشغيل وربطهم إلكترونياً.
- إطلاق وزارة الشباب والرياضة بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مبادرة قومية لتنمية القدرات الرقمية لشباب المحافظات تحت عنوان "بكرة ديجيتال"، لتدريب الشباب وبناء القدرات الرقمية، وبالشراكة مع شركة مايكروسوفت ومؤسسة كير.
- تطوير نظام التلمذة الصناعية؛ وتطوير ١٢ منهج للتدريب الصناعي المتخصص.
- البدء في تنفيذ ١٣ مجمع للصناعات الصغيرة في عِدّة مُحافظات في إطار مشروعات تشغيل الشباب وإتاحتها بقيمة إيجارية مُناسبة.

ووفقاً لبيانات وزارة التخطيط شملت الجهود والمبادرات التي تم اتخاذها لتدريب الشباب وتنمية المهارات ورفع الكفاءة، **ما يلي:**

**جدول رقم (٢٠) جهود الحكومة المصرية في مجال التدريب الصناعي**

| المؤشر | ٢٠١٩/٢٠١٨ (منفذ) | ٢٠٢٠/٢٠١٩ (متوقع) | ٢٠٢١/٢٠٢٠ (مستهدف) |
|---|---|---|---|
| عدد مراكز التدريب المطورة (مركز) | ١٢ | ٥ | ٨ |
| عدد المستفيدين من التدريب الصناعي (ألف متدرب) | ٣٤ | ٣٦ | ٣٦,٥ |
| عدد المدربين الذين تم رفع كفاءتهم (متدرب) | ٣٠٠ | ٥٠٠ | ٢٠٠ |
| عدد المحطات التدريبية المنشأة لتوفير عمالة ماهرة للمصانع (محطة) | ٥ | ٥ | ٥ |
| عدد المتدربين على نظم الجودة (متدرب) | ٣٩٠ | ٤٢٠ | ٤٥٠ |
| عدد حاضنات التكنولوجيا والمشروعات الصغيرة (حاضنة) | ٣ | ٠ | ٥ |
| عدد العلامات التجارية التى تم ابتكارها (علامة) | ١٠ | ١٠ | ١١ |
| عدد المنتجات المبتكرة (منتج) | ٢٤ | ٢٤ | ٢٩ |
| عدد الشراكات مع القطاع الخاص للتعليم والتدريب داخل المصانع والمزارع (شراكة) | ١٢ | ٥٠ | ٥٠ |

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

**○ تحسين البيئة التشريعية: -**

استهدفت الحكومة تحسين البيئة التشريعية للعمالة، واتخذت عدة إجراءات **تضمنت:**

- إعداد مشروع قانون العمل الجديد؛ تم عقد عديد من جلسات الحوار المجتمعي ضمت ممثلي العمال وأصحاب الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، وسوف يعرض مشروع القانون قريباً على مجلس النواب. ويتضمن القانون الجديد عديد من المميزات للعاملين في القطاع الخاص، أهمها عدم الفصل التعسفي للعمال وحفظ حقوق العمال كاملة، وإقرار مبدأ الإنتاج مقابل الأجر طبقا للدستور؛ وإقامة محاكم لسرعة التقاضي بين العامل وصاحب العمل على غرار المحكمة الاقتصادية، بجانب الاهتمام بالعملية التدريبية والتكنولوجية، وإجراءات السلامة والصحة المهنية والتفتيش ومنح حقوق المرأة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة كاملة؛ وتحديد آليات للأجر العادل وعلاوة سنوية؛ وذلك وفقاً للقانون الجديد.
- إصدار القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- إصدار القانون رقم ١٤٢ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٣ لسنة ٢٠١٧ بشأن إصدار قانون المنظمات النقابية العمالية وحماية حق التنظيم النقابي.
- إصدار قرار رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٧٩٩ لسنة ٢٠١٨ بشأن تشكيل المجلس الأعلى للحوار المجتمعي في مجال العمل ومجالسه الفرعية بالمحافظات.

- تعزيز الدور التنظيمي لوزارة القوى العاملة في تحقيق الاستقرار في علاقات العمل من خلال تسوية ٢١١٥ شكوى عمالية؛ وتنفيذ ٤٤٤٥ حملة تفتيشية للتأكد من الالتزام بأحكام قانون العمل.

○ **توفير المساعدات والتمويل لبدء الأعمال: -**

تم تنفيذ عديد من الجهود الرامية لتوفير المســـاعدات الفنية والتمويلية لتيسير البدء في الأنشطة وتنمية الأعمال، **وتضمنت هذه الجهود:**

- تنفيذ مشروع "وظائف لائقة لشباب مصر" بالتعاون بين وزارة القوى العاملة ومنظمة العمل الدولية لتوفير وإتاحة فرص عمل لائق للشباب والشابات في محافظات الجمهورية؛ وتحفيز الشباب على إنشاء المشروعات الخاصة الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات ليكونوا أصحاب أعمال. مع التركيز على المساواة بين الجنسين لتمكين المرأة من خلال إنشاء وحدة متخصصة (في كل المحافظات) لمكافحة كافة أشكال التمييز، وضمان حمايتها في بيئة العمل.
- مبادرة مشروع "رواد ٢٠٣٠" تحت مظلة وزارة التخطيط بقرار وزاري ٨٨ لعام ٢٠١٧، بهدف تمكين الشباب من تأسيس المشاريع الخاصة والعمل على تكريس ودعم دور ريادة الأعمال في تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل؛ والمساهمة في توفير مجموعة من الخدمات مثل المنح التعليمية والماجستير لدراسة مجال ريادة الأعمال بشكل أعمق وعلى نطاق أوسع، ودعم وتأسيس حاضنات أعمال للشركات الناشئة التي تقدم أفكاراً جديدة في سوق العمل.
- تنوع مصادر تمويل المشروعات، من خلال مبادرات البنك المركزي المصري والبنوك التجارية والمتخصصة لتمويل المشروعات؛ وإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بموجب قرار رئيس مجلـس الوزراء رقـم ٩٤٧ لسنة ٢٠١٧ والمعـدل بالقـرار رقم ٢٣٧٠ لسنة ٢٠١٨؛ وإطلاق المشروع القومي للتنمية البشرية والاجتماعية "مشروعك".
- وقد حققت هذه الجهود نتائج إيجابية في توفير فرص العمل اللائق للشباب والمشروعات الجديدة حيث رصدت الحكومة نحو ٢,٣ مليون فرصة عمل تم توفيرها خلال الفترة (٢٠١٨ - ٢٠٢٠)، **وذلك على النحو التالي:**

**شكل رقم (٥٦) نتائج الجهود في توفير فرص العمل خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠)**

| البيـان (بالألف) | عامي ٢٠٢٠/٢٠١٨ | الجهة |
|---|---|---|
| قروض جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة | ٦٦٩,٨ | جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر |
| فرص عمل قروض المشروع القومي للتنمية البشرية والاجتماعية (مشروعك) | ٤٩٠ | وزارة التنمية المحلية |
| فرص العمل التي تم توفيرها في إطار مشروع "إحياء البتلو" | ٧,١ | وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي |
| فرص العمل التي تم توفيرها من مشروع "جمعيتي" | ٣,٨ | وزارة التموين والتجارة الداخلية |
| فرص العمل التي تم توفيرها بالداخل من خلال النشرة القومية | ٢١٨,٨ | وزارة القوى العاملة |
| التعيين من خلال مكاتب التشغيل بالمحافظات | ٧٣٦,٢ | |
| فرص العمل التي تم توفيرها بالخارج | ١٨٠,٣ | |
| إجمالي فرص العمل (ألف فرصة) | ٢٣٠٦ | |

المصدر: خطة التنمية الاقتصادية لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١

● **التحديات المستقبلية: -**

- التوافق بشأن قانون العمل الجديد وإقراره من البرلمان المصري.
- وضع استراتيجية للعمل اللائق؛ وصياغة برنامج عمل متكامل لتنفيذ هذه الاستراتيجية.
- تكثيف المبادرات والجهود لتطوير مراكز التدريب وإنشاء حاضنات الأعمال؛ وتنمية القدرات والمهارات التكنولوجية والرقمية للشباب.
- تخصيص مزيد من الاعتمادات المالية لتوفير التمويل الميسر لمشروعات الشباب.

## ٢. دعم وتقوية الاقتصاد غير الرسمي: -

● **الوضع الراهن: -**

يمثل القطاع الخاص غير الرسمي أهمية كبيرة في الاقتصاد المصري؛ لاسيما من منظور التشغيل وتوفير فرص العمل؛ وهو جزء لا يتجزأ من بنية الاقتصاد؛ وإن كانت التقديرات تتفاوت فيما يسهم به هذا القطاع في الناتج المحلى الإجمالي.

وقد استهدفت "استراتيجية التنمية المستدامة" في إطار "رؤية مصر ٢٠٣٠" دمج القطاع الخاص غير الرسمي في الاقتصاد والعمل على خفض حجم المعاملات غير الرسمية من خلال تطوير آليات دمج هذا القطاع وتوفير الحوافز والقضاء على المعوقات.

ويوضح تحليل الوضع الراهن للمنشآت العاملة فى القطاع الخاص غير الرسمي أنها تمثل نحو ٥٣٪ من إجمالي المنشآت العاملة فى الاقتصاد المصري عام ٢٠١٧؛ وتشير التحليلات إلى أن هذه المنشآت تتركز في محافظات الوجه البحري (٤٦,٨ %) والوجه القبلي (٣١,٥ %) حيث تفوق المنشآت العاملة في القطاع الخاص غير الرسمي نظيرتها العاملة فى القطاع الخاص الرسمي؛ في حين تقل نسبتها في المحافظات الحضرية إلى ٢٠,٦٪ مقارنة بالمنشآت الرسمة (٢٤,٤٪) كما هو موضح بالشكل رقم (٥٧).

**شكل رقم (٥٧) التوزيع النسبي لمنشآت القطاع الخاص (الرسمي وغير الرسمي)، ٢٠١٧**

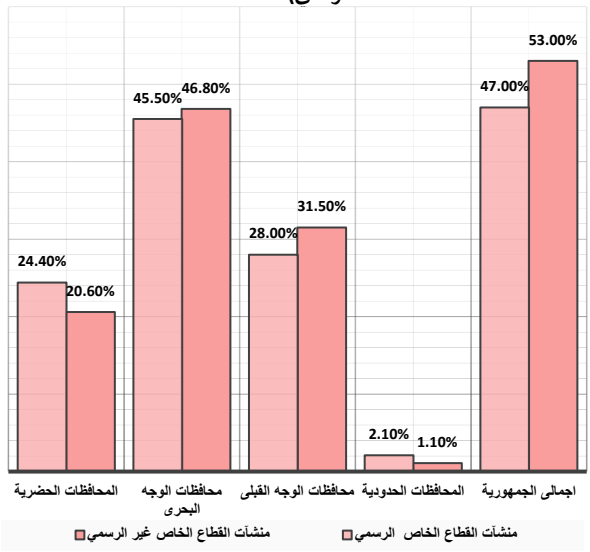


المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

والاستنتاجات المؤكدة من تطور عدد المنشآت العاملة فى القطاع الخاص غير الرسمي؛ وفق ما يوضحه الشكل رقم (٥٨)؛ **تتضمن:**

- ارتفاع عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص غير الرسمي بما يقرب من ٣ أضعاف عددها خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (٢,٨٥ مرة).
- ارتفاع عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص غير الرسمي بنحو (٠,٦ مرة) خلال سبع سنوات من العقد الثاني (الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧)

**شكل رقم (٥٨) تطور منشآت القطاع الخاص غير الرسمي؛ حتى عام ٢٠١٧**

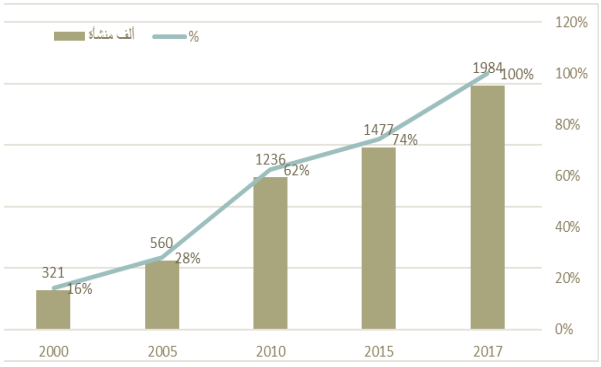


المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

• **القضايا الرئيسية: -**

حددت "استراتيجية التنمية المستدامة" في إطار "رؤية مصر ٢٠٣٠" أهم التحديات التي تواجه الحكومة المصرية في دمج القطاع الخاص غير الرسمي؛ **فيما يلي:**

- التفاوت في مستويات الأجور فيما بين القطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي.
- محدودية الوعي وضعف حوافز الاندماج.
- ضعف السياسات المالية والالتزام الضريبي.

• **الجهود والمبادرات: -**

تضمنت استراتيجية التنمية المستدامة في إطار "رؤية مصر ٢٠٣٠" برنامجاً للعمل اللائق يهدف إلى تعزيز فرص العمل اللائق للمرأة وللشباب. ويعمل البرنامج على توفير هذه الفرص خلال خمس سنوات، وشملت عناصر البرنامج وضع استراتيجية للعمل اللائق وبرنامج عمل متكامل لخمس سنوات. كما استهدف برنامج عمل الحكومة ٢٠١٨-٢٠٢٢ النهوض بمستويات التشغيل.

○ **الحد الأدنى للأجور: -**

اتجهت الحكومة لعلاج أحد أهم قضايا العمالة في المجتمع المصري؛ وهي قضية الحد الأدنى للأجور؛ وذلك من خلال إصدار رئيس الجمهورية قانون الخدمة المدنية رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ وخاصة لنظام الأجور؛ وإصدار قرارات رئيس مجلس الوزراء وآخرها القرار رقم ١٦٢٧ لسنة ٢٠١٩ بتقرير الحد الأدنى للأجور للموظفين والعاملين لدى أجهزة الدولة والهيئات العامة الاقتصادية.

وقد اتجهت الدولة إلى التعامل مع قضية الحد الأدنى لأجور العاملين في القطاع الخاص (الرسمي وغير الرسمي)؛ وكانت بصدد إصدار التشريعات المرتبطة بذلك؛ إلا أن الظروف العالمية والمحلية المرتبطة بجائحة كوفيد ١٩؛ ومعاناة منشآت القطاع الخاص أدت إلى إرجاء هذه التوجهات.

ومع نهاية عام ٢٠٢٠ أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٢٦٥٩ لسنة ٢٠٢٠، بشأن إعادة تشكيل المجلس القومي للأجور وتحديد اختصاصاته، ليكون خطوة على طريق هيكلة أجور العاملين بالقطاع الخاص، والتوجه نحو إقرار حد أدنى عادل ولائق للأجور على المستوى القومي في جميع القطاعات دون تمييز، وهو المجلس الذى نص قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣ في مادته ٣٤ على أنَّ "ينشأ مجلس قومي للأجور برئاسة وزير التخطيط يختص بوضع الحد الأدنى للأجور على المستوى القومي بمراعاة نفقات المعيشة وبإيجاد الوسائل والتدابير التي تكفل تحقيق التوازن بين الأجور والأسعار".

○ **تنمية الوعي وحوافز الاندماج في القطاع الرسمي: -**

استهدفت خطة التنمية الاقتصادية لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١ دمج الاقتصاد غير الرسمي في منظومة الاقتصاد الرسمي، وذلك من خلال مجموعة آليات، **أهمّها:**

- منح تيسيرات مالية لتحفيز الانضمام للقطاع الرسمي، مثل مبادرة القيادة السياسية بمنح إعفاء ضريبي خمس سنوات لمن ينضم للاقتصاد الرسمي.
- تيسير إجراءات مُمارسة الأعمال من حيث استخراج التراخيص والتسجيل وتصاريح المباني وتكلفة أداء الأعمال بوجهٍ عام، وتوفير أراضي مجانية أو بأسعار رمزية في المجمعات الصناعية المطروحة.
- توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل تغطية العمالة في القطاع غير الرسمي، وتطبيق نظام التأمين الصحي الشامل ليشمل العاملين بهذا القطاع.
- توفير المُساندة الفنية والمالية للمنشآت متناهية الصِغر، لتحسين كفاءتها الإنتاجية.
- مُراجعة قوانين العمل لإكسابها المرونة الكافية لتشغيل العمالة بالقطاع الرسمي.
- تنمية الوعي بمزايا الانضمام إلى القطاع الرسمي من حيث إمكانية التعامل مع الجهاز المصرفي (الشمول المالي)، والاستفادة من المُبادرات المقدمة من القطاع المصرفي، فضلا عن إمكانية الولوج إلى أسواق التصدير.

وتضمنت أهم مبادرات الحكومة التى اتخذتها فى هذا الشأن:

- رفع مستوى الخدمات المقدمة للعمالة غير المنتظمة، ولذلك وصل عدد العمالة المستفيدة من الرعاية الصحية ٩١٠٣ عامل، وبلغ عدد المستفيدين من الرعاية الاجتماعية ١٣٣,٧ ألف عامل.
- في مجال تعزيز الوعي بأهمية دمج القطاع غير الرسمي، تم عقد ٤٦٠ ندوة توعوية، استفاد منها ٥٢,٦ ألف فرد، ونشر الوعي الثقافي والفني من خلال عقد المسابقات، ومشاركة ٢٧٠ عامل و٨٤ شركة و٥٠ جهة في أنشطة البرنامج.

○ **تقوية السياسات المالية والالتزام الضريبي: -**

- صدر قانون تنظيم وسائل الدفع غير النقدي، وذلك في أبريل ٢٠١٩ بهدف التحول إلى مجتمع رقمي، تمهيداً لتحول الاقتصاد إلى اقتصاد غير نقدي.
- تقديم حزمة من الحوافز من أجل دمج العمالة غير المنتظمة في منظومة العمل الرسمي في قانون التأمينات الجديد، وذلك عن طريق التأمين على العمالة غير المنتظمة الذين يقل نصيب كل منهم من الدخل السنوي عن فئة الحد الأدنى لأجر الاشتراك، مع تقديم حوافز تشجيعية للتأمين على العمالة غير المنتظمة، مثل تحمل الخزانة العامة حصة صاحب العمل في التأمين عليهم.
- تطبيق الفاتورة الضريبية الإلكترونية؛ والذي يساعد على إنشاء قاعدة بيانات دقيقة لجميع المعاملات التجارية التي تشهدها الأسواق وسيسهم ذلك في ضم القطاع الغير رسمي إلى منظومة العمل الرسمية.
- وقد أسفرت الجهود التي بذلتها الحكومة في هذا السياق، عن دمج ٤٣٨ ألف شركة ومؤسسة في القطاع الرسمي (حتى يونية ٢٠٢٠).

• **التحديات المستقبلية: -**

- تفعيل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٥٩ لسنة ٢٠٢٠، بشأن إعادة تشكيل المجلس القومي للأجور وتحديد اختصاصاته، بما يسهم فى تحقيق مستويات عادلة ولائقة للأجور في القطاع الخاص (الرسمي وغير الرسمي)؛ أسوة بالقطاع الحكومي والعام؛ وليكون خطوة محفزة لدمج القطاع الخاص غير الرسمي وتوفير آليات تنمية وتطوير هذا القطاع.
- تدعيم جهود الحكومة الرامية إلى تنمية الوعي لدى أصحاب المنشآت العاملة في القطاع الخاص غير الرسمي والعاملين بها للاندماج فى القطاع الرسمي وتوفير الحوافز المالية والضريبية وتيسير الإجراءات وتفعيل الضمانات الحكومية لهذ الاندماج.
- تعزيز منظومة السياسات المالية والالتزام الضريبي للحد من الانتشار العشوائي للأنشطة غير الرسمية وتنمية الالتزام الضريبي عبر مزيج من سياسات الالتزام والحوافز.

## ٣. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة: -

• **الوضع الراهن: -**

استهدفت "استراتيجية التنمية المستدامة" في إطار "رؤية مصر ٢٠٣٠ " تنمية أنشطة المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في ضوء أهميتها للاقتصاد المصري؛ إذ تمثل هذه المنشآت النسبة الأكبر في إجمالي المنشآت العاملة في مصر؛ فوفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛ بلغ عدد المنشآت العاملة نحو ٣٧٤٣ ألف منشأة منها ٣٦٥٤ ألف منشأة تصنف على أنها منشآت متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر بنسبة تبلغ حوالي ٩٧,٦٪ من إجمالي المنشآت العاملة في الاقتصاد المصري عام ٢٠١٨. وتستوعب هذه المنشآت أكثر من ٩,٧ مليون عامل من إجمالي المشتغلين في مصر (بنسبة ٣٨٪ من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد المصري عام ٢٠١٨).

بلغ عدد المنشآت متناهية الصغر حوالي ٣٤٣٤ ألف منشأة بنسبة تربو على ٩١,٧٪ من هذه المنشآت، في حين تمثل المنشآت الصغيرة حوالي ٢١٧ ألف منشأة بنسبة ٥,٨٪، والمنشآت المتوسطة ٣ آلاف منشأة بنسبة ٠,١٪ من إجمالي المنشآت العاملة في مصر عام ٢٠١٨ كما هو موضح بالشكل رقم (٥٩).

شكل رقم (٥٩) عدد المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ٢٠١٨

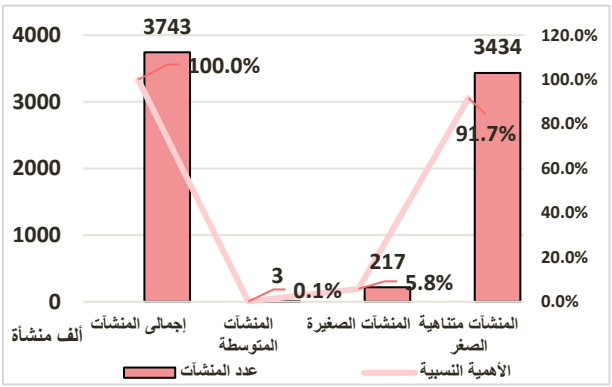


المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

يتركز نشاط المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في قطاع تجارة الجملة والتجزئة؛ حيث بلغ عدد المنشآت العاملة بهذا القطاع حوالي ٢١٥٥ ألف منشأة بنسبة ٥٩٪ من إجمالي هذه المنشآت. وتعتبر المنشآت الفردية هي السمة القانونية الغالبة على المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

- **القضايا الرئيسية: -**

- توفير الإطار المنظم للتعامل مع هذه المنشآت.
- توفير تمويل المناسب للقدرات المالية للمنشآت المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.
- توفير الخدمات الفنية والتدريبية وتنمية خدمات التسويق.
- توفير البنية الأساسية لأنشطة المشروعات.
- تحسين البيئة التشريعية.

- **الجهود والمبادرات: -**

○ **الإطار المنظم للتعامل: -**

أُنشأ جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠١٧ والمعدل بالقرار رقم ٢٣٧٠ لسنة ٢٠١٨؛ وقد حل الجهاز محل الصندوق الاجتماعي للتنمية ليتحدد إطار عمله في تنمية وتدعيم هذه المشروعات.

وقد تبنت الحكومة المصرية لهذا الجهاز منظومة متكاملة تغطى كافة مدن ومحافظات الجمهورية؛ لدعم وتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ وتضم هذه المنظومة.

○ **توفير التمويل: -**

تستفيد المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من عديد من المصادر التمويلية؛ والتي تقدم ضمانات للتمويل؛ **وأهمها:**

- **جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر:** والذي يتعاون مع عديد من الجهات التمويلية لاسيما القطاع المصرفي والذي يعد من أهم مصادر التمويل المحلي للمنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مصر، إضافة إلى مصادر التمويل الأخرى مثل المؤسسات والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركات العاملة مجال التمويل والتأجير التمويلي ورأس المال المخاطر وصناديق الاستثمار المباشر وحاضنات الأعمال وغيرها.

شكل رقم (٦٠) منظومة الجهات الداعمة بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

المصدر: جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

- بورصة النيل: هي بورصة مصرية داخل بورصتي القاهرة والإسكندرية وهى أول سوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لقيد وتداول الشركات المتوسطة والصغيرة، وتتيح فرص التمويل والنمو للشركات ذات الإمكانيات الواعدة من كافة المجالات.
- شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي: والتي تقدم ضمانات الائتمان لهذه المنشآت ضد عدم السداد؛ ووثائق لضمان جهات التمويل.
- شركات تأمين أخرى تعتمد على وثائق ضمان مخاطر عدم السداد كآلية للدعم.
- الجمعية المصرية للتأمين التعاوني.
- الشركة المصرية للاستعلام الائتماني: والتي تقوم بتقييم الجدارة الائتمانية لهذه المشروعات.

وقد بلغ إجمالي القروض التي مولت المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر خلال الفترة (٢٠١٦/١/١-٢٠٢٠/١٠/٣١) من خلال الجهاز؛ **ما يلي:**

- **المشروعات الصغيرة:** بلغ التمويل المتاح لها ما يقرب من ١١,٨ مليار جنيه؛ مُولت حوالي ١٨ ألف مشروع؛ منها ٤٦,١٪ في المدن والمناطق الحضرية كما هو موضح بجدول رقم (٢١).

**جدول رقم (٢١) التمويل للمشروعات الصغيرة من خلال جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر**

| البيان | التمويل المقدم خلال الفترة من ٢٠١٦/٠١/٠١ حتى ٢٠٢٠/١٠/٣١ | | |
|---|---|---|---|
| | من خلال عقود الجهات الوسيطة | من خلال الإقراض المباشر من الجهاز | الإجمالي |
| عدد القروض والتمويلات | ٥٩٩٩١ | ١٨٠١٦ | ١٨٠٠٧ |
| قيمة القروض والتمويلات (بالمليار جنيه) | ٨,٠٦٢ | ٣,٧ | ١١,٧٦٢ |
| النسبة الموجهة للحضر (من إجمالي العدد) | ٪٤٦,٩ | ٪٤٥,٣ | ٪٤٦,١ |
| النسبة الموجهة للشباب | ٪٤٠,٨ | ٪٤٢,٦ | ٪٤١,٧ |
| النسبة الموجهة للمرأة (من إجمالي العدد) | ٪٢٥,٣ | ٪٢٩,١ | ٪٢٧,٢ |

المصدر: جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

- **المشروعات متناهية الصغر:** بلغ التمويل المتاح لها أكثر من ٤,٥ مليار جنيه؛ مُولت حوالي ٣٧٠ ألف مشروع كما هو موضح بجدول رقم (٢٢).

**جدول رقم (٢٢) التمويل للمشروعات متناهية الصغر من خلال جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر**

| البيان | التمويل المقدم خلال الفترة من ٢٠١٦/٠١/٠١ حتى ٢٠٢٠/١٠/٣١ | | |
|---|---|---|---|
| | ذكور | اناث | اجمالي |
| عدد المشروعات | ١٩١٧٥٤ | ١٧٨٢٥٠ | ٣٧٠٠٠٤ |
| قيمة القروض والتمويلات بالجنيه مليون جنيه | - | - | ٤٥١٠,٣ |
| عدد فرص العمل | ٣١٨٨٢٠ | ٢٠٣٤٤٧ | ٥٢٢٢٦٧ |
| النسبة الموجهة للشباب | - | - | ٪٥٧ |

المصدر: جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

**- مبادرات البنك المركزي المصري:**

- قرار البنك المركزي زيادة محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتصل إلى نسبة لا تقل عن ٢٠ في المائة من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنوك العاملة في مصر وذلك خلال أربع سنوات من القرار (الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠).
- مبادرة ٥٪ لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة تستهدف جميع القطاعات الصناعية وتلك المنتجة للمكونات الوسيطة للصناعة أو لإحلال الواردات، بالإضافة للأنشطة ذات الكثافة العمالية، ومشروعات الأفكار المبتكرة والمشروعات التي تستهدف التصدير.
- مبادرة ٧٪ للتمويل متوسط وطويل الأجل حتى ١٠ سنوات لشراء آلات ومعدات وخطوط إنتاج للشركات والمنشآت المتوسطة العاملة في القطاع الصناعي والزراعي والطاقة الجديدة والمتجددة وبحد أقصى ٤٠ مليون جنيه للعميل الواحد.
- مبادرة ١٢٪ للتمويل قصير الأجل لرأس المال العامل للشركات والمنشآت المتوسطة العاملة في القطاع الصناعي والتصنيع الزراعي والطاقة الجديدة والمتجددة.
- مبادرة تمويل المشروعات متناهية الصغر؛ حيث أصدر البنك المركزي قرار بإضافة التمويل متناهي الصغر الممنوح من البنوك إلى قراره السابق بشأن تمويل المشروعات والشركات الصغيرة.
- السماح للبنوك بتمويل الشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة بحد أقصى حجم مبيعات أقل من ١٠ مليون جنيه، وبحد أقصى عامين من تاريخ المنح دون الحصول على قوائم مالية معتمدة من مراقب الحسابات وذلك لإتاحة فترة كافية لتأهيلها تدريجيا لإعداد بيانات وقوائم مالية معتمدة.
- ضمان مخاطر الائتمان؛ قام البنك المركزي المصري في ٢٠١٧ بالمساهمة بنسبة ٢٠٪ في رأسمال شركة ضمان مخاطر الائتمان، وأصدر ضمانة بقيمة ٢ مليار جنيه مصري إلى الشركة مقابل قيامها بإصدار ضماناتها للبنوك لتغطية جزء من المخاطر المصاحبة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

بروتوكولات التعاون بين البنك المركزي المصري مع الوزارات والهيئات المختلفة، من خلال توقيع مذكرات تفاهم نيابة عن الجهاز المصرفي لتصميم البرامج / المنتجات التمويلية المناسبة Product Bundles وإتاحة هذه البرامج لجميع البنوك، **منها على سبيل المثال:**

- توقيع بروتوكول تعاون مع هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتصميم برنامج تمويلي موحد للشركات العاملة في هذا مجال.
- تصميم حلول تمويلية قائمة سلاسل الإمداد.Supply Chain .
- تصميم برامج / منتجات تمويلية للصناعات القائمة على سلاسل القيمة المضافة Value Chain Financing والمجمعات الصناعية.

○ **الخدمات الفنية والتسويق والأخرى: -**

استهدف جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر توفير منظومة من الخدمات الداعمة لهذه المشروعات؛ **تتضمن خدمات:**

- **مبادرة تشجيع ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال:** من خلال تنفيذ ٣٣ برنامجاً لنشر ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال بين الشباب، لتأهيلهم لسوق العمل.
- مبادرة التدريب: تنفيذ ٩٦ برنامجاً لتنمية مهارات العنصر البشري، استفاد منها ٢٣٤٧ متدرب.
- **مبادرة "رواد النيل":** بالشراكة مع جامعة النيل لمدة خمس سنوات، لتقديم خدمات تطوير الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة في مراحلها المختلفة بدءاً من الفكرة حتى النمو والنضوج. إضافة إلى تشجيع الشباب على تبني ثقافة ريادة الأعمال وبناء مشروعات ناجحة؛ ويهدف البنك المركزي من خلال هذه المبادرة إلى نشر ثقافة ريادة الأعمال والمعارف المتعلقة بها لدعم الشباب، وتحفيز سوق العمل.
- **مراكز خدمات تطوير الأعمال:BDS Hubs** وهى تابعة للبنوك وجهاز تنمية المشروعات، تقوم بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تزويدها بخدمات غير مالية لشريحة متنوعة من شأنها أن تُمكن الشركات من النمو والحصول على التمويل من خلال تقديم خدمات دراسات الجدوى وبناء خطط العمل التنفيذية، وخدمات التأسيس واستخراج التراخيص ثم خدمات التسويق والتشبيك مع الشركات الكبرى والسلاسل التجارية وخدمات التمكين من الحصول على خدمات جهات أخرى داعمة كالاستشاريين المتخصصين في مجالات قانونية ومحاسبية وفنية متخصصة.

**شكل رقم (٦١) منظومة الخدمات الداعمة بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر**

المصدر: موقع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر - https://www.msme.eg/ar/msmeda/Pages/default.aspx

○ **توفير البنية الأساسية لأنشطة المشروعات: -**

التزم برنامج عمل الحكومة (٢٠١٨-٢٠٢٢) بدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛ من خلال تخصيص نسبة لا تقل عن ١٠٪ من الأراضي الشاغرة والمتاحة للاستثمار في مساحات صغيرة ومرفقة مناسبة لإقامة هذه المشروعات. كما تضمن برنامج عمل الحكومة إنشاء ٢٠٠ حاضنة أعمال.

- **مبادرة إنشاء المجمعات الصناعية:** تم إنشاء المجمعات الصناعية في عديد من المناطق؛ أهمها: ٢٥٦ مصنع في العاشر من رمضان، و٢١٨ وحدة صناعية بمساحة ٢م٣٣٦ بمدينة الغردقة بمحافظة البحر الأحمر، و٢٠٤ وحدة صناعية بمساحة ٢م١٤٤ بمرغم بمحافظة الإسكندرية.
- **المدن والمناطق المتخصصة:** تم إنشاء بعض المدن المتخصصة في أنشطة صناعية وخدمية ومتنوعة؛ وأهمها: مدينة دمياط للأثاث؛ مدينة الروبيكى للجلود؛ منطقة استثمارية بعزبة نجيب بمدينة بنها للصناعات الغذائية.
- **مبادرة إنشاء وتطوير مراكز التدريب:** حيث تم إنشاء ٤ مراكز تدريب، وتطوير ٢١ مراكز وتجهيز ورش ٦ مراكز تدريب وعقد ٢٥٠ دورة تدريبية، وقد استفاد منها ٥٩٧٠ متدرب، وبلغ عدد المتدربات ضمن أنشطة خلق فرص عمل للمرأة ١٢٠٠ متدربة.
- **برنامج تطوير حاضنات أعمال تكنولوجية:** حيث تم إنشاء ٤ حاضنات، وابتكار ٤٣ منتج جديد في عدة مجالات منها: الأثاث، المنسوجات، الرخام، ودعم ٤ مشروعات لرواد الأعمال، وبلغ عدد المستفيدين من برنامج ريادة الأعمال ٤٠٤ مستفيد.

○ **تحسين البيئة التشريعية: -**

ينظم أنشطة المشروعات الصغيرة في مصر القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤؛ كما ينظم أنشطة المشروعات متناهية الصغر القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤. وقد استهدف المشروع المصري استحداث إطار تشريع لتنمية أنشطة هذه المشروعات ليتوافق مع القوانين الأخرى المرتبطة؛ ولتحديد حزمة حوافز مالية وفنية لتنميتها؛ وتسهيل الحصول على التمويل بشروط ميسرة ومنح أولويات للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المناقصات والمزايدات الحكومية.

وقد صدر القانون الجديد بشأن تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر برقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠؛ واستهدف القانون تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات لهذه المشروعات، ووضع حلول وتيسيرات للقضاء على العقبات التي كانت تواجهها.

شمل القانون الجديد تنظيم أعمال هذه الشركات **التي تعمل في أنشطة:**

- مشروعات ريادة الأعمال.
- مشروعات التحول الرقمي والذكاء الصناعي.
- المشروعات الصناعية أو التي تعمل على تعميق المكون المحلي في منتجاتها أو المشروعات التي تقوم بإحلال وتجديد الآلات والمعدات والأنظمة التكنولوجية المرتبط بعملية الإنتاج.
- المشروعات التي تخدم نشاط الإنتاج الزراعي أو الحيواني.
- المشروعات التي تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات أو الخدمات المتصلة بذلك.
- المشروعات التي تقدم ابتكارات جديدة في مجال الصناعة وأنظمة التكنولوجيا.
- مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة.

تضمن القانون الجديد عديد من الحوافز الضريبية وغير الضريبية، **أهمها:**

- رد قيمة توصيل المرافق للأرض المخصصة للمشروع أو جزء منها، وذلك بعد تشغيله.
- منح المشروعات آجالا لسداد قيمة توصيل المرافق، والإعفاء الكلي أو الجزئي من فوائد التأخير.
- تحمل الدولة لجزء من تكلفة التدريب الفني للعاملين.
- تخصيص أراض بالمجان أو بمقابل رمزي؛ ورد ما لا يجاوز نصف قيمة الأرض المخصصة.
- الإعفاء من تقديم الضمانات اللازمة لحين بدء النشاط عند تخصيص العقارات اللازمة للمشروع، أو تخفيض قيمة هذه الضمانات.
- رد قيمة الاشتراك في المعارض، أو تحمله كليا أو جزئيا.
- ويتيح القانون لمجلس إدارة الجهاز وضع برامج حوافز نقدية لهذه المشروعات وفقا للمعايير التي يحددها، وذلك في حدود ما يخصص سنويا من الموازنة العامة للدولة لهذا الغرض، وبما لا يجاوز ٠,٣ في الألف من الناتج المحلي الإجمالي وبحد أدنى ١,٥ مليار جنيه سنويا، وذلك وفقا للأسس والمعايير التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.
- كما تتضمن حوافز القانون إعفاء مشروعات ريادة الأعمال من رسوم تسجيل براءات الاختراع ونماذج المنفعة ومخططات التصميمات للدوائر المتكاملة. وتقديم المساعدة الفنية اللازمة لتسجيل براءات الاختراع التي تمثل تطورا كبيرا في المجال المعني.

**وشملت الحوافز الضريبية: -**

- إعفاء عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة هذه المشروعات من الضريبة والرسوم.
- تحصيل ضريبه جمركية بفئة موحدة مقدارها ٢٪ من القيمة على جميع ما تستورده المشروعات من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها.
- إعفاء الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول أو الآلات أو معدات الإنتاج للمشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون من الضريبة المستحقة إذا تم استخدام حصيلة البيع في شراء أصول أو آلات أو معدات إنتاج جديدة خلال سنة من تاريخ التصرف.
- يجوز الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضريبة على العقارات المبنية على الوحدات الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وذلك لمدة أو مدد محددة.
- لا تخضع توزيعات الأرباح الناتجة عن نشاط شركة الشخص الواحد من المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون للضريبة المقررة في هذا الشأن وفقا للقانون المنظم للضريبة على الدخل، وذلك إذا كان الشريك الوحيد من الأشخاص الطبيعيين.
- حوافز للشركات والمنشآت الداعمة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال.

• **التحديات المستقبلية: -**

- حققت مصر نجاحات كبيرة فى تنمية وحفز أنشطة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛ ومن المتوقع أن تتجه مصر لوضع "الاستراتيجية الوطنية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة"؛ والتى يعول عليها أن تكون الإطار الأشمل المنظم والمحدد لتنمية هذه المشروعات.
- التسويق (خاصة فتح الأسواق الخارجية)؛ لا يزال يمثل تحدياً يواجه تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛ ولذا من الأهمية بمكان دعم تكامل جهود الدولة مع للمؤسسات المحلية والدولية الداعمة لأنشطة هذه المشروعات خاصة للنفاذ للأسواق الدولية.
- تدعيم هذه المشروعات في الجوانب الفنية والإدارية؛ مثل: إعداد الدراسات، خطط العمل، وخدمات الهيكل الإداري والتنظيمي والاستشارات المالية والمحاسبية والقانونية.
- زيادة حجم التمويل؛ فحجم المنشآت المصنفة كمشروعات متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر؛ والذي يتجاوز ٣,٦ مليون منشأة؛ يقتضي تخصيص مزيد من التمويل الميسر لهذه المشروعات؛ وعلى نحو خاص الحوافظ الائتمانية لدى الجهاز المصرفي المصري.

## ٤. تعزيز بيئة تمكينية وعادلة ومسؤولة للأعمال والابتكار:

• **الوضع الراهن: -**

يعتبر توفير بيئة تمكينية وعادلة ومسئولة للأعمال والابتكار أحد العوامل الحاسمة في تحقيق النمو والاستدامة؛ وقد حددت خطة التنمية الاقتصادية لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١ أهم المؤشرات في مجال التكنولوجيا والبحث والابتكار في مصر؛ **على النحو التالي:**

**جدول رقم (٢٣) مؤشرات الوضع الراهن والمستهدف في مجال البحث العلمي والابتكار**

| المؤشر | ٢٠١٨/٢٠١٩ (منفذ) | ٢٠١٩/٢٠٢٠ (متوقع) | ٢٠٢٠/٢٠٢١ (مستهدف) |
|---|---|---|---|
| قيمة الإنفاق على البحث العملى والتطوير (مليار جنيه) | ٢٠ | ٢٥ | ٢٨ |
| نسبة الإنفاق على البحث العلمي للدخل القومي | ٠.٧٥٪ | ١٪ | ١.١٪ |
| عدد براءات الاختراعات (براءة اختراع) | ١٥٤ | ١١٠ | ١٢٣ |
| عدد مكاتب نقل وتسويق التكنولوجيا | ٢ | ٥ | ١٠ |
| عدد الحاضنات التكنولوجية الجديدة (حاضنة) | ١ | ٢ | ٣ |
| عدد الشركات الناشئة المحتضنة (شركة) | ٢٣ | ٢٠ | ٥٠ |
| عدد مشروعات تعميق التصنيع المحلى (مشروع) | ٢ | ٥ | ٥ |
| ترتيب مصر فى النشر العلمى فى المجالات المفهرسة عالمياً | ٣٥ | ٣٤ | ٣٤ |

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

• **القضايا الرئيسية: -**

- تطوير منظومة التعليم الإلكتروني.
- تدعيم البحث العلمي.
- إقامة منظومة الاتصالات ونظم المعلومات.
- تنمية القطاعات الاقتصادية الرائدة.

• **الجهود والمبادرات: -**

تضمنت "استراتيجية التنمية المستدامة" في إطار "رؤية مصر ٢٠٣٠" محوراً للمعرفة والابتكار والبحث العلمي تبلور فى أن تكون مصر مجتمع مبدع ومبتكر ومنتج للعلوم والتكنولوجيا والمعارف، يتمّيز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة، ويربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات الوطنية. وعملت الحكومة فى برنامجها (٢٠١٨-٢٠٢٢) على تحقيق هذه الرؤية.

○ **منظومة التعليم الإلكتروني: -**

- اتجهت الحكومة المصرية لتطوير منظومة التعليم وربطها بالتطورات التكنولوجية؛ وشملت أهم الجهود والمبادرات خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠؛ **ما يلي:**

**شكل رقم (٦٢) جهود ومبادرات منظومة التعليم الإلكتروني ٢٠١٨/٢٠٢٠**

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء؛ تقرير تقدم أعمال برنامج الحكومة.

○ **البحث العلمي: -**

- قامت الحكومة المصرية بتنفيذ عديد من الإجراءات الداعمة لنمو البحث العلمي؛ وشملت أهم الجهود والمبادرات خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠؛ **ما يلي:**

**شكل رقم (٦٣) جهود ومبادرات منظومة البحث العلمي ٢٠١٨/٢٠٢٠**

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء؛ تقرير تقدم أعمال برنامج الحكومة.

- ومن أهم الإجراءات التشريعية التي تم اتخاذها لدعم البحث العلمي والابتكار؛ إصدار القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٩ بإنشاء صندوق رعاية المبتكرين والنوابغ، لدعم وتمويل ورعاية الباحثين والمبتكرين، ودعم وتمويل مشروعات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وإيجاد آليات جديدة لتمويلها.
- إصدار القانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٨ بشأن حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ والذي أتاح للجامعات والمراكز البحثية والهيئات وغيرها إنشاء أودية العلوم والتكنولوجيا والحاضنات التكنولوجية وتأسيس الشركات بهدف استغلال مخرجات البحث العلمي.
- مبادرة البنك المركزي المصري بإطلاق صندوق برأسمال مليار جنيه لدعم وتمويل الابتكارات والاختراعات المتميزة بالسوق المصرية.

○ **منظومة الاتصالات ونظم المعلومات: -**

- أنشأت الحكومة المصرية المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي في نوفمبر ٢٠١٩ باعتباره شراكة بين المؤسسات الحكومية والأكاديميين والممارسين البارزين من الشركات الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي، الذي يعد مسؤولًا عن وضع استراتيجية الذكاء الاصطناعي وتنفيذها وإدارتها.
- تم إصدار القرار رقم ٣٦١ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بشأن تنظيم التوقيع الإلكتروني وبإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات. وتطوير منظومة الهيئة **على النحو التالي:**

**جدول رقم (٢٤) مكونات منظومة عمل هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات**

| المكون الرئيسي | المكونات الفرعية |
|---|---|
| شركات تكنولوجيا المعلومات | ▪ المشروعات المشتركة الممولة<br>▪ برنامج دعم الصادرات المصرية<br>▪ خدمات SECC للتدريب والاستشارات<br>▪ التدريب في مجال الألياف الضوئية |
| العاملين بتكنولوجيا المعلومات | ▪ المشروعات المشتركة الممولة<br>▪ مبادرة التعلم التكنولوجي خدمات SECC للتدريب والاستشارات<br>▪ التوقيع الالكترونى<br>▪ برنامج الابتكار المصري الإسباني |
| رواد الاعمال | ▪ حاضنات الأعمال التكنولوجية<br>▪ برنامج محفزات الأعمال<br>▪ برنامج دعم التعاون البحثى بين الجهات الأكاديمية والشركات<br>▪ مكتب حماية حقوق الملكية الفكرية<br>▪ مبادرة التعلم التكنولوجي |
| الطلبة | ▪ التدريب الصيفى<br>▪ مشاريع التخرج<br>▪ مبادرة التعلم التكنولوجي خدمات SECC للتدريب والاستشارات<br>▪ التدريب في مجال الألياف الضوئية |
| المستثمرين | ▪ تأسيس الأعمال فى مصر<br>▪ خدمات التعهيد<br>▪ مصر تصنع الالكترونيات واحات السيليكون |

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

- تطوير ١١٥ من المراكز المجتمعية المتكاملة الدامجة؛ وتوصيل خدمات الاتصالات الأرضية لنحو ١,٥ مليون منزل.
- إطلاق برنامج المساندة التصديرية لشركات تكنولوجيا المعلومات؛ وبموجب البرنامج تحصل الشركات المصرية العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على حافز صادرات مباشر يتراوح من ١٠٪ إلى ٢٠٪ من القيمة المضافة عن صادراتها.

○ **القطاعات الاقتصادية الرائدة: -**

تبنت الحكومة برنامجاً لتنمية القطاعات الرائدة فى الاقتصاد المصري؛ **وحقق هذا البرنامج:**

- إعداد ١٠٧٠ مشروع مواصفة قياسية تتوافق مع المعايير الدولية؛ و٦٨ مع المعايير البيئية الدولية؛ وإنشاء وتطوير ١٩ معمل؛ واعتماد ٢٥ معمل مطابق للمواصفات؛ وتطوير منظومة الاعتماد والجودة.
- وفقاً لبيانات وزارة التجارة والصناعة؛ تحقق خلال العامين الماضيين **ما يلي:**

**شكل رقم (٦٤) نتائج جهود برنامج تنمية القطاعات الرائدة فى الاقتصاد المصري**

| البيـان | عامين | ٢٠١٩/١٨ | ٢٠٢٠/١٩ |
|---|---|---|---|
| عدد رخص مزاولة المهنة التي تم إصدارها (لمستشارى الجودة (رخصة) | ٩٢ | ٣٥ | ٥٧ |
| عدد علامات الجودة الممنوحة للمنتجات محلية الصنع (علامة) | ٤٤٧ | ١٥٣ | ٢٩٤ |
| عدد الشركات التي تم تأهيلها للحصول على CE MARK والشركات المسجلة في نظام ال REACH | ٦١ | ٢٥ | ٣٦ |

المصدر: وزارة التجارة والصناعة

- إطلاق خريطة الاستثمار الصناعي؛ وإنشاء بوابة إلكترونية حكومية موحدة للمستثمرين وخدمات الحجز الإلكتروني؛ وتوفير التسهيلات والحوافز المالية وتقسيط ثمن الأراضي بفائدة ٧٪.

**شكل رقم (٦٥) خريطة الاستثمار الصناعي**

المصدر: موقع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/Pages/explore.aspx?map=true

- تنفيذ شبكة الأقمار الصناعية الجديدة بعدد (٢٢) محطة أرضية و٨ خطوط ميكروويف لدعم منظومة الاتصالات الملاحية؛ وتنفيذ ٥٧٪ من مشروع استحداث التغطية الرادارية للمجال الجوي.

● **التحديات المستقبلية: -**

- وضع الاستراتيجية الوطنية للابتكار؛ وتدعيم منظومة الإبداع والمعرفة والبحث والتطوير؛ وإطلاق التحالف القومي للثورة الصناعية الرابعة.
- تنفيذ خطة للابتكار والتطوير للقطاعات الرائدة؛ وعلى نحو خاص؛ فى مجال إنتاج وتصدير التقاوي والبذور، والصناعات الدوائية؛ وتنمية الصادرات؛ والتوجه نحو الابتكار المتولد فى شركات الأعمال ووحدات الإنتاج السلعي والخدمي.
- إنشاء منطقة حرة للابتكار؛ وتفعيل شركة أكاديمية البحث العلمي للتسويق التكنولوجي.
- تخصيص الاعتمادات المالية لصندوق رعاية المبتكرين والنوابغ، لدعم وتمويل ورعاية الباحثين والمبتكرين، ولمشروعات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وربط الصندوق بأنشطة القطاع الخاص فى المجالات ذات الطلب البحثى والابتكاري.
- استكمال تطوير المنظومة التشريعية؛ وخاصة قانون براءات الاختراع فيما يتعلق بمجالات الابتكار وإجراءات التسجيل، وتقدير القيمة المالية لبراءة الاختراع لتنفيذها كمشروع.

# ٢.الرخـــاء المســـتدام للجميع

## ثانيا: الرخاء المستدام للجميع: -

### ١. تنويع الاقتصاد الحضري وتعزيز صناعات مبدعة وثقافية: -

**• رصد الوضع الراهن:**

اتجه معدل نمو الاقتصاد المصري للارتفاع خلال النصف الثاني من العقد الثاني لهذا القرن؛ حيث ارتفع معدل النمو من ٥,٣٪ عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٥,٦٪ عام ٢٠١٩/١٨؛ إلا أن تأثير جائحة كورونا ١٩ أثرت في معدل نمو الاقتصاد المصري لتتراجع إلى نحو ٣,٦٪ عام ٢٠٢٠/١٩؛ وتشير توقعات الخطة عام ٢٠٢١/٢٠ إلى أن معدل نمو الاقتصاد سوف يبلغ نحو ٣,٥٪؛ شكل رقم (٦٦)] .

**شكل رقم (٦٦) تطور معدل النمو الحقيقي للاقتصادي المصري**

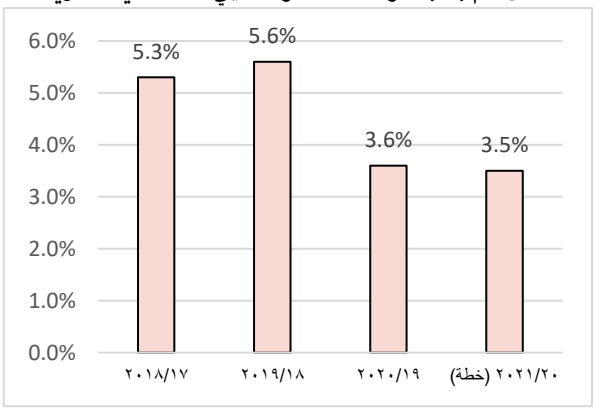


المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

نتج نمو الاقتصادي المصري خلال الفترة السابقة بفعل عديد من العوامل؛ أهمها الاستثمارات؛ التي ارتفعت خلال الثلاث أعوام الأخيرة بمعدلات كبيرة تجاوزت ٣١٪ حتى عام ٢٠١٩/١٨؛ إلا أنه بسبب جائحة كورونا ١٩ تراجعت الاستثمارات في عام ٢٠٢٠/١٩؛ وفي خطة عام ٢٠٢١/٢٠( شكل رقم (٦٧) .

**شكل رقم (٦٧) تطور الاستثمارات في الاقتصادي المصري**

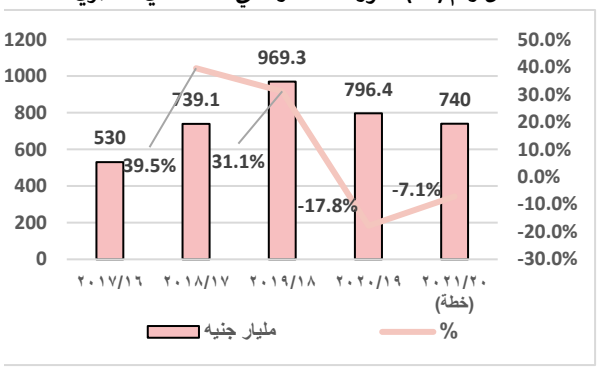


المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وعلى مستوى قطاع الصناعة؛ يلاحظ أن الناتج المحلى الإجمالي لقطاع الصناعة بلغ نحو ٨٤٧ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠١٩/١٨ ويتوقع أن يصل إلى ٩٧٩ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/١٩. ويمثل الناتج الصناعي نحو ١٧٪ من الناتج المحلى الإجمالي للاقتصاد المصري؛ وقد نما الناتج الصناعي بمعدل ٢,٨٪ فيما بين عامي ٢٠١٨/١٧ و٢٠١٩/١٨ بالأسعار الثابتة الحقيقية. وتجدر الإشارة إلى أن الصناعات التحويلية (غير البترولية) تمثل ما يزيد عن ٧٥٪ من إجمالي الناتج المحلى الصناعي المصري؛ وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (٢٥).

**جدول رقم (٢٥) تطور الناتج المحلى الإجمالي لقطاع الصناعة وأهميته في الاقتصاد المصري**

| المؤشر | ١٨/١٧ (فعلى) | ١٩/١٨ (فعلى) | ٢٠/١٩ (فعلى) | ٢١/٢٠ (خطة) | الأهمية النسبية (%) ١٨/١٧ | ١٩/١٨ | ٢٠/١٩ | ٢١/٢٠ | معدل النمو (%) ١٨/١٧: ١٩/١٨ | ١٩/١٨: ٢٠/١٩ | ٢٠/١٩: ٢١/٢٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلى الإجمالى للصناعة بالأسعار الجارية: | ٧١٨,٦ | ٨٤٧,٢ | ٩٤٢,٤ | ١١٤٥,٣ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٧,٩ | ١١,٢ | ٢١,٥ |
| صناعات بترولية | ١٦٤,٢ | ١٨٩,٩ | ٢٣٦,٧ | ٢٧٢,٨ | ٢٢,٩ | ٢٢,٤ | ٢٥,١ | ٢٣,٨ | ١٥,٦ | ٢٤,٦ | ١٥,٣ |
| صناعات غير بترولية | ٥٥٤,٤ | ٦٥٧,٣ | ٧٠٥,٧ | ٨٧٢,٥ | ٧٧,١ | ٧٦,٦ | ٧٤,٩ | ٧٦,٢ | ١٨,٦ | ٧,٤ | ٢٣,٦ |
| الناتج المحلى الإجمالى للصناعة بالأسعار الثابتة: | ٥٩٧,٩ | ٦١٤,٥ | ٦٢٢,٩ | ٦٦٦,٨ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ٢,٨ | ١,٤ | ٧,٠ |
| صناعات بترولية | ١٣٩,٦ | ١٤٢,٧ | ١٦٧,٤ | ١٦٧,٧ | ٢٣,٣ | ٢٣,٢ | ٢٦,٩ | ٢٥,١ | ٢,٢ | ١٧,٣ | ٠,٢ |
| صناعات غير بترولية | ٤٥٨,٣ | ٤٧١,٨ | ٤٥٥,٥ | ٤٩٩,٥ | ٧٦,٧ | ٧٦,٨ | ٧٣,١ | ٧٤,٩ | ٢,٩ | ٣,٥- | ٩,٧ |
| % الناتج الصناعي / الناتج الإجمالى المصري بالأسعار الجارية | ١٦,٦٪ | ١٦,٤٠٪ | ١٧,١٠٪ | ١٧,٦٠٪ | | | | | | | |
| % الناتج الصناعي / الناتج الإجمالى المصري بالأسعار الثابتة | ١٦,٦٪ | ١٦,٢٠٪ | ١٦,١٠٪ | ١٦,٦٠٪ | | | | | | | |

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

**• القضايا الرئيسية: -**

- تنمية العمالة الصناعية الحضرية وتطورها.
- تنمية العمالة في الصناعات الثقافية والإبداعية.
- تعزيز الابتكار والصناعات الإبداعية والثقافية.

**• الجهود والمبادرات: -**

استهدفت "استراتيجية التنمية المستدامة" في إطار "رؤية مصر ٢٠٣٠" تنفيذ عديد من البرامج لتنمية الصناعات التحويلية وتطوير الصناعات التكنولوجية والابتكار. كما استهدف برنامج عمل الحكومة ٢٠١٨-٢٠٢٢ توفير البنية الأساسية للصناعة وتنمية الصادرات الصناعية والتكنولوجية ومبادرات ريادة الأعمال والصناعات الإبداعية.

**○ تنمية العمالة الصناعية الحضرية وتطورها: -**

تشير بيانات المشتغلين في القطاعات الاقتصادية إلى ثبات الأهمية النسبية للمشتغلين على مستوى الحضر في الصناعات التحويلية خلال السنوات القليلة الماضية؛ حيث بلغت نسبتهم ما يقرب من ١٦٪ في هيكل المشتغلين بالحضر خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٩؛] شكل رقم (٦٨)].

**شكل رقم (٦٨) تطور هيكل القطاعات الاقتصادية الحضرية للمشتغلين؛ ٢٠١٦-٢٠١٩**

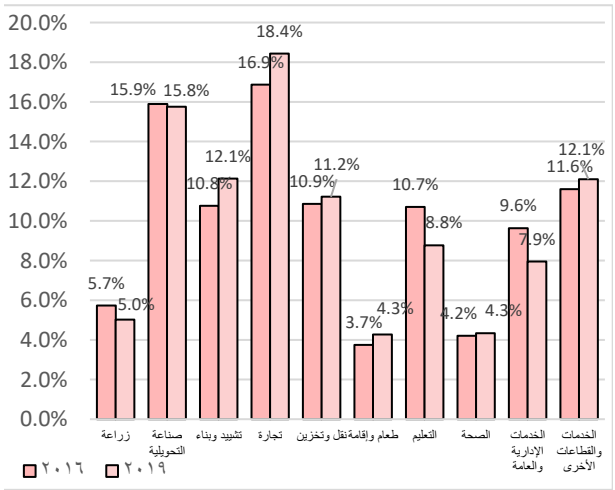


المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وقد ارتبط النمو في عدد المشتغلين في الصناعة بالمبادرات التي تبنتها مصر في مجال تحسين تنافسية قطاع الصناعة؛ من خلال تطبيق المواصفات القياسية المتوافقة من المعايير الدولية (٦٨ مواصفة)؛ وتطوير المعامل والمراكز البحثية ومنظومة الاعتماد والجودة. بالإضافة إلى تحفيز الاستثمار الصناعي من خلال توفير البنية الأساسية الصناعية وإنشاء المجمعات الصناعية صديقة البيئة؛ وإطلاق بوابة إلكترونية وخريطة للاستثمار الصناعي؛ ومبادرات تعميق التصنيع المحلي والإحلال محل الواردات؛ وتطوير نظم الاتصالات وتوطين صناعة تقنية المعلومات والتكنولوجيا المتخصصة.

- **تنمية العمالة في الصناعات الثقافية والإبداعية: -**

تصاعد عدد المشتغلين في الحضر بأنشطة الصناعات التحويلية والمعلومات والاتصالات والأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة والأنشطة الفنية والثقافية خلال السنوات القليلة الماضية؛ حيث ارتفع عددهم من نحو ٢,١ مليون مشتغل عام ٢٠١٦ إلى أكثر من ٢,٣ مليون مشتغل عام ٢٠١٩؛ واستقرت الأهمية النسبية للمشتغلين بهذه الأنشطة في إجمالي المشتغلين في الاقتصاد الحضري المصري عند مستوى ٢١٪ خلال العامين المذكورين؛ [شكل رقم (٦٩)].

- **تعزيز الابتكار والصناعات الإبداعية والثقافية:**

تبنت مصر عديد من البرامج والمبادرات التي استهدفت تعزيز الابتكار والصناعات الإبداعية والثقافية؛ **وأهم هذه البرامج والمبادرات:**

أطلقت هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات عام ٢٠١٦ برنامجاً مُتخصصاً في تصميم وتصنيع الدوائر والنظم الالكترونية عالية القيمة المضافة. **وتضمن ذلك عدة برامج فرعية:**

- برنامج "جذب رأس المال" يتضمن تمويل شراكة محلية مع إحدى الشركات العالمية أو قيام شركة محلية منفردة بتصنيع أحد المنتجات الواعدة أو أحد مكوناتها المغذية ذات التكنولوجيا المتطورة.
- برنامج " رأس المال لتحديث الصناعات المغذية" يتضمن تمويل جهة محلية لتطوير إمكانات صناعات مغذية موجودة بالفعل.
- برنامج دعم "نفقات التشغيل" يستهدف زيادة القدرة التنافسية لبعض المكونات المصنعة محلياً مثل تصنيع الدوائر الالكترونية المطبوعة، وتغليف الشرائح الالكترونية الدقيقة، والسماعات، والبطاريات الليثيوم.
- برنامج "تمكين التصميمات المبدعة" مصمم لتمويل مشروعات البحث والتطوير وابداع مكونات الكترونية في الأجهزة الكهربائية والسيارات وغيرها.
- برنامج "تنمية شركات التصميم" يتضمن تمويل أبحاث الشركات العاملة في مجال إنترنت الأشياء، والأجهزة القابلة للارتداء، وأنظمة المدن الذكية، وشرائح تقنية وحدات العرض البلورية السائلة LED، والنظم الكهروميكانيكية الصغرى والتمويل الأولى لشركات الالكترونيات الناشئة وإتاحة التمويل لبرامج التصميم الالكتروني وأدوات تطوير واختبار المنتجات وتمويل تكاليف براءات اختراع التصميمات على المستوى الدولي.
- برنامج "تمويل التسويق": تمويل استخراج شهادات الجودة وإنشاء مراكز محلية معتمدة يمكنها إصدار هذه الشهادات وتمويل مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في معارض دولية وزيارات العمل بالخارج وتمويل الحصول على الدراسات والتقارير اللازمة لزيادة صادراتها.
- برنامج "حوافز التصدير" لشركات التصميم الالكتروني والذي يقوم على تمويل الأعباء التصديرية للشركات من خلال التعاون مع وزارة الصناعة والتجارة.
- التدريب الفني والتخصصي: يستهدف ثلاثة مستويات رئيسية من العاملين في مجال صناعة الالكترونيات وهي مستوى التدريب "الأساسي والمتقدم" في مجال تصميم الدوائر المتكاملة والأنظمة والمنتجات ويستهدف تخريج ما بين ٥٠٠ الى ٨٠٠ مهندس سنويًا.
- برنامج "التدريب الفني" والذي يستهدف تخريج ٢٠٠٠ من العمالة والفنيين المهرة.
- برنامج لتدريب من ٥٠ إلى ١٠٠ من "رواد الأعمال والقيادات."
- برنامج "التدريب المفصل للشركات" على تمويل تدريب كوادر الشركات العاملة في مجالات التصميم والتصنيع في الداخل أو الخارج لنقل التكنولوجيا المتطورة وفقاً لاحتياجات كل شركة.

ووفقاً لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ فقد أدت هذه البرامج والمبادرات وغيرها؛ إلى تحقيق صادرات للقطاع بلغت ٥,٧ مليار دولار خلال الأعوام القليلة الماضية.

كما تم تطوير المؤسسات الثقافية وتنمية الموهوبين والنابغين ودعم الصناعات الثقافية وحماية التراث؛ من خلال ورش للفنون والحرف اليدوية؛ ودعم صناعة السينما والموسيقى والنشر وإعادة إحياء الحرف التراثية؛ وأطلقت وزارة الثقافة مبادرة "صنايعية مصر" لتدريب الشباب على الحرف التراثية "النحاس، التطعيم بالصدف، الحلى التراثية، الخزف، الخيامية، أعمال قشرة الخشب" بمركز الحرف التقليدية بالفسطاط؛ وبدات الوزارة إجراءات تأسيس شركتين تابعتين هما القابضة للصناعات السينمائية والقابضة للحرف التراثية كمرحلة أولى.

من ناحية أخرى؛ أنشأت مصر عديد من التكتلات التي استهدفت تنمية وتطوير الصناعات الإبداعية؛ وأهم هذه المبادرات:

- مدينة دمياط للأثاث لتنمية صناعة الأثاث ودعم أنشطتها التصديرية.
- مدينة الروبيكى للجلود لتطبيق المعايير الإنتاجية الحديثة وتحقيق اقتصاديات التشغيل.
- منطقة استثمارية بعزبة نجيب بمدينة بنها للصناعات الغذائية.
- تنمية التكتلات الحرفية التراثية في محافظتي سوهاج وقنا.
- وتجدر الإشارة إلى أن صادرات الصناعات التحويلية الإبداعية في مصر ارتفعت من نحو ١,١ مليار دولار عام ٢٠١٤ إلى أكثر من ١,٣ مليار دولار عام ٢٠١٨.

**شكل رقم (٦٩) تطور المشتغلين في الحضر بالأنشطة الصناعية والاتصالات والمعلومات والعلمية التقنية والفنون والثقافة؛ ٢٠١٦-٢٠١٩**

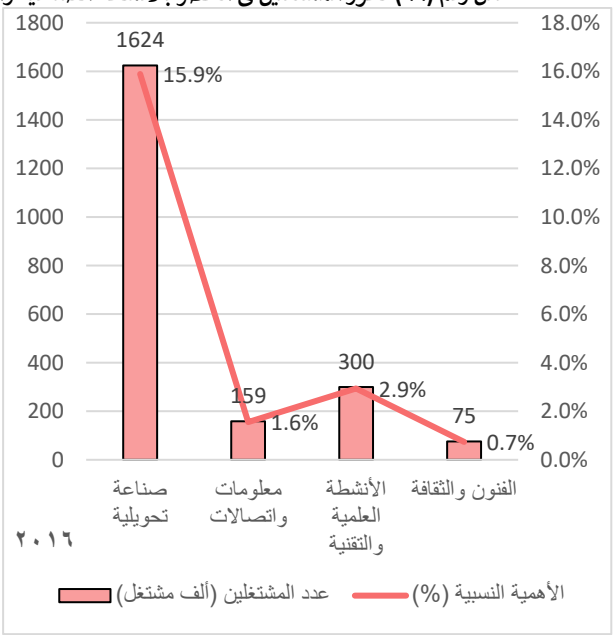


المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

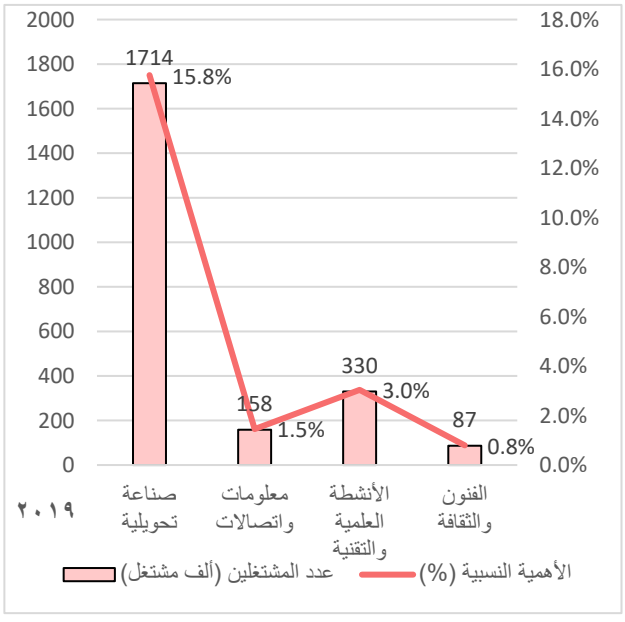


المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

• **التحديات المستقبلية:**

- وضع استراتيجية لتنمية ودعم الصناعات الإبداعية والثقافية محددة الأهداف والإجراءات وآليات التنفيذ والتمويل.
- التوجه نحو استعادة دور مصر الريادى في سوق الصادرات الثقافية.
- تخصيص مزيد من الاعتمادات لأصحاب المواهب والمبدعين والشركات الصغيرة في أنشطة الابتكارات والتكنولوجيا وخدمات التعهيد.

## ٢. تطوير المهارات الفنية ومهارات ريادة الأعمال لتحقيق النجاحات في إطار اقتصاد حضري حديث: --

• **رصد الوضع الراهن: -**

يوضح الوضع الراهن لتطوير المهارات الفنية الصناعية في مصر عدة حقائق:

تركز أنشطة التدريب وتنمية المهارات الصناعية في وزارة الصناعة والتجارة والهيئات التابعة لها؛ وأهمها:

مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني: وتوفر خدمات التدريب من خلال مراكز التدريب التابعة لها والمنتشرة على مستوى كافة محافظة مصر؛

- معهد التبين للدراسات المعدنية: ويتيح برنامجين للتدريب والتعليم المستمر؛ وللدراسات العليا الصناعية المتخصصة.
- جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر: ويتيح التدريب **من خلال ثلاث برامج:**
- برنامج التدريب من أجل التشغيل: يوفر منح تدريبيه للشباب من الجنسين لتوفير العمالة المؤهلة من خلال آلية للتأهيل الفني والتقني.
- برنامج تدريب المرأة: يساعد على إكساب رائدات الاعمال المهارات اللازمة لبدء مشروع جديد.
- برنامج رفع كفاءة المديرين.

وجود عديد من الوزارات والهيئات والمؤسسات الأخرى التي تقوم على أنشطة التدريب الصناعي والتكنولوجي والحرفي؛ لاسيما وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ وزارة القوى العاملة؛ وزارة التنمية المحلية؛ الهيئات التابعة؛ ومؤسسات وشركات القطاع الخاص والمجتمع الأهلي.

كما تتركز أنشطة ريادة الأعمال في وزارات التخطيط والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والصناعة والتجارة وغيرها من الوزارات والهيئات الحكومية والخاصة.

• **القضايا الرئيسية: -**

- تطوير المهارات الفنية للعمالة الصناعية.
- تنمية مهارات ريادة الأعمال.

• **الجهود والمبادرات: -**

استهدفت "استراتيجية التنمية المستدامة" في إطار "رؤية مصر ٢٠٣٠" إصلاح منظومة التعليم والتدريب على النحو الذي يؤدي إلى رفع معدل إنتاجية العمالة ومعالجة التفاوتات بين الأجور في الحكومة والقطاع العام والخاص وتعزيز المرونة داخل سوق العمل ودعم العمل اللائق وإنشاء مراكز تدريب طبقاً للمواصفات الدولية. كما استهدفت الاستراتيجية تنمية الريادة والأعمال من خلال تشجيع الشباب على المشاركة الفعّالة في البحث العلمي والابتكار من خلال المشروعات الصغيرة ومبادرات ريادة الأعمال.

• **تطوير المهارات الفنية للعمالة الصناعية**

شملت الجهود والمبادرات التي تم اتخاذها لتطوير وتنمية المهارات للعمالة الصناعية والفنية: تطوير المناهج المهنية الفنية المتخصصة في مهن الخراطة والطاقة الجديدة والمتجددة والتحكم الآلي وغيرها من المناهج؛ وتطوير المهن الصناعية؛ وتطوير مراكز التدريب المهني؛ ونظام التلمذة الصناعية؛ وتبنى نظام للتدريب المهني للمتسربين من التعليم؛ وتطبيق برنامج للتدريب التحويلي؛ والمساعدة في إصدار تراخيص مزاولة الحرفة. ويوضح الجدول رقم (٢٦) نتائج جهود ومبادرات التعليم والتدريب وتنمية المهارات.

**جدول رقم (٢٦) نتائج مبادرات التعليم والتدريب وتنمية المهارات الصناعية**

| المؤشر | ٢٠١٨/٢٠١٩ (منفذ) | ٢٠١٩/٢٠٢٠ (متوقع) | ٢٠٢٠/٢٠٢١ (مستهدف) |
|---|---|---|---|
| عدد مدارس التكنولوجيا التطبيقية | ٦ | ٥ | ٥ |
| عدد مراكز التفوق والموهبة | ٧ | ٤ | ٤ |
| تطوير المناهج التدريب الفنى المتخصصة | ٣ | ٩ | - |
| عدد المتدربين على الحرف المهنية (ألف متدرب) | ١٢٤ | ١٣٧ | - |
| عدد خريجى نظام التلمذة الصناعية (ألف خريج) | ١٢,٧ | | - |
| تدريب الأطفال المتسربين من التعليم (١٣: ١٨ سنة) | ٢٨٥٠ | ٥٨٧٧ | - |
| دورات التدريب التحويلي | ٢٥٠ | ٢٧٨ | - |
| المستفيدين من برامج التدريب التحويلي | ٣١٥٠ | ٤٠٤٦ | - |
| عدد مراكز التدريب المطورة (مركز) | ١٢ | ٥ | ٨ |
| اختبارات قياس مستوى المهارات (ألف عامل) | ٢٠٠ | ٢٣٠,٦ | - |
| إصدار تراخيص مزاولة الحرفة (ألف حرفي) | ٢٢٨,٧ | ١٩٠ | - |

المصدر: بيانات مجلس الوزراء المصري.

• **تنمية مهارات ريادة الأعمال: -**

تتبنى عديد من الوزارات والجهات المصرية مبادرات لتنمية مهارات ريادة الأعمال؛ **وأهمها:**

○ **مبادرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية:**

أنشأت الوزارة " مشروع رواد ٢٠٣٠ " بموجب قرار وزاري رقم ٨٨ لعام ٢٠١٧ بهدف تمكين الشباب من تأسيس المشاريع الخاصة والعمل على تكريس ودعم دور ريادة الأعمال في تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل، ويسهم المشروع في توفير مجموعة من الخدمات مثل المنح التعليمية والماجستير لدراسة مجال ريادة الأعمال بشكل أعمق وعلى نطاق أوسع، ودعم وتأسيس حضانات أعمال للشركات الناشئة التي تقدم أفكاراً جديدة في سوق العمل؛ **ويتضمن المشروع:**

- بناء القدرات وتنمية المهارات، قدم المشروع:
- منحة ماجستير ريادة الأعمال وإدارة الابتكار بالتعاون مع جامعتي القاهرة وكامبريدج.
- منحة إتقان مهارات العمل لرواد الأعمال "بالتعاون مع الجامعة الأمريكية".
- منحة لريادة الأعمال" بالتعاون مع الجامعة الألمانية بالقاهرة".
- إنشاء وتطوير حاضنات الأعمال:
- إنشاء الشبكة القومية لحاضنات الأعمال بالتعاون مع أكاديمية البحث العلمي: حاضنة الذكاء الاصطناعي؛ حاضنة مشرق (في مجال السياحة)؛ حاضنة اعمال (ميكروفكتورى)؛ الحاضنة المصرية الافريقية.
- التوعية بأهمية ريادة الأعمال ونشر فكر العمل الحر (حملة إبدا مستقبلك): على مستوى المدارس؛ وعلى مستوى الجامعات.

○ **مبادرات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:**

- **أهم هذه المبادرات:** برنامج محفزات الأعمال مركز الابداع التكنولوجي وريادة الأعمال: يتم تنفيذ برنامج محفزات الأعمال الناشئة ورواد الأعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات مرتين في السنة؛ وتستمر كل دورة ٣ أشهر تعقد خلالها مجموعة من ورش العمل وجلسات التوجيه والتدريب العملي على مجموعة من مجالات التطوير المخصصة .

○ **مبادرات جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر:**

- **برامج تدريبية** (معرفة قدرات- مهارات ريادية- توليد أفكار- بدء مشروعات).
- **برامج متخصصة** (توعية بالأعمال- توجيه- إرشاد- تدريب).
- **حاضنات ومسرعات الأعمال:** كيانات تنموية تعمل على دعم أصحاب الأفكار والمشروعات الطموحة ورواد الأعمال من خلال اتاحة بيئة متكاملة من الخدمات والبرامج المصممة لدعم وتطوير وانجاح هذه المشروعات.

- **دعم الفكر الحر:** يساعد البرنامج على الإلمام بماهية العمل الحر وأبعاده وقدرته على حل المشكلات.

- **التحديات المستقبلية**

- توحيد وتنيسق جهود كافة الوزارات والهيئات والمؤسسات؛ مع شركات القطاع الخاص؛ والمجتمع الأهلي؛ بشأن أنشطة التدريب وتنمية القدرات والمهارات الصناعية ومهارات ريادة الأعمال؛ في إطار استراتيجية شاملة محددة الأهداف والإجراءات وآليات التنفيذ والتمويل.
- حفز الجهود المبذولة لتطوير التعليم الفني وتطوير مراكز التدريب المهني وتحديث نظام التلمذة الصناعية.
- التوسع في نظم التعليم والتدريب في بيئة العمل والمصانع.

## ٣. تطوير اتصالية بين الحضر والريف لتعظيم الإنتاجية: -

- **رصد الوضع الراهن: -**

يوضح الوضع الراهن لبعض المؤثرات على الاستثمار؛ ومن ثم الإنتاجية؛ على مستوى المباني في الحضر والريف؛ في ضوء بيانات عام ٢٠١٧؛ **ما يلي:**

- تقارب في معدلات توفر الطاقة فيما بين الحضر والريف.
- اقتراب معدلات توفر المياه على نحو واضح فيما بين الحضر والريف.
- لا تزال معدلات توفر خدمات الصرف الصحي والإمداد بالغاز الطبيعي للمباني وغيرها في الحضر تفوق الريف بنسب كبيرة.

**شكل رقم (٧٠) بعض المؤثرات على الاستثمار فيما بين الحضر والريف؛ ٢٠١٧**

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- **القضايا الرئيسية: -**

- تدعيم الاتصالية المادية بين الريف والحضر.
- توفير التمويل لتنمية المشروعات المرتبطة بين الريف والحضر.
- تنمية التكتلات الاقتصادية للأعمال.

- **الجهود والمبادرات: -**

استهدفت "استراتيجية التنمية المستدامة" في إطار "رؤية مصر ٢٠٣٠" النهوض بخدمات المرافق والبنية الأساسية؛ والحد من التفاوتات في مستويات الدخول وتوفير فرص العمل المنتجة في الريف المصري وزيادة الإنتاجية؛ وتنمية اقتصاديات المحافظات الفقيرة.

**شكل رقم (٧١) حصاد برنامج تنمية الصعيد (المرحلة الأولى)**

المصدر: وزارة التنمية المحلية

- **تدعيم الاتصالية المادية بين الريف والحضر: -**

تبنت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العامين السابقين توجهاً نحو توفير الخدمات والبنية الأساسية والمرافق في الريف المصري؛ لدعم اقتصادياته وتعزيز الروابط الإنتاجية مع الحضر؛ وشمل:

- توفير خدمات الكهرباء ومد الشبكات وتدعيم القدرات في الريف بنحو ١٠٦٦ محول كهربائي.
- تدعيم الربط بين الطرق من خلال رصف أكثر من ٢,٥ ألف كم من الطرق؛ وتنفيذ ٢٥ كوبري للسيارات؛ وتوفير سيارات المرور والإطفاء والإسعافات الأولية.
- تنفيذ نحو ٦٥ مشروعاً لتوفير خدمات مياه الشرب؛ و٢٥ وحدة صحية؛ وخدمات مراكز الشباب.
- تطوير ١٣٠ قرية في ٢٦ محافظة؛ استفاد منها ٤ مليون مواطن.

**ومن أهم المبادرات التي تعاونت فيها الحكومة المصرية مع عديد من الجهات الدولية والمحلية:**

**مبادرة التنمية المحلية بصعيد مصر (قنا وسوهاج):**

- تمت هذه المبادرة بين الحكومة المصرية والبنك الدولي؛ لتنمية صعيد مصر والبدء بمحافظتي قنا وسوهاج؛ وحققت هذه المبادرة خلال (٢٠٢٠-٢٠١٨) عديد من النتائج؛ **أهمها:**
- تطوير البنية المادية الخدمية والمرافق من خلال تنفيذ ٩٨٢ مشروعاً في قنا؛ و١٥٩٣ مشروعاً في سوهاج؛ شملت قطاعات المياه والصرف الصحي والطرق والنقل وتغطية الترع والتنمية الاقتصادية.
- وقد ساهمت هذه المشروعات في توفير ٢٠٦ ألف فرصة عمل في المحافظتين؛ كما ساهمت المبادرة في تنفيذ عمليات التطوير للمراكز التكنولوجية.

- **توفير التمويل لتنمية المشروعات المرتبطة بين الريف والحضر: -**

تركزت جهود وزارات ومؤسسات عدة خلال السنوات الماضية على توفير الدعم المالي والتمويل لمشروعات القطاع الخاص؛ لاسيما تلك المشروعات التي تزيد من القيمة المضافة للإنتاج الزراعي الريفي؛ وبما يحسن من مستويات الإنتاجية لمشروعات التصنيع الزراعي وغيرها؛ وشملت أهم المبادرات:

**مبادرة "مشروعك" بوزارة التنمية المحلية:**

- أطلقت وزارة التنمية المحلية في منتصف عام ٢٠١٥ مبادرة المشروع القومي للتنمية البشرية والمجتمعية المحلية "مشروعك" لتوفير فرص عمل للشباب وتحقيق التنمية المستدامة والحد من الهجرة من الريف إلى الحضر، وبناء القدرات وتنمية المهارات، وخلال الفترة ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٠/٨؛ قدمت المبادرة:
- تمويل نحو ١٥٤ ألف مشروع على مستوى المحافظات بقروض بلغت ١٥,٤ مليار جنيه؛ أتاحه أكثر من ٨٦٤ ألف فرصة عمل.

وتركزت المشروعات التي مولتها المبادرة على تنمية الأقاليم الريفية في صعيد مصر والدلتا؛ حيث نفذت المبادرة نحو ٧٩ ألف مشروع (بنسبة ٥١٪) بقروض ٦,٧ مليار جنيه (بنسبة ٤٣,٥٪) في صعيد مصر؛ يليه إقليم الدلتا بنحو ٣٤ ألف مشروع (بنسبة ٢٢٪) بقروض ٤ مليار جنيه (بنسبة ٢٦٪).

- وتجدر الإشارة إلى أن تمويل المبادرة يتم من خلال البنوك المشاركة في مشروعك (مصر- الأهلي- القاهرة- الاسكندرية- التعمير والاسكان- الزراعي المصري)؛ والتي توفر قروضاً بفائدة ٥٪.

**شكل رقم (٧٢) حصاد مبادرة "مشروعك" خلال الفترة ٢٠١٥: أغسطس ٢٠٢٠**

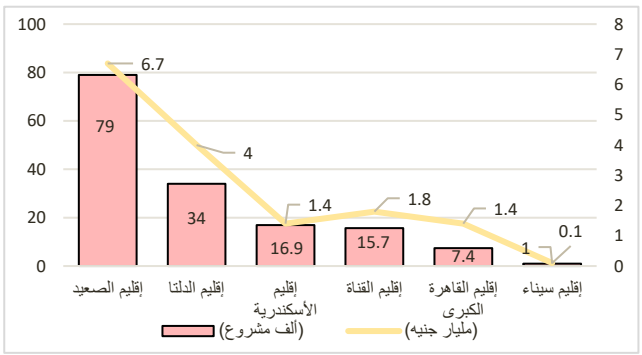


المصدر: وزارة التنمية المحلية.

**شكل رقم (٧٣) الإطار الإجرائي للتمويل من خلال مبادرة "مشروعك"**

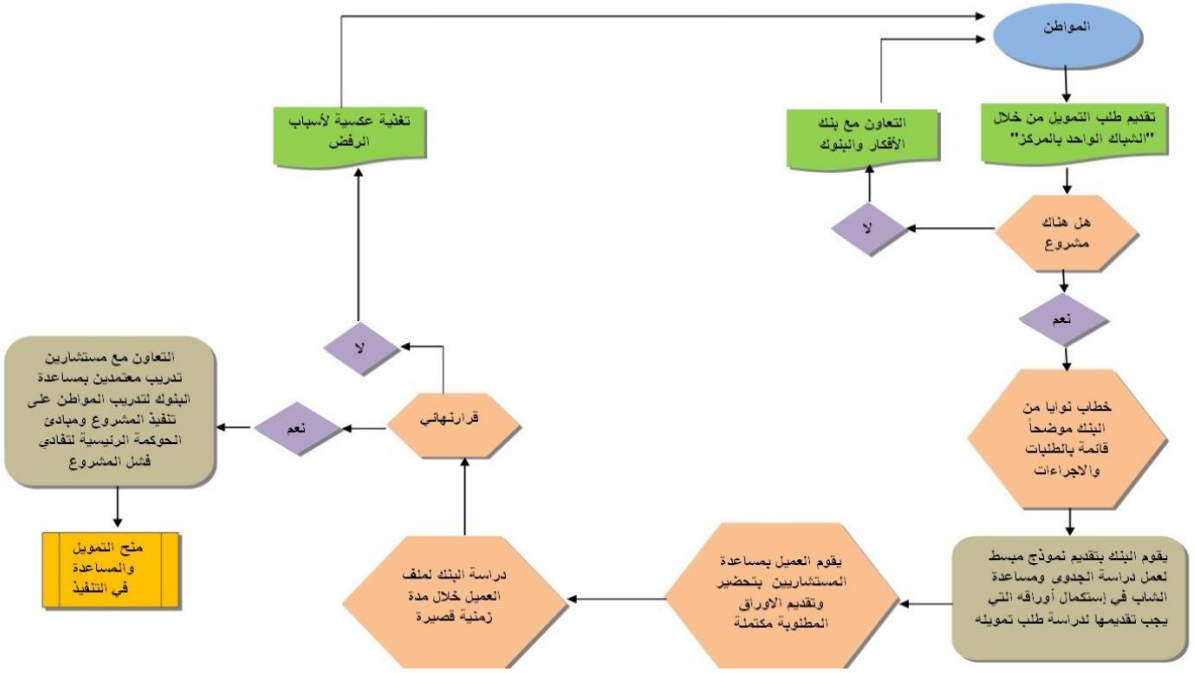


**المصدر: وزارة التنمية المحلية.**

**مبادرة جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بوزارة التجارة والصناعة:**

**(راجع بند ١-٢-١ للتعرف على المبادرة).**

- **مشروع "القرية النموذجية" بمبادرة وزارة الزراعة:**

- تبنت وزارة الزراعة المصرية مبادرة "القرية النموذجية" لتطوير القرى وتوفير فرص العمل ودعم مشروعات التصنيع الزراعي في الريف. ومن بين النماذج لهذه المبادرة: محافظة الوادي الجديد؛ حيث تستهدف المحافظة من خلال هذه المبادرة جذب السكان وبناء مجتمع عمراني جديد بكافة مراكز المحافظة؛ حيث انتهت المحافظة من تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع القرى النموذجية بمدينة الخارجة، ويضم ٣ قرى نموذجية تشمل منازل ريفية مطورة؛ مجمعات خدمية متكاملة ومنها السوق والمسجد والمدرسة ومحطات مياه الشرب والصرف الصحي؛ وأراضي زراعية جاهزة للاستصلاح والاستزراع، وذلك بالتعاون مع جمعيات المجتمع المدني وبتمويل من البنوك الحكومية ضمن مبادرة بيتك– مصنعك– غيطك.

- **تنمية التكتلات الاقتصادية للأعمال:**

- توجد عديد من الحرف والمنتجات التراثية ذات القيمة العالية في معظم أرجاء محافظات مصر؛ ويتركز جانب هام منها في الريف المصري؛ ولذا اتجهت الحكومة المصرية لتنمية التكتلات الاقتصادية الداعمة لتطوير هذه الحرف ومنتجاتها؛ وأهم المبادرات في هذا الشأن:

- **تكتل "مدينة الأثاث" بمحافظة دمياط:**

- تقع "مدينة دمياط للأثاث" على مساحة ٣٣١ فدانا بمنطقة شطا؛ ويستهدف المشروع تحويل صناعة الأثاث في دمياط لتواكب أحدث التطورات العالمية، في التصميم وخطوط الإنتاج، وتوفير فرص تصديرية إقليميا ودوليا؛ وتوفير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.

- **تكتلات "الفركة والعسل الأسود" بمحافظة قنا:**

- تعتبر الفركة (منسوجات -شال- من الخيوط القطنية، مختلفة الألوان تصنع بطريقة هندسية بديعة على النول اليدوى "الفرعوني الأصل") في نقادة؛ والعسل الأسود بنجع حمادي بمحافظة قنا؛ من أهم الصناعات التراثية في المحافظة؛ ولذا استهدف برنامج تنمية صعيد مصر إنشاء تكتلات اقتصادية لتطوير وتدعيم هذه الصناعات وفتح أسواق تصديرية لها في المحافظات الحضرية والأسواق الدولية.

- **التحديات المستقبلية**

- استكمال جهود الحكومة المصرية في توفير خدمات المرافق والبنية الأساسية والتدريبة التأهيلية لقوة العمل؛ والتى تدعم النمو الاقتصادية وتسهم في تحسين اقتصاديات المشروعات في الريف وترفع من مستويات انتاجيتها؛ مما يدعم الروابط بين الريف الحضر.

- توحيد وتنيسق جهود كافة الوزارات والهيئات والمؤسسات؛ مع شركات القطاع الخاص؛ والمجتمع الأهلي؛ بشأن أنشطة التدريب وتنمية القدرات والمهارات للقوى العاملة في الريف وتكثيف مبادرات ريادة الأعمال في المناطق الريفية.
- توفير مخصص لدعم المشروعات الريفية (بنسبة محددة من التمويل)؛ وخفض أسعار الفائدة للقروض بحيث تقتصر على المصروفات الإدارية التمويلية للقرض (أسوة بقروض الجهات الدولية المانحة لتمويل لهذه النوعية من المشروعات) لتشجيع الأعمال والمشروعات في الريف المصري.

**شكل رقم (٧٤) القرية النموذجية بمبادرة وزارة الزراعة**

**شكل رقم (٧٥) مدينة الأثاث بمحافظة دمياط**

**شكل رقم (٧٦) الفركة والعسل الأسود بمحافظة قنا**

# ج

# التنمية الحضرية المستدامة بيئياً والمرنة

# ١.المرونة، الحد من مخاطر الكـــوارث، تـــأقلم المـــدن والموائل البشرية

## أولا: المرونـة، الحـد من مخـاطر الكوارث، تـأقلم المدن والموائل البشرية: -

استهدفت الدولة وضع خطة مستقبلية كمسئولية بيئية واجتماعية وكاستثمار في مستقبل التنمية على المستوى القومي والإقليمي والمحلي. الأمر الذي دفع الدولة بأجهزتها الممثلة في الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ والتابعة لوزارة الموارد المائية والري تنفيذ العديد من المشروعات لحماية الشواطئ في المناطق الساحلية.

واستمراراً للإستراتيجية الوطنية للتكيف والحد من المخاطر والموضوعة في عام ٢٠١١ والتي قام بإعدادها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومشاركة الخبراء الوطنيين لجميع القطاعات بالوزارات والهيئات المعنية، والتي تهدف إلى زيادة مرونة المجتمع المصري في التعامل مع الأخطار والكوارث الناجمة عن التغيرات المناخية وآثارها على القطاعات والأنشطة المختلفة. تم عمل **الإجراءات التالية لضمان استدامة الإستراتيجية الوطنية للتكيف:**

- إعداد خطط التكيف لمناطق الأولوية والمهددة بمخاطر التغير المناخي وضم هذه السياسات والخطط إلى الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.
- إعداد استراتيجية تمويلية لتنفيذ الخطط الوطنية والعمل على جذب تمويل الصناديق المتخصصة العالمية وغيرها لرفع القدرة على تمويل تنفيذ مشروعات الخطة الوطنية للتكيف، تعزيز القدرة المؤسسية لتنمية وإدارة خطط التكيف وتنفيذها.

وفي إطار هذه الاتفاقيات بدأت وزارة البيئة المصرية تنفيذ عدد من المشروعات من خلال الصناديق التمويلية المتخصصة "صندوق المناخ الأخضر" والذي أنشئ بموافقة وتعاون ١٩٤ من حكومات العالم؛ من أجل خفض انبعاثات غازات

الاحتباس الحراري بالدول النامية ومساعدة المجتمعات الضعيفة على التكيف مع آثار التغير المناخي التي لا يمكن تجنب الأثار السلبية لتغير المناخ. وقد بلغ التمويل (٣١,٧ مليون دولار). وأيضاً مشروع "إطار تمويل الطاقة المتجددة بمصر "بالتعاون مع وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة " بقرض بقيمة (١٥٤,٧ مليون دولار).

وأيضا الحصول على تمويل من الجهات الأجنبية الأخرى مثال برنامج التمويل المشترك بين البنك الأوروبي لأعاده الإعمار و " EBRD-GEF" بقيمة (٢٠٢ مليون دولار). وبرنامج تحويل نظم تمويل المناخ" بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD).

**شكل رقم (٧٧) مجموعة الاجراءات والسياسات التى اعتمدتها مصر للاستجابة لتحديات تغير المناخ**

**المصدر:** Ministry of Planning, monitoring and Administrative Reform 2018

والجدير بالذكر أن المشروعات الممولة والمنح والقروض ساهمت بشكل فعال في تمويل عديد من الخطط والمشروعات الوطنية على مستويات مختلفة في قطاعات الصناعة والطاقة وحماية البيئة وموائل التنوع البيولوجي وتحسين البيئة الحضرية في القطاعات المؤثرة على الاستدامة البيئة.

تهدف خطط التكيف المناخي إلى تعزيز القدرة على مجابهة آثار التغير المناخي في السـاحل الشـمالي ودلتا النيل في مصر من خلال النهوض بمسـتوى اسـتخدام الحلول الهندسـية وتدابير التكيّف (الاقتصادية والاجتماعية) القائمة على النظام الايكولوجي.

(المصدر: الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية والحد من مخاطر الكوارث الناجمة عنها، مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء-قطاع إدارة الأزمات والكوارث والحد من مخاطرها، UNDP، مايو ٢٠١١.)

### الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ لقطاع البيئة

- **الهدف الخامس: نظام بيئي متكامل ومستدام: -**

" مصـلحة مصر القومية تحتم ما يجب أن تكون عليه سـياسـاتها البيئية في المرحلة القادمة وهو ما نص عليه الدسـتور في المادة ٤٦ "لكل شـخص الحق في بيئة صـحية سـليمة، وحمايتها واجب وطني. وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وعدم الإضرار بها، والاسـتخدام الرشـيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها".

(المصدر :https://egypt٢٠٣٠.gov.eg/goals/٥)

- **قضايا الاستدامة البيئية: -**

تتعرض المناطق الساحلية في مصر لعديد من الظواهر البيئة التي تؤثر على المجتمعات والأنشطة العمرانية في المناطق الساحلية والصحراوية للمخاطر البيئية كنتاج لظاهرة التغير المناخي العالمي. يظهر التأثير على خمس مناطق ضعف بيئي Hotspots على الساحل الشمالي (رشيد محافظة البحيرة- جزء من شمال بحيرة البرلس محافظة كفر الشيخ- جزء من ساحل مركز بلقاس محافظة الدقهلية- جزء من ساحل محافظة دمياط – جزء من ساحل محافظة بورسعيد) **وأهم قضاياها الآتي:**

- ارتفاع متوسط مستويات سطح البحر بين ٢,٨ و٣,٦ مم سنويا خلال الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠١٠.
- -ارتفاع سطح البحر في دلتا النيل يتراوح بين ٣,٢ - ٦,٦ مم/ للسنة وبسبب عدد من العوامل الرئيسية: ارتفاع مستوى سطح البحر والأراضي الغارقة المحلية بسبب ضغط الرواسب وفقدان التجديد السنوي للروايب.
- هبوط الأراضي المحلية في جميع أنحاء الدلتا، بمعدلات فعلية تتراوح من حوالي ٤ مم/للسنة في الإسكندرية غربا، إلى حوالي ٣ مم/للسنة في بورسعيد شرق.
- عواصف متطرفة لمستوى سطح البحر المدفوعة بمزيج من ارتفاع المد والجزر والعواصف إلى الفيضانات الساحلية المدمرة في الإسكندرية في ٢٠١٥ وإلى تدمير أجزاء من الطريق الدولي الساحلي. وأيضاً زيادة في تواتر هبوب العواصف وشدتها على مدى السنوات السبعة الماضية.
- تراجع خط الشاطئ في مناطق المصبات بحوالي ٤,٥ كم عند مصب فرع رشيد ولأكثر من ٢,٦ كم عند مصب فرع دمياط.
- فقدان أراضي مستغله وأخرى ضمن مخططات مستقبلية للتنمية السياحية في المناطق الساحلية للبحر المتوسط. الأمر الذي يهدد خطط الانتشار العمراني المستقبلية لتخفيف الضغوط على الوادي والدلتا.
- فقدان المدن الساحلية لاقتصاداتها القائمة على نشاط السياحة وبالتالي ارتفاع نسب البطالة وتراجع دخل السكان مثال مدينة رأس البر وجمصه وبلطيم. أيضا فقدان المدن الكبرى الساحلية مثال الإسكندرية ومرسى مطروح للشواطئ الرملية لها.
- تعرض البيئة العمرانية الداخلية للمدن الساحلية إلى مشكلات غمر الشوارع بالمياه وانقطاع السكان عن ممارسة سبل الحياة الحضرية.

**شكل رقم (٧٨) خريطة الخمس مناطق ذات الأولوية فى الساحل الشمالى للدلتا**

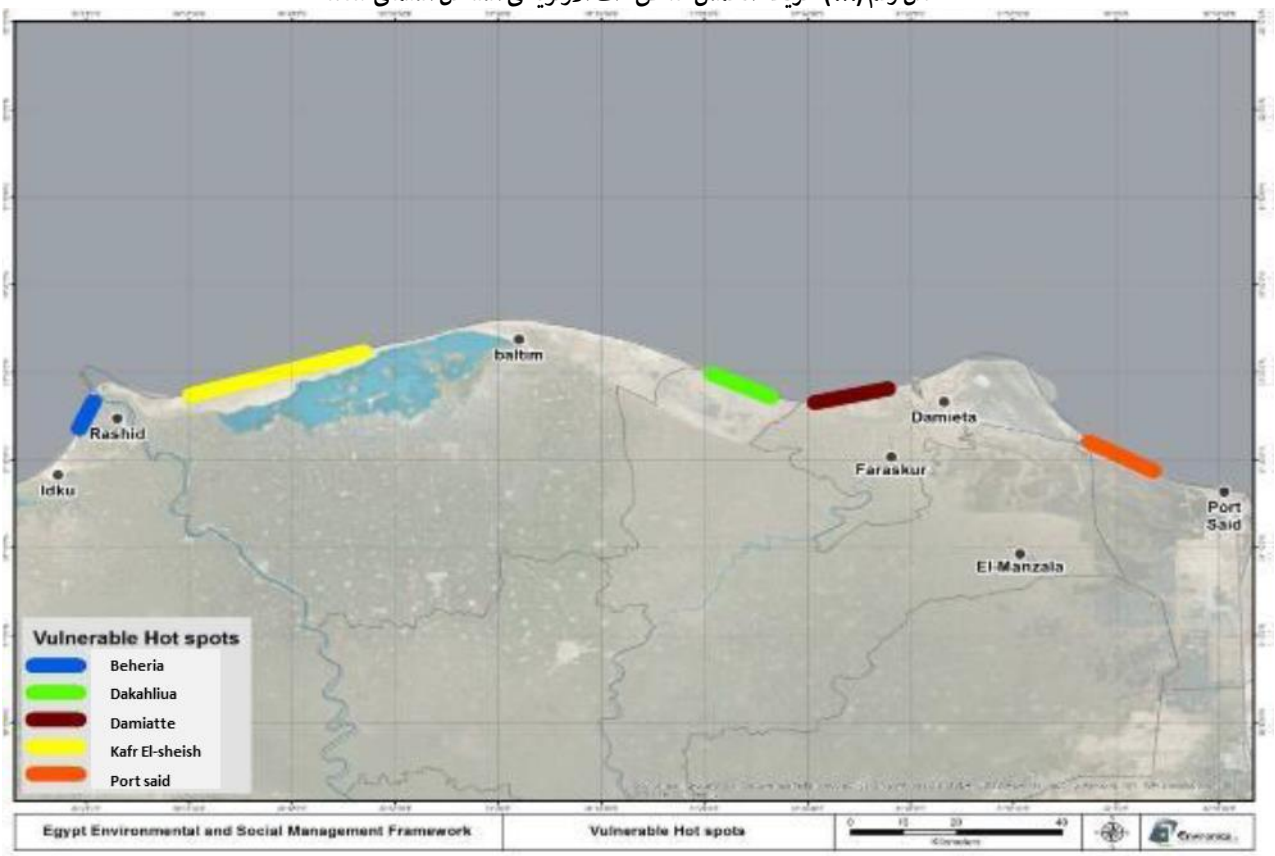


- **البؤرة الساخنة في البحيرة:: -**

- يمتد الطريق الساحلي الدولي جنوب البؤرة الساخنة للبحيرة بالإضافة إلى وجود الأراضي الزراعية، (شكل رقم (٧٩)).

- **البؤرة الساخنة في كفرالشيخ: -**

الاستزراع المائي ومحطة توليد الكهرباء في البرلس والمنطقة الصناعية بمطوبس والأراضي الزراعية وموقعان من التراث الثقافي) كوم المقصبة وتل المقلوبة).

- لايتضمن المشروع: بحيرة البرلس والطريق الساحلي الدولي والأراضي الزراعية، (شكل رقم (٨١)).

- **البؤرة الساخنة في الدقهلية: -**

- استغلال الأراضي على المراكز الحضرية ومنتجعات ذات شواطيء على طول مدينة جمصة.
- محطات ضخ مياه الري من مصرف السلام إلى البحر.
- مدينة المنصورة الجديدة التي تحت الانشاء يليها الطريق الساحلي الدولي وجامعة الدلتا والمدينة الصناعية جمصة. (شكل رقم (٨٠)).

**شكل رقم (٧٩) خريطة استغلال الأراضي في البؤرة الساخنة في البحيرة**

**شكل رقم (٨٠) خريطة استغلال الأراضي في البؤرة الساخنة في الدقهلية**

**شكل رقم (٨١) خريطة استغلال الأراضي في البؤرة الساخنة في كفر الشيخ**

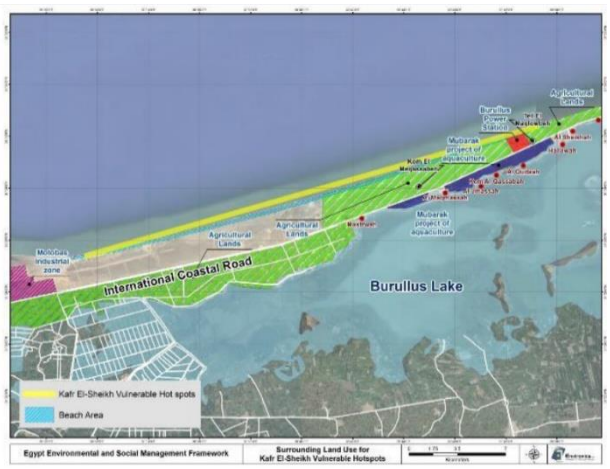

- **البؤرة الساخنة في دمياط: -**

- يشتمل استغلال الأراضي على المنتجعات الصيفية والشاليهات وشواطيء الساحل.
- لغرب: محطة توليد الكهرباء بدمياط
- المنتجعات والجامعة والمناطق الترفيهية يليهم الطريق الساحلي الدولي ومدينة دمياط الجديدة والزراعة.

**شكل رقم (٨٢) خريطة استغلال الأراضي في البؤرة الساخنة في الدقهلية**

- **البؤرة الساخنة في بورسعيد: -**

- يشتمل استغلال الأراضي على شركة مشتقات البترول المتحدة ومصنع الجميل للغاز وقرية الجرباء.
- والديبة.
- القرى وشركة صناعة الأنابيب الدولية وقرية المناصرة وشركة فرنك للبترول ومشروع تغليف الأنابيب.
- والطريق الدولي الساحلي يليهم العديد من المزارع السمكية .

**شكل رقم (٨٣) خريطة استغلال الأراضي في البؤرة الساخنة في بورسعيد**

**جدول رقم (٢٧) البؤر الساخنة المقترحة ونوع الحماية لمقترح الصندوق الأخضر للمناخ، المعلومات الأساسية المحددة في دلتا النيل**

| المنطقة | درجة الخطورة | معدل انخفاض الأرض (م/سنة) | مستوى سطح الأرض الطبيعي/م | معدل ارتفاع مستوى سطح البحر | نمط التنمية |
|---|---|---|---|---|---|
| كفر الشيخ | منخفضة | ٠,٠٥- ١,٠ | ٠,٢٥- ١,٢٠ | ١,٠ | الطريق الدولي مزارع سمكية مجتمعات عمرانية |
| بورسعيد | مرتفعة | ٣,٠ - ٥,٠ | ٠,٨٠: ٢,٠٠ | ٢,٣ | شواطيء منتجعية، حاجز منخفض لبحيرة المنزلة الضيقة، طريق دولي وصناعات بترولية |
| البحيرة | مرتفعة | ٣,٠ - ٤,٠ | ٠,٣٠: ١,٣٠ | ١,٦ | شواطيء وحقول مزروعة |
| دمياط | متوسطة | ١,٠ - ٢,٠ | ١,٢٠: ١,٨٠ | ٢,٣ | شواطيء منتجعية ومساحة مزروعة |
| الدقهلية | منخفضة | ٠,٥ - ١,٠ | ١,٠٠: ٢,٠٠ | ١ | شواطيء منتجعية وحقول مزروعة وطريق دولي |

- تتعرض النظم البيئية المصرية للتهديد، حيث تواجه بعض الأراضي الرطبة عمليات التجفيف لصالح استصلاح الأراضي وردم واستقطاع مساحات من الجسم المائي للبحيرات بهدف زيادة مساحة التمدد العمراني لاستيعاب الزيادة السكانية وترتب على ذلك انحسار المسطحات المائية لتلك البحيرات ونتج عن هذا بعض التدهور في العمليات البيولوجية والإيكولوجية ونفوق العديد من الكائنات والأسماك وكما هو موضح بجدول (٢٨) . لهذا أصدرت الحكومة المصرية قرارات بمنع الردم بالبحيرات وتفعيل القوانين البيئية وكذلك تغليظ العقوبة على المخالفين بالإضافة إلى قيام الحكومة بوضع خطط استراتيجية لتنمية البحيرات المصرية بصورة مستدامة.

- كما تتأثر النظم الساحلية والبحرية سلباً نتيجة التوسع في إنشاء القرى والمدن والمنتجعات السياحية والذي ينعكس بدوره على الحياة البحرية كما هو موضح بجدول(٢٩)، لهذا فقد قام جهاز شئون البيئة بتعديل قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وتغليظ العقوبة الخاصة على الممارسات الخاطئة التي تؤثر سلبا على الموائل الطبيعية وبالأخص الشعاب المرجانية.

**جدول رقم (٢٨) المهددات الواقعة علي النظم البيئية للأراضي الرطبة والمياه الداخلية**

| أهم الأمثله للنظم الساحلية والبحرية | درجة التهديد |
|---|---|
| نهر النيل | مرتفعة |
| بحيرة مريوط | مرتفعة |
| بحيرة إدكو | مرتفعة |
| بحيرة البردويل | متوسطة |
| بحيرة المنزلة | مرتفعة |
| بحيرة البرنس | مرتفعة |
| بحيرة قارون | مرتفعة |
| بحيرة الريان | ضعيفة |
| بحيرة ناصر | ضعيفة |

**جدول رقم (٢٩) المهددات الواقعة على النظم البيئية الساحلية والبحرية**

| أهم مكونات للنظم البينية الساحلية والبحرية | درجة التهديد |
|---|---|
| الشعاب المرجانية | مرتفعة |
| المانجروف | ضعيفة |
| الحشائش البحرية | ضعيفة |
| مناطق تكاثر الأسماك | ضعيفة |
| الطيور المائية | مرتفعة |
| الشواطئ | مرتفعة |

## ١. الحد من النمو الحضري العشوائي وتدهور التنوع الحيوي الناتج عن ذلك: -

تعد مصر موطناً يضم تنوعاً واسعاً من الانظمة البيئية والحياة البرية والمائية والأرضية ، حيث تتواجد فيها النظم البيئية الصحراوية الجافة والنظم البيئية الجبلية، والنظم البيئية للأراضي الرطبة والمياه الداخلية، والنظم البيئية الساحلية والبحرية، كما تعد موطنا للعشرات من الأنواع المعرضة لخطر الانقراض، وبالرغم من أن معظم الأراضي المصرية عبارة عن صحراء جافة إلا أنها ذات أهمية عالمية للتنوع البيولوجي حيث تضم أكثر من ٢١٤٥ نوعا من النباتات البرية منها ٦٠ نوعاً من النباتات المتوطنة، وعدد ١١١ نوعا من الثدييات، وعدد ٩ أنواع من البرمائيات، وأكثر من ١٠٠٠ نوع من الأسماك، وما يوازي ٨٠٠ نوعا من الرخويات، وأكثر من ١٠٠٠ نوعا من القشريات، وأكثر من ٣٢٥ نوعا من الشعاب المرجانية، و ١٠٠٠٠ - ١٥٠٠٠ نوع من الحشرات (شامل ٦٣ نوعا من الفراشات)، و٢٤٢٠ نوعا من الفطريات، بالإضافة إلى الآلاف من الطحالب والبكتيريا والفيروسات.

" تهدف الإستراتيجية القومية والخطة التنفيذية للتنوع البيولوجي ٢٠١٥ -٢٠٣٠ الصادرة من وزارة الدولة لشؤون البيئة في يناير ٢٠١٦، إلى تقليل الضغوط على التنوع البيولوجي؛ الموارد البيولوجية، الاستخدام المستدام ويتم تقاسم المنافع باستخدامها بطريقة عادلة ومنصفة ، من خلال تنفيذ السياسات بشكل فعال في نهج تشاركي.

**مثال (الهدف ٢، والغاية ٦ والغاية ٨ (أ)):**

-تطبيق أدوات اتفاقية التنوع البيولوجي لرصد تأثير السياحة والسيطرة على التنوع البيولوجي، ولا سيما في المناطق المحمية والنظم الإيكولوجية الهشة.

-تنفيذ خطط إدارة استخدامات الأراضي وتقليل الآثار السلبية للسياسات القطاعية المختلفة (تخطيط استخدام الأراضي، النقل،

**النماذج الناجحة:**

ومن إحدى النماذج المطبقة للتوافق مع خطط إدارة استخدامات الأراضي، المخطط التنموي لنطاق (سانت كاترين – الطور) في إطار أعمال المخطط الاستراتيجي لمحافظة جنوب سيناء كمدخل لتنمية وتحديث مدن المحافظة ٢٠٣٠، والذي تم إعداده خلال عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ من قبل الهيئة العامة للتخطيط العمراني GOPP. حيث تعد مدن محافظة جنوب سيناء من أهم المقاصد السياحية العالمية وتضم أيضاً أهم خمس محميات طبيعية (طابا، أبوجالوم، نبق، سانت كاترين، رأس محمد) وتغطي مساحة ما يقرب من (١٠ ألاف كم مربع) أي يقرب من ١٧٪ من مساحة المحافظة، تضم المحميات عدد من التجمعات الحضرية والريفية وأيضا عمران سياحي. تم مراعاة توظيف استراتيجية وخطة إدارة محميات جنوب سيناء (٢٠١٢ – ٢٠٢٠) المعدة من قبل جهاز شئون البيئة قطاع حماية الطبيعة، وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمي **من خلال التالي:**

- توقيع التقسيمات الداخلية لمناطق المحميات ومعرفة مستويات الحماية المطلوبة لكل تقسيم، واعتبار مستويات الحماية جزء من خريطة استعمالات الأراضي لنطاق المدن.
- دراسة العلاقة بين دراسة صلاحية الأراضي لتوطين أنشطة عمرانية أو اقتصادية وشروط الحماية المطلوبة.
- دراسة ملاءمة النشاط العمراني المقترح بشروط الحماية المطلوبة طبقا لمستوى الحماية لكل منطقة داخل المحمية.
- مراعاه خفض معدلات النمو السكاني للمدينة والتجمعات المحلية البدوية المقترح لسنة الهدف.

**شكل رقم (٨٤) المخطط التنموي لنطاق ( سانت كاترين – الطور) في إطار أعمال المخطط الاستراتيجي لمحافظة جنوب سيناء كمدخل لتنمية وتحديث مدن المحافظة ٢٠٣٠**

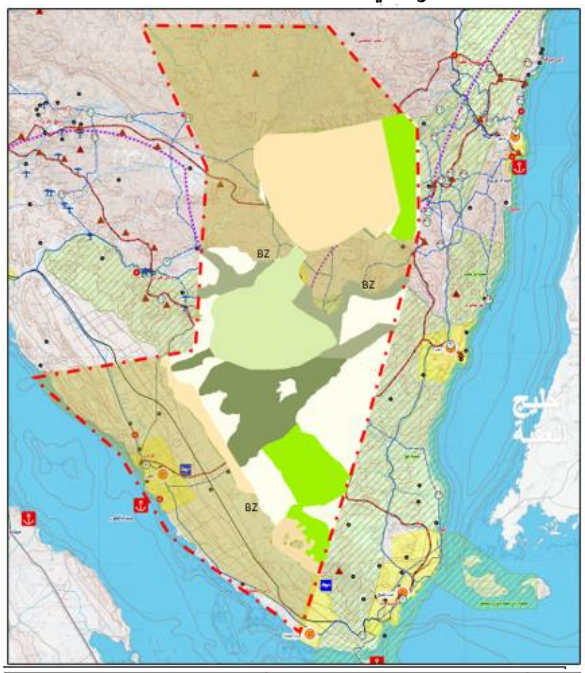


| | | |
|---|---|---|
| مناطق حماية الآثار | world heritage site/strict nature zone | |
| المنطقة الإدارية ذات الاستخدام المتعدد والمكثف | multiple use & intensive management zone | |
| محمية الحياة البرية | wildelife sanctuary | |
| المناطق البرية الرئيسية | premium wilderness zone / | |
| المناطق السياحية المتميزة | rotected tourism zone / no take zone | |
| منطقة الاستخدام التقليدي | traditional use zone / recreational zone | |
| المنطقة القريبة (المنطقة العازلة) | buffer zone | BZ |

- **إدارة محميات المناطق الساحلية: -**

انتهت الحكومة المصرية من الخطوات الأولى للبدء في وضع استراتيجية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من خلال إعداد الخطط المحلية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية مطروح والسلوم، ومدينة الاسكندرية وإجراء دراسة تحديد نطاق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

وأيضاً مشروعات الحفاظ على الإتزان الأيكولوجي للبحيرات من الموائل البرية والغطاء النباتي الطبيعي، ومسانده صناعة صيد الأسماك للسكان المحليين، من خلال مشروعات التجريف لإزاله الرواسب في البحيرات والتي تقوم بها الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية للمساعدة على تخفيف حدة انخفاض مستوى البحيرات، ومن أجل استعادة الموائل الطبيعية لنظام المياة وتنشيط الصناعة السمكية الموجودة، والمحافظة على الممرات المائية والقنوات بإزالة الطمي والملوثات والرواسب، مما يسمح بتدفق مياة البحر إلى مناطق مختلفة للبحيرات لتحسين جودة المياة من خلال زيادة التغذية بالمياة المتدفقة إلى البحيرات.

- **النماذج الناجحة:**

○ **مشروع خطة إدارة بحرية وساحلية لمحمية السلوم البحرية عام ٢٠١٦:**

حيث قام جهاز شئون البيئة بالشراكه مع المركز الإقليمي الرئيسي للمناطق المحمية للبحر المتوسط (SPA/RAC) بتنفيذ مشروع حماية المناطق البحرية والساحلية ذات قيمة طبيعية وثقافية خاصة، وكذلك أنواع النبات والحيوان في البحر المتوسط المهددة بالانقراض وصونها وإدارتها المستدامة، كجزء من المشروع الإقليمي "نحو شبكة تمثيلية إيكولوجية تدار بكفاءة للمناطق البحرية المحمية في البحر المتوسط" (MedMP) . حيث تعد محمية السلوم البحرية أول محمية بحرية مصرية تم إعلانها في مصر عام ٢٠١٠، وتبلغ مساحة المحمية المعلنة ٣٨٣ كم ٢، معظمها في البحر كما تشمل أول ٥٠٠ متر من المنطقة الساحلية بطول ٤٥ كم على طول الساحل. وتعتبر موائل المنطقة في غاية الأهمية حيث يعيش فيها عدداً من الأنواع المهددة بالإنقراض والأنواع المتوطنه ذات الأهمية الدولية، وتتأثر البيئة للسلوم بأنشطة الصيد البحري ويعتبر صيادو الأسماك من أهم الفئات المستخدمة للموارد البحرية ويمتد نشاط الصيد للمراكب المرخصة من مناطق شرق الإسكندرية ومطروح إلى محمية السلوم.

كما تشهد منطقة السلوم تنمية عمرانية حالية وتعمير المناطق غير المنماه مثل مطروح والسلوم، وتحويل الأراضي المستصلحة للزراعة والموائل الطبيعية إلى قرى ومنتجعات سياحية، مما يؤثر على نوعية المياه خاصة في البحيرات الساحلية والمياه الشاطئية، وتأكل الشواطئ بالنحر ، وذلك من خلال اعتماد مخصصات مالية لمختلف الانشطة والبنية الاساسية، وهو الامر الذي يجب ان يؤخذ في الاعتبار لضمان ادراج البعد البيئي وحماية الانواع في جميع الخطط التنموية للمنطقة.

تأثرت أيضاً المنطقة بالتغيرات المناخية وتراجعت معدلات سقوط الأمطار في الفترة من ٢٠١٤ : ٢٠١٨ لتصل إلى متوسط (٧٨مم / سنوياً ) بينما كانت المتوسطات في الفترات السابقة ( بين ١٩٧٩ إلى نهاية الألفية) تتعدي ( ١٠٠ مم/ سنة) والتى تنعكس مباشرة علي العديد من الاوجه الاقتصادية والبيئية والتي تشمل المراعي الطبيعية. كما تشير الدراسات أن نسبة الغمر ستصبح شديدة بمدينة السلوم في المستقبل نتيجة النحر والتغير، إلى جانب تركز المباني والمنشأت المختلفة والتى تمثل المأوى ونطاق أنشطة المجتمع المحلي بشكل أساسي داخل المحمية. يهدف المشروع إلى إعداد خطة إدارة ساحلية متكاملة ICZM وذلك من **خلال التالي:**

- تدريب وتهيأة الفئات المستخدمة للبيئة الطبيعية كمصدر عمل بالمدينة وبمنطقة محمية السلوم للتعامل المستدام مع البيئة وهم ثلاث فئات (الصيادين وصائدو الطيور والبدو والمجتمع).
- الإستفادة من مخرجات المشروعات المستقبلية المخططة لمنطقة براني / السلوم ودعم وتقييم الأبعاد البيئية للمشروعات بصفه مستمرة.
- الإستفادة من المشروعات في وضع خطة إقتصادية للمحمية يمكن من خلالها خلق فرص تمويل لخطط مستدامة للمحمية.

**شكل رقم (٨٥) مشروع الادارة الساحلية المتكاملة لمحمية السلوم**

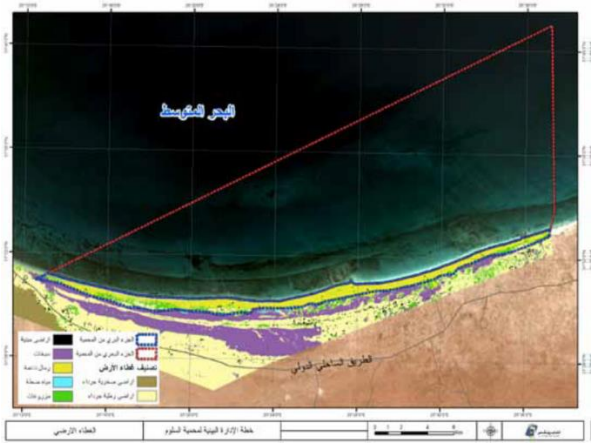

تابع شكل رقم (٨٥) مشروع الادارة الساحلية المتكاملة لمحمية السلوم

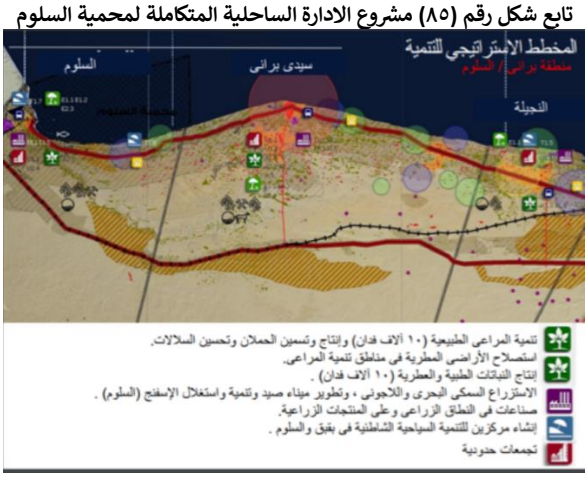


- **خطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ICZM لعدد ٨ محافظات ساحلية (شمال سيناء - بورسعيد – دمياط – الدقهلية – كفر الشيخ – البحيرة – الإسكندرية – مطروح):**

ويتم تنفيذ المشروع من خلال وزارة الموارد المائية والري والهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ وبمشاركة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP من خلال صندوق المناخ الأخضر GCF. بدأ المشروع في مايو ٢٠١٨ ومن المستهدف استمراره حتى عام٢٠٢٥. **يهدف المشروع إلى التالي:**

- الحد من مخاطر الفيضانات الساحلية على الساحل الشمالي لمصر بسبب ارتفاع منسوب سطح البحر والأحداث الجوية الشديدة المتكررة.
- وضع خطة متكاملة لإدارة المناطق الساحلية لكامل الساحل الشمالي، لإدارة أثار مخاطر تغير المناخ على المدى الطويل.
- عمل برنامج تدريبي لبناء القدرات لشركاء التنمية في المحافظات الساحلية.
- استكمال عملية الرصد الوطني للمحافظات الساحلية.
- دعم استخدام المنشآت المرنة صديقة للبيئة لتعزيز التكيف البيئي للمجتمعات المحلية.
- تتمثل أنشطة المشروع حتى الآن في حماية ٦٩ كيلومترا في منطقة دلتا النيل باستخدام مجموعة من الجسور الترابية في خمسة (٥) مناطق بدلتا النيل وهي محافظات بورسعيد ١٢ كم - دمياط ١٢ كم - الدقهلية ١٢ كم - كفر الشيخ ٢٧ كم - البحيرة ٦ كم، لحماية المناطق الساحلية المنخفضة في المحافظات الخمسة، وهي تمثل ٣٠ % من أعمال الحماية المطلوبة للمناطق الساحلية المتضررة. ومن المتوقع أن تساهم أعمال المشروع في حماية ١٤٠ مليون متر مسطح لاستمرار اقامة مشروعات تنموية وسياحية بها يصل حجم الاستثمارات بها الي ١٤٠ مليار جنيه، خلاف العائد الاجتماعي المتمثل في توفير فرص عمل.
- حماية التجمعات السكنية القائمة علي طول الساحل بمناطق المشروع، بتقديم خدمات للمجتمع المدني بمناطق المشروع في المحافظات الخمسة التي يتم فيها أعمال الحمايات وذلك طبقا لما انتهت اليه الدراسة الاجتماعية الاقتصادية وتتمثل هذه المشروعات الخدمية في عدد من مشروعات (الكهرباء – الصحة – الصرف الصحي – التدريب والتأهيل لسوق العمالة وغيرها..).

- **مشروعات الحماية لشواطئ المدن الساحلية:**

حماية شواطئ المدن الساحلية من أهم المشروعات التي تساهم في الحد من ظاهرة النحر البحري علي شواطئها وتأمينها من فقدان أجزاء من المدن وتعرض عمرانها لتحديات تدهور البيئة العمرانية السريع، وتهديد حياة ساكنيها الاجتماعية والاقتصادية. ومن أكثر المدن الساحلية المعرضة لهذه المخاطر مدينة رأس البر السياحية، وأيضاً مدينة الإسكندرية والتي تعد ثاني أكبر مدن الجمهورية بعد مدينة القاهرة كما إنها تعد العاصمة الثانية لمصر. قامت وزارة الموارد المائية والري والهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ، وبمسانده هيئة عمليات القوات المسلحة، والمحافظات التابعة لها المدن، بتنفيذ مشروعات حماية **تتمثل أنشطتها وأهدافها لمدينة رأس البر في التالي:**

- الانتهاء من تنفيذ حوالي ٦٠٪ من أعمال حماية ساحل مدينة راس البر الذي يمتد لمسافة ٩ كم غرب مصب النيل فرع دمياط وحتي ميناء دمياط في فترة مستهدفة للمشروع بدأت في عام ٢٠١٧ وتنتهي ٢٠٢٢، من خلال تدعيم الحائط البحرى بالمنطقه غرب لسان رأس البر، وتدعيم إعادة تأهيل حواجز الامواج، حماية منطقة الخليج وتدعيم قدمات الحائط البحرى، حماية المنطقة شرق ميناء دمياط.
- تأهيل مناطق التنمية السياحية بالمدينة من خلال الجهات ذات الصلة بالتنسيق مع المحافظة، مما ادي الي زيادة الاستثمارات بالمدينة وصلت الي ٥٠ ضعف الوضع الراهن.
- الحد من ظاهرة الفيضان البحري والتي أدت في فترات الشتاء إلي غمر شوارع المدينة بالكامل بالمياه بعمق يصل الي ٠,٥ متر وأكثر.

**وتتمثل أهداف وأنشطة مشروعات حماية مدينة الإسكندرية في التالي:**

- الانتهاء من تنفيذ حوالي ٣٣٪ من أعمال حماية ساحل مدينة الاسكندرية لحماية المنطقة من بئر مسعود وحتى المحروسة لمسافة ٢كم من إجمالي المنطقة المطلوب حمايتها التي تبلغ حوالي ٦ كم في فترة مستهدفة للمشروع بدأت في عام ٢٠١٨ وتنتهي عام ٢٠٢٥ وبتكلفة نقدر بـ ٣١٠ مليون جنيه.
- حماية ساحل الإسكندرية من غرب المحروسة لمسافة ٧٠٠ متر، حماية ساحل الإسكندرية شرق السلسلة ولمسافة ٣,٢٥ كم وحتي منطقة النوادي.
- حماية مناطق من الكورنيش من الإنهيار وخسارة ما يعادل ٢,٥ مليار جنيه.
- توفير شواطئ جديدة بمنطقة انعدمت بها الشواطئ وحماية استثمارات تصل إلي أكثر من ٥٠ مليار جنيه من تنمية عمرانية واقتصادية حالية.
- ومن المتوقع إستمرار الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ بدراسة مشروع قومي لاستعادة الشواطئ الرملية لسواحل التجمعات العمرانية القائمة والتي تأثرت بالنحر، وعدم وجود مصادر للرسوبيات التي تغذي المناطق الساحلية بوجه عام. من خلال تغذيتها برمال يتم جلبها من الغاطس من البحر offshore وعلاج مشاكل النحر بالشواطئ المصرية.

شكل رقم (٨٦) اعمال الحماية لشواطئ اسكندرية ورأس البر

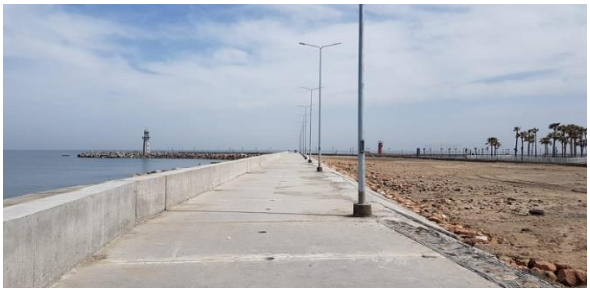

- **ضبط النمو على الأراضي الزراعية: -**

اختلفت تقديرات معدلات فقد الأراضي الزراعية في مصر بسبب النمو العمراني، حيث قدرت خسارة الأراضي خلال الفترة ١٩٨٤-٢٠٠٠ لا تزيد عن ٢٥ ألف فدان (٢٦,٢٥ ألف فدان) سنويا، وارتفع المعدل حتى عام ٢٠٠٧ ليصل إلى حوالي ٦٠ ألف فدان سنويا موزعة كالتالي (٥٣ % للمباني السكنية – ٢٧ % خدمات – ٢٠ % للمنشات الاخرى ومشروعات البنية الاساسية). المصدر:( التقرير العالمي للبيئة، برنامج الامم المتحدة لبيئة،

ديسمبر ١٩٨٣)،( قاعدة البيانات الرقمية للأراضي الزراعية في مصر المنتجة , أكاديمية البحث العلمي و الهيئة القومية للاستشعار عن بعد ، ٢٠٠٩).
اختلفت معدلات النمو العمراني على الأراضي الزراعية من محافظة إلى أخرى ولكنها ارتبطت بالنمو السكاني والعمراني المرتفع للمدن الكبرى وعواصم المحافظات بالأخص، ففي مدينة المحلة الكبرى على سبيل المثال إلى ٨٤ فدانًا سنويًا. بينما زادت المساحة المبنية من ٦٦٦٧ فدان في مركز مدينة المنصورة وطلخا في عام ١٩٨٥ إلى ما يقرب من ٥٨ ألف فدان عام ٢٠١٠.
وفي إطار قانون البناء ١١٩ لسنة ٢٠٠٨، إنتهت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد المخططات الإستراتيجية على مستوى مدن قرى الجمهورية، لضبط النمو العمراني وحظر بناء أي مباني أو منشآت خارج حدود الأحوزة العمرانية المعتمدة أو المناطق التي ليس لها مخطط إستراتيجي. وفي إطار رصد التغيرات التي طرأت على التجمعات الحضرية ومتابعة وقياس مدي كفاءة أداء المخططات الاستراتيجية قبل تحديثها، كان لابد من استحداث وتطوير مؤشرات رصد وتحديث حالة التجمعات الحضرية.

- **النماذج الناجحة: -**
  - **مشروع الرصد الحضري للمدن ضمن مشروع إعداد المخططات الاستراتيجية للمدن الصغيرة UNHabitat مع المرصد الحضري الوطني والهيئة العامة للتخطيط العمراني عام ٢٠١٧ :**

استهدف المشروع تطوير أدوات الرصد الحضري المستخدمة في المرصد الوطني وفي الأدوات والمؤشرات المستخدمة في دلائل الأعمال المستخدمة في إعداد المخططات الاستراتيجية. حيث يمثل المرصد الوطني جهة فنية أساسية داعمة لاتخاذ القرار في الأجندة القومية للتنمية الحضرية، ورصد الديناميكيات الحادثة في العمران المصري.
**المرحلة الأولى:** من المشروع ارتكزت على تطوير مؤشرات الرصد الحضري للمدن الصغيرة ودمج واستحداث مجموعة من المؤشرات التي يمكن استخدامها في تحديث وتفعيل المخططات الاستراتيجية، ورصد القضايا المحلية التي ترتبط بالمدن. تم دمج المؤشرات المستخدمة في الأهداف العالمية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ SDGs ، ومنها (الهدف ١١ ) المخصص لتحقيق مجتمعات ومدن مستدامة، ومبادرة المدن المزدهرة The City Prosperity Initiative، City Resilience Framework (CRF) وخاصة في قدرة المدن على التعامل مع المشكلات ونقاط الضعف وفاعليه تمكين شركاء التنمية من الاندماج والمساهمه في تنمية المدينة. وأيضا دليل ريادة الأعمال للإقتصاد المحلي ( Entrepreneurship Index local economy) لقياس مدي مساهمة مقترحات المخططات الاستراتيجية للاقتصاد المحلي في منظومة انتاجية فاعله لتوليد فرص عمل ورفع مستويات الانتاجية الحضرية.
**المرحلة الثانية** استهدفت خمس مدن في محافظة الغربية (المحلة الكبرى، سمنود، بسيون، قطور، السنطة) كمرحلة استرشادية، وانتهت بتحليل وعرض اربع محاور رئيسية للمدينة وهم (١) أداء المدينة (٢) الديناميكيات والتغيرات الحادثة على المدينة (٣) الفجوات المطلوب التركيز عليها لتحسين أداء المدينة (٤) متطلبات تحديث المخطط من خلال استقراء الفجوات ومن خلال مقترحات الإدارات المحلية.

**خلال المشروع تم دراسة التالي:**

- تحليل دليل النمو العمراني Urban Growth Index لقراءه تغير الغطاء الأرضي Land Cover للمدن محل الدراسه والنمو العمران حول المدينة (نطاق ٣,٥ كم نصف قطر)، وإعطاء مؤشر لمدي ديناميكية العمران للمدينة ونطاقها في فترة زمنية ١٠ سنوات، وتم استخدام هذه المؤشرات في تحليل قضايا المدينة وطبيعة النمو العمراني واستخدامات الأراضي في مناطق الإمتداد داخل الحيز ومناطق النمو العمراني غير المخطط خارج الحيز العمراني. وأظهرت الدراسة أيضاً عدد الكتل العمرانية غير المخططة التي ظهرت في ظهير المدن Pri-Urbanisation ومواقعها وأكثرهم نمواً حتى يمكن تضمين سياسات تنمية عمرانية جديدة في تحديث المخطط الاستراتيجي وتحديد مناطق التدخل.
- تحليل الجزر الحرارية Urban Heat Inland في نطاق المدن من خلال قياس درجة حرارة الهواء المحيط بين المدن والمناطق الريفية المحيطة بها والذي يحكمه العلاقة بين الغطاء النباتي VC، والمسطحات المائية . وباستخدام النطاق الحراري للقمر الصناعي Landsat يمكن حساب درجة حرارة سطح الأرض بالمدن والأراضي المزروعة والمسطحات المائية، وحساب فروق الحرارة بين المناطق المنزرعة والمناطق العمرانية . وتعتبر الجزر الحرارية احدى المخاطر التي تتعرض لها المناطق الحضرية إذا ما قورن بالتغير في الغطاء النباتي، وتعطي مؤشر على كثافة التغير العمراني والانشطة ومناطق الانبعاثات الحرارية الناتجة عن الاستخدام الكثيف للسيارات أو البناء. ولربط هذه الدراسة بالعمران يجب مقارنة مناطق التباين الحراري داخل المدن بتوزيع الكثافات واستعمالات الأراضي ومناطق التكدس.

**شكل رقم (٨٧) ضبط النمو العمراني على الأراضي الزراعية**

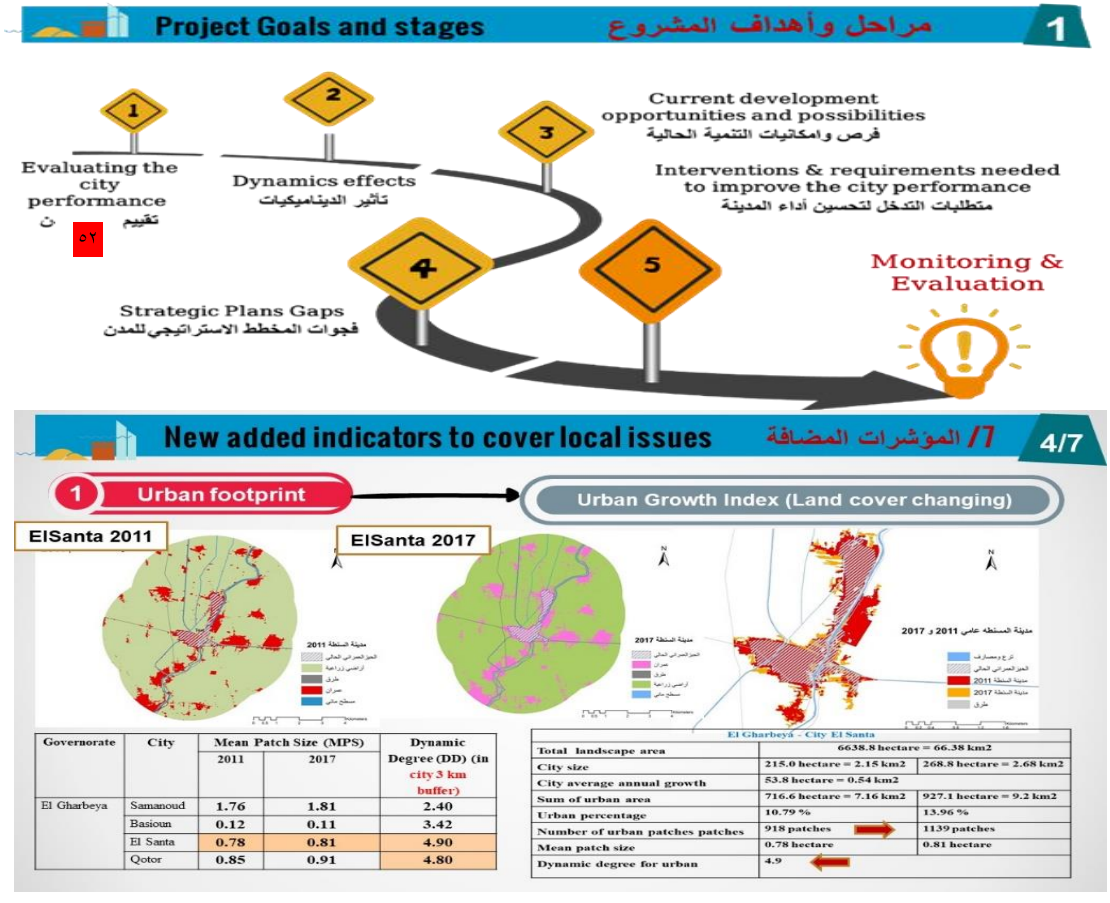

تابع شكل رقم (٨٧) ضبط النمو العمراني على الأراضي الزراعية

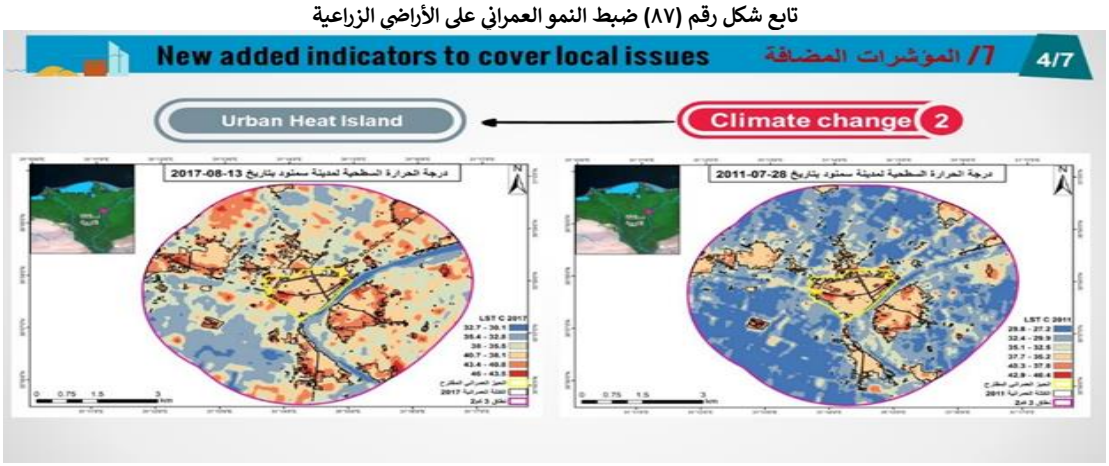


## ٢. تطبيق إجراءات التكيف وتخفيف آثار التغير المناخي:-

تؤكد مصر اهتمامها بالالتزام بالمشاركة مع المجتمع الدولي في مواجهة قضية التغيرات المناخية من خلال بعض التغييرات المؤسسية إضافة إلى إجراءات التخفيف والتكيف.

ويعد قطاع الطاقة المساهم الرئيسي في انبعاثات الغازات الدفيئة في مصر، يليها قطاع الزراعة والصناعة ثم قطاع النفايات، لذلك وجهت الدولة مشروعات قومية لهذه القطاعات وبالأخص وزارة الكهرباء بإعداد المنظور الاستراتيجي لخريطة الطاقة في مصر، بحيث يتم تحديد كافة أنواع الطاقة المستخدمة ودعم برامج الطاقة الجديدة والمتجددة حتى تصل بمعدلات الطاقة الجديدة إلى أكثر من ٤٠٪ بحلول ٢٠٣٠. على الجانب المؤسسي والفني، قامت مصر بالعديد من الجهود فى مجال الحد من الكوارث **ومن ضمنها:**

- إنشاء مركز إقليمي للحد من الكوارث للتدريب والبحوث ورفع القدرات المؤسسية.
- إعداد خرائط للمناطق ذات الحساسية البيئية بالبحرين الأحمر والمتوسط.
- تضمين الحد من الكوارث البيئية وإعداد خطط الطوارئ بدراسات تقييم التأثير البيئي.
- إنشاء نظام للإنذار المبكر بأزمات تلوث الهواء.

• **النماذج الناجحة: -**

○ **مشروعات التكيف وتخفيف أثار التغير المناخي للمجتمعات المحلية في المناطق الزراعية:**

تنفيذ برنامج بناء مرونة نظم الأمن الغذائي في منطقة جنوب مصر بالأخص محافظات (أسيوط، سوهاج، قنا، الأقصر، أسوان، ومنطقة بحيرة ناصر) من خلال صندوق التكيف لتمويل برنامج الغذاء العالمي World Food Program وبلغت ميزانية البرنامج إلى أكثر من ٦ مليون دولار خلال ٤ سنوات من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦ وتم تمديد فترة عمل المشروع حتى مارس ٢٠١٨.

ويهدف البرنامج إلى زيادة القدرة على التكيف في مجتمعات جنوب مصر وتنمية بحيرة ناصر في القطاع الزراعي والأمن الغذائي للتنمية الزراعية المستدامة وانتاج محاصيل مقاومة لدرجات الحرارة العالية ونقل التكنولوجيات الجديدة ونقل المعرفة إلى بعض القرى الفقيرة.

واستخدام آليات موفرة لمياه الري وبناء المرونة في مجال الإنتاج الزراعي وبناء القدرة على التكيف من خلال تربية الماشية وإنتاج الدواجن.

○ **مشروعات التكيف وتخفيف أثار التغير المناخي في المناطق الحضرية:**

مشروع التكيف مع التغيرات المناخية فى المناطق الحضرية العشوائية (DPD) من خلال التعاون المشترك بين جهاز شئون البيئة بتمويل من وزارة التنمية الاقتصادية الألمانية GIZ إلى جانب الاتحاد الأوروبي ويهدف البرنامج إلى تعاون الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في تحسين الخدمات والظروف البيئية لسكان الحضر الفقراء في محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية، وزيادة مرونة التجمعات الحضرية في التعامل مع ظاهرة التغيرات المناخية مثال (موجات الحرارة العالية والاتربة، التأثير غير المباشر على الامن الغذائي وأسعار المنتجات الزراعية). بدأ المشروع في ٢٠١٠ واستمر حتى ٢٠٢٠، والمناطق العشوائية المستهدفة بالقاهرة الكبرى (عزبة النصر بحى البساتين – مساكن جزيرة الدهب بحي الجيزة – منطقة مركز الابحاث بالوراق – عين شمس بالقاهرة).

**وشمل المشروع الأنشطة التالية:**

- تحليل حساسية المناخ في مناطق معينة، والقدرة على التكيف ونقاط الضعف القائمة والممارسات المطلوبة لمواجهة التحديات المناخية الجارية.
- تحسين مستوى المعيشة والدخل للسكان بتنفيذ حلول للتكيف مع التغيرات المناخية ومنها زراعة الأسطح / تغيير نمط الحياة وتحسين استخدام الطاقة والمياه مما يعود بالنفع على الفرد ومن ثم المجتمع.
- وضع برامج التكيف بالمناطق الحضرية من خلال اللجنة الاستشارية التي تم تشكيلها مع البرنامج.
- تعزيز دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في تطوير المناطق العشوائية، والبحث عن دعم الشراكات.

○ **البرامج القومية لتخفيف أثار التغير المناخي في قطاع الصناعة:**

يعد قطاع الصناعة من القطاعات التي تساهم بصورة مباشرة في زيادة نسب التلوث الهوائي، كما تساهم الصناعة نتيجة استخداماتها الكثيفة للطاقة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، لذا اعطت الدولة عناية خاصة لعملية مراقبة وخفض نسب الانبعاثات في الهواء المحيط بالغلاف الجوي بمصر، واعتمدت في سياساتها على قياس معدلات تحسن جودة الهواء المحيط من خلال رصد مستويات تلوث الهواء المحيط عبر أجهزة تحليل العناصر الملوثة والمخلة بمكونات وتركيب الهواء المحيط على قطاعات مختلفة، من خلال عدد (١٠٩ محطة ) بالشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء المحيط على مستوى الجمهورية.. أيضا دعم التطبيق المستدام لتكنولوجيا ترشيد الطاقة وكفاءة إدارتها كجزء لا يتجزأ في ممارسات العمل في الجهات الصناعية.

مشروع تحسين كفاءة الطاقة في الصناعة (٢٠١٣ -٢٠١٨): وتم تنفيذه بواسطة وزارة البيئة بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة بمنحة مقدمة من مرفق البيئة العالمية GEF وبالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO , ويهدف إلى خلق بيئة تتوافر بها كوادر الوطنية جيدة لتدريب الخبراء والمتخصصين في إدارة الطاقة لمساعدة الصناعات في تطوير وتنفيذ مشروعات تحسين كفاءة الطاقة .

**المرحلة الثانية:** من مشروع التحكم في التلوث الصناعي (٢٠٠٧ – الآن) تنفذه وزارة البيئة بهدف تحسين امتثال الصناعة المصرية للمعايير واللوائح البيئية.

○ **مشروعات تحسين جودة الهواء وتخفيف أثار التغير المناخي في المدن الكبرى الصناعية:**

يهدف مشروع معالجة التلوث بالرصاص بمحافظة القليوبية، وتحسين نوعية الهواء بالقاهرة الكبري حيث تم تنفيذ المشروع بالتعاون بين وزارة البيئة وهيئة المعونة الأمريكية عام ٢٠٠٤، حيث يهدف المشروع إلى تطبيق حلول عملية لمشكلة التلوث الصناعي الحاد الناتج من عملية تشغيل مسابك الرصاص بمنطقة شبرا الخيمة بمحافظة القليوبية على مدار ٢٥ عام. **شملت أعمال المشروع التالي:**

- رصد وقياس نسبة الرصاص بالدم لأهالي المنطقة المحيطة بالمسابك المتواجدة بمنطقة شبرا الخيمة لعينة من سكان المنطقة، والتي أثبت نتائجها أن ٦٦,٧ % من الرجال، ٦٣,٤ % من النساء، ٤٨,٩ % من الأطفال أقل من ٧ سنوات قد تعدت نسبة الرصاص بدمائهم الحد المسموح به وهو ١٠ ميكروجرام / ديسلتر.

- رصد ملوثات الهواء المحيط مع التوسع في محطات تجميع العينات ملوثات الهواء من الأتربة العالقة والرصاص بالقاهرة الكبرى بشكل دوري ووضع السياسات واتخاذ التدابير اللازمة لخفض هذه النسبة إلى المعدل المسموح به كما ورد بقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤.
- تم نقل مسابك الرصاص المتواجدة بمنطقة شبرا الخيمة إلى منطقة الخانكة الصناعية مع العمل على تحديث التكنولوجيا المستخدمة لتلك المسابك بالمنطقة الجديدة وبما يؤدي إلى تقليل الانبعاثات بها لأقل حد ممكن. إلى جانب تطهير ومعالجة سبع مواقع لمسابك الرصاص ثانوية ومدرستين ومركز طبي.

## ٣. تطوير منظومات للحد من آثار الكوارث الطبيعية والتي من صنع الانسان: -

التزاماً بإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ والمعلن خلال مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث الذي انعقد في سِنداي باليابان في مارس ٢٠١٥، وغايته بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث واتقاء حدوث مخاطر جديدة، وتعزيز القدرة على المواجهة. مشروع تطبيق الخريطة التفاعلية لمخاطر وتهديدات ظاهرة التغيرات المناخية على جمهورية مصر العربية والغرض من المشروع استخدام الأساليب التكنولوجية في عمل خريطة تفاعلية لتحديد مناطق المخاطر المحتملة من التغير المناخي لمساعدة متخذ القرار في تحديد المناطق وطرق التدخل المناسبة، وقد بدأ المشروع في عام ٢٠١٨ ومن المتوقع الانتهاء منه عام ٢٠٢١.

تتنوع المخاطر التي تتعرض لها المدن المصرية، فهناك ٣٠ مدينة تتعرض للجفاف نتيجة لقلة معدلات سقوط الأمطار وتقع أغلبها في الصحراء الغربية وساحل البحر الأحمر وسيناء. وتبلغ عدد المدن المعرضة لمخاطر السيول حوالي ١٤ مدينة والمعرضة لمخاطر الكثبان الرملية حوالي ٢٨ مدينة. ويصل عدد المدن المعرضة للخطورة العالية جدا والخطورة العالية للزلازل إلى ٨ مدن، وتعتبر أغلب المدن المصرية في نطاق الخطورة المتوسطة للزلازل. وهناك ٦ مدن تتعرض لأكثر من نوع من المخاطر، ومدن تتعرض إلى ٣ مخاطر, ١٦ مدينة تتعرض إلى خطرين, ٥٧ مدينة بها خطر واحد، بإجمالي ٧٩ مدينة بنسبة ٣١٪ من إجمالي المدن المصرية معرضة للمخاطر الطبيعية.

ويضاف إلى هذه المدن ٧٩ مدينة من المحتمل أن تتعرض للأخطار الطبيعية نتيجة التغير المناخي وخاصة الدلتا وهي تمثل ٣١٪ من إجمالي المدن المصرية القائمة، مما يهدد تحقيق الاستدامة البيئية لهذه المدن. ويؤثر ضعف كفاءة منظومة إدارة العمران بهذه المدن على قدرتها على مواجهة الأخطار الطبيعية المعرضة لها، خاصة أن إستراتيجيات مواجهة المخاطر الطبيعية تحتاج إلى تنبؤات مستقبلية مبنيه على بيانات دقيقة.

**شكل رقم (٨٨) مدن المخاطر**

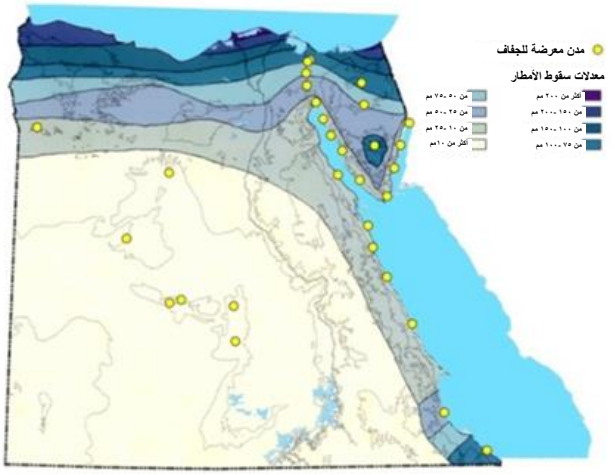


المدن المصرية المعرضة للجفاف

المدن المصرية طبقا لأخطار السيول

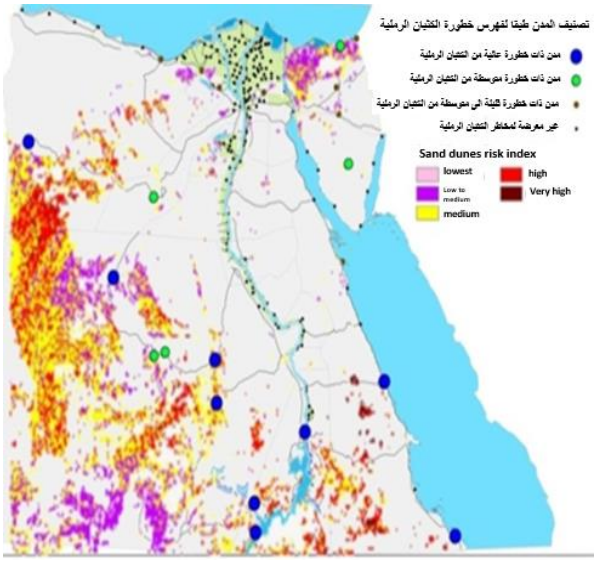


المدن المصرية المعرضة لخطورة الكثبان الرملية

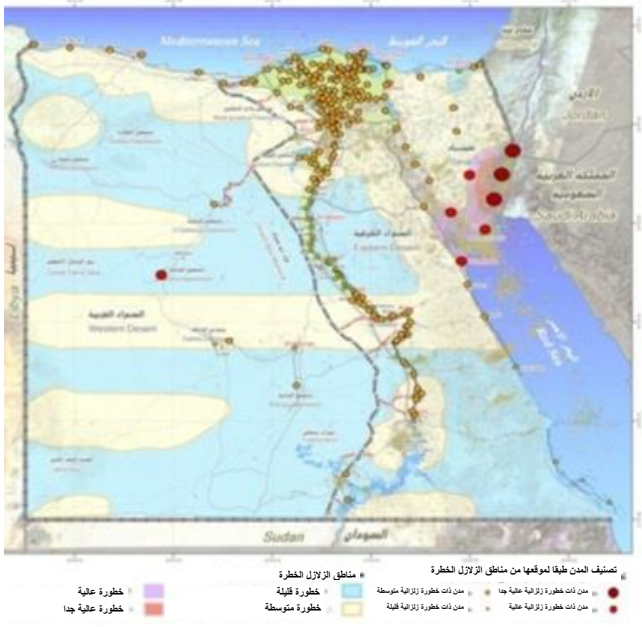


المدن المصرية طبقا لتعرضها لأخطار الزلازل

تابع شكل رقم (٨٨) مدن المخاطر

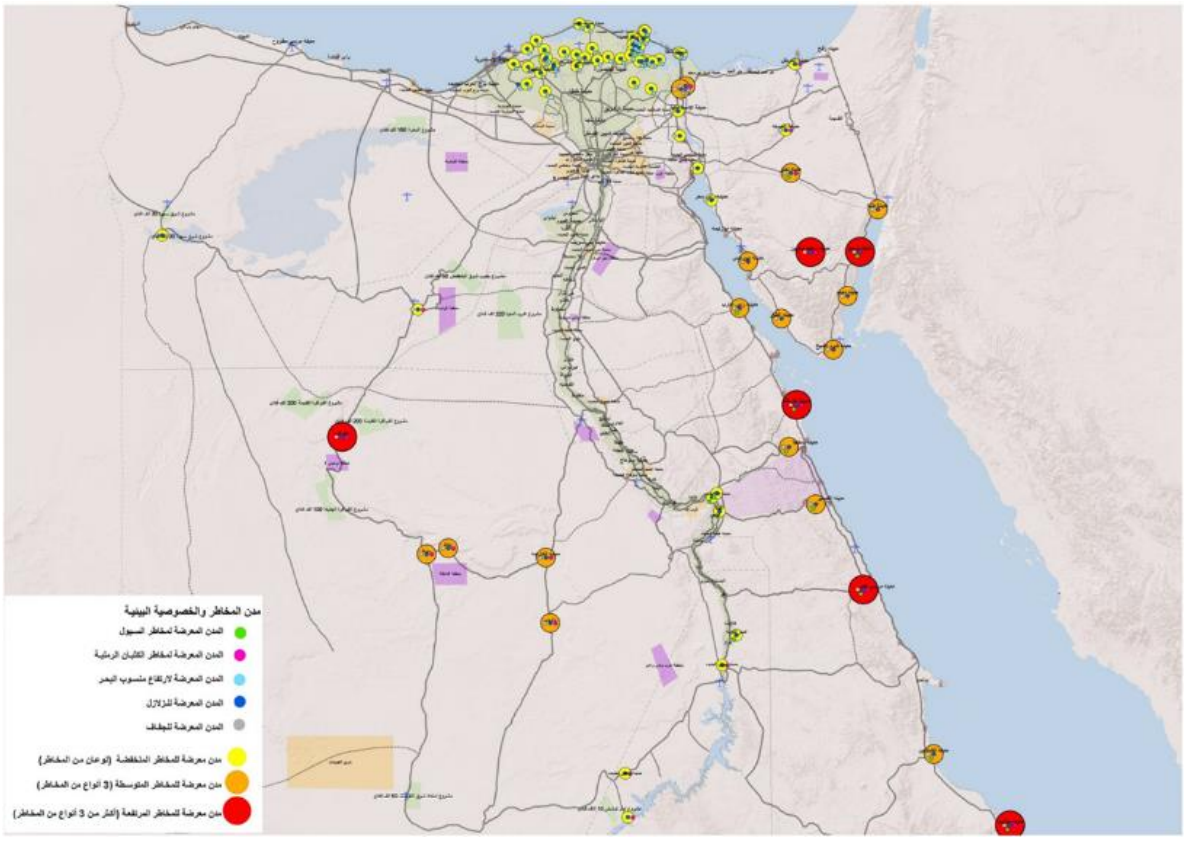


موقف المدن المصرية من المخاطر الطبيعية

○ **حماية المناطق العمرانية (غير الآمنة والمهددة للحياة) من المخاطر الطبيعية: -**

تصنف المناطق العمرانية التي تهدد حياة الإنسان نتيجة تعرض سكانها للمخاطر الطبيعية من ضمن المناطق غير الآمنة والمهددة للحياة، حيث قام صندوق تطوير المناطق العشوائية اعتماد هذه المناطق التي يجب التدخل إما بإزالتها أو حمايتها بطرق آمنه. ولكونها مناطق ذات خصائص عمرانية وسكانية ضعيفة من حيث أفقر والمباني العشوائية يزيد من مستوى خطورة تهديدها للحياة.

- **النماذج الناجحة: -**
- **مشروعات التدخل للحماية من أخطار السيول:-**

قامت وزارة الموارد المائية والرى بتنفيذ العديد من الأعمال لتفادى الآثار السلبية الناتجة عن مخاطر السيول، في محافظة البحر الأحمر بالتنسيق مع وزارتي الموارد المائية والري والزراعة . كما قام صندوق تطوير المناطق العشوائية وضع خطه بديلة للمناطق التى تم بنائها في أماكن مخرات السيول بعدد من الآليات إما بتقل القرية إلى منطقه آمنه أو تعويض بسكن بديل. وفي فيما يلي بعض من النماذج الناجحة التي نجحت في التنسيق بين الجهات المختصة لتكامل جهود الحلول:

- منطقة عشش الزبالين بمدينة ١٥ مايو، ويعانون من عدم توافر الخدمات الأساسية والمرافق بالإضافة إلى وقوع المنطقة في مخر سيل ويعمل القاطنين بها في مجال فرز وتدوير القمامة.

تتم آليات التعامل مع هذه المناطق من خلال التنسيق مع الجهات المختلفة من خلال صندوق تطوير العشوائيات حيث يتم اعداد تقرير جيولوجي من قبل جهة معتمدة لتحديد الحرم غير الامن حيث يتم تحديد ١٠٠٪ من ارتفاع الحافة اعلى الجبل و٦٠٪ من الارتفاع أسفل الجبل وبناءا على ذلك يتم تقدير عدد الوحدات السكنية الواجب ازالتها، وفي حالة مخرات السيول تقوم وزارة الموارد المائية والرى بإعداد تقرير بشأن مسار مخرات السيول والحرم الامن لها. وفي كلتا الحالتين يتم نقل السكان فوراً لوحدات السكنية بديله في أقرب مكان، أو التعويض المادي لتوفير المسكن.

- **مشروعات التدخل للحماية من الإنهيارات الأرضية:**

- التدخل في مشروع تهذيب هضبة الحرفيين بمنشأة ناصر (احدى المناطق المصنفة غير الأمنه) وذلك لمنع الانهيارات الصخرية بهذه المنطقة لتأمين المباني السكنية والأهالي أسفل هذه الهضبة وحماية ارواح ١٢ ألف نسمة.
- يوجد بالمحافظة عدد ٣ مناطق مهددة للحياة منها منطقة بمدينة رأس غارب، وهي معرضة لمخاطر الانهيارات الصخرية طبقاً لتقرير المخاطر الجيولوجية، ويستهدف المشروع توفير وحدات سكنية بديلة للسكان بمواقع قريبه.

شكل رقم (٨٩) الانهيارات الأرضية (عدد المناطق التى تم التعامل معها)

شكل رقم (٩٠) المناطق المهددة بالحياة بمحافظة البحر الأحمر

**شكل رقم (٩١) اخطار السيول**

○ **التعامل مع الكوارث من صنع الإنسان: -**

تنقسم الكوارث التي من صنع الإنسان إلى مستويين: المستوى الأول يرتبط بالممارسات المختلفة التي تؤثر على نطاقات واسعه وتساهم في زيادة ظاهرة الاحتباس الحراري وهي تحتاج إلى إستراتيجية قومية يتم تطبيقها على قطاعات متعدده وتحتاج خطط قصيرة وطويله الأجل لتقييم الأثار الإيجابية لها. أما المستوى الثاني هي خطورة تؤثر على منطقة محدده نتيجة وقوعها في تأثير مباشر للخطر مثال الإنهيارات الأرضية والزلازل والسيول وهي تتطلب تدخل سريع وخطط احتواء لمناطق محدد بعينها. **ومن أمثله**

**المستوى الأول البرامج والمشروعات التالية:**

- من أهم أهدافها خفض معدلات التلوث الهوائي والذي يساهم في زيادة ظاهرة الاحتباس الحراري مشروع تدوير المخلفات الزراعية (قش الأرز) مواجهة نوبات تلوث الهواء الحاد المعروفة باسم (السحابة السوداء) والحد من أثارها السلبية، قامت وزارة البيئة ووزارة الزراعة من خلال قطاع الارشاد الزراعى، وأجهزة البيئة بمحافظات، وأجهزة الحماية المدنية تنفيذ بروتوكول برنامج تدريبي وتوعية للقائمين على زراعة المحاصيل زراع المحاصيل الحقلية الصيفية خاصة زراع محصول الأرز، فى بعض مراكز وقرى الوحدات المحلية بمحافظات (القليوبية – الشرقية – الدقهلية – الغربية – كفر الشيخ – البحيرة). والمشروع كان استمراراً لمشروعات سابقة تم تنفيذها في عدد من المحافظات بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠ حيث تنامى حجم تدوير مخلفات قش الأرز، وخاصة في محافظة كفر الشيخ بعد إعتماد المحافظة خطة لإدارة قش الأرز من خلال تدويره بأحجام أكبر من إنتاج المحافظة وصلت إلى مايقرب من ٧٠٠ ألف طن بسبب تدوير قش أرز ناتج من المحافظات المجاورة.
- استهدف المشروع الجديد جمع كمية (٥٠٠) ألف طن قش الأرز بحد أقصى وتدريب المزارعين على كيفية تعظيم الاستفادة منه، لعمل أسمدة عضوية وعمل الأعلاف غير التقليدية لتغذية حيواناتهم المزرعية، وضماناً لحق الأطراف المشاركة في برنامج التدريب، تم توقيع هذا البروتوكول بين الأطراف المشاركة استعداداً لبدء موسم جمع قش الأرز لعام ٢٠٢٠، على أن تؤول ملكية قش الأرز إلى أصحاب مواقع التجميع.

- وإن كان المشروع لا يستهدف مناطق حضرية بطريقة مباشرة وإنما يقليل تأثير السحابة السوداء والتي تؤثر على العمران المحيط في المحافظات الأكثر انتاجاً لمحصول الأرز تأثيراً واضحاً ويمتد التأثير إلى القاهرة الكبرى والمناطق المحيطة بها.

**ومن أمثله المستوى الثاني البرامج والمشروعات التالية:**

- يمكن اعتبار المناطق ذات الخطورة على صحة الإنسان طبقا لتصنيف صندوق تطوير العشوائيات المناطق ضمن مناطق الخطورة من صنع الإنسان مثال المناطق الواقعه تحت خطوط الضغط العالي أو القريبة من مناطق صناعات ملوثه. فمن خلال التنسيق مع الجهات ذات الصله تم التعامل بنقل أو تحويل خطوط الكهرباء الهوائية لكابلات أرضية بالتعاون بين وزارة الكهرباء والطاقة والمحافظات، استفاد من المشروع عدد ٤٤٤ وحدة سكنية بإجمالي عدد سكان حوالي ٢٢٢٠ نسمة في مناطق (التوهه- جنوب مصنع السكر- خلف محطه المياه – نجع فيران) بمحافظة قنا.
- وتوفيق أوضاع المصانع الملوثة للبيئة بالتعاون بين وزارة البيئة ووزارة الصناعة لتقليل نسب المواد الملوثة الخارجة من مداخن هذه المصانع وقد تم توفيق اوضاع مصانع الاسمنت بمنطقة منطقة وادي القمر بحي العجمي محافظة الاسكندرية، والقضاء على مصدر الخطورة الذى يهدد صحة القاطنين فى هذه المنطقة.

**شكل رقم (٩٢) المخاطر من صنع الأنسان**

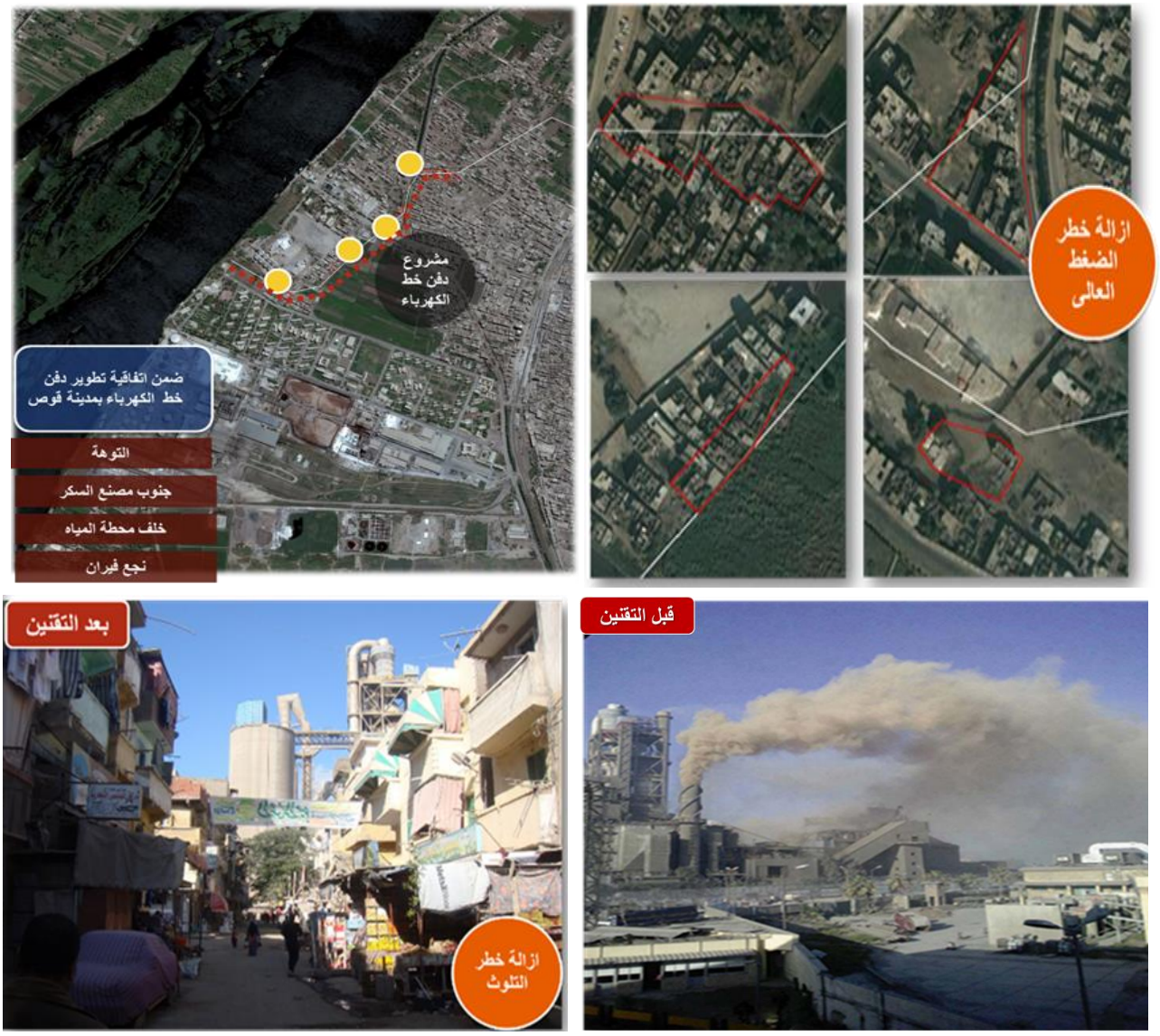


**شكل رقم (٩٣) مؤشرات جودة الهواء لبعض المدن المصرية**

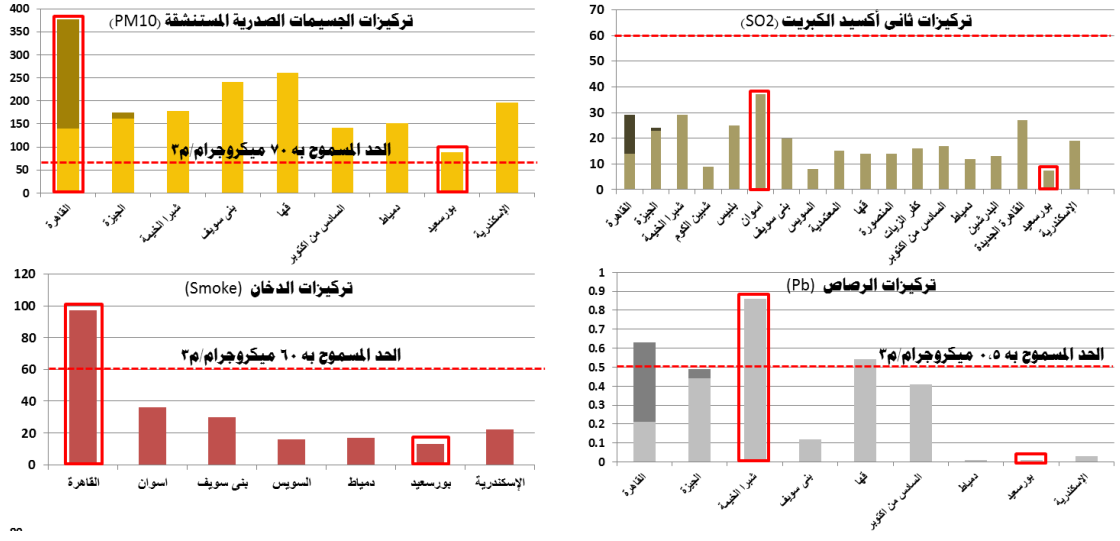

## ٤. بناء المرونة الحضرية من خلال تنفيذ بنية تحتية ذات كفاءة مرتفعة وتخطيط مكانى متميز: -

تنفيذ وإدارة البنية التحتية في المناطق الحضرية أهم العناصر التي تحقق لسكان المناطق الحضرية بيئة عمرانية سليمة. ونتيجة إرتفاع الكثافات السكانية وتغير مكون بعض المناطق الحضرية من مناطق سكنية إلى مناطق أنشطة حضرية متنوعة، تأثرت البنية الأساسية في كثير من المناطق غير المؤهلة.

- **النماذج الناجحة: -**

تنتهج هذه المشروعات مدخل التنمية المتكامل المستدامة LADPحيث يتكامل البعد المؤسسي للمحليات مع الموارد والإمكانيات المحلية، ورؤية متفق عليها لتنمية المناطق وتطويرها وتحديد المشكلات بالمناطق لتنفيذ سياسات التنمية الحضرية.

○ **مشروعات تحسين ورفع كفاءة البنية التحتية:**

- يهدف المشروع إلى بتطوير شبكات البنية التحتية وبعض المشروعات الأساسية في الخدمات والطرق والنظافة، تم تنفيذ "مشروع بناء القدرات من خلال تطوير البنية التحتية في المناطق الحضرية" من خلال التعاون بين وزارة الإسكان وصندوق تطوير العشوائيات والوكالة الالمانية للتعاون الدولي GIZ والإتحاد الاوروبي وبدأ المشروع في عام ٢٠١٦ بتوقيع الاتفاقية ويستمر المشروع حتى الأن ، تم تنفيذ المشروع في عدد من التجمعات الحضرية بمحافظات(أسيوط- الإسكندرية- البحيرة).
- وأيضا مشروع " البنية التحتية بالمشاركة" في مناطق تحسين مستوى تقديم البنية التحتية والخدمات الأساسية في تسع مناطق عشوائية بإقليم القاهرة الكبرى (محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية)، وذلك من خلال منهجية متكاملة وقائمة على المشاركة، والمشروع يشمل تعزيز أنشطة المجتمع المحلى من خلال إنشاء صندوق للمبادرات المحلية يتولى تمويل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي تنفذها منظمات المجتمع المدني.

**جدول رقم (٣٠) المناطق المستفيدة من مشروع تطوير البنية الأساسية**

| المنطقة/ المدينة/ المحافظة | مساحة الحيز الكلي بالفدان | مساحة منطقة التدخل بالفدان | حجم المستفيدين |
|---|---|---|---|
| ابنوب محافظة اسيوط | ٧٢٢ فدان | ٣٩٣ فدان | ٦٠ ألف نسمة |
| منطقة أبوقير محافظة الاسكندرية | ١١٥٢١ فدان | ٤١٠ فدان | ٧٠ الف نسمه |
| مدينة ادكو محافظة البحيرة | ٢٨١١ فدان | ٤٠٩ فدان | ٣٠ ألف نسمه |
| منطقة مركز أبحاث الوراق محافظة الجيزة | - | ١٦٠ فدان | ١٣٢ الف نسمه |
| منطقة بحري السكة الحديد، مدينة قليوب، محافظة القليوبية | - | ١٩٧,٣٣فدان | ٧٣ ألف نسمه |
| موقع عزبة النصر محافظة القاهرة | - | ١٣٠ فدان | ٢٥ الف نسمه |

**شكل رقم (٩٤) منطقة عزبة النصر – محافظة القاهرة**

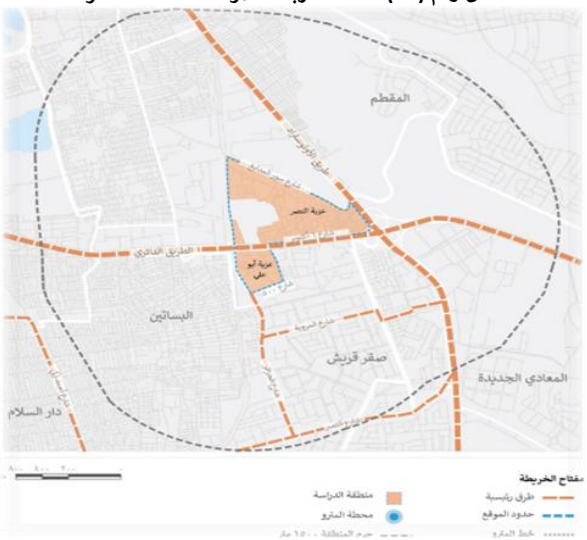

**شكل رقم (٩٥) منطقة الوراق**

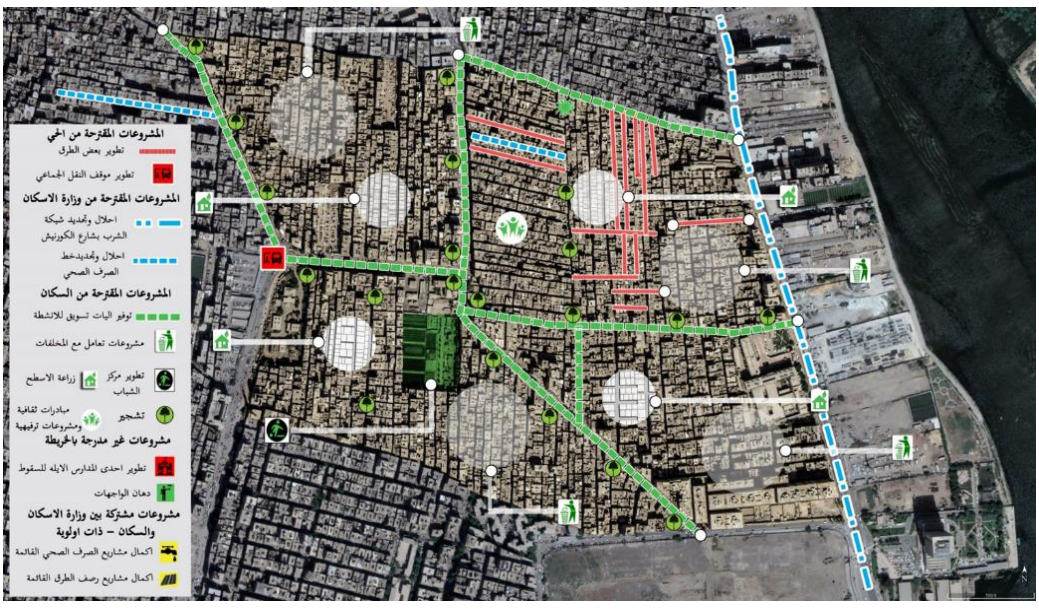

# ٢.الإدارة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية

## ثانيا: الإدارة المستدامة في استخدام الموارد الطبيعية: -

من أهم برامج الاستدامة المتكاملة لتحسين البيئة واستخدام الموارد الطبيعية هي التوسع في مشروعات معالجة الصرف الصحي بطريقة أمنة وخاصة محطات المعالجة الثلاثية.

### ١. تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المناطق الحضرية: -

- **النماذج الناجحة: -**

○ **المشروعات المتكاملة للصرف الصحي المعالج لاستزراع الغابات الشجرية: -**

تعتبر استزراع الغابات الشجرية باستخدام مياه الصرف الصحي والتي تقوم بتنفيذها الإدارة المركزية للتشجير والبيئة التابعة لوزارة الزراعة من أهم نظم الاستفادة من تدوير مياه الصرف الصحي للمحافظة على المياه. حيث إنها لا تستهدف فقط حماية البيئة من التلوث من خلال إنشاء غابات شجرية، إنما تصريف مياه الصرف المعالج بوسيلة آمنة والتي تصل إلى كميات كبيرة تعادل ٥٤٧٥٠٠٠٠ م٣/ سنوياً، وتوفير فرص عمل من خلال استنباط حرف جديدة مثل التقليم والخف وقطع الأشجار بالمناطق التى بها الغابات. كما تعتبر الغابات مصدر خام في الصناعات المعتمدة على الأخشاب.

تم البدء في برنامج الغابات الشجرية عام ١٩٩٠ ومازال مستمر وقد تم إدراج مبلغ ٣,٥ مليون جنيه وتم تعزيز الخطة بمبلغ ٤ ملايين جنيه بإجمالي مبلغ ٧,٥ مليون جنيه لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠، وهو يمثل ٣١,٣ % من التمويل المطلوب الذي يبلغ ٢٤ مليون جنيه، وهي تمثل نسبة الإنجاز المحققة بالمشروع. كما يمكن قياس بالفعل أداء البرنامج، من خلال ما تم زراعته من أشجار في مناطق إنشاء الغابات، حيث ينتج الفدان في المتوسط ما يعادل ٣٥٠ شجرة، حيث يتم خف الأشجار في المرحلة الأولى بعد ٥ سنوات من الزراعة إلى ١٧٥ شجرة حتى يزيد حجم الأشجار بإيراد قدرة ١٧٥ ألف جنيه في الخمس سنوات الأولى بمعدل ١٠٠٠جنيه عن كل شجرة، ويزيد الإيراد في الخمس سنوات التالية إلى حوالي ٥٢٥ ألف بواقع ٣٠٠٠ جنيه عن كل شجرة.

ويمكن توظيف الغابات الشجرية في عديد من الإنشطة الحضرية مثال المناطق الترفيهية والاحتفالات لتعظيم العائد من الغابات الشجرية.

- تطوير محطات الصرف الصحي ذات المعالجة الثلاثية متطلب اساسي للحفاظ على الموارد الطبيعية ، وتعتبر محطة الجبل الأصفر التي تعمل بطاقة ٢,٥ مليون م ٣/يوم و تخدم اكثر من ١٢,٥ مليون نسمة من أهم الأمثلة في مجال تقليل الفاقد من المياه من خلال إعادة التدوير. ومن المخطط إلى زيادة طاقة المحطة إلى ٣,٥ مليون م ٣/يوم لتصبح المحطة الأولى على العالم من حيث الطاقة.
- و يتم الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالج في مشروعات غابات المزرعة التجريبية المقامة وتغذية مصرف الجبل الأصفر ثم إلى مصرف بحر البقر حيث يتم حاليًا إنشاء محطة لمعالجة مياه المصرف للدرجة الثلاثية بطاقة ٥ مليون م ٣/يوم في منطقة القناه، ومن المقرر أن تستخدم المياه المعالجة الناتجة عن المحطة في زراعة مساحة ٣٢٢ فدان شرق القناة بزراعات خشبية مثل أشجار الهوجني والزيتون والليمون والمانجو ، وبعض النباتات المستخدمة في إنتاج الزيوت.

○ **مشروعات المعالجة للصرف الصحي للاستخدامات الحضرية:-**

محطة الصرف الصحي أورسوكواليا هي مثال لتعظيم الاستفادة من مصادر المياه البديلة وهو إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالج، وهذه المحطة بطاقة ٠٥٢ ألف م ٣/يوم، وهي مخصصة لخدمة مليون نسمة بمدينة القاهرة الجديدة، وتقع على طريق العين السخنة القاهرة الكيلو ٣١ ، وهي أول محطة تنشأ بنظام المشاركة مع القطاع الخاص(ppp) بين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وشركة أورسكواليا. يتم الإستفادة من المياه المعالجة الناتجة عن المحطة في ري المسطحات الخضراء بمدينة القاهرة الجديدة والغابة الشجرية بمساحة ٨٨٤٥ فدان، وكذلك سيتم الاستفادة منها في ري المسطحات الخضراء بالعاصمة الإدارية.

○ **مشروعات استخدامات الطاقة المتجددة في المدن: -**

عززت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة استخدامات الطاقة في المدن الجديدة منذ عام ٢٠١٥، حيث تم إنشاء عدد ١٤ محطة طاقة شمسية أعلى المباني الادارية لاجهزة المدن وربطها على الشبكة العامة للكهرباء بقدرات متفاوته تصل الى ١٠٠ ك.وات.ساعة (ON GRID) ومن هذه المدن ( طيبة الجديدة – برج العرب الجديدة – السادات – ١٥ مايو - .. الخ) ومن بينهم عدد ٦ محطات تعمل بنظام (OFF GRID) بمدن (طيبة الجديدة – المنيا الجديدة – السادات – برج العرب الجديدة – ١٥ مايو –الهيئة) وذلك للعمل في حالة انقطاع التيار الكهربائى بقدرة تصل الى ٧ ك . حيث أثرت على توفير أمثل في استهلاكات الكهرباء بعد ربطها بشبكة الكهرباء وتقنين نظام المحاسبة المتبع، كما ساهمت في تقليل انبعاثات ثاني اكسيد الكربون.

**جدول رقم (٣١) ما تم توفيره بيئيا واقتصاديا باستخدام محطات الطاقة الشمسية أعلى أسطح مباني أجهزة المدن**

| م | الجهة المنفذ بها | قدرة المحطة (KWH) | قيمة إنشاء المحطة (جنية) | تاريخ بدء التشغيل | الطاقة المنتجة منذ بدء التغيل (KHW) | المتجنب انبعاثة من غاز $co^{٢}$ (طن) | الوفر باستخدام التعريفة المميزة (جنية) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | طيبة الجديدة | ٩٠ | ١٦٩٠٢٤٠ | ٦/٢٠١٥ | ٤٥٥٧٨٠ | ٢٠٥ | ٤٧٥٠٠٠ |
| ٢ | برج العرب | ٦٥ | ١٤٤٦٠٥٠ | ٩/٢٠١٥ | ٣٢٦٢١٨ | ١٥٥ | ٣٣٩٢٦٧ |
| ٣ | السادات | ٦٥ | ١٥٤٧٣٥٠ | ٩/٢٠١٥ | ٣١٠٥٦٤ | ١٤٩ | ٣٢٢٩٨٦ |
| ٤ | ١٥ مايو | ٤٥ | ١١٦٤٤١٠ | ٩/٢٠١٥ | ٢٢٥٨٤٣ | ١١٢ | ٢٣٤٨١١ |
| ٥ | مبني هيئة المجتمعات | ٤٥ | ٥٣٣٠٠٠ ٨٤٦٥٠٠ (بالمشابات) | ١١/٢٠١٥ | ١٨٠٥٢٦ | ٩٣ | ١٨٧٧٤٧ |
| ٦ | المنيا | ٤٥ | ١٢٤٦٧٨٥ | ١٢/٢٠١٥ | ١٧٣٤٥٠ | ٨٥ | ١٨٠٣٨٨ |
| ٧ | الشيخ زايد (الركن البيني الثقافي) | ١٠,٨ | ١٢٨٠٠٠ | ٢/٢٠١٦ | ٢٥٠٠٠ | ١٢ | ٢٦٠٠٠ |
| ٨ | قنا الجديدة | ٦٠ | ٦٦٢٥٠٥ | ٢٠/٥/٢٠١٧ | ١٦٥٠٠٠ | ٧,٨ | ١٧١٦٠ |
| ٩ | الصالحية الجديدة | ٤٥ | ٧٦٥٠٠٠ | ٥/١٢/٢٠١٧ | ٦٠٠٠ | ٣,٢ | ٦٢٤٠ |
| ١٠ | بني سويف | ٣٥ | ٦١٦٣٣٠ | ١٢/٢٠١٧ | ١٠٠٠ | ٠,٥ | ١٠٤٠ |
| | الإجمالي | ٥٠٥,٨ | ٩٧٩٩٦٧٠ | - | ١٧٢٠٨٨١ | ٨٢٢,٥ | ١٧٩٠٧٠٥ |

**شكل رقم (٩٦) محطة CSPالمقامة بمدينة برج العرب الجديدة**

**محطة CSPالمقامة بمدينة برج العرب الجديدة والمنشأة بواسطة اكاديمية البحث العلمي ، والتى تنتج ١ ميجا كهرباء و ٢٥٠ م ٣ مياه يوميا**

○ **مشروعات البيوجاز في الريف.**

قامت وزارة البيئة تنفيذ "مبادرة حياة كريمة" في قرية بني حسن-مركز أبوقرقاص بمحافظة إلمنيا عام. وبمشاركة مؤسسه الطاقة الحيوية للتنمية الحيوية المستدامة وبنك الكويت الوطني ومنظمة العمل الدولية، ويستهدف المشروع التالي:

- إنشاء وتشغيل وصيانة ٦٠ وحده بيوجاز منزلية لتوفير مصادر طاقة جديدة وآمنه للقريه بنظم الطاقة الحيوية حيث يتم انتاج ٢ انبوبة بوتوجاز منزلي للوحده شهرياً.
- التخلص الآمن لمخلفات روث الحيوانات والمخلفات الزراعية.
- إنتاج سماد عضوي جيد يقدر بحوالي ١٠٠ لتر سماد عضوي يومياً للوحده يكفي لتسميد ٥,٢ فدان.

ومن المقرر استكمال تنفيذ وحدات البيوجاز في عدد ٥ مراكز أخرى بالمحافظة بمشاركة وزارة التضامن الإجتماعي.

## ٢. دعم حماية الموارد علاوة على خفض وإعادة استخدام وتدوير المخلفات: -

تعتبر المخلفات الصلبة البلدية هي المكون الأكثر تاثيرا على البيئة والتي لا تقل كمياتها تبعا للتقارير الرسمية عن ٢٥ في المائة من المجموع الكلي لحجم المخلفات في مصر، وتختلف مكونات المخلفات البلدية حسب المنطقة والحالة الاجتماعية غير أن المواد العضوية هي الجزء الأكبر من هذه المخلفات . وقد قام جهاز تنظيم إدارة المخلفات بإعداد دليل المخططات الرئيسية لإدارة المخلفات الصلبة في مصر، يهدف الدليل إلى تقديم خدمات إرشادية لإدارة المخلفات الصلبة على مستوى المحافظات لإعداد مخططات متكاملة تؤدي إلى إدارة بيئية وصحية سليمة لإدارة المخلفات الصلبة وتحقيق الاستدامة والكفاءة الاقتصادية والفنية. كما أولت الدوله اهتماما بأنواع المخلفات الطبية والإلكترونية وهي من المخلفات التي تقترن وجودها في المناطق الحضرية الكبرى.

• **النماذج الناجحة: -**

○ **مشروعات منظومة المخلفات المستدامة: -**

وقعت الحكومة المصرية ممثلة في وازرة البيئة وبالتنسيق مع وزارة الخارجية وثيقة مشروع ادارة المخلفات الطبية والإلكترونية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بمنحة مقدمة من مرفق البيئة العالمية (GEF) مدتها خمس سنوات بهدف تنفيذ أولويات الحد من انبعاثات مركبات الدايوكسين والفيوران المنصوص عليها في خطة العمل الوطنية الصادرة في عام ٢٠٠٥ للوفاء بمتطلبات اتفاقية إستكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة((. POPs من خلال مشروع " مشروع ادارة المخلفات الطبية والإلكترونية" وتم تنفيذ المشروع في المحافظات التالية **حسب مكونات المخلفات بها:**

- مكون المخلفات الالكترونية بمحافظة القاهرة ومحافظة الإسكندرية. المستهدفين من المشروع القطاع العام والخاص والافراد (بجميع اعمارهم ومختلف الطبقات) حيث ترتفع المخلفات الإلكترونية في التكتلات السكانية ذات السمات الحضرية الأعلى، وخفض حوالي ٥ جرام مكافئ سمي من الانبعاثات غير المتَعَمدة للملوثات العضوية الثابتة خفض حوالي ٣٧٨كجم من مثبطات اللهب (Polybrominated diphenyl ether) PBDE.
- مكون المخلفات الطبية: منشأت الرعاية الصحية بمحافظتي الشرقية والغربية ومستشفيات جامعة القاهرة بمحافظة القاهرة، ويستهدف فئات العاملين بمنشآت الرعاية الصحية من أطباء وأطقم تمريض وعمال والقائمين على ادارة المخلفات الطبية بهذه المنشأت وافراد المجتمع. والمتوقع من المشروع خفض حوالي ٦٣,٢ جرام مكافئ سمي من الانبعاثات غير المتَعَمدة للملوثات العضوية الثابتة في العام، وخفض حوالي ٥ كجم من الزئبق ، وذلك من خلال التدريب على الممارسات البيئية السليمة وتطبيق أحدث التقنيات المتاحة، تعديل التشريعات والسياسات الوطنية لمعالجة قضايا الملوثات العضوية الثابتة وانبعاثاتها غير المتعمدة.

○ **مشروعات تدوير مخلفات البناء الناتجة من المدن الجديدة: -**

قامت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بتوقيع بروتوكول تعاون مع شركة المقاولون العرب لإعادة تدوير مخلفات الهدم والبناء وتم الاستفادة منها في إنتاج منتجات خراسانية (طوب – ....) أو مواد طبقات التأسيس.

○ **منظومة المخلفات البلدية للمدن: -**

نجحت الدولة في الأخذ بأساليب متطورة لإدارة المخلفات من خلال السماح لشركات القطاع الخاص والتي تتمتع بتقنيات عالية للعمل في هذا المجال خاصة الشركات التي تنتج الوقود المشتق من المرفوضات والذي يعتبر حاليا من أهم مصادر الوقود للشركات كثيفة الاستخدام للطاقة مثل شركات الأسمنت. تطور منظومة إدارة المخلفات في مصر إيمانا من الدولة بأهمية الآثار التي من الممكن أن تترتب على سوء الإدارة المتكاملة لمنظومة إدارة المخلفات فقد أنشأت الدولة جهاز تنظيم إدارة المخلفات والمنوط به رسم السياسات الخاصة بالإدارة المستدامة للمخلفات في مصر على المستوى المركزي والمحلي. ومن خلال وزارة البيئة وبالتعاون مع وزارة التنمية المحلية والهيئة العربية للتصنيع تم تنفيذ خطة تفعيل منظومة النظافة الجديدة بتكلفة إجمالية ١٢مليار جنيه تشتمل الخطة على ٣ برامج: تطوير البنية التحتية - تمويل تكاليف التشغيل - الدعم المؤسسى والمجتمعي ابتداء من عام ٢٠١٩ / وحتى عام ٢٠٢٣، ومن **أهم ملامح هذه الأنشطة:**

- توفير الإطار التنظيمي وتطوير الأسس التشريعية والقوانين ووضع المخططات التفصيلية للمحافظات وتدريب العاملين عليها ببرامج مطورة لزيادة الوعي الداعم للتنفيذ.
- قيام جهاز تنظيم إدارة المخلفات بتقديم الدعم الفني اللازم للمحافظات من خلال تدريب مجموعات فنية متخصصة من كل المحافظات لإعداد الخطط الرئيسية لمنظومة إدارة المخلفات داخل كل محافظة.

وبغرض الاستفادة من كل الإمكانات والخبرات المحلية فقد قامت وزارة البيئة / البرنامج الوطني لإدارة المخلفات من خلال برنامج الدعم الفني والمؤسسي للخطة القومية العاجلة بالتعاقد مع بعض الجهات البحثية لإعداد المخططات الرئيسية ( plan Master)لمنظومة المخلفات لجميع محافظات الجمهورية، وتقييما للوضع الراهن لمنظومة تولت هذه الجهات إدارة منظومة المخلفات بالمحافظات كخطوة رئيسية لإبداء الحلول ورسم السياسات.

- تطوير البنية التحتية من خلال انشاء محطات وسيطة - إنشاء خلايا دفن صحي - رفع كفاءة وانشاء خطوط تدوير ومعالجة - إغلاق المقالب العشوائية.
- تمويل تكاليف التشغيل من خلال تمويل عقود الجمع والنقل ونظافة الشوارع - تمويل عقود إدارة المدافن الصحية. الدعم المؤسسي والمجتمعي من خلال إنشاء وحدات مركزية لإدارة المخلفات بالمحافظات - إعداد قانون موحد للمخلفات الصلبة - الخطة الاعلامية للمنظومة.
- تم الانتهاء من رفع التراكمات لعدد ٣٨ موقع في عدد ٧ محافظات - المحطات الوسيطة إنشاء عدد (١٥ ثابتة لعدد ٨ محافظات - ٧ متحركة لعدد ٣ محافظات) - خلايا الدفن الصحى إنشاء عدد ٢٧ مدفن صحي لعدد ١٨ محافظة - مصانع التدوير رفع كفاء عدد ٦ خطوط وإنشاء عدد ٣ خطوط جديدة لعدد ٣ محافظات

○ **تطبيق منظومة المخلفات لنموذج قرية "صفط تراب" التابعة لمركز المحلة الكبرى:-**

في إطار المبادرة الرئاسية " اتحضر للأخضر" قامت وزارة البيئة بمشاركة جمعية النادي النسائي المصري الدولي بنيويورك التابع لمجموعة نيو إيجيبت، وهي جمعية مهتمه بالمساهمة في تنمية مصر وتقديم الدعم الفني والمادي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ، بتنفيذ مشروع تطوير منظومة المخلفات الصلبة للقرية بالمشاركة المجتمعية من خلال شباب القرية. وشمل المشروع تنفيذ الأنشطة التالية خلال الفترة من يناير- فبراير ٢٠٢١:

- التنسيق مع جامعة المنصورة ووزارة الموارد المائية والري للمشاهمة في تحديد مشكلات القرية، ومساهمة طلبة فنون جميلة في تجميل القرية .
- إشهار جمعية أهلية " شباب صفط تراب " لخدمة أهالي القرية .
- رفع تراكمات مخلفات من خلال معدات البرنامج الوطني للمخلفات الصلبة ومحافظة الغربية بإجمالي ٢٧٠٠ طن خلال أسبوعين.
- تنفيذ برنامج تدريبي مكثف لشباب القرية عن كيفية التصدي للقضايا البيئية بالقرية.
- التعريف بنماذج الإستثمار البيئي وكيفية المشاركة الإيجابية في تنفيذ أنشطة توعوية بالقرية.
- وورش عمل للمرأة والقيادات النسائية لدعم مشاركتهن الإيجابية في الحد من المشكلات البيئية ومنها المخلفات الصلبة وفرط إستهلاك الأكياس البلاستيكية.
- لتنسيق مع الوحدة المحلية والأهالي والمتعهد لوضع نظام للجمع وتقسيم مناطق القرية، ووضع آلية لمتابعة كفاءة الجمع .
- تحديد المصانع المخالفة والتنسيق مع مشروع الحد من التلوث الصناعي وتقديم الدعم الفني والمالي لتوافق المصانع المرخصة.
- تقديم الدعم الفني والتسهيلات المتاحة لتنفيذ البرنامج القومي للطاقة الحيوية بالقرية وإنشاء أول وحدة للطاقة الحيوية وسيتم تدريب العمال والفنيين والمهندسين بالقرية على إنشاء تلك الوحدات.

## ٣. تنفيذ إدارة فعالة بيئياً للموارد المائية والمناطق الساحلية الحضرية: -

في ظل التغير المناخي وتحديات تحقيق معدل آمن من نصيب الفرد من المياه، كان لابد من التوسع في محطات تحلية مصادر مياه غير العذبة لسد احتياجات المناطق العمرانية بطرق موفرة للطاقة وباستخدام الطاقة المتجددة. وخاصة في المناطق الساحلية والمناطق الجديدة البعيدة عن مصادر المياه العذبة.

- **النماذج الناجحة: -**
  - **مشروعات تحلية المياه من مصادر بديلة:**

وتخدم محطة مدينة العلمين الجديدة إحدى مدن الجيل الرابع التي تطبق نظام المدن الذكية في شبكات مياه الشرب والصرف الصحي، كما تتبنى تطبيق مقاييس العمارة الخضراء. طاقة محطة مياه العلمين ٨٥٢ ألف م ٣/يوم للمرحلة الأولى بمساحة ٨٥٥٨ فدان، تتكون المحطة من ٨٢ وحدات تناضح عكسي (RO) بطاقة ٨٥ ألف م ٣/يوم، وخزانات استراتيجية بسعة ٨٢ ألف متر مكعب. الطاقة المقررة للمحطة بعد اكتمال المرحلة الثانية ٣٢٢ ألف م ٣/يوم، حيث تغذي ٤٢٢ ألف نسمة عام الهدف.

## ٤. تبنى توجهات مبنية على مفهوم المدن الذكية والتي تعزز الرقمنة، الطاقة النظيفة والتكنولوجية: -

- **وضعت الدولة الرؤية الاستراتيجية للجيل الرابع من المدن الجديدة والتي تهدف إلى:**

- المدينة الذكية تسعي الي تحقيق الاستدامة من خلال ايجاد منطقة حضرية جديدة توفير حياة أفضل لقاطني المدينة، وتتمتع بمعايير الاستدامة البيئة وبيئة حضرية صحية غير ملوثة.
- تخطيط وتشكيل عمراني ومباني ذات كود بناء ذكي واستعمالات الاراضي مختلطة لتوفير الخدمات وتوزيعها بشكل أفضل للمناطق السكنية دون الاحتياج الي التنقل بالسيارات ويفضل عملها علي الطرق الرئيسة.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات في الحصول وإدارة والخدمات مثال جمع قراءات عدادات الكهرباء والمياه والغاز بطريقة الكترونية بدون التدخل البشري. وتركيب عدادات وأجهزة استشعار ذكية لتغذية الشبكة بالبيانات.
- شبكات بنية أساسية وتحتية ذكية وتحقق معايير كفاءة الطاقة والنقل الذكي. وتجهيز شبكات اتصالات آمنة لدعم نظم الاستشعار وجمع البيانات.
- تشكيل وحدة رئيسية برئاسة الهيئة تعمل على التالي:
- مراجعة كافة المشروعات طبقا لمعايير واشتراطات الكود المصري للمدن الذكية لتحقيق اشتراطات تخطيط وادارة و تشغيل و استدامة المدن لتحقيق جودة الحياة و الوصول الي مدن ذكية
- متابعة منظومة المتغيرات المكانية بأجهزة المدن الجديدة ومتابعة كيفية تحقيق جميع الاشتراطات والمعايير علي ارض الواقع بكافة قطاعات العمران
- مراقبة ومتابعة أداء الوحدات الفرعية بأجهزة المدن ومدى التزام المدن بتفعيل قواعد البيانات الموحدة وتحديثها بشكل دوري .

**شكل رقم (٩٧) المدن الذكية نموذج العلمين**

**شكل رقم (٩٨) المنظومة الذكية لشبكة الاتصالات و المعلومات بالمدينة**

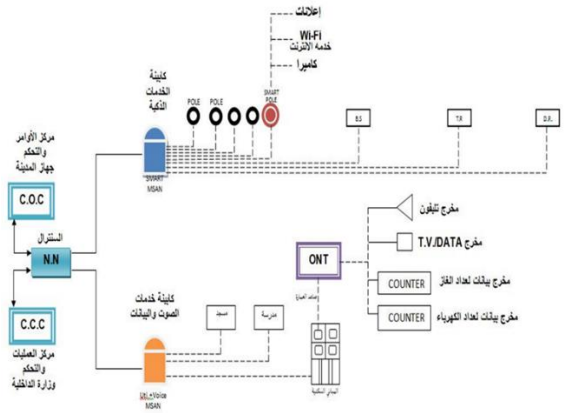


**شكل رقم (٩٩) العاصمة الإدارية الجديدة**

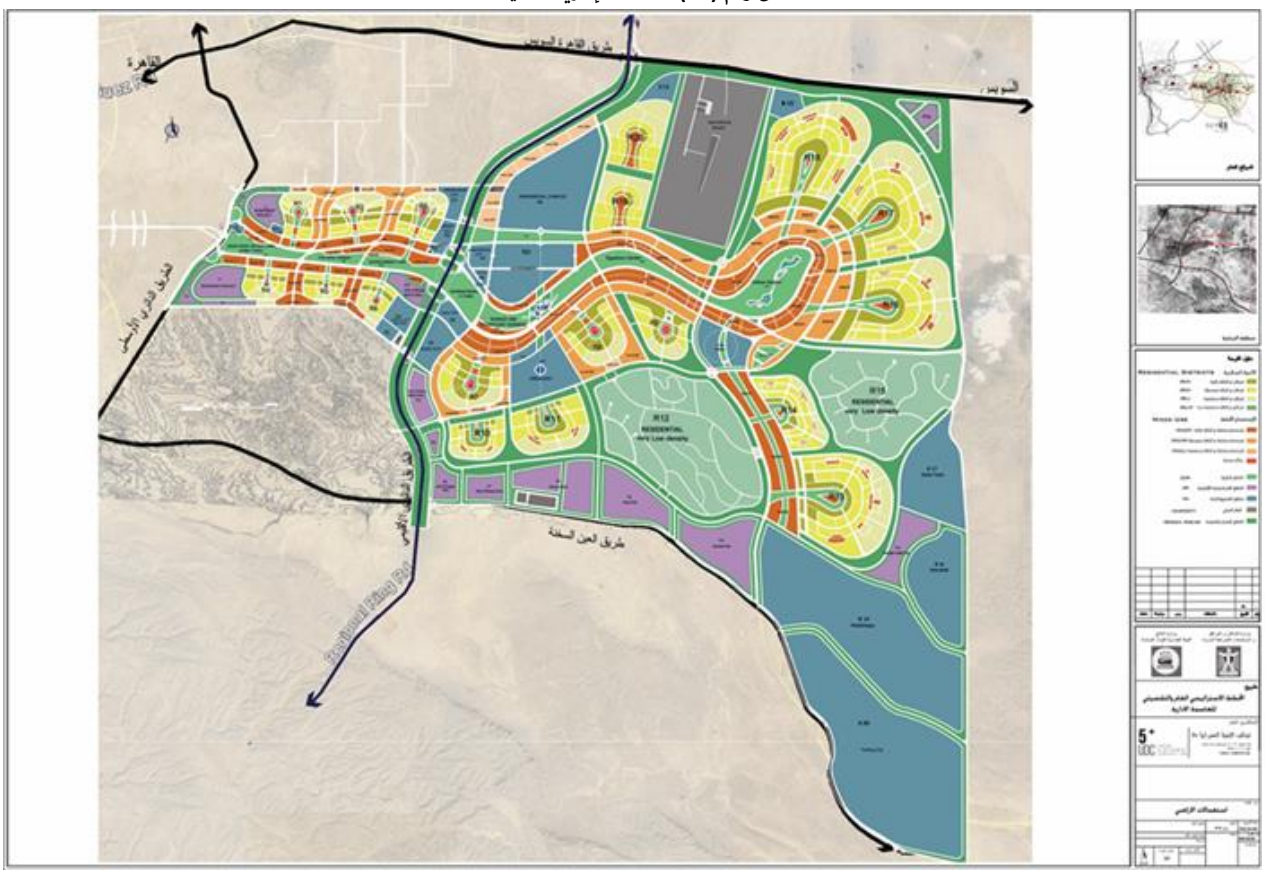

- **التحديات والدروس المستفادة في مجال التكيف والتخفيف والحد من المخاطر: -**

- **جودة الهواء: -**

اعطت الدولة أولوياتها في رؤية مصر ٢٠٣٠ للحد من تلوث الهواء تحقيقًا للهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود بالأخص الغاية السادسة المتعلقة بالحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن. كما أولت الحكومة المصرية اهتمامًا كبيرًا بنوعية الهواء وإدارة النفايات البلدية وغيرها. وبرغم ذلك هناك العديد من التحديات **وهي كالتالي:**

- محدودية التمويل اللازم لتنفيذ خطط خفض ملوثات الهواء وإنشاء محطات الرصد.
- تعدد الجهات المسئولة عن تنفيذ خطط خفض تلوث الهواء عقبة كبيرة على المستويات الإدارية والمؤسسية والتنفيذية.
- الزيادة المطردة في عدد السكان وسوء التوزيع المكاني للسكان فقد بلغ معدل النمو السكاني حسب إحصاء (٢٠١٧) حيث ارتفع معدل النمو إلى ٢,٥٦ في المائة خلال الفترة (٢٠٠٦ -٢٠١٧).
- الطبيعة الجغرافية لمصر وأثرها على تلوث الهواء نتيجة لموقع مصر الجغرافي في الركن الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا متأثرة بالمناطق الصحراوية المحيطة بها من ارتفاع درجات الحرارة وكثرة العواصف الرملية والجسيمات العالقة في الجو.
- ضعف التخطيط العمراني الذي لا يراعي مبادئ الاستدامة على مدار السنوات والعقود الماضية مما أدى إلى تشابك الأنشطة المختلفة وتأثيرها على جودة البيئة خاصة الهواء.

- **التغيرات المناخية: -**

- ارتفاع منسوب سطح البحر بفعل التغيرات المناخية كنتيجة لظاهرة الاحترار العالمي والذي ستهدد المدن الساحلية بشكل عام خصوصا المنخفضة منها ودلتا مصر تعتبر من المناطق الحساسة جدا التي ستعاني من ظاهرة ارتفاع منسوب سطح البحر علاوة علي ذلك هبوط في اراضي الدلتا الذي يزداد بفعل استخراج سواء للمياه او الغاز بالمنطقة الساحلية.
- ظاهرة النحر البحري الموجودة علي الساحل بشكل عام بفعل التيارات البحرية وعدم وجود مصادر للرسوبيات التي تغذي المناطق الساحلية بوجه عام وتقوم الهيئة حاليا بدراسة مشروعها القومي الكبير والذي سيتمثل في تغذية سواحلنا بالكامل برمال يتم جلبها من الغاطس من البحر offshore ويتم بها علاج مشاكل النحر علي كامل شواطئنا المصرية
- الضغط المتمثل في التجمعات البشرية الجديدة علي كامل طول السواحل وخصوصا في الساحل الشمالي الغربي وهو ما يمثل ضغط كبير جدا على المناطق الساحلية من استهلاكات عالية جدا للموارد الطبيعية الموجودة حاليا مما يؤثر بشكل سلبي علي الشاطئ الرملي المفتوح.

وقد قامت الدولة بتنفيذ عدد من المشروعات لحماية المناطق الساحلية وبتكلفة ٣ مليار جنيه، وتقوم الدولة حاليا بحماية حوالي ٧٠ كم على سواحل الدلتا حيث تمثل المناق الأكثر حرجا وتأثرا بظاهرة ارتفاع منسوب مياه سطح البحر وبتكلفة اجمالية للمناطق المنخفضة حوالى ٥٠٠ مليون جنية وذلك ضمن مشوع تعزيز التكيف مع التغيرات المناخية بالساحل الشمالى ودلتا النيل في مصر

## التحديات والدروس المستفادة الإدارة المستدامة في استخدام الموارد الطبيعية: -

- **التنوع البيولوجي: -**

**تواجه الدولة في مجهوداتها للحفاظ على التنوع البيولوجي التحديات التالية:**

- نقص التمويل لرصد التنوع البيولوجي وإدارة المحميات؛ وأدى إلى ضعف جهود التنوع البيولوجي وتأخر مصر في هذا المجال مقارنة بالدول الأخرى.
- ضعف جهود إدماج المجتمع المدني في حماية التنوع البيولوجي؛ حيث أن عدم توسيع دائرة المنتفعين من حماية التنوع البيولوجي والمهتمين بها لتشمل المجتمع المدني يؤدي إلى تضاعف عبء الحماية على الدولة.
- نقص الوعي بأهمية التنوع البيولوجي وضرورة الاستثمار في الإدارة المستدامة له في التنمية.

- **استهلاك الطاقة: -**

تسعى مصر لتلبية الطلب المتزايد في المستقبل على للاستفادة من ظروف مصر الجغرافية الملائمة لتوفير مصادر طاقة متجدده ولكنها تحتاج إلى خطة مستدامة طويله الأجل **لتواجه التحديات التالية:**

- الزيادة في حجم السكان وتوفير مصادر طاقة بأسعار ميسورة للسكان.
- زيادة البعد الثقافي في تحسين معدلات الاستهلاك.

- **الموارد المائية: -**

تعتبر قضية إدارة الموارد المائية والحفاظ عليها مهمة قومية وأحد أهم أولويات الدولة المصرية. وتضع القوانين البيئية واللوائح التنفيذية سياسات وتشريعات للحفاظ على مياه النيل. ورغم كل هذه التشريعات والسياسات، إلا أنه يوجد بعض **التحديات التاليه:**

- الارتفاع المتوقع في معدلات الطلب على استخدام المياه نتيجة الزيادة السكانية.
- زيادة معدلات التلوث في شبكة الري والصرف والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مياه النيل كمورد أساسي للمياه.
- العجز في نصيب الفرد من المياه العذبة الذي يصل إلى (٦٠٠ متر مكعب سنويا) عام ٢٠١٧، وهو معدل تحت حد الفقر المائي العالمي والمقدر ب ١٠٠٠ متر مكعب سنوي.
- تعويض العجز في نصيب الفرد ومتطلبات الاستهلاك من المياه الجوفية غير المتجددة وإعادة استخدام الصرف الزراعي والصحي وتحلية المياه المالحة، وجميعها تحتاج إلى تكاليف مرتفعة.
- تدهور حالة شبكتي الترع والمصارف يشكل تهديدًا كبيرًا على الموارد المائية في مصر؛ حيث تحتاج هذه الشبكات إلى إعادة تجديد وعناية كبيرة وذلك لانتشار التعديات عليها سواء بفتحات ري مخالفة أو إلقاء الصرف الصحي والصناعي عليها مما أدى إلى تلوث مياهها، ونقص المياه في نهايات الترع مما يؤثر بشكل عام على كفاءة استخدام الموارد المائية.
- تحديات تنفيذ برنامج الغابات الشجرية قلة المبالغ المدرجة بالخطة بما يؤدى إلى عدم تناسب بين الخطة المقترحة، وحجم ومساحات الغابات القائمة بالإدارة المركزية للتشجير والبيئة، كما تعاني بعض الغابات من مشاكل زحف العمران إليها وبالتالي صعوبه التوسع في الغابات المقامه.

**شكل رقم (١٠٠) نسب مصادر الطاقة في خلال العام المالى/٢٠١٦/ ٢٠١٧ والنسب المستهدفه حتى عام ٢٠٣٥**

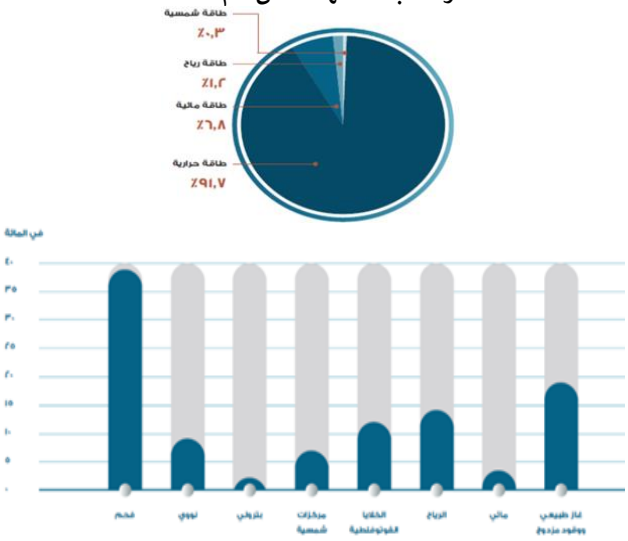


**المصدر: هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة ٢٠١٨**

**شكل رقم (١٠١) إجمالي كميات الصرف المباشر على نهر النيل لعام ٢٠١٧**

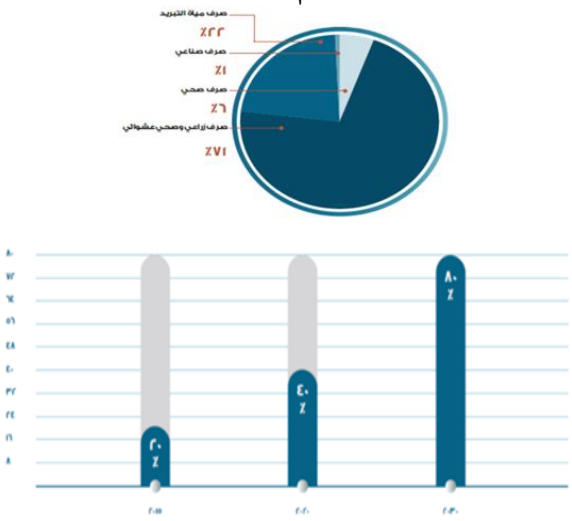


**نسبة ما يتم جمعه بانتظام والمخطط جمعه وإدارته بشكل مناسب من المخلفات الصلبة**

**المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ٢٠١٧**

## • آليات الدولة لتحفيز تحقيق الإستدامة البيئية:

من أجل تحفيز تحقيق الاستدامة تعمل الدولة على "تخضير" خطة وموازنة الدولة Greening National Plan and Budget، من خلال التطبيق الفاعل لمعايير الاستدامة البيئية الواردة بالدليل، الأمر الذي يسهم في:

- تسريع التقدم في تحقيق مؤشرات الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، وكافة الالتزامات الدولية ذات الصلة.
- وضع اعتبارات الاستدامة البيئية ضمن معايير تمويل المشروعات.
- إعداد خارطة طريق لاستبدال أو لتعديل أو لإحلال التقنيات والممارسات المستنزفة للموارد الطبيعية بشكل تدريجي.

تحديد المعايير العامة الإرشادية التي تستهدف دمج معايير التنمية المستدامة والعادلة في الخطط التنموية، بما يُعظم من عائد الاستثمار العام ومردود التنمية ويُحسّن من جودة حياة المواطن ، وبما يضمن تحقيق هدف تنموي مُحدد.

وقد أفاد تقرير المشروعات الاستثمارية الخضراء الذي أعد بواسطة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عام ٢٠٢١، أن نسبة الاستثمارات العامة المدرجة لهذه المشروعات قد بلغت ١٥٪ من جملة الاستثمارات العامة الموزعة والمُدرجة بالخطة. ويوضح شكل (١٠٢) توزيع الاستثمارات في هيكل القطاعات للخطة وتوزيعها الجغرافي ونسبة وعدد المشروعات الخضراء من خطة ٢٠ / ٢٠٢١ .

ترتبط أهمية الدليل بتحسين وتحفيز أداء الخطة الحضرية الجديدة بالتالي:

يضم الدليل عديد من المؤشرات المتوافقة مع المؤشرات العالمية المستخدمة في قياس وتقييم أداء الأجندة الحضرية الجديدة.

تعدديه المؤشرات القطاعية عدد من المؤشرات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة التى تساهم في تحسين مؤشرات أداء أهداف الأجندة الحضرية الجديدة مثال قطاع البنية الاساسية والنقل والموارد الطبيعية وأيضا الخدمات الأساسية، ليس فقط من مدخل الإتاحة ولكن من مدخل خصائص المشروعات التي تساهم في تحسين وتحقيق الاستدامة الحضرية. مثال الخدمات الصحية الخضراء، المباني الخضراء، وتكلفة دورة حياة المبنى: Life-Cycle Cost، وكفاءة الطاقة للمباني الجديدة، الصادر عن وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية (كود رقم ٣٠٦ – ٢٠٥) لعام ٢٠١٥.

**شكل رقم (١٠٢) نسبة وعدد المشروعات الخضراء المنفذه ضمن خطة الدولة الاستثمارية ٢٠ / ٢٠٢١**

**المصدر : تقرير دليل معايير الاستدامة البيئية "الإطار الاستراتيجي للتعافي الأخضر" – وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية – الإصدار الأول ٢٠٢١**

ارتباط أهداف الدولة لخطتها الاستثمارية القوانين والأطر المؤسسية التي تضمن تنفيذ السياسات المختلفة وتضمن التنفيذ الفعال للمشروعات التى تحقق الاستدامة، مثال قانون البيئة رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته ونص المادة رقم (١٩) الذي يلزم كل شخص طبيعي أو اعتباري عام أو خاص بتقديم دراسة تقويم التأثير البيئي للمنشأة أو المشروع

إلى الجهة الإدارية المختصة أو الجهة المانحة للترخيص قبل البدء في تنفيذ المشروع.
أيضا قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ والمادة رقم (١١) من القانون التي تنص على منح «المشروعات التي تعتمد على الطاقة الجديدة والمتجددة أو تنتجها، صناعة تدوير المخلفات الزراعية " خصماً من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة بنسبة ٣٠٪ خصماً من التكاليف الاستثمارية.
تؤكد منهجية الدليل على آليات تنفيذ دليل معايير الاستدامة البيئية في خطة التنمية المستدامة بقرار اجتماع مجلس الوزراء رقم (١١٥) بتاريخ ٢٨/ ١٠/ ٢٠٢٠. حيث تنقسم المنهجية إلى خمس مراحل لتنفيذ أي مشروع وتتضمن كل مرحله تقييم للمشروعات تضمن به تطبيق المشروع لمعايير الاستدامة وكما هو معروض على النحو التالي:

**شكل رقم (١٠٣) مراحل تنفيذ المشروعات**

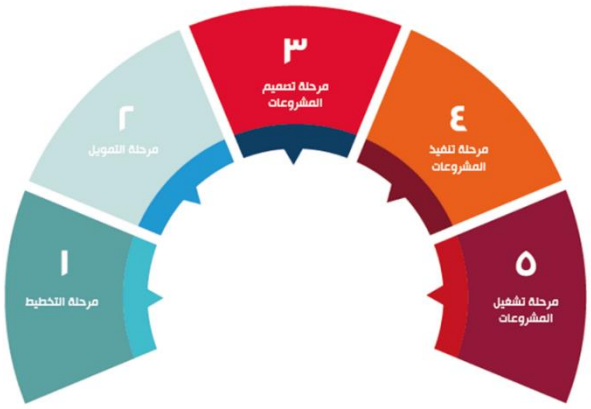


**اولا: مرحلة التخطيط:**
يتم إعداد دراسة تقويم الأثر البيئي لكل مشروع من المشروعات الاستثمارية المطلوب إدراجها بخطط التنمية المُستدامة، واستبعاد المشروعات التي لا تراعي أنماط الاستدامة، من خال تحديد الأعمال البيئية لإدارة الموارد وضمان استدامتها، ،كاختيار الموقع الجغرافي (في حالة القرب أو في نطاق مناطق ساحلية/ بحيرات/ نهر النيل/ محميات طبيعية): يتم عمل مؤشر الحساسية البيئية للموقع، الموارد الطبيعية المستخدمة عند تشغيل المشروع(تربة أرض/ مياه/ طاقة /معادن) ،يتم عمل المؤشرات البصمة البيئية (الكربونية/ المائية)، القيمة المضافة وكفاءة الاستخدام لكل وحدة من الموارد الطبيعية المستخدمة (المياه/ الغاز/الكهرباء). المُخلفات الناتجة عن المشروع (سائلة/صلبة/انبعاثات).

**ثانياً: مرحلة التمويل:**
أن يتم تشجيع التوجه لتنفيذ مشروعات خضراء، وإتاحة التمويل المناسب من خلال منح أولوية في تمويل المشروعات الاستثمارية للمشروعات الخضراء في الخطة الاستثمارية للدول مثال، الاعتماد على السندات الخضراء في تمويل المشروعات التنموية صديقة البيئة، منح حوافز تمويلية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ذات التوجه الأخضر.

**ثالثاً: مرحلة التصميم:**
على أن يتم دعم التوجه للمباني الخضراء ومراعاة الاستدامة البيئية عند تصميم المشروعات، بالتركيز على عدد من المعايير مثال التصميم المتوافق مع الإقليم المناخي الذي يتم البناء فيه وفقًا للأقاليم المناخية التي حددها كود كفاءة الطاقة في المباني، إتباع استراتيجيات «التصميم السالب Passive Design»، خاصة في ما يتعلق بالتوجيه، والعزل الحراري، وغاف المبنى، استخدام الطاقات الجديدة والمتجددة كلما أمكن سواء في إنتاج الكهرباء أو تسخين المياه، الالتزام بعمل ما يعيد طبيعة وبيئة المنطقة إلى وضعها الأصلي قدر الإمكان بعد التنفيذ.

**رابعاً: مرحلة تنفيذ المشروعات:**
تنفيذ كافة المشروعات الاستثمارية بُطرق تُراعي معايير الاستدامة البيئية، وضع خطة للإدارة البيئية والاجتماعية، موضح بها فريق العمل القائم على تنفيذها.
والتنسيق مع المجتمع المحلي قبل وضع الجداول الزمنية لأعمال التنفيذ من أجل تحديد الأوقات التي ينبغي تقليل الأنشطة المزعجة بها (مثل أوقات الراحة/الليل أو الصلاة)، والأوقات التي يتوقف بها العمل تمامًا (في الفترة المسائية من ٦ مساءً إلى ٦ صباحًا).

**خامساً: مرحلة تشغيل المشروعات:**
يراعى إحلال الأصول الاستثمارية القائمة بما يُراعي تطورات التكنولوجيا الخضراء الحديثة، وخفض الانبعاثات الكربونية الناتجة عن العمليات التشغيلية من خلال تقييم البصمة الكربونية بهدف خفض انبعاثات الكربون الناتجة عن استهلاك الكهرباء والمياه والورق وتسريب المياه واستخدام وسائل النقل الجوي والري والمخلفات.

# الجزء الثانى

# ٢

# استنفيذ الأفعال

# أ

# بناء هيكل الحوكمة الحضرية: إنشاء إطار داعم

# ١.بناء هيكل الحوكمة الحضرية: إنشاء إطار داعم

## الإدارة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية: -

### مقدمة:

يتطلب تنفيذ "الأجندة الحضرية الجديدة" التنسيق بين عدد كبير من الجهات على المستوى لوطني والإقليمي والقطاعي أيضاً، ومن ثم تظهر أهمية بناء نظام فعال للحوكمة الحضرية كإطار داعم للجهود المبذولة لتطوير منظومة التنمية العمرانية في جمهورية مصر العربية. ويقتضي ذلك توفير الإطار التشريعي والسياسات والموارد المالية والبشرية اللازمة لتطوير منظومة الحوكمة الحضرية. كما يقع على عاتق الإدارة المحلية جزء كبير من تحقيق الأجندة الحضرية، مما يستلزم تمكينها للاضطلاع بهذا الدور من خلال تعزيز التحول نحو اللامركزية الإدارية والمالية. وتولي الأجندة الحضرية الجديدة اهتماماً خاصاً بدمج كافة الفئات في تنفيذ سياسات وبرامج التنمية الحضرية، بما في ذلك النساء والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

ويستعرض هذا الجزء من التقرير الوضع الراهن بالنسبة لتعزيز التحول نحو اللامركزية وتوفير الأطر القانونية والسياسات والموارد المالية والبشرية اللازمة لتطوير منظومة الحوكمة الحضرية ويناقش أيضاً الجهود المبذولة من الجهات المعنية ذات الصلة في هذا الشأن على المستويين الوطني والمحلي. وتشمل هذه الجهات الوزارات المسئولة عن التخطيط والتنمية والمالية والإدارة المحلية وغيرها من الجهات الشريكة من منظمات دولية ومؤسسات مجتمع مدني. وأخيراً، يحدد هذا الجزء التحديات التي تواجه الحوكمة الحضرية في المستقبل والتي تتطلب تضافر كافة الجهود الوطنية والدولية للتعامل معها.

### ١. تعزيز اللامركزية لتمكين الحكومات المحلية من الاضطلاع بأدواره: -

- **رصد الوضع الراهن: -**

مما لا شك فيه أن الإدارة المحلية تلعب دوراً هاماً في تحقيق أهداف "الأجندة الحضرية الجديدة" من خلال توفير البنية الأساسية والخدمات العامة التي تمس حياة المواطن اليومية وتطويرها على النحو الذي يحسن من مستوى معيشة المواطنين ويلبي طموحاتهم في حياة أفضل لهم ولأبنائهم. كما تساهم الإدارة المحلية في تهيئة المناخ اللازم للممارسة الأعمال على المستوى المحلي، خاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لتوفير فرص عمل لائق ومنتج للسكان في المدن والقرى. ويستلزم ذلك تفعيل دور الإدارة المحلية من خلال توفير الموارد المالية والبشرية التي تمكنها من القيام بالوظائف المنوطة بها. وقد أكدت الدساتير المصرية المختلفة على أهمية دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وتضمنت المواد اللازمة لتطبيق اللامركزية الإدارية والمالية. وقام المشرع بسن القوانين التي تنظم هيكل الإدارة المحلية، ودور السلطات المحلية المعينة والمنتخبة، والعلاقة بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية، ودور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة، ومصادر التمويل اللازمة سواء من التحويلات المركزية أو من الإيرادات المحلية، والتحول نحو اللامركزية، وآليات انتخاب المجالس المحلية، وخلافه. وبالإضافة إلى تطوير الأطر التشريعية قامت الحكومة المصرية بتبني عدد من المبادرات وتنفيذ بعض البرامج الاسترشادية بمساعدة مؤسسات التنمية الدولية كبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئة الدولية للمعونة الأمريكية وغيرها. واستهدفت هذه المبادرات والبرامج تحديد آليات التحول نحو اللامركزية وتنمية القدرات البشرية على المستويين المحلي والقومي وإعداد النظم وأدلة العمل وتحديد الإطار الاستراتيجي للامركزية المالية بهدف تعزيز الموارد المحلية، ودعم جهود الإدارة المحلية لتطوير منظومة التخطيط العمراني والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي وتأسيس مجموعة من مراكز خدمة المواطنين بالمدن الرئيسية، وغيرها من الإجراءات التي تساهم في تمكين الإدارة المحلية من أداء دورها.

ونستعرض فيما يلي القضايا الرئيسية الخاصة باللامركزية، والجهود المبذولة من الدولة المصرية مؤخراً لتعزيز التحول نحو اللامركزية في إطار منظومة الحوكمة الداعمة لتنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة.

- **القضايا الرئيسية: -**

- تعزيز دور الإدارة المحلية في تحقيق أهداف الأجندة الحضرية.
- تطوير منظومة التخطيط المحلي ليصبح أكثر فاعلية وكفاءة.
- التنسيق بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتخطيط العمراني على المستوى المحلي.
- دعم مبادئ الحوكمة المحلية الرشيدة خاصة ما يتعلق بالتشاركية والشفافية والمسئولية.

- **الجهود والمبادرات: -**

قامت الحكومة المصرية بتطوير مسودة مشروع قانون جديد للإدارة المحلية يدعم التحول نحو اللامركزية، وتولى البرلمان مناقشة هذه المسودة في الفصل التشريعي الأول ومن المتوقع أن يتولى البرلمان الجديد مع بداية الفصل التشريعي الثاني بإقرار مسودة مشروع القانون على النحو الذي سيرد ذكره لاحقاً. ولكن الحكومة المصرية بدأت في تنفيذ مجموعة من البرامج والإجراءات الداعمة للتحول نحو اللامركزية وتمهيد الطريق لذلك من خلال البرامج والمشاريع الاسترشادية، والاستفادة من نتائج هذه البرامج في رسم السياسات واتخاذ الإجراءات المكملة للإطار التشريعي المقترح لتطوير منظومة الإدارة المحلية وتمكين الوحدات المحلية من القيام بدور فاعل في تقديم الخدمات العامة للمواطنين، والمساهمة في تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية، وتنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة.

وتتضمن برامج التنمية المحلية التي تقوم الحكومة المصرية بتنفيذها لتمهيد الطريق أما التحول نحو اللامركزية الإدارية والمالية في محافظات الجمهورية "برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر" والذي يتم العمل به خلال الفترة الزمنية ٢٠١٦-٢٠٢١، ويستهدف تعزيز التنمية المحلية المستدامة وتوفير فرص عمل لائق ومنتج، والحد من الفقر في محافظتي سوهاج وقنا، باعتبارها من المحافظات التي تعاني من أعلى معدلات للفقر وفقاً لخريطة الفقر لعام ٢٠١٥. ويبلغ إجمالي التمويل المتاح للبرنامج ٩٥٧ مليون دولار أمريكي، يقدم منها البنك الدولي للإنشاء والتعمير قرضاً قدره ٥٠٠ مليون دولاراً أمريكياً، وتساهم الموازنة العامة للدولة بالجزء المتبقي.

ويستهدف البرنامج دعم التنمية المحلية في المحافظات المختارة في صعيد مصر من خلال تعزيز القدرة التنافسية والاقتصادية ورفع كفاءة الوحدات المحلية لتقديم الخدمات الأساسية. ومن المستهدف أن يساهم البرنامج في توفير فرص عمل جديدة في القطاع الخاص، وتحسين بيئة الأعمال على مستوى المحافظات، والمساهمة في تحسين أداء البنية الأساسية والخدمات المقدمة، وزيادة عدد المستفيدين من تطوير البنية الأساسية والخدمات من المواطنين والشركات. وتجدر الإشارة إلى أنه تم اختيار محافظتي قنا وسوهاج لتنفيذ البرنامج بناء على مجموعة من المعايير الواضحة التي شملت عدد السكان، ومعدلات الفقر، والقرب الجغرافي، والقدرات الاقتصادية، ومدى توافر الخدمات الأساسية، واستعداد المحافظات.

ويستهدف المكون الأول للبرنامج دعم القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية من خلال تنمية القطاعات ذات القدرة التنافسية وتطوير المناطق الصناعية والخدمات الحكومية المقدمة لقطاع الأعمال. ويركز المكون الثاني على رفع الكفاءة المؤسسية للمحافظات من خلال معالجة تحديات التنسيق المؤسسي والإداري وتطوير البنية الأساسية. ويعمل مكوني البرنامج على زيادة مشاركة المواطنين في جميع جوانب الخدمات العامة على مستوى المحافظات، وتعزيز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي إطار إجراءات تنفيذ برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر تم إعداد صيغة للتحويلات المالية المركزية فيما بين المحافظة والوحدات المحلية التابعة لها بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية وتعمل الوزارة على تعميمها على باقي محافظات الجمهورية. تم الاتفاق على سقف تمويلي لموازنة المحافظة من برامج التنمية المحلية لمدة ثلاث سنوات، تُبلغ بها المحافظة مسبقاً. وتطبق على هذا السقف التمويلي معادلة تمويلية بحيث يتم تخصيص ٤٠٪ من السقف التمويلي لمستوى المحافظة تنقسم إلى ٣٠٪ يتم تخصيصها لمشروعات ديوان عام الوزارة و١٠٪ للمشروعات التي تنفذها المدينة عاصمة المحافظة، ويتم تخصيص ٦٠٪ من السقف التمويلي للمحافظة على مستوى المراكز بالمحافظة ويتم توزيعها بين هذه المراكز وفقاً لعدد السكان.

استرشادا بمنهجية التخطيط المحلي المتبعة ببرنامج التنمية المحلية بصعيد مصر، تقوم وزارة التنمية المحلية بدمج المخططات العمرانية في عملية التخطيط المحلي كواحدة من أهم المدخلات لإعداد الخطط الاستراتيجية الاستثمارية المتكاملة للمحافظة، من خلال الربط بين المخططات العمرانية والتفصيلية للقرى والمدن والخطط المحلية وخطط الوزارات القطاعية.

تقوم الوحدات المحلية تحت إشراف وزارتي التنمية المحلية والتخطيط والتنمية الاقتصادية منذ عام ٢٠٠٨ بتنفيذ برامج التنمية المحلية الخمس والتي تتضمن برنامج الطرق المحلية والنقل، وبرنامج الكهرباء، وبرنامج تحسين البيئة، وبرنامج دعم الوحدات المحلية، والأمن والإطفاء والمرور بشكل لامركزي، حيث تتولى الوحدات المحلية تحديد احتياجاتها من هذه الخدمات المحلية وترتيب أولوياتها، وتتولى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تحديد البرنامج الاستثماري السنوي للمحافظات لتتولى تمويل المشروعات التي تندرج تحت هذه البرامج التنموية الخمسة على المستوى المحلي. وقد قامت وزارة التنمية المحلية، التي تشرف على تنفيذ هذه البرامج في الوحدات المحلية، بتطوير هذه البرامج لتتضمن برنامج للتنمية الريفية والحضرية ومن أنشطته تطوير مناطق بالأحوزة العمرانية داخل المحافظة بالمدن والمراكز لتوائم السياسات الحضرية على المستوى الوطني. وقدتم تطبيق هذا البرنامج في محافظتي سوهاج وقنا من خلال برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر الممول من البنك الدولي. وتعتزم وزارات التنمية المحلية والتخطيط والتنمية الاقتصادية تعميم هذا البرنامج على مستوى كافة محافظات الجمهورية.

ويحفز برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر مؤشرات الحوكمة المحلية الرشيدة **على النحو التالي:**

- **الشفافية:** من خلال نشر الموازنات العامة لمحافظتي قنا وسوهاج على البوابة الالكترونية للمحافظتين، وكذلك نشر البيانات التفصيلية للمشروعات التنموية التي يتم تنفيذها فيها، ومناقصات المشروعات الاستثمارية بكل شفافية ووضوح.
- **التشاركية:** من خلال عقد جلسات التشاور التي تضم ممثلي كافة الجهات المعنية ذات الصلة من حكوميين وقطاع خاص ومجتمع مدني ومؤسسات مجتمعية وقادة الرأي والخبراء والاستشاريين والأكاديميين ومواطني المحافظتين. ويتم إقرار المشروعات التي يتولى البرنامج تنفيذها بشكل تشاوري وبتوافق بين كافة شركاء التنمية.
- **الاستجابة للمواطنين:** من خلال إعداد منظومة لتلقي شكاوى المواطنين، وتطوير مجموعة من مراكز خدمة المواطنين (١٤ مركزاً في محافظة سوهاج و٩ مراكز في محافظة قنا)، حيث تم تطوير دورة العمل بالمكاتب الخلفية والمكاتب الأمامية لمراكز خدمة المواطنين بهدف تبسيط الإجراءات وخفض الوقت المستغرق في استصدار التراخيص والأوراق الرسمية المختلفة. وقد تم بالفعل توفير ٢٥٪ من الزمن الذي يستغرقه استصدار تراخيص البناء واستخراج تراخيص للمحال التجارية.
- **المأسسة:** من خلال تقديم مقترح بإعادة هيكلة الإطار المؤسسي للمحافظتين الاسترشاديتين لتمكين الإدارة المحلية من القيام بدور أكبر في تطوير منظومة الخدمات العامة التي تقدم للمواطنين بكفاءة وفعالية أكثر، وليصبح أكثر استجابة للمواطنين ودعماً للتنمية الاقتصادية المحلية. ومن خلال تقديم مقترح لإعادة هيكلة الإطار المؤسسي لوزارة التنمية المحلية لتصبح نموذجاً عملياً للنظام الإداري الكفء والفعال ولتتولى دور أكبر في دعم تطوير الإدارة المحلية ووحداتها المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة التنمية المحلية تستهدف تعظيم الاستفادة من برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر، من خلال التوسع في تبادل الخبرات والدروس المستفادة من تنفيذ بعض التدخلات والإصلاحات بمحافظتي قنا وسوهاج ونقل التجربة إلى محافظتي أسيوط والمنيا فيما يتعلق بتطوير عملية التخطيط المحلي وإعداد الخطط الاستثمارية للمحافظة وتحسين منظومة الخدمات المحلية، وذلك في إطار الامتداد الجغرافي للبرنامج.

وفي إطار دعم التحول نحو اللامركزية وزيادة تمكين الإدارة المحلية، تعمل وزارة التنمية المحلية على مراجعة خريطة توزيع الاختصاصات بين المستويات المحلية المختلفة في بعض القطاعات. كما تستهدف الوزارة تطبيق منهجية تشاركية في عملية التخطيط المحلي وبشكل متكامل يتضمن كافة القطاعات الرئيسية والخدمية على المستوى المحلي (مديريات الخدمات والشركات والهيئات التابعة).

في ضوء الاتفاقية الإطارية الموقعة بين حكومة الاتحاد الكونفيدرالي السويسري وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الفني والمالي، والذي تم التصديق عليها بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠١٣، تم توقيع اتفاقية بين وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ووزارة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية في أبريل ٢٠١٨، بشأن إعداد المخططات التفصيلية وتنفيذ أعمال البنية التحتية ذات الأولوية لتنفيذ "مشروع التنمية الحضرية المتكاملة: حيّنا" والذي يتم تمويله من وزارة الدولة السويسرية للشئون الاقتصادية. يستهدف مشروع "حيّنا" تعزيز التنمية الحضرية في مصر من خلال تنفيذ مشروع تجريبي للتصميم والتخطيط العمراني وزيادة حجم الموارد المحلية ودعم التنمية الاقتصادية المحلية بالإضافة إلى السياسات والتشريعات الحضرية. يتم تنفيذ المشروع في محافظتين تجريبيتين، محافظة قنا، ومحافظة دمياط. يُساهم المشروع في تحسين جودة حياة المواطنين وتعزيز التنمية الحضرية من خلال تطبيق منهجية معتمدة ومعلنة للتخطيط التفصيلي باستخدام منهجية إعادة ترتيب الأراضي كما يقوم المشروع بتنفيذ أحد مشروعات البنية الأساسية التي يتضمنها المخطط التفصيلي لكل منطقة من المناطق التي يشملها المشروع. ومن المستهدف أن يُولّد تنفيذ المشروع عدد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة. كذلك سوف يتم تنفيذ عدد من مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في المناطق الداخلية المستهدفة.

وفي إطار الهدف الرئيسي للمشروع، تُدعّم أنشطة مشروع "حيّنا" الجهود المبذولة لتطوير الإطارين القانوني والمؤسسي للتنمية الحضرية على المستوى القومي والتي تساهم بشكل خاص في توفير إطار أفضل لإدارة الامتداد العمراني. كما يتوافق المشروع ومخرجاته مع رؤية مصر ٢٠٣٠ بالإضافة إلى المخطط الاستراتيجي القومي ٢٠٥٢.سيقدم المشروع عدد من البرامج التدريبية لضمان الاستدامة من خلال رفع كفاءة العاملين بالقطاع الحكومي على المستوى المحلي والمستوى القومي تشمل التخطيط الحضري المتكامل والتنمية، والتصميم والإدارة الأكفأ للأراضي، وإدارة المالية العامة على المستوى المحلي متضمنة زيادة الموارد المالية المحلية من خلال تطبيق رسم مقابل التحسين والذي يتم تحصيله نتيجة ارتفاع قيمة الأراضي الناتج عن تطوير خدمات البنية الأساسية المقدمة في المناطق ذات الصلة.تُقدر قيمة التمويل المتاح لتنفيذ المشروع – والذي يستمر من عام ٢٠١٨ وحتى عام ٢٠٢٣ - بحوالي ١١,٨ مليون دولار، يقدم الجانب السويسري منحة نقدية قيمتها ٨,١ مليون دولار، وتبلغ مساهمة الحكومة المصرية بنحو ٣,٦ مليون دولار. ويتمثل الشركاء الرئيسيين للمشروع في الهيئة العامة للتخطيط

العمراني ومحافظة قنا ومحافظة دمياط وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (الشكل رقم (١٠٤)).

**شكل رقم (١٠٤) مكونات وأنشطة مشروع التنمية الحضرية المتكاملة "حينا" في محافظتي قنا ودمياط**

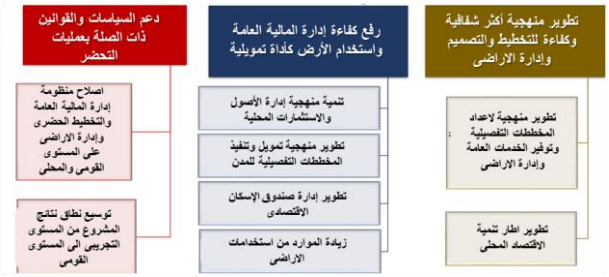


**المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العُمراني. ٢٠٢٠. اللجنة التيسيرية لمشروع التنمية الحضرية المتكاملة "حينا". أكتوبر**

في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة المصرية لتفعيل الأقاليم الاقتصادية التي نشأت بموجب قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، لتطوير منظومة الحوكمة المحلية ولإعطاء دفعة قوية لتنسيق جهود التخطيط الفعال والتنمية المستدامة والشاملة والمتوازنة في أرجاء الجمهورية، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بتأسيس هيئة تنمية إقليم الصعيد. وتتولى الهيئة وضع خطة للإسراع بالتنمية الشاملة في مناطق الصعيد بمشاركة أولادها في مشروعات التنمية وفي أولوية الاستفادة منها، بمراعاة الأنماط الثقافية والبيئية للمجتمع المحلي، وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وبالتنسيق مع الوزارات والمحافظات والجهات والهيئات المعنية. وتكون الأولوية في الخطط التي تضعها الهيئة للمشروعات المحققة لعائد تنموي ونسب تشغيل مرتفعة، مع العمل على جذب الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة والعوائد الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المستهدفة. وقد منح القانون الاستقلال المالي لهيئة تنمية الصعيد.

أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية "تطبيق على الهاتف المحمول بعنوان "شارك ٢٠٣٠"، ليكون همزة الوصل مع المواطن للتوعية بالبرامج والمشروعات التنموية ومؤشرات أدائها، وطريقة فعالة للتمكين من المُتابعة الدورية، وبما يعزز آليات التواصل والمشاركة المجتمعية. **ويهدف التطبيق إلى:**

- تحقيق أكبر قدر من الشفافية في إتاحة المعلومات الخاصة ببرامج التنمية/ مؤشرات الأداء/ المشروعات الاستراتيجية.
- التوعية المجتمعية الموسعة بحجم الإنجازات التي تقوم بها الدولة بشكل دوري.
- إتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة في المتابعة «متابعة المواطن» واقتراح مبادرات ومشروعات ذات أولوية.
- نشر ثقافة الأداء في الجهاز الإداري للدولة وبين المواطنين.

**شكل رقم (١٠٥) برنامج شارك لمتابعة مؤشرات الأداء**

يعتمد التطبيق على متابعة مؤشرات قياس الأداء من خلال البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال المنظومة الوطنية لمتابعة وتقييم الأداء الحكومي (٢٧٠٠ مؤشر أداء). أما حصر المشروعات المنتهية، فيتم من خلال تقرير حصاد مرحلة البناء في ٩٠ يوم. ويتم متابعة خطة المشروعات الجاري تنفيذها من خلال منظومة الخطة الاستثمارية، وبالتنسيق مع الوزارات المعنية ذات الصلة، وخطة المواطن. وتلعب القطاعات النوعية بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والوزارات المختلفة، وبنك الاستثمار القومي دوراً كبيراً في متابعة تنفيذ المشروعات القائمة.

- **التحديات المستقبلية**

- الاستفادة من نتائج البرامج الاسترشادية التي تتولى الحكومة المصرية تنفيذها في التوسع في التطبيق على مستوى كل الوحدات المحلية.
- استمرار الإرادة السياسية الداعمة للتحول نحو اللامركزية الإدارية والمالية بشكل تدريجي.
- التوسع في دمج مبادئ الحوكمة المحلية الرشيدة في برامج التحول نحو اللامركزية بشكل عام، وخصوصاً ما يرتبط بالتشاركية والشفافية.

## ٢. الربط بين السياسات الحضرية وآليات التمويل والميزانيات: -

- **رصد الوضع الراهن: -**

- بلغت قيمة الاستثمارات الموجهة إلى دواوين عموم المحافظات وهيئتي النظافة في محافظتي القاهرة والجيزة في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ حوالي ١٥,٤ مليار جنيه مصري.
- بلغت قيمة الاستثمارات المخصصة لمحافظات الصعيد ومحافظتي شمال وجنوب سيناء في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما يقرب من ٣١,٢ مليار جنيه مصري، و٥,٢ مليار جنيه مصري، على التوالي.
- يوضح توزيع الاستثمارات المستهدفة على مستوى برامج التنمية المحلية وفقاً لموازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، استحواذ برنامج الطرق والكباري على ٥,٧٧ مليار جنيه مصري بنسبة ٤٢,٣٪ من جملة الاستثمارات الموجهة لهذه البرامج. كما بلغت قيمة الاستثمارات الموجهة لقطاع تحسين البيئة ٣,٤٥ مليار جنيه مصري بنسبة٢٥,٣٪ من جملة استثمارات برامج التنمية المحلية. أما برامج تدعيم الوحدات المحلية، والكهرباء، والاستهداف الجغرافي فقد استحوذت على ١٥,٦٪ و٩,٨٪ و٠,٠٥٪ من جملة استثمارات برامج التنمية المحلية (الشكل رقم (١٠٦)).

**شكل رقم (١٠٦) توزيع الاستثمارات المستهدفة على مستوى برامج التنمية المحلية خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩**

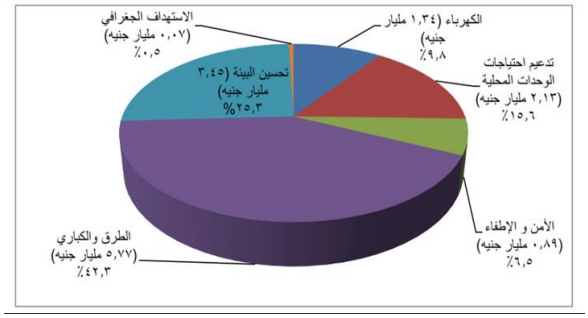


**المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الاداري**

- وتجدر الإشارة إلى أن "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠" قد استهدفت زيادة ما تديره المحليات من موازنة استثمارية من ١٠٪ عام ٢٠١٥/٢٠١٤، إلى ٢٠٪ عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، وإلى ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠/٢٠٢٩.

- **القضايا الرئيسية: -**

- وضع الأسس اللازمة لتطوير منظومة اللامركزية المالية.
- تعظيم الاستفادة من الموارد المالية المحلية من خلال تحفيز الإدارة المحلية على زيادة قيمة إيرادات الرسوم المحلية
- رفع كفاءة استغلال الأصول المحلية لدعم تمويل مشروعات التنمية الشاملة والمتوازنة بالمحافظات والوحدات المالية التابعة لها.

• **الجهود والمبادرات:-**

تقوم وزارة التنمية المحلية من خلال برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر ومبادرة حياة كريمة بالتأكد من وجود استثمارات كافية لتحقيق المخططات الاستراتيجية العمرانية من خلال توفير ميزانية لمشروعات الحضرية في الخطط الاستثمارية.

تدعم وزارة التنمية المحلية اللامركزية المالية للمحافظات والوحدات المحلية التابعة من خلال تحديد السقف المالي بين محافظات الجمهورية بناءً على معادلة تمويلية ومعايير لتخصيص التمويل للمحافظات بشكل عادل، على النحو السابق ذكره.

تقوم وزارة التنمية المحلية بالتعاون مع وزارة المالية بعملية مراجعة لكل الموارد المالية للدولة لتحديد الموارد ذات الطابع المحلي وتطوير آليات جمعها لزيادة حصيلة هذه الرسوم مقابل تحفيز الإدارة المحلية على القيام بدور فعال في زيادة هذه الحصيلة مقابل احتفاظ الإدارة المحلية بنسبة أكبر من هذه الحصيلة. وتدرس وزارة التنمية المحلية تقديم مقترح محدد لحصر الموارد المالية المحلية وآليات زيادة متحصلاتها ورفع كفاءة تحصيلها. كما تدرس الوزارة أيضاً تطبيق منهجية معتمدة لحصر الأصول المحلية وإعادة تقييمها وتحديد أوجه تعظيم الاستفادة من استغلال هذه الأصول على النحو الذي يدر عائداً أعلى للوحدات المحلية المختلفة.

وتتولى وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ممثلة في الهيئة العامة للتخطيط العمراني بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تنفيذ منهجية مستحدثة لرفع كفاءة إدارة المالية العامة تتضمن ثلاث محاور رئيسية. يتعلق المحور الأول بتطوير أداء الصناديق الخاصة لتعزيز دورها كآلية تمويلية لمشروعات المحافظة المرتبطة بالتنمية العمرانية وذلك بالتركيز على صندوق الإسكان الاقتصادي وصندوق الخدمات والتنمية وهيكلة الرسوم لصالح صندوق التنمية والخدمات وتعظيم المتحصلات من الرسوم الموحدة، والإيرادات المشتركة للمحافظات. ويتعلق المحور الثاني بتطوير منظومة استغلال الأراضي اقتصادياً ومالياً لتكون قاطرة للتنمية بالمحافظات وذلك من خلال إعداد دراسات جدوى ونماذج مالية لمشروعات إعادة ترتيب الأراضي، وتطوير آليات تعظيم استغلال الأراضي المملوكة للدولة بالوحدات المحلية، وتخطيط مناطق الامتداد، وتخطيط مشروعات البنية الأساسية، وتطوير منظومة الضريبة العقارية، وضريبة الأراضي الفضاء، ورسم التنمية والتطوير. ويركز المحور الثالث على تعزيز الموارد المحلية بالتركيز على مقابل التحسين، ومقابل الارتفاع، والضريبة العقارية، والرسوم الموحدة، والإيرادات المشتركة للمحافظات، بالإضافة إلى تعظيم العائد من استغلال أصول الوحدة المحلية وتنميتها، ورفع كفاءة الاستثمار العام المحلي، وترشيد الإنفاق العام على المستوى المحلي.

• **التحديات المستقبلية: -**

تمكين الإدارة المحلية من تنمية مواردها المالية بكفاءة وفعالية.

استكمال منظومة حصر الأصول المملوكة للوحدات المحلية تمهيداً لوضع الخطط اللازمة لتعظيم الاستفادة منها.

تطوير منظومة الرسوم والضرائب المرتبطة بخدمات التنمية العمرانية ذات الطابع المحلي وتطوير آليات تنمية حصيلتها، وزيادة نصيب الوحدات المحلية منها.

## ٣. تطوير أطر قانونية وسياسات لتمكين الحكومات من تنفيذ السياسات الحضرية: -

• **رصد الوضع الراهن:-**

تتضمن منظومة التخطيط والتنمية المحلية ثلاثة قوانين حاكمة، تشمل قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨، وقانون التخطيط رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣، وقانون الإدارة المحلية ٤٣ لسنة ١٩٧٩. وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية التي تتضمنها هذه القوانين والتي تدعم التنمية الحضرية على المستويين الوطني والمحلي، وتساهم أيضا في تمكين الإدارة المحلية من الوفاء بالتزاماتها وفق الأجندة الحضرية الجديدة، وتوفر الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية المستدامة الشاملة والمتكاملة والمتوازنة وتتوافق مع الأجندة الحضرية الجديدة، إلا أن المجال يتسع أمام تطوير هذه القوانين لضمان حوكمة أكثر كفاءة وفعالية لتنفيذ السياسات الحضرية. وعلى الرغم من أهمية تطوير الإطار التشريعي لمنظمة التنمية العمرانية المستدامة، إلا أن نجاح هذه القوانين يتوقف على مدى توافر الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ القوانين وتوفير الموار المالية اللازمة وتأهيل الكوادر البشرية المؤهلة لتنفيذ هذه القوانين، ومتابعة التنفيذ وتقييم نتائج تطبيقها على أرض الواقع.

• **القضايا الرئيسية: -**

تطوير قانون الإدارة المحلية الجديد الذي يدعم التحول نحو اللامركزية الإدارية والمالية وتمكين وحدات الإدارة المالية من إدارة منظومة التنمية المستدامة الشاملة والمتكاملة.

تطوير قانون التخطيط العام الذي يدعم تمكين الإدارة المحلية من المساهمة بفعالية في منظومة التخطيط لتوفير البنية الأساسية والخدمات العامة لتحسين مستوى معيشة المواطنين وجذب الاستثمار الوطني والأجنبي على المستوى المحلي وتوفير المزيد من فرص العمل اللائق والمنتج للمواطنين في كافة المحافظات والوحدات المحلية التابعة لها.

• **الجهود والمبادرات: -**

جاري العمل على حزمة متكاملة من القوانين المتعلقة بالتخطيط والتنمية المحلية، حيث يناقش البرلمان حاليا التصورات النهائية لقانوني الإدارة المحلية وقانون التخطيط الموحد، ولأول مرة يتم النظر للقانونيين في إطار متكامل.

○ **قانون التخطيط العام للدولة:**

- قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بإعداد مشروع قانون جديد للتخطيط العام للدولة ليحل محل القانون الحالي رقم ٧٠ لعام ١٩٧٣، وأحاله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب، وتم مناقشته في لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، وفي انتظار مناقشته في الجلسة العامة بمجلس النواب تمهيداً لإصداره.
- يتسق مشروع القانون مع مواد الدستور ذات العلاقة بنظام الإدارة المحلية واللامركزية حيث يُمكن المشروع الوحدات المحلية في إعداد خططها التنموية على المستويات المختلفة، كما يعطيها الحرية والمرونة اللازمتين لتنفيذ هذه الخطط، وتعبئة المزيد من الموارد المالية لصالح الاستثمار، وزيادة كفاءة الإنفاق العام.
- فكر اللامركزية التي يقوم عليها القانون تؤدى إلى توجيه الاستثمارات لتمويل المشروعات وفقاً للأولويات وتفضيلات المواطنين وهو ما يؤدى إلى كفاءة تخصيص الموارد.

• **التحديات المستقبلية: -**

- سرعة الانتهاء من اعتماد قانوني التخطيط العام والإدارة المحلية من مجلس النواب في أقرب وقت ممكن.
- سرعة الانتهاء من إعداد اللوائح التنفيذية لقانوني التخطيط العام والإدارة المحلية بحيث يتم البدء في تنفيذ القوانين وتطوير منظومة التخطيط المحلي وتمكين الإدارة المحلية من القيام بالدور المنوطة به في تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة ورفع معدلات التنمية المستدامة.

## ٤. بناء قدرات الحكومات المحلية في تنفيذ الحوكمة المحلية والإقليمية ذات المستويات المتعددة: -

• **القضايا الرئيسية: -**

تهتم وزارة التنمية المحلية بمكون التدريب والتأهيل المستمر للعاملين وكوادر الإدارة المحلية، حيث تم إدخال تطوير شامل على برامج مركز التنمية المحلية بسقارة، وأصبحت الدورات المقدمة من خلال المركز تغطي مساحة واسعة من المعارف والمهارات المطلوبة لتطوير أداء

الوحدات المحلية، وهناك برامج متخصصة لانتقاء وتدريب ورفع قدرات القيادات المحلية العليا والوسطي.

من خلال برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر، تم اقتراح هيكل مؤسسي مطور للمحافظات والمراكز والقرى وجاري تطبيقه في سوهاج وقنا تمهيداً لتعميمه على باقي المحافظات.

- من خلال برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر يتم إنشاء قاعدة بيانات لإدارة الأصول (ومنها كجزء أساسي الطرق ويتم حصر كل الأصول على أرض المحافظة بها تصنيف فني واقتصادي ومالي كمدخل أساسي لتوجيه الاستثمارات ومرجع تخطيطي يتم الاستناد إليه في إعداد المخططات الاستراتيجية العمرانية.
- تشرف وزارة التنمية المحلية على المبادرة الرئاسية الطموحة لتطوير القرى الأكثر احتياجاً (١٠٠٠ قرية يزيد فيها معدل الفقر عن ٥٥٪، ويعي فيها ١٢,٥ مليون مواطن)، حيث تتولي الوزارة التنسيق مع كافة الوزارات لضخ استثمارات كبيرة في هذه القرى لإحداث نقلة نوعية في مستوى معيشة مواطنيها، وتعزيز مشاركتهم في إحداث هذه التنمية.
- منظمات المجتمع المدني تشارك في الكثير من البرامج والأنشطة التي تنفذها او تشرف عليها الوزارة، فمبادرة حياة كريمة مثلا يشارك في تنفيذها أكثر من ٢٥ منظمة أهلية محلية، كما ان المجتمع المدني المحلي يشارك بفاعلية وبشكل رسمي في عضوية لجان تنمية المجتمع التي تم تشكيلها على مستوى كل قرية.
- يهتم مركز التنمية المحلية بسقارة بتنفيذ برامج تدريبية (فضلاً عن برامج الدعم الفني المقدمة من خلال شركاء التنمية) في مجال تنمية الموارد الذاتية للمحافظات وتحسين عملية الصرف، وقد تزايدت الحاجة لذلك بعد النص على تخصيص جز من ايرادات قوانين تقنين وضع اليد على الاراضي وقانون التصالح في مخالفات البناء.
- يهتم مركز التنمية المحلية بسقارة وكافة البرامج التي يتم تنفيذها بالتعاون مع شركاء التنمية بتدريب إدارات التخطيط بالمحافظات والمراكز، ويعد التدريب على منظومة التخطيط والإدارة المالية مكونا اساسيا في الخطة التدريبية السنوية لمركز سقارة.
- برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر تبني حزمة موسعة من الدعم الفني وبناء القدرات والتدريب اثناء العمل لكافة مسئولي التخطيط والإدارة المالية بمحافظتي سوهاج وقنا (على مستوى المراكز – على مستوى المحافظات).
- تحرص وزارة التنمية المحلية على الاستفادة القصوى من البرامج المنفذة بالتعاون مع شركاء التنمية الدوليين لجلب خبرات أجنبية تساهم في رفع قدرات الموظفين المحليين، أو ارسال أعداد من الموظفين والقيادات المحلية لرحلات دراسية بالخارج للاستفادة من الخبرات المتوفرة هناك.
- وفي إطار الاستعداد لتنفيذ مشروع التنمية الحضرية المتكاملة "حينا"، قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بإعداد الدليل الإرشادي لتنفيذ المخططات التفصيلية باستخدام منهجية ترتيب الأراضي بمناطق الامتداد (الشكل رقم (١٠٧)). كما عُقدت مجموعة من البرامج التدريبية للتعريف بالدليل والتدريب على استخدامه وتطبيق الخطوات التنفيذية التي وردت به.

**شكل رقم (١٠٧) الدليل الإرشادي لتنفيذ المخططات التفصيلية باستخدام منهجية ترتيب الأراضي بمناطق الامتداد**

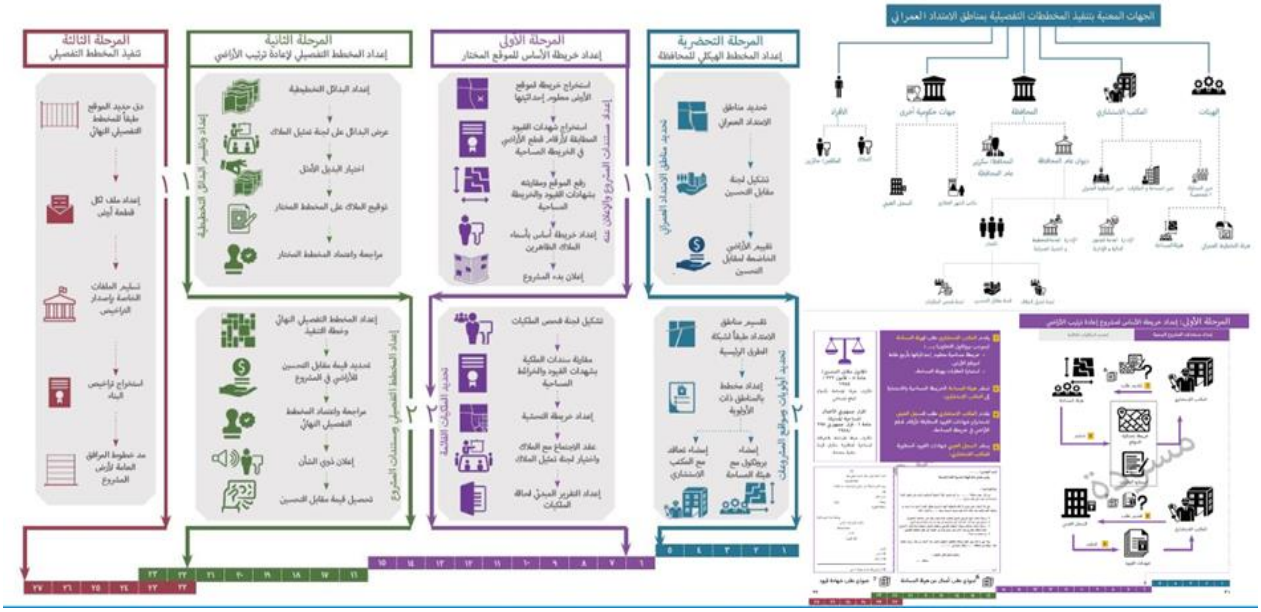


**المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العُمراني. ٢٠١٩. الدليل الإرشادي لتنفيذ المخططات التفصيلية باستخدام منهجية ترتيب الأراضي بمناطق الامتداد.**

- **الجهود والمبادرات: -**

تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في إطار توجه الحكومة نحو التحول الرقمي بتنفيذ برنامج تَنْمِيَة وبِنَاء القدرات الرقْميَّة للعاملين بالجِهاز الإداري للدولة (بما فيهم العاملين بالمُحافَظات والمديريات التَّابِعة). ويستهدف البرنامج تنمية وبِنَاء القدرات الرقْمية للعاملين بالجهاز الإداري الدولة لتهيئتهم للمشاركة في تنفيذ/تشغيل المشروعات التي تنفذها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال تطوير منظومة تدريبية متكاملة تتواكب مع المتغيرات الإدارية والتكنولوجية الحديثة، وتتواكب مع توجه الدولة نحو التحول الرقمي. كما يركز البرنامج على تعزيز ثقافة التعلم المستمر، وتعزيز الالتزام بالمعايير القياسية (الجودة والالتزام المؤسسي)، وتعزيز ثقافة التركيز على المواطن لموظفي الشباك، ودعم آليات الحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد. ومن المتوقع أن يترتب على البرنامج تحسين أداء موظفي الشباك الأمامي من مقدمي الخدمات الجماهيرية نتيجة برامج بناء وتنمية القدرات الإدارية والرقمية. وقد تم تدريب ٤٨٠٠ متدرب شهرياً خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، وتدريب ٥٢,٥٠٠ موظف سيتم نقلهم إلى العاصمة الإدارية الجديدة من الجهات المتنقلة بإجمالي ١٢٤ جهة. كما تولى البرنامج تدريب العاملين بالمحافظات والمديريات التابعة، على الإبداع التكنولوجي والتحوُّل الرقْمي.

كما تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتنفيذ برنامج التحوُّل الرقْمي للمُحافَظات خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠١٨)، بهدف تدريب ٢٠٠٠ موظف من اجمالي ١٠٠٠٠ موظف في محافظات: البحيرة، وكفر الشيخ، والشرقية، والوادي الجديد، والفيوم، والأقصر، وأسوان، وجنوب سيناء، والسويس والاسماعيلية. وبلغ عدد المتدربين وفقاً لهذا البرنامج بالمحافظات ٥٦٧٢ متدرب و١٧٣٤١ متدرب في الجهاز الإداري للدولة ١٧٣٤١متدرب.

وتتولى الوزارة أيضاً تنفيذ عدد من برامج تنمية القدرات التي تشمل برنامج أساسيات التحوُّل الرقْمي، بالتعاون مع المعهد القومي للاتصالات، وينفذ من بُعد، ويستهدف البرنامج تدريب العاملين بالوزارات والهيئات العامة، فضلًا عن العاملين بالمحافظات. وتم الانتهاء من تدريب عدد ١٤٦٢على برنامج اساسيات التحول الرقمي. وتتضمن برامج تنمية القدرات برنامج التحوُّل الرقْمي كوسيلة لمُكافَحة الفساد، حيث تم الانتهاء من تدريب عدد ١٢٠٠

مُوظَّفًا على برنامج التحوُّل الرقْمي لمكافحة الفساد، وبرنامج الإدارة الرقمية للمشروعات، الذي يهدف تنمية المهارات الإدارية الرقْمية وصقل المهارات الإدارية للتهيئة للعمل بالعاصمة الإدارية الجديدة، حيث تم تدريب ٨١٤ من العاملين المنتقلين للعاصمة الإدارية. كما تتولى الوزارة تنفيذ برنامج المهارات الرقْمية الأساسية، الذي يهدف إلى نَشْر الثقافة الرقْمية، وتمكين الاستخدام الفعَّال لتُكْنولُوجيا المعلومات للعاملين بالجهاز الإداري للدول، من خلال تدريب ٦٢٠ من العاملين بالجهاز الإداري بالدولة. أما برنامج مهارات الحاسب الآلي المُتقدِّمة فقد استهدف تدريب ١٢٠٠ من العاملين بالجهاز الإداري بالدولة.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى وجود تعاون قائم بين وزارة التنمية المحلية وهيئة التخطيط العمراني من خلال مركز التنمية المحلية بسقارة لبناء قدرات العاملين بالإدارة المحلية في مجالات وضع وتنفيذ سياسات التنمية الحضرية ومتابعتها وتقييمها.

- **التحديات المستقبلية: -**

توفير التمويل اللازم لتنمية قدرات العاملين في الإدارة المحلية على مستوى الوحدات المحلية المختلفة بهدف تمكين الإدارة المحلية من الاضطلاع بالمسئوليات المطلوبة منها والتي تستهدف تمكين الوحدات المحلية من إدارة منظومة التنمية والتخطيط والتمويل للتنمية المستدامة على المستوى المحلي.

## ٥. تبنى مداخل تشاركية تضع في اعتبارها المرأة والتنوع العمري في تنفيذ التخطيط والسياسات الحضرية: -

- **الجهود والمبادرات: -**

- قامت وزارة التنمية المحلية بتطبيق منهجية تشاركية في عملية التخطيط المحلي وبشكل متكامل يضمن مشاركة الجهات والقطاعات الخدمية المختلفة وتعمل الوزارة على تعميم هذه المنهجية على باقي محافظات الجمهورية بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
- تم تبني ونشر وتعميم حزمة من الأدلة التي تؤكد على تطبيق النهج التشاركي في عمليات التخطيط، أهمها أدلة منظومة التخطيط المطورة على مستوى المحافظات والمراكز، دليل جلسات التشاور العامة لوضع خطط استثمارية تشاركية، دليل تطبيق الاعتبارات الاجتماعية، أدلة إدارة منظومة الشكاوى والتظلمات.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية:
- تطوير برامج التنمية المحلية الخمس لتشمل برنامج مخصص للتنمية الثقافية والمجتمعية منها دعم إنشاء وتجهيز قصور الثقافة والمكتبات ودور الرعاية المتخصصة (المسنين-الأيتام-....) ومراكز خدمة المجتمع ودور المناسبات ومراكز الشباب والساحات الرياضية إلخ...، وتعمل الوزارة على تعميم برامج التنمية المحلية المطورة على مستوى الجمهورية.

- **التحديات المستقبلية: -**

- توفير الموارد اللازمة لتمويل برامج تنمية القدرات اللازمة لمشاركة المرأة والشباب في منظومة اتخاذ القرار التخطيطي.
- القدرة على استمرار المتدربات والمتدربين في العمل وتطبيق ما تم اكتسابه من مهارات وتكوين جيل ثاني وثالث من القيادات التخطيطية والتنفيذية في كافة الوزارات والجهات المعنية ذات الصلة.
- تطوير برامج تدريبية عن بُعد تتناسب مع ظروف العمل في ظل ظروف عمل استثنائية.

## ٦. تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة في جميع مجالات وعلى جميع مستويات اتخاذ القرار: -

- **القضايا الرئيسية: -**

- على الرغم من زيادتها النسبية، تمكين المرأة من تقلد المناصب القيادية في الحكومة والقطاع الخاص.
- زيادة عدد النساء المعيلات وارتفاع معدلات الفقر بين النساء في القرى وفي القطاع غير الرسمي.
- شدة تأثير جائحة كوفيد-١٩ المستجد على المرأة العاملة وزيادة الأعباء الملقاة على عاتقها للعناية بأسرتها.

- **الجهود والمبادرات: -**

- تم تبني دليل لجلسات التشاور كواحد من أليات تنفيذ برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر من وزارة التنمية المحلية ليتم تعميمه على باقي المحافظات بخلاف سوهاج وقنا، ويقوم الدليل على فكرة اشراك المواطنين في عملية التخطيط برفع الاحتياجات واقتراحهم مشروعات وتحديد الأولويات وصياغتها من خلال جلسات تشاور على مستوى المحافظة والمراكز التابعة، وتشمل هذه الجلسات ممثلين عن كل الفئات من قيادات طبيعية ومرأة وذوي احتياجات خاصة إلخ...
- إعمالاً لمواد الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤، وتأكيداً لما جاء به من مبادئ تكافؤ الفرص، وما كفله للمرأة من حقوق، واتساقاً مع "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠" التي تسعى لبناء مجتمع عادل، يضمن الحقوق والفرص المتساوية لأبنائه وبناته من أجل أعلى درجات الاندماج الاجتماعي لكافة الفئات، وإيماناً من الدولة المصرية، بأن الاستقرار والتقدم لن يتحققا إلا من خلال ضمان مشاركة فاعلة للمرأة في كافة أوجه العمل الوطني، وفي إطار إعلان عام ٢٠١٧ عاماً للمرأة فقد قام المجلس القومي للمرأة بإعداد "استراتيجية تمكين المرأة ٢٠٣٠" والتي تعتبر وثيقة العمل للأعوام القادمة لتمكين المرأة، وتم تكليف الحكومة المصرية بتفعيل الخطط والبرامج والمشروعات المتضمنة في هذه الاستراتيجية، وتنفيذها ومتابعة تنفيذها أيضاً.
- وتنص الرؤية الاستراتيجية لتمكين المرأة إنه "بحلول عام ٢٠٣٠، تصبح المرأة المصرية فاعلة رئيسية في تحقيق التنمية المستدامة في وطن يضمن لها كافة حقوقها التي كفلها الدستور، ويحقق لها حماية كاملة ويكفل لها - دون أي تمييز – الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمكنها من الارتقاء بقدراتها وتحقيق ذاتها، ومن ثم القيام بدورها في إعلاء شأن الوطن". وتشمل محاور "استراتيجية تمكين المرأة ٢٠٣٠" التمكين السياسي وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة، والتمكين الاقتصادي، والتمكين الاجتماعي، والحماية. ويشير الشكل رقم (١٠٣) إلى الأهداف الاستراتيجية المتضمنة في هذه المحاور.
- كما أكدت الاستراتيجية على العوامل الحرجة لنجاح تنفيذ الاستراتيجية والتي تضمنت الإرادة السياسة والدعم المؤسسي على كافة المستويات، والتوسع في تبني نهج التخطيط والموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة في مختلف القطاعات، وتوسيع قاعدة المشاركة لكافة قطاعات المجتمع ذات الصلة، والشراكة مع المجتمع المدني، والمساندة الإعلامية لتعزيز ثقافة احترام المرأة وتثمين قدرتها على المشاركة والقيادة الفاعلة، وكفاءة آليات الرصد من أجل المتابعة والتقييم، وتأسيس قاعدة معلوماتية وبحثية حول أوضاع المرأة المصرية ورصد الفجوات المعلوماتية، وحساب تكلفة تنفيذ الاستراتيجية بدقة وواقعية، وكفاءة الإطار المؤسسي وآليات التنسيق والمتابعة لتنفيذ الاستراتيجية. ومما سبق يتضح اهتمام الحكومة المصرية بمتطلبات الحوكمة الرشيدة ودمج المرأة المصرية وقضاياها المختلفة في منظومة التخطيط والتمويل على المستوى الوطني والمحلي والقطاعي.

شكل رقم (١٠٨) استراتيجية تمكين المرأة ٢٠٣٠: المحاور والأهداف الاستراتيجية

المصدر: المجلس القومي للمرأة (٢٠١٧) "استراتيجية تمكين المرأة ٢٠٣٠". مارس

في يناير ٢٠٢١، أصدر المجلس القومي للمرأة "التقرير الخامس لرصد السياسات والبرامج المستجيبة لاحتياجات المرأة خلال جائحة فيروس الكورونا"، والذي تضمن رصداً للإجراءات التي اتخذتها الدولة لحماية المرأة وتلبية احتياجاتها الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ المستجد. وتتضمن أهم هذه الإجراءات **ما يلي:**

- تخفيض عدد العاملات والعاملين في المصالح والأجهزة الحكومية ومنح الموظفة التي ترعى طفلاً أو أكثر_أقل من ١٢ سنة) والتي ترعى أبناء من ذوي الاحتياجات الخاصة أجازه استثنائية، والسماح للأمهات العاملات من القيام بواجباتهن المنزلية دون أن يفقدن وظائفهن. كما أعلنت وزارة الصحة والسكان عن اتخاذ إجراءات صرف أدوية للأمراض المزمنة وألبان الأطفال ووسائل تنظيم الأسرة لمدة ٣ شهور. وأعلنت وزارة التضامن الاجتماعي عن تكثيف الإجراءات الاحترازية لأبناء دور الرعاية وتوفير كافة الاحتياطات الصحية ومنشورات التوعية وتشمل دور التربية والمؤسسات العقابية ودور الأيتام والمسنين ومؤسسات الرعاية الاجتماعية وذوي الإعاقة ومراكز استضافة المرأة.
- تقديم منحة استثنائية قدرها ٥٠٠ جنيه للعمالة غير المنتظمة من النساء والرجال، في إطار خطة الدولة لحماية هذه الفئة المتضررة من جائحة كوفيد-١٩ المستجد. كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشاء صندوق إعانات الطوارئ للعمال وتشكيل لجنة العمالة المتضررة من التداعيات الاقتصادية للجائحة، وتنسيق الجهود والمبادرات التي تقوم بها المؤسسات المالية والشركات ورجال الأعمال ومؤسسات العمل الأهلي وغيرها لجمع المساعدات وتقديمها لمستحقيها. وقد استفاد من صندوق إعانات الطوارئ للعمال ٣٦٤ ألف و٢٦١ عامل يعملون في ٣٧٣٨ شركة متعثرة ومتضررة من الجائحة، وبلغ إجمالي المنصرف من الصندوق نحو ٧٦٩ مليون و٣٣٩ ألف جنيه خلال عام ٢٠٢٠.
- وتم تخفيض وترحيل قيمة الأقساط المستحقة على عملاء التمويل متناهي الصغر بما يعادل ٥٠٪ من قيمة الأقساط وإعفاء العملاء من عمولة السداد المعجل للمديونيات القائمة وتخفيض المصاريف الإدارية لتجديد التمويل القائم. ويتفيد من هذه الإجراءات ٣,١ مليون مواطن ومواطنة.
- تمت زيادة مكافأة المعلمين والأطباء بتكلفة إجمالية ٦,٦ مليار جنيه مصري خلال عام ٢٠٢٠.
- وجه رئيس الجمهورية بسرعة بناء ٢٥٠ ألف وحدة إسكان اجتماعي والانتهاء من بناء ١٠٠ ألف وحدة إسكان بديل لسكان المناطق غير الآمنة.
- أعلن جهاز المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عن تقديم قرض استثنائي لفترة زمنية لا تتجاوز عام لتوفير السيولة للمشروعات الممولة من الجهاز بحد أقصى مليون جنيه مصري. وقد ارتفعت نسبة المرأة في المشروعات الصغيرة إلى ٦٩٪ في عام ٢٠١٩، وحصلت على ٥١٪ من إجمالي القروض الموجهة إلى المشروعات متناهية الصغر.
- قامت وزارة التضامن الاجتماعي بضم ١٦٠ ألف أسرة جديدة لبرنامج تكافل وكرامة، ليصل عدد المسجلين بالبرنامج ٣,٦ مليون أسرة حتى ديسمبر ٢٠٢٠، مع وجود قاعدة بيانات متكاملة لهذه الأسر، ومن بينها الحالات المرضية التي تحتاج رعاية صحية. كما استفاد مليون مواطن ومواطنة موزعون على ٢٠٠ ألف أسرة من دعم نقدي استثنائي لمدة ٣ شهور.
- أعتمد مجلس النواب قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والذي يتضمن محوراً كاملاً عن القطاع غير الرسمي مع تحديد فترة انتقالية لهذا القطاع لتوفيق أوضاعه.
- قامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بإعداد مجموعة من برامج التعليم عن بعد مخصصة لإعادة تأهيل وتطوير المرأة المصرية وتجهيزها لسوق العمل وبرامج تدريب على أدوات تكنولوجيا المعلومات المختلفة والتسويق الرقمي والتجارة الإلكترونية التي ستؤدي إلى توفير مزيد من فرص العمل ودعم المرأة المعيلة وتمكينها بما يحقق لها عوائد اقتصادية مناسبة.
- أطلق المجلس القومي للمرأة ووزارة التعاون الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي "مسرع سد الفجوة بين الجنسين" بهدف مساعدة الحكومة والشركات على اتخاذ إجراءات حاسمة لسد الفجوات الاقتصادية بين الجنسين، وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وسد الفجوات بين الجنسين في الأجور، ودفع مزيد من النساء إلى المناصب القيادية، والمساواة بين الجنسين في مستقبل العمل. ويتضمن المسرع أيضاً محوراً لإعداد المرأة لعالم العامل بعد جائحة كوفيد-١٩ المستجد.
- أعلنت وزارة التعاون الدولي في تقريرها السنوي لعام ٢٠٢٠ عن تمويل ٣٤ مشروعاً بقيمة إجمالية ٣,٣ مليار دولار أمريكي لدعم تمكين المرأة وتكافؤ الفرص بين الجنسين ضمن المحفظة الجارية للوزارة.
- اعتمدت اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان القرار المصري غير مسبوق حول "حماية حقوق المرأة والفتاة من تداعيات جائحة كوفيد-١٩ المستجد" والذي تم إعداد بالتعاون بين وزارة الخارجية والمجلس القومي للمرأة، وأنضم للقرار ١٩ دولة عربية و٦٠ دولة حول العالم.
- أطلق جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالتعاون مع مجموعة السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا "الكوميسا" منصة "صوت خمسين مليون امرأة أفريقية" كأول منصة الكترونية تربط بين النساء في مجال الأعمال التجارية داخل ٣٨ دولة أفريقية، لنقل الأفكار والمعارف والمعلومات بين صاحبات المشروعات ورائدات الأعمال في شتى أنحاء القارة الأفريقية.
- أطلقت وزارة النقل بالشراكة مع المجلس القومي للمرأة وهيئة سكك حديد مصر وبالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية حملة "السكة أمان" لضمان الانتقال الآمن للمرأة ورفع الوعي بمختلف قضايا المرأة لا سيما التصدي لظاهرة التحرش.
- أطلقت وزارة التنمية المحلية مبادرة "شغلك في قريتك" بهدف توفير فرص عمل مستدامة لمواطني القرى، مع التركيز على المرأة المعيلة، وتعظيم قيمة المنتجات من خلال إنشاء مجمعات صناعية بالقرى المصرية، يحتوي كل مجمع على مشروعات متوسطة أو مزيج من المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- تم إعادة تشكيل المجلس القومي للأجور ليتضمن في عضويته المجلس القومي للمرأة.
- أطلق رئيس الجمهورية مبادرة "حياة كريمة" تستهدف ٥٠ مركز على مستوى الجمهورية بإجمالي ١٣٨١ قرية يستفيد منها ١٨ مليون مصري ومصرية.
- قام المجلس القومي للمرأة بإصدار رقم قومي لحوالي ١٠٢ ألف سيدة من غير القادرات حتى ديسمبر ٢٠٢٠.
- بلغن نسبة المرأة في عضوية مجلس الشيوخ ١٤٪ وفي مجلس النواب ٢٧٪ ويعتبر هذا العدد من النائبات غير مسبوق في الحياة النيابية في مصر، كما تم اختيار سيدة لوكالة مجلس الشيوخ لأول مرة في مصر، كما ترأست سيدة اللجنة الإجرائية لمجلس النواب – الفصل التشريعي الثاني، لأول مرة أيضاً.

- **التحديات المستقبلية:-**

- زيادة تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.
- إجراء التعديلات التشريعية اللازمة لمعالجة التحديات المرتبطة بالأحوال الشخصية والمواريث وملكية الأراضي التي تواجهها المرأة.
- توفير مزيد من الدعم للمرأة لمواجهة تداعيات الأوبئة والأمراض والأزمات خاصة للمرأة المعيلة.

# ب

# تخطيط وإدارة التنمية المكانية الحضرية

# ٢. تخطـــــــيط وإدارة التنمية المكانية الحضرية

## ١. تنفيذ سياسات تنمية إقليمية متوازنة ومتكاملة: -

- **رصد الوضع الراهن: -**

وفقًا للتعداد الاقتصادي الذي أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في عام ٢٠١٥، والحسابات الإقليمية التي أعدتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، يساهم إقليم القاهرة الكبرى بتوليد حوالي ٤٣٪ من القيمة المضافة الإجمالية، بينما بلغت مساهمات الأقاليم الأخرى بالتواضع. وبلغ معدل التشغيل في إقليم القاهرة الكبرى ٢٣,٤٪، ما يعادل تقريباً معدل التشغيل في منطقة الدلتا (٢٣٪)، في حين بلغت حصتها في القيمة المضافة ١٢,٨٪ فقط. ويفسر تواضع مساهمة إقليم الصعيد في القيمة المضافة والتشغيل ارتفاع معدل الفقر في هذا الإقليم. فضلاً عن ذلك، يعتبر ٦٥٪ من العاملين في المناطق الحضرية من سكان الريف أصلاً، ولكنهم لا يجدون فرصاً للعمل المنتج واللائق مما يضطرهم للهجرة الداخلية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠١٥ والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨).

تشير معدلات إتاحة الخدمات العامة، والبنية الأساسية، والمرافق العامة ودرجة جودتها وكفاءتها وفعاليتها إلى وجود درجة عالية من التفاوت بين معدلات التنمية بين أقاليم ومحافظات الجمهورية، وبين الريف والحضر. وقد نتج عن هذا الخلل في التنمية الإقليمية المتوازنة مجموعة من الظواهر غير الصحية التي تشمل تآكل الأرض الزراعية، وانتشار التعدي على الأراضي الزراعية، والامتداد العمراني العشوائي داخل الكتلة الحضرية، وتريف الحضر، وتحضر الريف، وارتفاع معدلات البطالة والفقر في عدد من الأقاليم مقارنة بأقاليم أخرى.

ويمكن تفسير هذه الظواهر بتطبيق عدد من السياسات غير الرشيدة التي نتج عنها تركز في النشاط الاقتصادي في أقاليم القاهرة الكبرى والإسكندرية والسويس وبعض محافظات الوجه البحري، وتوجيه الغالبية العظمى من الاستثمارات العامة لتمويل مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة في هذه الأقاليم. كما أن المركزية الشديدة في توزيع الاستثمارات، وعدم تبني منهجية تشاركية لإعداد الخطط التنموية المختلفة، وضعف القدرات المؤسسية لمنظومة التخطيط لسنوات طويلة، وتراجع دور هيئات التخطيط الإقليمي في تحديد الفجوات والاحتياجات التنموية وترتيب الأولويات على المستوى الإقليمي، من أهم الأسباب التي تفسر التنمية الإقليمية غير المتوازنة في مصر.

- **القضايا الرئيسية: -**

- تفاوت معدلات التنمية بين الأقاليم الاقتصادية والمحافظات المختلفة وبين الريف والحضر.
- المركزية الشديدة في توزيع الاستثمارات العامة للدولة لتمويل مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة في هذه الأقاليم.
- تواضع معدلات التنافسية في الأقاليم المختلفة وتواضع قدرتها على جذب الاستثمارات الخاصة اللازمة لتأسيس المشروعات الاقتصادية وتوفير فرص عمل لائق ومنتج في الأقاليم المختلفة.
- ضعف استخدام الخريطة الاستثمارية التي توضح الموارد الاقتصادية الموجودة في أنحاء الجمهورية وعدم استغلالها على النحو الأمثل لجذب الفرص الاستثمارية الواعدة وتوفير فرص العمل.
- تواضع مساهمة الأقاليم المختلفة في الإيرادات العامة للدولة خاصة الإيرادات الضريبية المختلفة، خاصة ضريبة الدخل والأرباح الاستثمارية، والضرائب العقارية.

- الجهود والمبادرات

- اهتمت الحكومة المصرية مؤخراً بضرورة سد الفجوات التنموية وتوجيه مزيد من الاستثمارات العامة لتحقيق هذا الهدف مع الاهتمام أيضاً برفع كفاءة هذه الاستثمارات العامة.
- في هذا الإطار، أعدت الحكومة المصرية ممثلة في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية مشروع قانون جديد للتخطيط العام يهتم بشكل كبير بالبعد الإقليمي للتنمية وبإعداد خطط تنموية واقعية للتخطيط الإقليمي والمحلي، تعتمد على تحديد الفجوات التنموية، وتدار بشكل لا مركزي، مع توفير أسقف تمويلية مناسبة يتم إبلاغها للمحافظات والأقاليم مسبقاً.
- قامت الحكومة المصرية بتنفيذ برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر في إطار اتفاقية قرض مع البنك الدولي على النحو الذي سبق عرضه. ويتضمن هذا البرنامج محور لتعزيز البنية الأساسية في قنا وسوهاج والمحور الأخرى تعزيز التنافسية وتطوير بيئة الأعمال في هذه المحافظات.
- وفي ضوء أهمية تعزيز الاقتصاد المحلي ودور القطاع الخاص في توفير فرص عمل لائق ومنتج في المحافظتين، تم خفض المدد الزمنية اللازمة للحصول على تراخيص البناء والمحال التجارية من المراكز التكنولوجية بنسبة ٢٥٪ مقاسة بعدد الأيام. وقد ساهم في تحقيق هذه النتيجة تأسيس وتشغيل ٨ مراكز تكنولوجية في محافظة قنا و١٤ مركزاً في سوهاج، كما تم إطلاق دليل المواطن ودليل الجهة الإدارية لخدمات البناء في المحافظتين. ونجحت أكثر من ١٠ مراكز تكنولوجية في المحافظتين في خفض المدة الزمنية لاستخراج تراخيص البناء وتراخيص تشغيل المحلات بنسبة تتراوح بين ٤٠ إلى ٥٠٪، وتم تفعيل الدفع الالكتروني للخدمات المحلية (٤١ خدمة) بالمحافظتين، وتم الانتهاء من جميع الإجراءات التنفيذية التي تؤهل المحافظتين لإطلاق ٤١ خدمة الكترونية. وأهتم البرنامج أيضاً بتأسيس عدد من التكتلات الاقتصادية في مجال الصناعات الخشبية والصناعات التراثية والحرفية والصناعات الغذائية المعتمدة على الموارد المحلية.
- وقد قامت الحكومة ايضاً بتأسيس عدد من المشروعات التنموية الإقليمية التي من شأنها تعزيز الاقتصاد المحلي ومنها على سبيل المثال تنمية إقليم قناة السويس وتأسيس المنطقة الاقتصادية الخاصة وتأسيس عدد من المشروعات الصناعية واللوجيستية والخدمية بالمنطقة، ومشروع استصلاح مليون فدان بالمنيا والمنيا الجديدة وعدد من المحافظات، ومشروع المثلث الذهبي الذي يستهدف تعزيز التنمية الإقليمية المتكاملة ويجمع بين النشاط الاستخراجي والصناعي والسياحي، فضلاً عن الاستزراع السمكي بدلتا الجمهورية، وتأسيس مجموعة من الصوامع والمناطق اللوجستية في أنحاء الجمهورية لتطوير منظومة التجارة الداخلية، وعدد من المدن الذكية والمراكز التكنولوجية في كافة المحافظات. وتعتبر مشروعات مدينة الأثاث بدمياط، ومدينة الجلود بالروبيكي من أهم مشروعات تعزيز التنمية الإقليمية المتوازنة. وتشهد شبه جزيرة سيناء جهود تنموية غير مسبوقة من خلال شق مجموعة من الأنفاق التي من المنتظر أن تحفز حركة التنقل والتجارة وتخفف من القيود التي تفرضها الظروف الجغرافية والجيوسياسية على هذه المنطقة. كما حصل هذا الإقليم على تمويل من خلال الصناديق العربية لتحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة والمتوازنة والعادلة والمستدامة في مجالات البنية الأساسية والمرافق العامة والتنمية الاقتصادية المحلية.

- **التحديات المستقبلية: -**

- استمرار جهود الدولة في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة خاصة في ضوء التحديات التي تواجه الدولة المصرية من زيادة كبيرة في معدلات النمو السكاني، وتأثر معدلات النمو العالمي بسبب تداعيات الجائحة الحالية وغيرها من الكوارث الإنسانية التي قد يشهدها العالم خلال الفترة المقبلة، وتؤثر سلباً على توافر الموارد المتاحة لتمويل متطلبات التنمية الإقليمية المتوازنة.
- توفير الأطر التشريعية والمؤسسية الداعمة لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة وتنمية القدرات البشرية اللازمة لذلك.
- دعم الجهود المبذولة من البرامج الاسترشادية التي يتم تنفيذها وتعميم نتائجها والدروس المستفادة منها.

## ٢. ضـــمان تكامل قضـــايا الإســـكان في خطط التنمية الحضرية: -

يعتبر تكامل قضايا الإسكان في خطط التنمية الحضرية من ضمن أولويات الحكومة المصرية ومن خلال أدوات عدة أهمها السياسة الوطنية الحضرية (the National Urban Policy)، وعملية اعداد المخططات الاستراتيجية على اختلاف مستوياتها وفقاً لقانون البناء رقم ١١٨ لعام ٢٠٠٨ وتعديلاته ولائحته التنفيذية. إن إعداد سياسة وطنية حضرية في مصر تعتبرها الدولة خطوة رئيسة لبيان التوجه اللازم ومسار العمل لدعم التنمية العمرانية. كما أن السياسة ترسم إطارًا شاملاً للتنسيق للتعامل مع القضايا الأكثر إلحاحًا المتعلقة بالتنمية العمرانية السريعة، بما في ذلك التعامل مع العشوائيات وتقنينها، وإمكانية الوصول إلى الأراضي، والخدمات الأساسية، والبنية التحتية، والتشريع الحضري، ولوائح التخطيط العمراني، والحراك العمراني والإسكان.

وقد بدأ إعداد وثيقة "السياسة الوطنية الحضرية National Urban Policy" تحت إشراف الهيئة العامة للتخطيط العمراني وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية منذ عام ٢٠١٦، وتهدف إلى صياغة السياسات اللازمة للنهوض بالحضر المصري على مستوى النسق العمراني ليكون أكثر ديناميكية وتنافسية، وعلى مستوى المدن لتكون أكثر إنسانية وأمنا واستدامة وقدرة على الصمود والحفاظ على موروثها الحضاري.

وتأخذ "السياسة الوطنية الحضرية" في اعتبارها أهداف وأولويات "المخطط الاستراتيجي القومي ٢٠٥٢"، و"استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠"، وتعكس التزامات مصر الدولية بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ - وتحديدًا الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠، والأجندة الحضرية الجديدة. وتتضمن السياسة الوطنية الحضرية – التي تم الاستعانة في إعدادها بنخبة من الخبراء المستقلين في مجالات التخطيط العمراني والنقل الحضري والإدارة المحلية والاقتصاد في مصر – من خمس محاور رئيسية، وهي إدارة النمو الحضري وتوجيه التوسعات، تعزيز الاتصالية داخل وبين المدن، التوازن الإقليمي والتنمية المتكاملة، تعزيز الإطارين القانوني والإداري الحاكمين للتنمية الحضرية، ووضع سياسات قومية للتنمية الاقتصادية المحلية (٦٢).

وتعتبر المخططات الاستراتيجية للمدن المصرية من الأدوات الهامة التي تشمل خطط تفصيلية لقضايا الإسكان والاحتياجات الحالية والمستقبلية من الوحدات السكنية على اختلاف مستوياتها. وقد تم تكليف الهيئة العامة للتخطيط العمراني منذ عام ٢٠٠٧ بإعداد مخططات استراتيجية عامة وتفصيلية لكافة المدن المصرية (٢٣٠ مدينة في ٢٧ محافظة). ويوضح الجدول المرفق ما تم اعتماده من مخططات استراتيجية على مستوى المدن خلال الفترة من عام ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٩. ويتضح من الجدول أن خلال الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٩ تم اعتماد مخططات استراتيجية لعدد ٦٢ مدينة (٢٧٪ من إجمالي مدن الجمهورية)، واستحوذ عام ٢٠١٧ بالعدد الأكبر من المدن المعتمدة (٤١ مدينة). والجدير بالذكر أن كامل المخططات المعدة تشمل على محور الإسكان كأحد المحاور الأساسية التي تم تحليلها وتضمينها في خطط التنمية المستقبلية للمدن (٦٣).

ويوضح كذلك الجدول والشكل المرفقين التوزيع النسبي للاستثمارات في قطاعات التشييد والبناء والأنشطة العقارية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي في الفترة من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٩. وبصورة عامة فقد ارتفعت الاستثمارات الاجمالية للنشاطين من نحو ١٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي عام ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى نحو ١٦,٤٪ عام ٢٠١٩/٢٠١٨. علماً بأن إجمالي أنشطة التشييد والبناء تشمل مشروعات الإسكان علاوة على أنشطة التشييد والبنية التحتية الأخرى.

وبالنظر إلى الميزانيات الحكومية المخصصة لقطاع الإسكان، فوفقاً لبيانات وزارة المالية (٦٤) يتضح أن المصروفات الموجهة لقطاع الإسكان والمرافق المجتمعية تمثل نحو ٤,٧٪ من إجمالي موازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، في حين أن المصروفات الفعلية على القطاع عام ٢٠١٦/٢٠١٥ كانت تمثل نحو ٢,٦٪ من إجمالي المصروفات. وتبلغ تقديرات الاعتمادات المدرجة لدعم برنامج الإسكان الاجتماعي نحو ٣,٩ مليار في موازنة عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وهو يمثل ما تتحمله الدولة من دعم لمحدودي الدخل من المستفيدين من هذا البرنامج. وقد تم زيادة هذه التقديرات في موازنة عامة ٢٠٢١/٢٠٢٠ لتصل إلى نحو ٥,٧ مليار جنيه، ويستهدف هذا البرنامج دعم عدد ١٢٠ ألف وحدة سكنية. أما بالنسبة للاستثمارات التي تخصصها الدولة من الباب السادس في الموازنة للإنفاق على المشروعات القومية والخدمات العامة ومد المرافق، فيستحوذ قطاع الإسكان على نحو ٢٧٪ منها في موازنة نفس العام. ويخصص النصيب الأكبر من هذه الاستثمارات لصندوق تطوير المناطق العشوائية وصندوق الإسكان الاجتماعي، والهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي.

جدول رقم (٣٢) المخططات الاستراتيجية للمدن التي اعتمادها (٢٠١٦- ٢٠١٩)

| سنة الاعتماد | عدد المدن التي تم اعتمادها | بيان المدن المعتمدة |
|---|---|---|
| ٢٠١٦ | ٧ | محافظة الجيزة: البدرشين - محافظة الدقهلية: دكرنس - محافظة أسيوط: ديروط - محافظة سوهاج: جهينة .<br>محافظة الشرقية: أبو كبير - محافظة الفيوم: اطسا - محافظة الدقهلية: نبروة |
| ٢٠١٧ | ٤١ | محافظة الجيزة: البدرشين، الحوامدية - محافظة القليوبية: الخانكة - محافظة بورسعيد: بورسعيد - محافظة جنوب سيناء: نويبع.<br>محافظة الإسماعيلية: الإسماعيلية، التل الكبير، فايد - محافظة الشرقية: فاقوس، كفر صقر، ههيا، ابو كبير، ديرب نجم.<br>محافظة الغربية: كفر الزيات محافظة الدقهلية: ميت غمر، الكردى، طلخا، المنزلة، شربين، منية النصر، نبروة، دكرنس، بلقاس.<br>محافظة كفر الشيخ: كفر الشيخ، دسوق، مصيف بلطيم - محافظة دمياط: كفر سعد، الزرقا - محافظة الفيوم: ابشواى، سنورس، طامية، إطسا - محافظة بنى سويف: ناصر، الواسطى، الفشن - محافظة المنيا: ابو قرقاص، سمالوط، العدوة، بنى مزار.<br>محافظة الأقصر: الاقصر - محافظة سوهاج: جهينة. |
| ٢٠١٨ | ٥ | محافظة الشرقية: بلبيس - محافظة الجيزة: العياط - محافظة الغربية: طنطا - محافظة الأقصر: الزينية، أرمنت |
| ٢٠١٩ | ٩ | محافظة الشرقية: مشتول السوق - محافظة سوهاج: جرجا، طهطا - محافظة الأقصر: البياضية - محافظة بنى سويف: سمسطا.<br>محافظة دمياط: السرو، فارسكور - محافظة الشرقية: القرين - محافظة مطروح: السلوم - محافظة قنا: قفط |

(المصدر: تقارير الإنجازات الفنية للهيئة العامة للتخطيط العمراني)

(٦٢) السياسة الحضرية الوطنية لجمهورية مصر العربية (٢٠٢٠)، الهيئة العامة للتخطيط لعمرانى وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية .

(٦٣) تقارير الإنجازات الفنية للهيئة العامة للتخطيط العمرانى (٢٠١٩-٢٠١٦)، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى.

(٦٤) نسخة المواطن من الموازنات والبيان المالي للدولة (٢٠٢٠-٢٠١٧)، وزارة المالية

شكل رقم (١٠٩) نماذج من المخططات الاستراتيجية للمدن التي اعتمادها (٢٠١٦ -٢٠١٩)

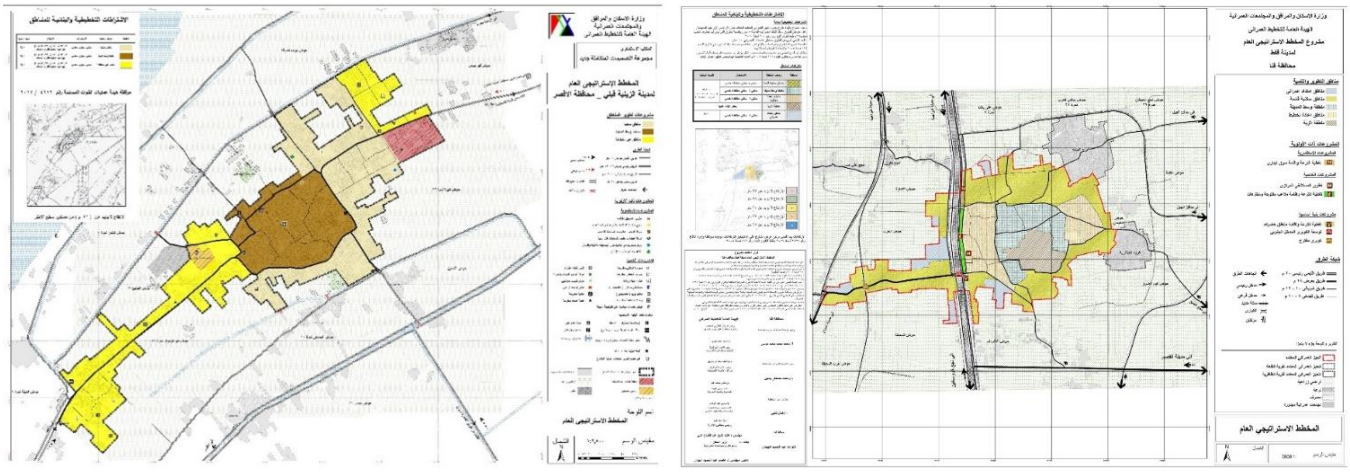

(المصدر: تقارير الإنجازات الفنية للهيئة العامة للتخطيط العمراني)

جدول رقم (٣٣) الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الانتاج بالأسعار الثابتة والتوزيع النسبي على أنشطة التشييد والبناء والأنشطة العقارية (٢٠١٣- ٢٠١٩)

| السنة | ٢٠١٤/٢٠١٣ | | ٢٠١٥/٢٠١٤ | | ٢٠١٦/٢٠١٥ | | ٢٠١٨/٢٠١٧ | | ٢٠١٩/٢٠١٨ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | بالمليون جنيه | % | بالمليون جنيه | % | بالمليون جنيه | % | بالمليون جنيه | % | بالمليون جنيه | % |
| الناتج المحلى الإجمالي | ١,٧٧٠,٢٥٩ | | ١,٨٢٥,٧٠٠ | | ١,٩٠٥,٢٠٠ | | ٣,٥٩٨,٩٤٢ | | ٣,٧٨٣,٧٩٠ | |
| التشييد والبناء | ٧٨,٩٩٨ | ٤,٥٪ | ٨٦,٦٦٤ | ٤,٧٪ | ٩٦,٤٩٥ | ٥,١٪ | ٢١٤,٦٤٤ | ٦,٠٪ | ٢٣٣,٥٩٣ | ٦,٢٪ |
| الأنشطة العقارية | ١٦٧,٨٦٧ | ٩,٥٪ | ١٧٢,٤٦٦ | ٩,٤٪ | ١٨١,٥١٥ | ٩,٥٪ | ٣٧١,١١١ | ١٠,٣٪ | ٣٨٥,٦٩١ | ١٠,٢٪ |

(المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٦ و٢٠١٩ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء)

شكل رقم (١١٠) الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الانتاج بالأسعار الثابتة والتوزيع النسبي على أنشطة التشييد والبناء والأنشطة العقارية (٢٠١٣- ٢٠١٩)

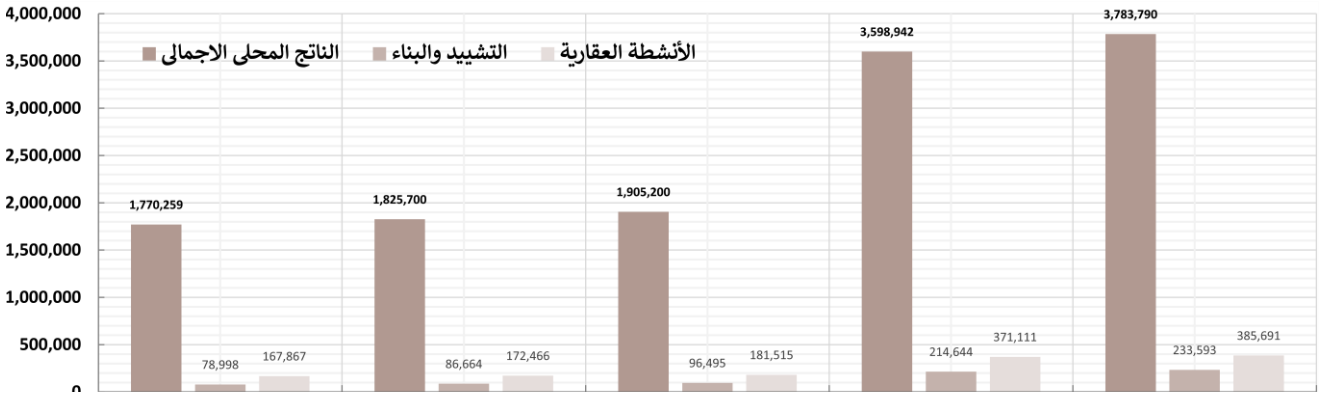


(المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٦ و٢٠١٩ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء)

جدول رقم (٣٤) المصروفات الاجمالية ونصيب قطاع الإسكان والخدمات المجتمعية منها في ميزانيات وموازنات الدولة (٢٠٢١-٢٠١٤) – بالمليار جنيه مصرى

| السنة | ٢٠١٥/٢٠١٤ | ٢٠١٦/٢٠١٥ | ٢٠١٧/٢٠١٦ | ٢٠١٨/٢٠١٧ | ٢٠١٩/٢٠١٨ | ٢٠٢٠/٢٠١٩ | ٢٠٢١/٢٠٢٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | فعلى | فعلى | فعلى | موازنة | موازنة | موازنة معدلة | موازنة |
| الإجمالي | ٧٣٣,٤ | ٨١٧,٨ | ١,٠٣١,٩ | ١,٢٠٧,١ | ١,٤٢٤,٠ | ١,٥٨٤,٠ | ١,٧١٣,٠ |
| الإسكان والخدمات المجتمعية | ٢٠,٤ | ٢١,٦ | ٤٣,٠ | ٥٦,٩ | ٥٣,٤ | ٦٦,٠ | ٨٠,٠ |
| %الإسكان والخدمات المجتمعية | ٢,٨٪ | ٢,٦٪ | ٤,٢٪ | ٤,٧٪ | ٣,٨٪ | ٤,٢٪ | ٤,٧٪ |

(المصدر: نسخة المواطن من الموازنات والبيان المالى للدولة، ٢٠١٧-٢٠٢٠، وزارة المالية)

## ٣. تضـــمين الثقـافـة كمكون ذو أولويـة في التخطيط العمراني: -

تضمن أغلبية المدن المصرية مناطق والمباني ذات القيمة التاريخية، وتضم الكثير من المجتمعات المحلية أصول سكانية ثقافية لها خصوصية تتنوع وتختلف من مكان إلى آخر. وقد راعت دلائل الأعمال المرجعية لتخطيط المدن التعامل مع المناطق التاريخية والتراثية وأيضا مراعاة تحليل خصائص المكون البشري والسكاني ودمجه في عمليات التخطيط والتنمية، طرح مشروعات الخدمات الثقافية و الاقتصاد المحلي. كما ينظم قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ في شأن قواعد ومتطلبات الحفاظ على المناطق، والمباني والمنشآت ذات القيمة المتميزة، والقرارات ٠٤ /٨/٠٩/٠٧/ وفقاً للقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ويتعلق بحدود المناطق ذات القيمة المتميزة، وقرار ١/٢٥/ لسنة ٢٠١١ ويتعلق بأسس الحفاظ على المناطق ذات القيمة المتميزة في القاهرة التاريخية والقاهرة الخديوية.

- **النماذج الناجحة: -**
  - **مشروعات تخطيط وتطوير المناطق التاريخية للعاصمة: -**

وتشمل عدد من المشروعات التي تتكامل مع بعضها: بين مشروعات ترميم أثار، مشروع المتحف القومي للحضارة المصرية بالفسطاط، تطوير ميادين، وأيضا التعامل مع المناطق العشوائية غير الأمنه في القاهرة التاريخية.

يقع المتحف بمنطقة الفسطاط وهي أول عاصمة لمصر الاسلامية على مساحة ١٣٥ ألف م٢، بالقرب من منطقة مجمع الاديان، ويطل على بحيرة عين الصيرة. بدأ المشروع عام ٢٠١٧ وتتضمن المرحلة الاولى منه، والتي تم الانتهاء منها بالكامل، مباني الاستقبال، ومخازن الاثار، والمنطقة الادارية، بالاضافة الى معامل الترميم، ومنطقة الجراجات؛ فيما تتضمن المرحلة الثانية والتى تصل نسبة تنفيذ الاعمال بها الى نحو ٩٥٪، مثل تجهيز مخازن الاثار ومعامل الترميم، فضلا عن الانتهاء من نظم مكافحة الحريق الخاصة بهما. وإن كان المشروع يصنف ضمن مشروعات السياحة والآثار، إلا أنها تتكامل مع مشروعات تخطيط المناطق العشوائية غير الآمنه " عين الصيرة" التي ارتبطت وجودها مكانيا بالمنطقة. المخطط يعمل على إنشاء أنشطة واستخدامات بديلة تؤكد وظيفة القاهرة كمركز ثقافى حضارى سياحى، مع حماية الهوية التاريخية من خلال التكامل مع النسيج العمرانى التاريخى للمنطقة، وراعى المخطط الميزة النسبية للقاهرة التاريخية كموقع تراث عالمى وهي المحرك وراء تنمية الموقع وصياغة أنشطته التنموية المختلفة والنظر لحدود القاهرة التاريخية التي سوف تنشأ عن إعادة التواصل بين مراحل نمو القاهرة التاريخية، ما يخلق مقصدا سياحيا تاريخيا استثنائيا، يشجع الأنشطة المختلطة التي تتناسب مع طبيعة المنطقة التاريخية.

كما يتم تطوير ميدان السيدة عائشة وإخلاء المنطقة من العشوائية التي كانت سمة مميزة للمكان لفترة طويلة وإعادة القيمة التاريخية للمكان كمنطقة مزارات دينية والقضاء على الصورة الذهنية التي ربطته بكونها ملتقي للمواصلات.

**شكل رقم (١١١) مشروع تطوير سيوة**

**شكل رقم (١١٢) مشروعات منطقة بلاط الإسلامية بمدينة بلاط**

- **مشروعات تضمين المكون الثقافي في المناطق والمدن ذات البيئات الطبيعة الخاصة: -**

يمثل عمران وسكان الواحات في الصحراء الغربية نموذج مختلف من البيئات الطبيعية والثقافية، ولذلك لزم التعامل معها بشكل مختلف.

من الممارسات التي تحقق مبادئ الأجندة الحضرية الجديدة في مشروعا منطقة بلاط الإسلامية بمدينة بلاط، ومنطقة موط بمدينة الداخلة بمحافظة بالوادي الجديد. من هذه الممارسات تأمين والمحافظة على النسيج العمراني المميز للمدينة القديمة والتي تقع في منطقة القلب التي اختلط بها مناطق إمتداد المدينة بشكل عمراني وتخطيطي مختلف. مراعاة البعد الإجتماعي للسكان وتأمين الحيازة والسكن البديل.

شكل رقم (١١٣) استغلال الفراغات البينية وتحويلها إلى مناطق انشطة سياحية

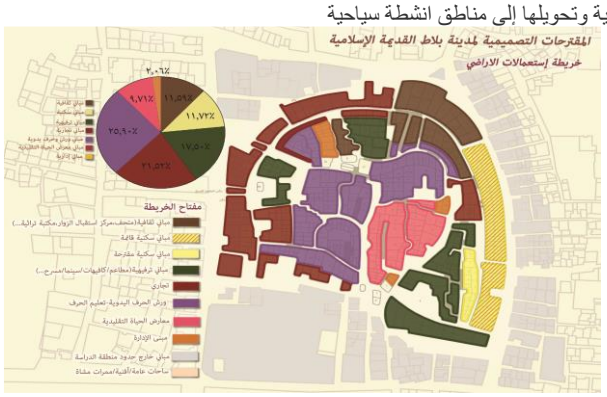


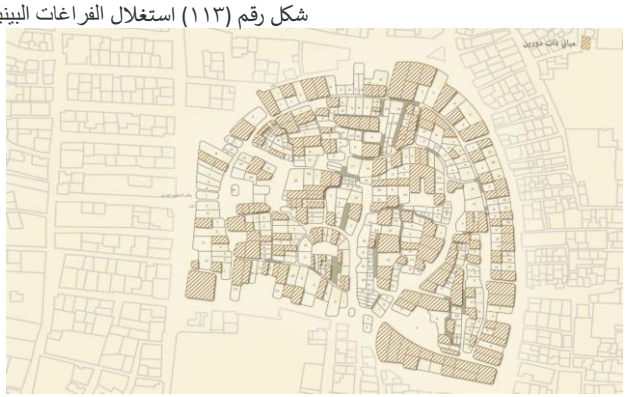

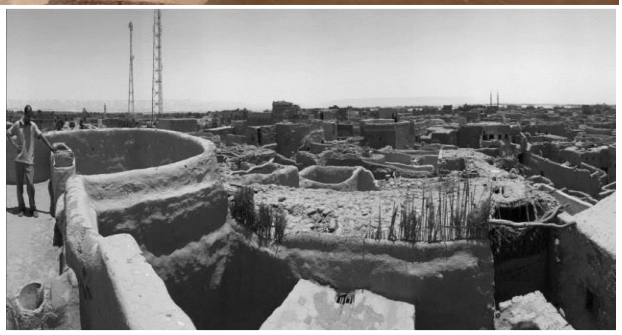

التدخلات التخطيطية التي تم مراعاتها في مدينة بلاط كانت على النحو التالي:

- تحديد منطقة التدخل وفقا للمسح العمراني والمناقشة مع الإدارة المحلية بمحافظة الوادى الجديد وسكان المنطقة، وتبلغ ١٦,٣ فدان تضم ٥٠٨ وحدة مبنى جميع ملكياتها خاصة بالسكان.
- تتلخص استراتيجية التطوير توازن بين حماية التراث العمراني وبين التنمية السياحية والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والموارد البشرية.
- ترميم المباني القديمة والتي تمثل اهمية تاريخية وثقافية، مع توثيق مفصل للمباني عن تاريخ المبنى، ونوعية الخامات المستخدمة في البناء.
- تحويل بعض المباني إلى نزل سياحي لزيادة فترة الإقامة السياحية وزيادة العائد المالي.
- حماية المباني من الناحية الإنشائية والبصرية.
- بناء متنوع من المشروعات السكنية للإعادة توطين أهالى المنطقة إذا أمكن مع أستثمار الفائض في الأرض البديلة.
- الحفاظ على الطابع التقليدي للمسكن البدوى الصحراوى في المناطق الجديدة وذلك للحفاظ على النسيج الاجتماعى للسكان.
- تعويض ملاك العقارات ماديا من قبل الصندوق. أو بتوفير أرض بديلة والتعويض للملاك عن قيمة المباني.

أما التدخلات التخطيطية التي تم مراعاتها في مدينة موط كانت على النحو التالي:

- تحديد منطقة التدخل وفقا للمسح العمرانى والمناقشة مع الإدارة المحلية بمحافظة الوادى الجديد وسكان المنطقة، وتبلغ ٥,١ فدان تضم ١٩٠ وحدة مبنى.
- ترتكز خطط التطوير على تحقيق استدامة الحفاظ على مشروعات التطوير وضمان تغطيتها لتكاليف صيانتها المستقبلية. وزيادة الوعي المجتمعي بأهمية التراث الثقافي.
- الاعتماد على الصناعات والحرف اليدوية من خلال دعم إنشاء ورش الحرف اليدوية المحلية وانتاج صناعة وتطريز الملابس، صناعة الفخار، صناعة السلال، صناعة الفضة، صناعة الكليم. مع العمل على التوعية والتدريب وإشراك السكان المحليين في الأنشطة التجارية والترفيهية بنسب ٢٠ % و٢١ % على التوالي.
- تعويض الأهالى الذين سيتم نقلهم إلى مواقع بديلة. كما قامت المحافظة بتحديد منطقة بديلة للتعويض والاتفاق مع السكان على ذلك، على أن تقدر قيمة الأرض الحالية والأرض البديلة.

شكل رقم (١١٤) مدينة موط الاسلامية

شكل رقم (١١٥) استغلال الفراغات مع الحفاظ على المكون العمراني

شكل رقم (١١٦) اعادة تصميم الممرات وتطويرها لتسمح بالحركة داخل المنطقة

## ٤. تنفيذ امتدادات عمرانية، تكثيف، تجديد عمراني وإعادة تطوير مخطط للمناطق الحضرية: -

### ○ تحديث المخططات الاستراتيجية للمدن: -

- تضم الخريطة النهائية للمخططات الاستراتيجية للمدن تحديد مناطق ذات أهمية في تحسين البيئة العمرانية والاستفادة من فرص الإستيعاب المستقبلي للسكان والأنشطة كالتالي:
- مناطق الإمتداد الجديدة المضافة للحيز العمراني المستقبلي للمدينة.
- المناطق غير المخدومة بالبنية الأساسية وشبكة الطرق التي تحتاج إلى توسعة وتطوير.
- منطقة قلب المدينة القديم والمناطق الأثرية، ومناطق الإستعمالات المختلطة.
- مناطق التكثيف الرأسي والمتوقع زيادة الرصيد السكني بها نتيجة استكمال الحد الممكن من الإرتفاع، أو مناطق الكثافات السكانية المنخفضة.
- الأراضي الفضاء ومناطق الإمتداد الأفقي المضافة للحيز المقترح والتي يتم عمل مخططات تفصيليه لها تضم تقسيم الأراضي الجديدة والضوابط والإشتراطات التخطيطية والبنائية.
- والجدير بالذكر أنه يتم تقييم التغيير في استعمالات الأراضي والاستيعاب المقترح عند مراجعة وتحديث المخططات الاستراتيجية للمدن كل ٥ سنوات علي الأكثر طبقا لقانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنه ٢٠٠٨، حيث يتم تقييم التالي:
- تقييم كفاءه استغلال الأراضي المضافة للحيز والمخطط الاستراتيجي السابق للمدينة، ونسبة الاستغلال وأسباب التغير في الاستعمالات المتوطنة.
- تقييم الاحتياجات لنمو قطاع الإسكان في المدينة ومستويات الإسكان المطلوبة.
- الأنشطة الاستثمارية المتباطئة في النمو والمناطق الجاذبة لها.
- تغير الاحتياجات المستقبلية للخدمات نتيجة تغير حجم السكان المستهدف.
- وفيما يلي المدن التي تم وضع تصور لها حول الاحتياجات المستقبلية للتوسع العمراني ومشروعات وخطط التنمية العمرانية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في إطار المخططات الاستراتيجية على المستويات الأعلى.

جدول رقم (٣٥) مؤشرات المخططات الاستراتيجية العامة والاحوزة العمرانية

| المؤشر | يناير ٢٠١٥ |
|---|---|
| **المخططات الاستراتيجية العامة والأحوزة العمرانية** | |
| نسبة المدن التى تم اعتماد الأحوزة العمرانية لها | ٥٧,٥٨ |
| نسبة المدن التى تم اعتماد المخططات الاستراتيجية العامة لها | ٢٧,٧١ |
| نسبة المدن الجارى العمل بمخططاتها الاستراتيجية العامة وأحوزتها العمرانية | ٢٠,٣٥ |
| نسبة المدن المدرجة بخطة الهيئة لإعداد مخططاتها الاستراتيجية العامة وأحوزتها العمرانية | ٢٢,٥١ |
| **المخططات التفصيلية للمدن** | |
| نسبة المدن التى تم الانتهاء من المخططات التفصيلية لها | ١٠,٨٢ |
| نسبة المدن الجارى العمل بمخططاتها التفصيلية لها | ١٦,٤٥ |

شكل رقم (١١٧) تحديث المخطط الاستراتيجي لمركز بنها

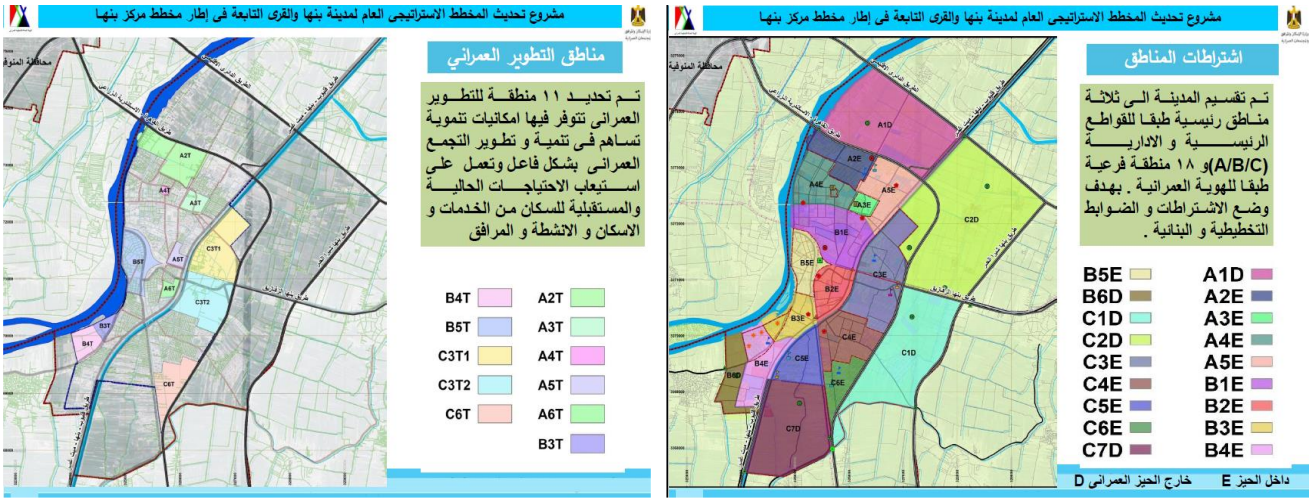


## ○ مشروعات تطوير وتحسين البيئة العمرانية للمناطق غير المخططة: -

طبقا لقانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ المناطق غير المخططة هي التي نشأت بالمخالفة للقوانين واللوائح المنظمة للتخطيط وتتسم بالكثافة السكنية المرتفعة تصل إلى حوالي ٥٠٠ فرد/فدان، وتتراوح ارتفاعات المباني بها من ٤-١٠ أدوار. وهي توفر الحد الأدنى من السكن الآمن، وتتطلب عمليات تنمية متوسطة وطويلة الأجل. وتم الإنتهاء من حصر المناطق غير المخططة في جميع مدن الجمهورية وعددها ٢٢٦ مدينة في ٢٧ محافظة، حيث بلغت بها نسبة هذه المناطق ٣٧,٥٪ من إجمالي مساحة الكتلة العمرانية للمدن.

قام صندوق تطوير المناطق العشوائية بالتعاون مع المحافظات باعداد خطط التطوير للمناطق غير المخططة والهيئة العامة للتخطيط العمراني، وذلك طبقا للأولويات المناطق التي تم تحديدها من خلال المحافظة. وتم توقيع اتفاقيات التطوير لعدد ٣٨ بمنطقة ب ٦ محافظات بإجمالي تكلفة ١,٥٩٥ مليار جنيه.

تم تنفيذ عدد من مشروعات التطوير كنموذج لتحسين البيئة العمرانية، اشتملت خطة التطوير على إعادة تأهيل شبكة الكهرباء وواجهات المباني وإنشاء شبكة لمكافحة الحريق، وتحويل الخطوط الهوائية ذات الضغط المتوسط الى كابلات ارضية، رصف الطريق الرئيسي وتأهيل شبكة الصرف الصحي.

كما تم عقد عدد من الاتفاقيات مع الجمعيات الاهلية ومنظمات المجتمع المدنى فى مشروع دهانات الواجهات للمناطق غير المخططة وذلك من اجل تدريب الشباب فى اعمال الدهان بغرض توفير فرص عمل واشراك المجتمع في خطة التطوير.

ويأتي المردود المباشر وغير المباشر من خطط تطوير المناطق غير المخططة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي لسكان هذه المناطق **من خلال :**

- تحسين الوجه الحضاري للمنطقة ورفع القيمة الاقتصادية لها بالاضافة الي توفير فرص عمل للقاطنين بالمنطقة.
- رفع الروح المعنوية للأهالي المنطقة عن طريق تحسين البيئة العمرانية.
- انارة الطرق والشوارع يساعد على تقليل معدلات الجريمة وزيادة الاحساس بالامان.
- تحسين الظروف الاقتصادية من خلال رفع كفاءة الشوارع الرئيسية والفرعية.

شكل رقم (١١٨) عمال تحسين واجهات المباني بمشروعات تطوير المناطق غير المخططة

- **مشروعات إعادة تخطيط المناطق العشوائية في نطاقات حيوية في العاصمة: -**

تضم مدينة القاهرة منطقة ماسبيرو والتي تعتبر جزء من وسط العاصمة الحيوى وترتبط بمحاور رئيسية مثل محور ٢٦ يوليو وكوبري ٦ أكتوبر.

كما تضم المنطقة مجموعة من المباني ذات القيمة، بالإضافة الي قربها الشديد من القاهرة الخديوية.

**شكل رقم (١١٩) إعادة تخطيط منطقة ماسبيرو**

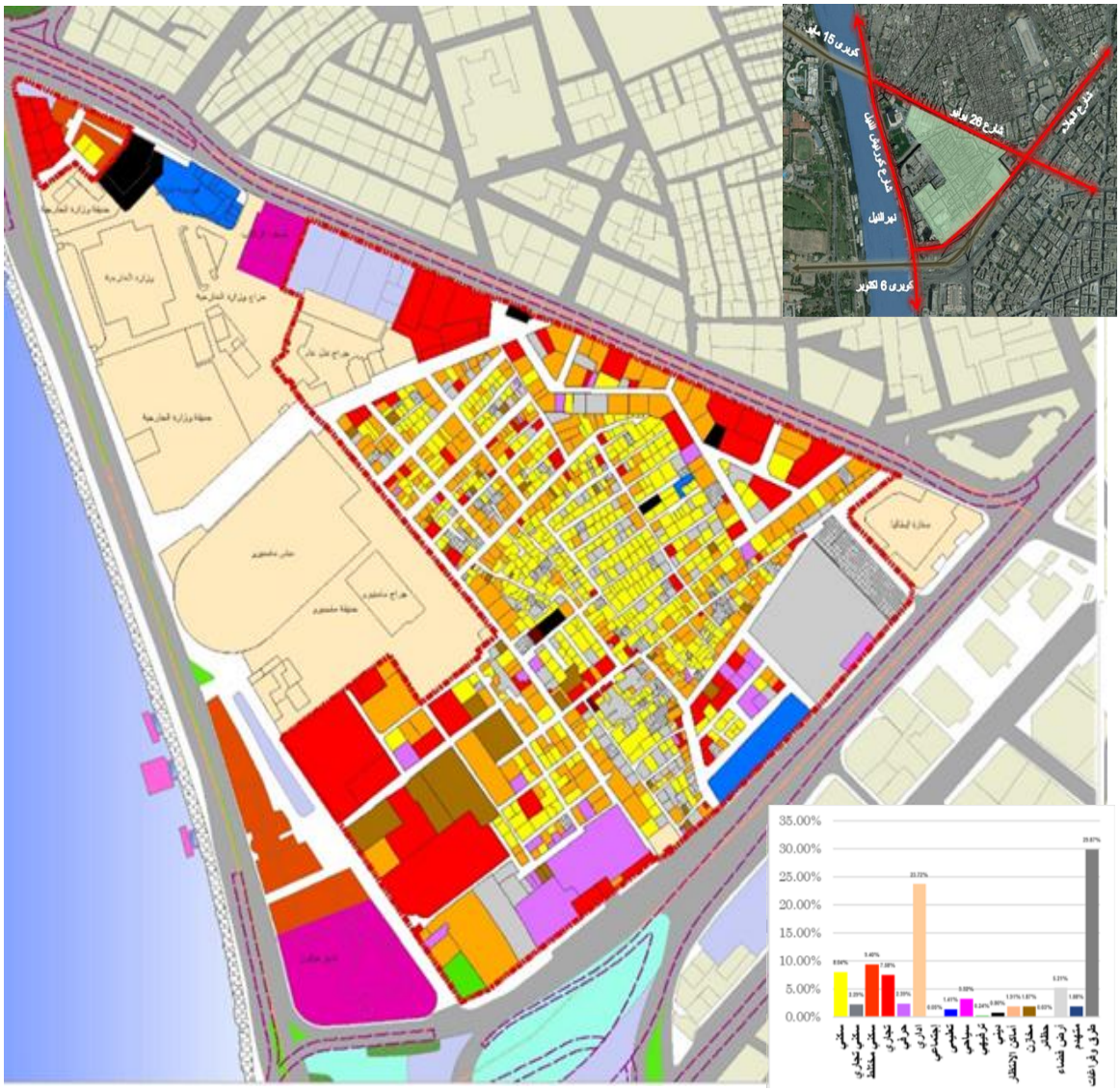

ويبلغ المسطح التقريبى للمنطقة حوالي ٧٥,١٩ فدان بكل ما تشمله من مباني ومعالم قائمة، وتتميز المنطقة بوجود العديد من الاستعمالات المميزة، وأهمها مبنى اتحاد الإذاعة والتليفزيون، مبنى وزارة الخارجية، مبنى دار المعارف، بالإضافة الي القنصلية الايطالية، ولها واجهة على كورنيش النيل بطول ٩٠٠ متر. المبادئ الأساسية لإعادة تخطيط المنطقة **كالتالي:**

- تطوير منطقة ماسبيرو كجزء من وسط مدينة القاهرة ذات الأنشطة والاستعمالات المتنوعة (ثقافي – ترفيهي – تجاري – سكني) بهدف إحياء قلب المدينة.
- الحفاظ على حق الملاك لذلك تم عمل دراسة لملكيات الأراضي والمباني.
- انتهاج مبدأ عدم الإخلاء القسري للسكان، ومشاركة السكان ببدائل التعويض بعد عمل لدراسة ومعرفة احتياجات السكان المختلفة.
- مراعاة احتياجات الفئات المختلفة للسكان وتم تقسيمهم الى أربع فئات (١) السكان (٢) رابطة ماسبيرو (٣) العمال (٤) المرأة وتم ترتيب الاحتياجات طبقا لأولويات كل فئة.
- تضمن حق العودة للمنطقة بعد التطوير لمن يرغب وإبرام وثيقة توافق لتطوير مثلث ماسبيرو مع شركاء التنمية.
- احتساب تكلفة تعويض الوحدات السكنية وغير السكنية مع وضع تصور مبدئي لآليات التعويض طبقا لآراء شركاء التنمية، مع وضع بدل إنتقال وزيادة تعويض للغرفة الواحدة المكونة للوحدات السكنية.
- تعويض الوحدات غير السكنية طبقاً لسعر المتر الذي تم تحديده من قبل التقييم العقاري.

شكل رقم (١٢٠) بدائل التعويض والعودة للمنطقة بعد التطوير

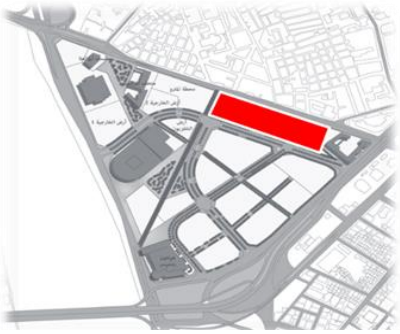

**يتم تطوير المنطقة وبناء وحدات لسكان المنطقة تليق بأهالي ماسبيرو**

**يعوض شاغل الوحدة بوحدة داخل المنطقة بعد التطوير بعدة أنظمة (إيجار، إيجار تمليكي، تمليك) لتناسب الجميع**

**يحصل الشاغل على الشقة الجديدة بعد الانتهاء من تطوير المنطقة وبناء الوحدات الذي سيستغرق 3 سنوات على الأقل**

**يصرف لكل أسرة مبلغ 40.000جنيه بدل سكن خلال فترة التطوير**

نموذج (أ): 78 متر مربع

نموذج (ب): 102 متر مربع

## ٥. تحسين القدرات لعمليات التصميم والتخطيط العمراني، وتدريب المخططين في جميع مستويات الحكومة: -

تبنت مصر عملية التخطيط الاستراتيجي العمراني وفقاً لقانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لعام ٢٠٠٨، حيث قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني منذ ٢٠٠٦ بإصدار مجموعة من دلائل الأعمال والمنهجيات الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي على مستوى المدن والقرى والمحافظات والأقاليم [٦٥]. علاوة على إجراء عمليات تدريب وتوعية من خلال ورش عمل لرفع كفاءة المخططين في عملية التخطيط الاستراتيجي. كما قامت بطرح مجموعة كبيرة من القرى والمدن للتخطيط على المكاتب الهندسية والمراكز الهندسية بالجامعات المصرية. ولا شك أن هذه الخطوة قد ساهمت في إشراك حجم كبير من العاملين والمتخصصين في مجال التخطيط العمراني في عملية التخطيط الاستراتيجي بالمشاركة واكتساب هؤلاء المشاركون الخبرة. وامتدت هذه الخبرة كذلك لإدارات التخطيط العمراني بالمحافظات والوحدات المحلية والتي قامت بدور هام في مناقشة وتحليل القضايا العمرانية وصياغة الاستراتيجيات التنموية المطلوبة.

ويقوم كذلك برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتقديم الدعم الفني لمصر في وضع مخططات مستقبلية للمدن الصغيرة، لاستيعاب الزيادات السكانية المتوقعة بها، بهدف تحسين جودة الحياة بهذه المدن، وتقليل نسبة الهجرة منها. وشارك مكتب الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالقاهرة في وضع المخططات الاستراتيجية لـ ٦٠ مدينة صغيرة على مرحلتين، بالتعاون مع الهيئة العامة للتخطيط العمراني، من خلال مناهج التخطيط بالمشاركة والتخطيط الشامل، وذلك حتى عام ٢٠١٦، علاوة على ١٠ مدن صغيرة أخرى في الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٠. وقد ساهم هذا المشروع في تحسين الأداء والمحاسبة ورفع قدرات فرق العمل المشاركة في عملية التخطيط العمراني، وخاصة في مجالات تقييم المأوى والخدمات الحضرية الأساسية القائمة والوضع الاقتصادي في المدن، مع دمج هذه التحليلات في خطة عمرانية استراتيجية شاملة.

أما على المستوى المحلي فترتكز سياسة اعداد وتأهيل المخططين والمتخصصين في عملية التصميم والتخطيط العمراني في مصر على دمج المخططات العمرانية في عملية التخطيط المحلي كواحدة من أهم المدخلات لإعداد الخطط الاستراتيجية الاستثمارية المتكاملة للمحافظة استرشادا بمنهجية التخطيط المحلي المتبعة ببرنامج التنمية المحلية بصعيد مصر. فعلى سبيل المثال تقوم وزارة التنمية المحلية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ووزارة الإسكان ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بمشروع "حينا" المقام بمنطقتي (المعنا والحميدات) [٦٦] بمحافظة قنا وذلك بدءاً من عام ٢٠١٨ ويمتد حتى ٢٠٢٣ بهدف دعم التنمية الحضرية المتكاملة. ومن خلال منهجية تشاركية يتم التدريب العملي ورفع قدرات العاملين بالإدارات المحلية في مجال التنمية العمرانية المتكاملة، والمالية العامة، وتعزيز الاقتصاد المحلي، مع تقديم توصيات حول تعزيز إعداد وتنفيذ المخططات التفصيلية وتمويلها، وتعميم الدروس المستفادة من تنفيذ المشروع في المحافظة على المستويين المحلي والقومي [٦٧].

### مشروع بناء القدرات من خلال تطوير البنية التحتية في المناطق الحضرية

Co-funded by the European Union

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Informal Settlements Development Fund

Ministry of Housing, Utilities & Urban Communities

قامت الحكومة المصرية والحكومة الألمانية والاتحاد الأوروبي عام ٢٠٢٠ بالبدء في مشروع" بناء القدرات من خلال تطوير البنية التحتية في المناطق الحضرية "الذي يتم تنفيذه من خلال الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في مصر. يجمع المشروع خبرات من مشروعات سابقة وحالية لتطوير المناطق العشوائية في مجالات إدارة وتطوير البنية التحتية، وتقديم برامج التدريب المهني ودعم التشغيل بغرض تعزيز التعاون بين الإدارات المحلية وجميع الأطراف المعنية. ويهدف المشروع إلى ضمان استفادة المجتمعات المحلية من الفرص الاقتصادية وفرص العمل المتاحة لهم من خلال التدابير التي يقدمها المشروع والتي تشمل تحسين أنظمة التشغيل والصيانة لـ ١٥ مرفقًا للبنية التحتية التقنية والاجتماعية، والتدريب الفني والمهني لـ ٦٠٠ من الشباب والنساء العاطلين عن العمل، وخدمات الدعم لـ ٢٤٠ من رواد الأعمال، بالإضافة إلى تشغيل ١٠٠٠ من سكان المناطق المستهدفة في المشروعات كثيفة العمالة لتطوير ٢٠ من مرافق البنية التحتية.

تبلغ منحة الاتحاد الأوروبي للمشروع ١٧ مليون يورو ومساهمة ألمانية ٣,٥ مليون يورو تستهدف المركز على تحسين الظروف المعيشية في المناطق العشوائية ذات نسب الهجرة المرتفعة بمحافظات الإسكندرية والبحيرة وأسيوط وبالتالي المساهمة في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ لخلق آفاق اجتماعية واقتصادية أفضل للشعب المصري.

### مشروع "حينا"

أطلقت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، ممثلة في الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروعاً حول إعداد المخططات التفصيلية، وتنفيذ أعمال البنية التحتية ذات الأولوية لتنفيذ "مشروع التنمية الحضرية المتكاملة: حيّنا"، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "الهابيتات" - مكتب مصر، وبتمويل من وزارة الدولة السويسرية للشئون الاقتصادية.

ويستهدف المشروع تعزيز التنمية الحضرية في مصر من خلال تنفيذ مشروع تجريبي للتصميم والتخطيط العمراني، ودعم زيادة حجم الموارد المحلية، وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، بالإضافة إلى اقتراح عدد من السياسات والتشريعات الحضرية، ويتمثل الهدف العام للمشروع في "تطوير منهجية أكثر شفافية وكفاءة واستدامة لإدارة الأراضي، وتطوير منهجية تشاركية لتخطيط وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية، وتعزيز الموارد المحلية وتمكين الإدارة المحلية من إدارتها بشكل أكثر كفاءة"، بجانب تقديم عدد من البرامج التدريبية لضمان الاستدامة من خلال رفع كفاءة العاملين بالقطاع الحكومي على المستوى المحلي والمستوى القومي.

حيث تم رصد أكثر من نصف مليون دولار لمكون بناء القدرات من ميزانية المشروع، وذلك في عدة مجالات، منها: مبادئ التخطيط المتكامل وإعادة توزيع الأراضي، والأثر الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للتخطيط، والمدن والكثافات، والمالية العامة، وتعزيز الاقتصاد المحلي وإعداد مخططات البنية التحتية وآليات دراسة الجدذلك من بين أمور أخرى.

وسيتم التدريب عن طريق الدورات المكثفة، وورش العمل، والتدريب أثناء العمل، وغيرها.

(٦٥) يتم إعداد مخططات تنمية متكاملة للمدن المصرية بأسلوب التخطيط الاستراتيجي القائم على مشاركة كافة الشركاء في إعداد المخططات الاستراتيجية العامة بحيث تشتمل على: حيز عمراني جديد للمدينة يسمح لها بالزيادة العمرانية المخططة حتى سنة الهدف استعمالات الأراضي المقترحة التخطيطية الاشتراطات البنائية والتخطيطية لكافة المناطق المخططة داخل الحيز الجديد. مخططات تفصيلية لمناطق ومخططات تنفيذية لمجموعة من المشروعات ذات الاولوية التي اتفق عليها شركاء التنمية بالمدينة تحديد المناطق العشوائية بالمدينة وإعداد مخططات تفصيلية. الآليات المقترحة للتنفيذ للشراكة مع القطاع الخاص قاعدة معلومات متكاملة للمدينة باستخدام GIS(المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني)

(٦٦) عرض تقديمي: حيّنا – مشروع التنمية الحضرية المتكاملة (٢٠٢٠) – الهيئة العامة للتخطيط العمراني، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

(٦٧) تبلغ قيمة التمويل المتاح لتنفيذ المشروع –حتى عام ٢٠٢٣ – نحو ١١ر٨ مليون دولار، يقدم الجانب السويسري منها منحة نقدية قيمتها ٨ر١ مليون دولار، وتبلغ مساهمة الحكومة المصرية نحو ٣ر٥ مليون دولار، ويعد أحد أهم وأكبر المشروعات التي يقوم بتنفيذها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المونل) –مكتب مصر.

## ٦. دعم دور المدن الصغيرة والمتوسطة:-

تمثل المدن الصغيرة في النسق الحضري المصري ما يقرب من ٥٦٪ من المدن، وبوزن نسبي حوالي ١٠٪ من سكان حضر الجمهورية. وترتفع النسبة إلى حوالي ٩٣٪ من المدن إذا ضمت لها المدن المتوسطة الحجم. تختلف قضايا هذه المدن باختلاف الضغوط وضعف قدراتها على إحداث تنمية. **ويمكن تصنيف هذه المدن إلى:**

- مدن صغيرة ومتوسطة قضياها تتركز في كونها مدن جذب سكاني ومعدلات نمو عمراني مرتفعة.
- مدن صغيرة تم تحويلها من قرى إلى مدن، مشكلاتها العمرانية ضعف البنية العمرانية من حيث البنية الأساسية وتدني المستوى البيئي والبنية الاقتصادية التي تؤهلها لتوليد فرص عمل.
- مدن صغيرة ومتوسطة التقليدية ودورها الأساسي خدمة ظهيرها الريفي كمركز سوق محلي وخدمات محلية واقليمية محدود.
- مدن متوسطة لها دور مركز صناعات وسيطة لقربها ولها علاقات مع مدن صناعية أو مناطق صناعية. مشكلات تغيير خصائص سكانها من الريف إلى التحضر وبالتالي تغير استعمالات الاراضي والنمو العمراني نتيجة نمو فرصها الاقتصادية.

**شكل رقم (١٢١) مساهمة المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم في النمو الحضري مقارنة بالمدن الكبرى والعملاقة**

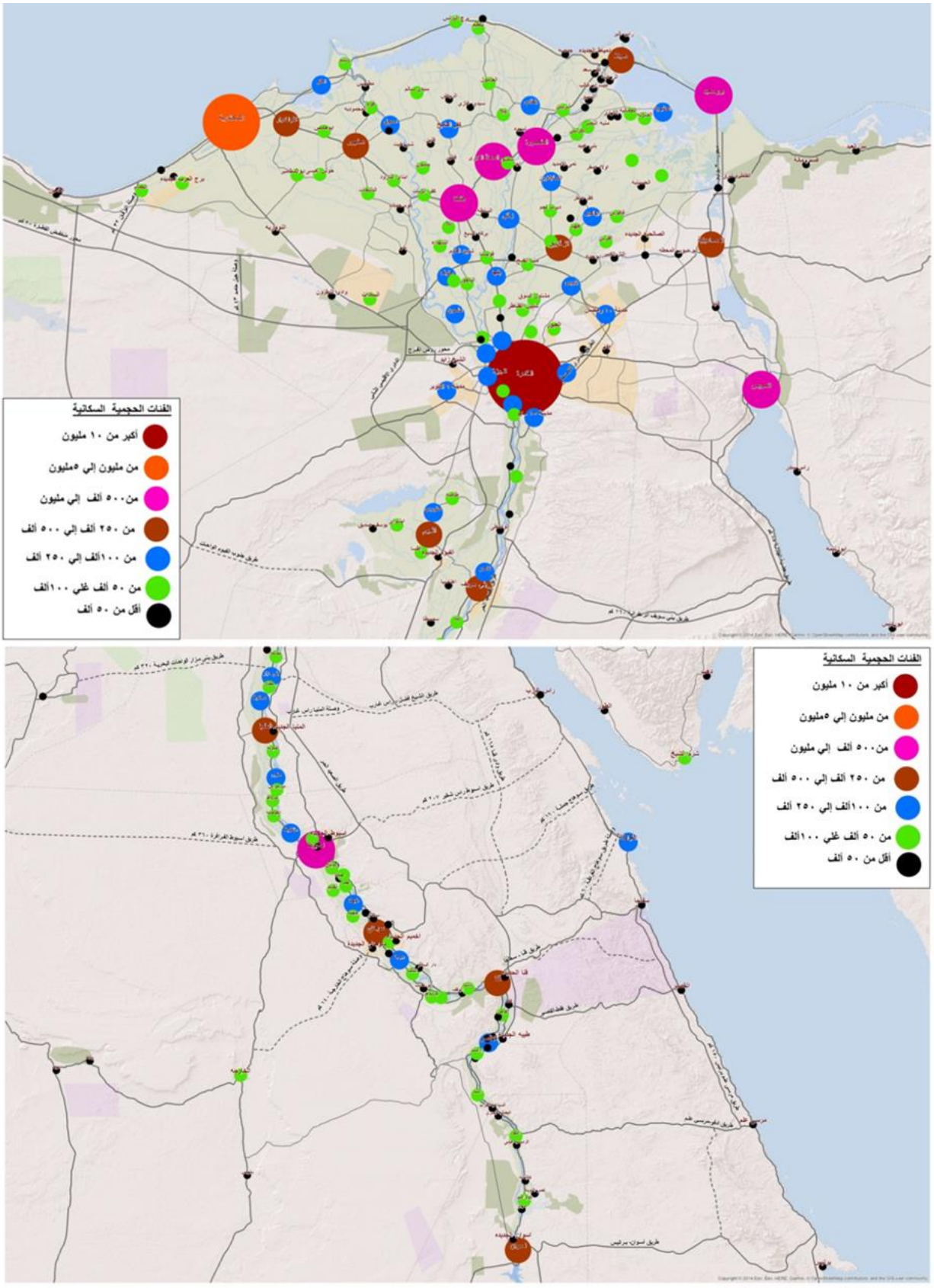

جدول رقم (٣٦) مساهمة المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم في النمو الحضري مقارنة بالمدن الكبرى والعملاقة

| الفئة الحجمية | المدن شديدة الصغر اقل من ٥٠ الف | مدن صغرى ٥٠ - ١٠٠ الف | مدن متوسطة ١٠٠-٢٥٠ الف | مدن ثانوية ٢٥٠-٥٠٠ الف | مدن كبرى ٥٠٠-١٠٠٠ الف | مدن متروبوليتانية ١-٥ مليون | مدن عملاقة ٥- ١٠ مليون | الاجمالى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد المدن | 126 | 75 | 33 | 11 | 6 | ٣ | 1 | 263 |
| % عدد المدن | 49.8% | 29.6% | 13.0% | 4.3% | 2.4% | 0.4% | 0.4% | 104.0% |
| جملة السكان مليون | ٢.٨ | ٥.٢٩ | ٤.٧٧ | ٣.٥٩٨ | ٣.٥٥٣ | 9.98 | ٩.٦ | 40.11 |
| % | 7.1% | 13.2% | 11.9% | 9.0% | 8.9% | 24.9% | 23.1% | 100.0% |
| الزيادة السكانية | 624183 | 1127004 | 1084799 | 781382 | 697574 | 2184348 | 1557517 | 8222154 |
| % الزيادة السكانية | 7.75% | 13.99% | 13.46% | 9.70% | 8.66% | 27.11% | 19.33% | 100.00% |

كل نمط من هذه الأنماط له مجموعة من المشكلات والتحديات التي تواجه عمرانها بالتالي تحتاج إلى سياسات عمرانية وتدخلات تخطيطية مختلفة.

تتضمن إعداد المخططات الإستراتيجية للمدن الصغيرة والمتوسطة والجاري إعدادها منذ ٢٠٠٦ وحتى الوقت الراهن مقترحات تحديد النمو العمراني وتوفير الخدمات والبنية الأساسية، وأيضا دراسات الاستيعاب السكاني المستقبلي بها، ومشروعات الاقتصاد المحلي، إلا إنه أدي إلى فقدا مقننا للأراضي الزراعية نتيجة ضمها للأحوزة العمرانية للمدن والقرى، حيث تقدر هذه المساحة بحوالي ٦٠ألف فدان للمدن ( بمعدل متوسط حوالى ٣,٧٨ فدان/١٠٠٠نسمة ) وذلك حتى عامي ٢٠٢٧ / ٢٠٢٢ ، مما يؤدي أن يصل إجمالي الفاقد في الأراضي الزراعية الناتج عن ضم هذه الأراضي إلى الأحوزة العمرانية للمدن والقرى حتى عام ٢٠٥٠ إلى حوالى ٥٠٠ألف فدان.

ولذلك راعت السياسة القومية الحضرية NUPطرح عدد من السياسات التي تتعامل مع قضايا المدن الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل ٩٣٪ من النسق الحضري، بشكل متماسك مع النسق القومي وأيضا والمتكامل مع الأبعاد البيئية والاقتصادية **كالتالي:**

- توجيه النمو العمراني نحو المدن الصحراوية وذات الظهير الصحراوي طبقا لأولوياتها التنموية ورفع نسب الاستيطان.
- ضبط مرحلية النمو داخل الأحوزة العمرانية مع ربط توسعاتها بالقدرات الإنتاجية بالمدن وتأهيلها في مجالي البنية الأساسية والقدرات البشرية بما يؤهلها لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- تطوير الأنشطة اللارسمية لدفع الاقتصاد المحلي للمدن في إطار منظومة التطوير العمراني بالمدن وتوفير الأراضي والبنية الاساسية اللازمة لها.
- تحسين الاتصالية للمدن الصغيرة والمتوسطة لتحسين وقت رحلات العمل منها وإليها.
- الاستفادة من القدرات الكامنة لبعض المدن لرفع قدرتهم على خلق فرص توظيفية، مثال مدن الموانئ والصناعات الوسيطة، مدن الأسواق الحضرية.
- التكامل الاقتصادي بين المدن الصغيرة والمتوسطة في الأنشطة الإنتاجية ومدن التكتلات والمدن الثانوية.
- توطين المناطق الاستثمارية للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم SMEs وحضانات تكنولوجية وإنتاجية ومشروعات استثمارية كبري في الظهير الصحراوي وربطها بالمدن الصغيرة والمتوسطة ذات الظهير الصحراوي.

- **المخطط الاستراتيجي العام لمدينة ابوكبير بمحافظة الشرقية:-**

- راعى المخطط ضمن مناطق الامتداد العمراني المشتته وتحسين الربط بينهم وتوفير مشروعات الخدمات العامة والتوسع الصناعي.

- **المخطط الاستراتيجي العام لمدينة بلقاس:-**

- هي مدينة تتمركز في مساحات من الزراعة القائمة وتقوم بدور مركز السوق والخدمات الإقليمية للريف ومناطق الاستصلاح، وقد راعى المخطط الاستراتيجي تحسين اتصالياتها بالتجمعات الريفية حولها واضافة مساحات من الخدمات العامة والزراعية.

شكل رقم (١٢٢) المخطط الاستراتيجى العام لمدينة ابوكبير بمحافظة الشرقية

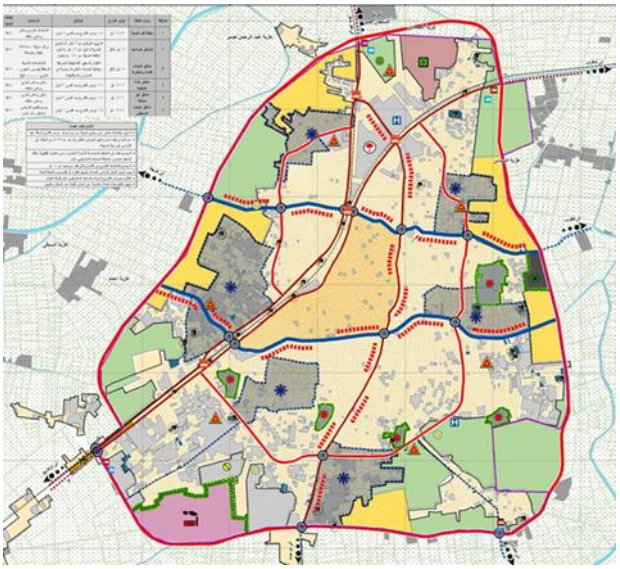

شكل رقم (١٢٣) المخطط الاستراتيجى العام لمدينة بلقاس

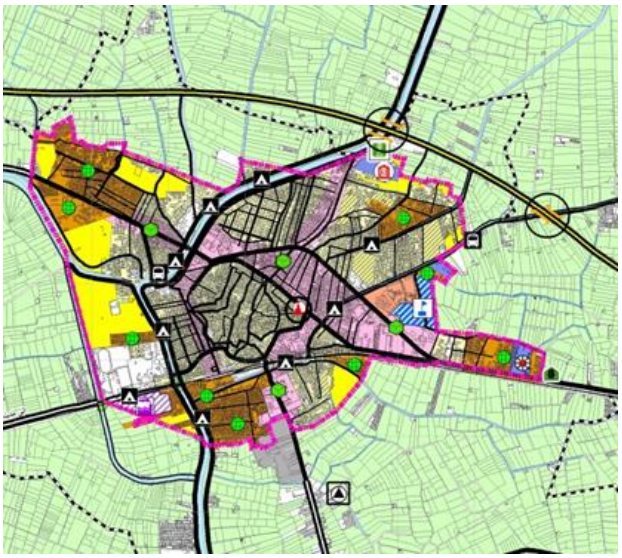

شكل رقم (١٢٤) المخطط الاستراتيجى العام لمدينة الزرقا

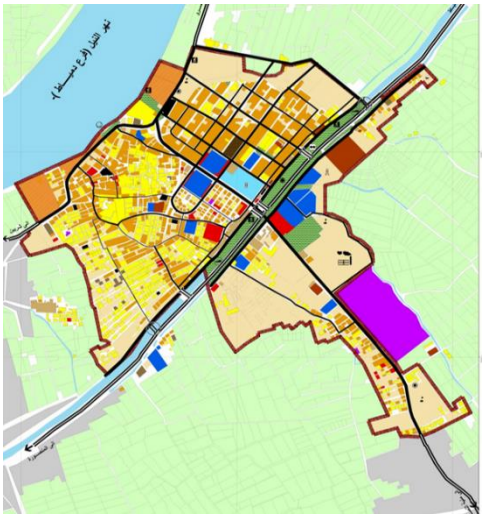

شكل رقم (١٢٥) المخطط الإستراتيجي العام لمدينة سمنود بمحافظة الغربية

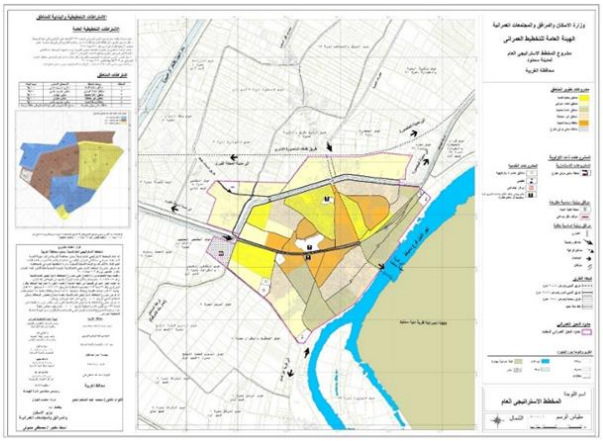

شكل رقم (١٢٦) المخطط الإستراتيجي العام لمدينة المحمودية بمحافظة البحيرة

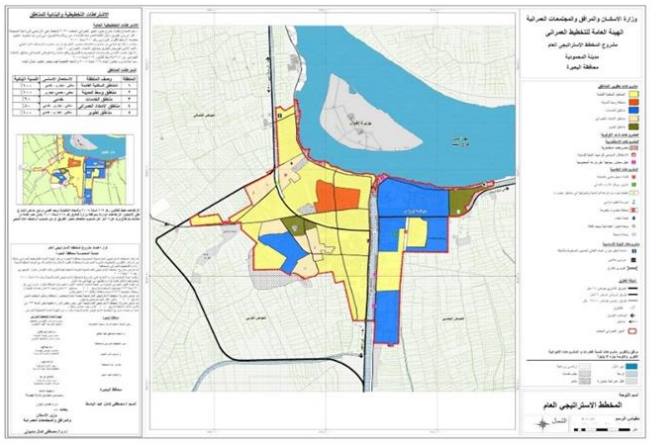

## المخطط العام للتجمع العمراني – كركر

" نصر النوبة – أسوان"أحد التجمعات العمرانية الريفية الجديدة التي انشأت في ظهير مدينة نصر النوبة في محافظة اسوان، وذلك للتوسع في الأنشطة الداعمة للزراعة، والانشطة الحرفية والخدمات العامة والأنشطة الخدمية السياحية.

تمتلك المدينة بعض الاصول الاقتصادية والمتمثلة في المصانع والمنشآت الاقتصادية القائمة والتي تمثل ١٤ % من اجمالي منشآت الصناعية في حضر. المحافظة داخل حدود الحيز، ولكن لا يوجد مساحات أراضي أضافية متاحة للاستثمار. حسنت مشروعات الخدمات التعليمية المطروحة من المخطط الاستراتيجي كثافة الفصل في الخدمات التعليمية الأبتدائية من ٥١ تلميذ/ فصل إلى ٤٤ تلميذ /فصل

شكل رقم (١٢٧) المخطط العام للتجمع العمراني – كركر

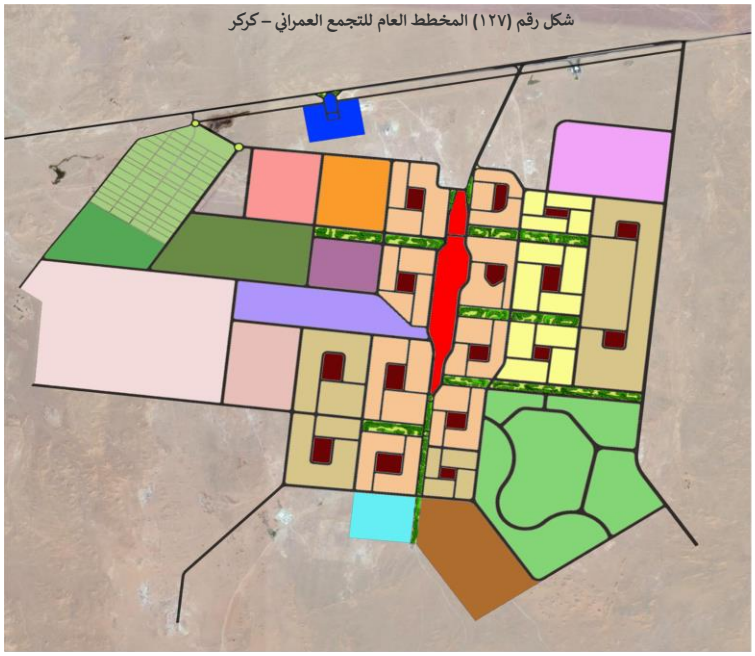

جدول رقم (٣٧) ميزانية استعمالات الاراضى لتجمع كركر

| الاستعمال | | | المساحة بالفدان | النسبة من اجمالي المنطقة % |
|---|---|---|---|---|
| مناطق اسكان | | قائم | 312.82 | 9.57 |
| | | امتداد 1 | 128.59 | 3.94 |
| | | امتداد 2 | 305.76 | 9.36 |
| اجمالي مناطق الإسكان | | | 747.17 | 22.87 |
| خدمات | خدمات رئيسية | | 54.02 | 1.65 |
| | خدمات فرعية | قائمة | 39.65 | 1.21 |
| | | مقترحة | 35.74 | 1.09 |
| إجمالي الخدمات | | | 129.41 | 3.96 |
| أنشطة | موقف سيارات دولي | | 27.48 | 0.84 |
| | قرية نوبية ومعارض | | 88.29 | 2.70 |
| | مجمع صناعات حرفية صغيرة | | 43.95 | 1.34 |
| | قرية بضائع | | 109.17 | 3.34 |
| | مناطق مخازن وثلاجات | | 63.72 | 1.95 |
| | سوق جملة تجاري | | 64.20 | 1.96 |
| | الزراعات المحمية(الصوب الزراعية) | | 188.76 | 5.78 |
| | قرية سياحية | | 111.60 | 3.42 |
| | مدينة ملاهي | | 112.01 | 3.43 |
| | قرية اولمبية | | 330.38 | 10.11 |
| | منتجع صحي | | 38.38 | 1.17 |
| | قرية تربية الجمال | | 76.01 | 2.33 |
| | مضمار لسباق الهجن | | 322.50 | 9.87 |
| اجمالي الأنشطة | | | 1576.42 | 48.24 |
| مناطق مفتوحة | | | 564.38 | 17.27 |
| طرق | | | 250.17 | 7.66 |
| الإجمالي العام | | | 3267.55 | 100.00 |

## ٧. تنفيذ وسائل مواصلات متعددة الوسائط مستدامة، شاملة بدائل بدون محركات: -

تعد سهولة الانتقال بين مختلف وسائط النقل العام من أهم أسس النقل للرحلات المستدامة للأفراد داخل وبين المدن والتجمعات العمرانية المختلفة، ويكون ذلك بتطوير النقل الجماعي وتوفير وسائل نقل متعددة يسهل الوصول إليها واستخدامها. وتعتمد استراتيجية النقل والمواصلات في مصر على تطوير منظومة متعددة الوسائط وخاصة في القاهرة الكبرى ومدن مصر الرئيسية كالإسكندرية. وفى خلال الفترة من عام ٢٠١٦ الى عام ٢٠٢٠ قامت الحكومة المصرية بتنفيذ عدة مشروعات على مستوى مشروعات النقل الجماعي المتكامل بإقليم القاهرة الكبرى والمدن المصرية أهمها:

- الانتهاء من ثلاث مراحل من خط المترو الثالث وجارى العمل بالمرحلة الاخيرة من الخط وتشمل المرحلة الثالثة ( العتبة / امبابه / جامعة القاهرة) والمرحلة الرابعة ( مصرالجديدة/ عدلى منصور) .وتكمن اهميته في انه يربط شرق القاهرة من محطة عدلي منصور والقوس الشرقى للطريق الدائري وطريق الاسماعيلية وخط القطار الكهربائي الذي يمر بالمدن الجديدة شرق القاهرة ( العبور – الهايكستب-الشروق -بدر – العاشر من رمضان – العاصمة الادارية ويربطها بغرب القاهرة عند محطة امبابه مع القوس الغربي للطريق الدائري بسعة مليون ونصف مليون راكب يوميا وهذا الخط الثالث يتقاطع ليتكامل مع خط المترو الاول القائم وخط المترو الثاني القائم ومستقبلا مع خط المترو الرابع الجاري تنفيذه.
- تنفيذ القطار الكهربائي (LRT) لاول مرة بمصر (يجري تنفيذه ) ويربط نهاية خط المترو الثالث عند محطة مترو عدلي منصور بالعاصمة الإدارية بطول ٦٧ كم مرورا بالمدن الجديدة شرق القاهرة ( العبور / العبور الجديدة/ الشروق/ الهايكستب / بدر / العاشرمن رمضان/ العاصمة الادارية )وسيتم افتتاحه نهاية عام ٢٠٢١.
- إنشاء وحدة لتنظيم النقل الجماعي الذكي بالمدن الجديدة وربطها مع المدن القائمة وتم بالفعل عمل الوحدة والتي تنظم وتراقب مسارات النقل الجماعي الجديدة التي تعاقدت عليها هيئة المجتمعات العمرانية مع مشغلين قطاع خاص بأنظمة مختلفة بالمدن الجديدة حول القاهرة الكبرى ووضع الخطط اللازمة لتحويل النقل الجماعي الحالي الرسمي وغير الرسمي الى نقل مستدام ذكي يتم مراقبته من خلال وحدة تنظيم النقل بهيئة المجتمعات العمرانية، وبحيث يمكن تعميمه بالمدن المصرية في المستقبل.
- اشراك القطاع الخاص في تقديم خدمة النقل الجماعي لتقديم خدمة متميزة وادخال تكنولوجيا المعلومات بالمركبات واستخدام تطبيقات المحمول لخدمة الركاب.
- ادخال منظومة نقل جماعي جديدة لاول مرة بمصر (يجري تنفيذه) وهو خطين مونوريل الاول لربط العاصمة الادارية الجديدة مع خط القطار الكهربائي (LRT) بمحافظة القاهرة بمحطة مترو الاستاد القائمة على خط المترو الثالث بطول ٥٤ كم بسعة مليون راكب / يوم والخط الثاني لربط نهاية المنطقة الصناعية بمدينة ٦ أكتوبر بمدينة الجيزة بمحطة مترو وادي النيل على خط المترو الثالث بطول ٤٢ كم بسعة تسعمائة الف راكب / يوم.
- ادخال منظومة النقل بالأتوبيسات السريعة BRT)) لربط مدينة ٦ أكتوبر مع بالتكامل مع مونوريل مدينة ٦ أكتوبر وصولا الى مدينة الجيزة عند محطة مترو فيصل ومحطة النقل الجماعي الرئيسية بميدان الجيزة حيث تم الانتهاء من كافة الدراسات واعمال التصميمات وجاري الانتهاء من مستندات طرح المشروع.
- إعادة تأهيل منظومة النقل الجماعي بالمدن المصرية باستخدام تقنيات التتبع داخل المركبات وادخال تكنولوجيا المعلومات بالمركبات للتحكم في مسارات النقل الجماعي ومستوى الخدمة المقدمة واستخدام تطبيقات المحمول لخدمة الركاب
- البدء في مشروع تطوير خط قطار ابوقير واعادة تأهيل ترام الرمل بالإسكندرية

**شكل رقم (١٢٨) منظومة ربط خط القطار السريع (السخنة/العاصمة الإدارية/العلمين) بإقليم القاهرة الكبرى بمنظومة النقل الثقيل من خطوط مترو الانفاق والقطار الكهربائي وخطوط المونوريل والأتوبيسات السريعة**

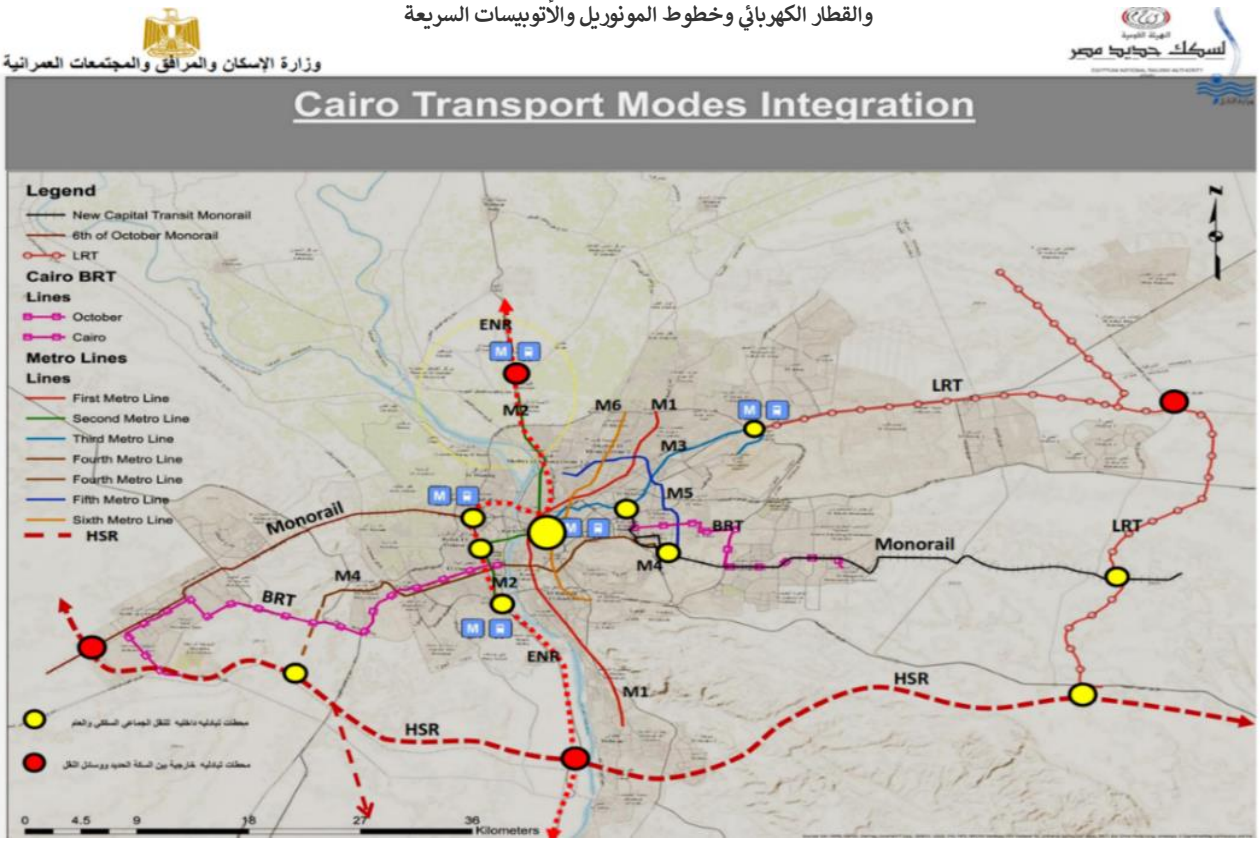


**(المصدر: خطة وزارة النقل)**

أما على مستوى مشروعات النقل الجماعي التي تربط المناطق الحضرية المختلفة على مستوى الجمهورية فلعل من أهم المشروعات التي قامت الدولة بتنفيذها خلال الأعوام القليلة السابقة هو تنفيذ منظومة السكك الحديدية السريعة لأول مرة بمصر عن طريق القطار السريع بسرعة ٢٥٠ كم / ساعة للركاب والبضائع على أن تتكامل مع الشبكة القومية للسكك الحديدية والشبكة القومية للطرق وشبكة النقل الحضري الجماعي على النحو التالي:

- **المرحلة الاولى:** إنشاء خط القطار السريع ( السخنة/ العاصمة الادارية/ العلمين ) لربط مناطق التنمية على البحر الاحمر (ميناء السخنة والسويس ومناطق تنمية محور قناة السويس بالعاصمة الادارية وامتداد خط المترو الاول وخط سكك حديد وجه قبلي القائم مرورا بمدينة ٦ أكتوبر ومدينة اكتوبر الجديدة والربط مع نهاية خط مونوريل مدينة ٦ أكتوبر وخط قطار المناشي /أكتوبر وصولا الى مدينة برج العرب الجديدة ثم الامتداد بمحاذاة الساحل الشمالي الغر بي وصولا الى المحطة النهائية بمدينة العلمين الجديدة بطول حوالي ٤٦٠ كم وتكلفة ١٦٠ مليار جنيه)، وسيتم الانتهاء من هذه المرحلة في ٢٠٢٣.
- **المرحلة الثانية:** إنشاء خط القطار السريع ( أكتوبر / الأقصر) بطول ٦٥٠ كم غرب وادي النيل لخدمة مناطق محافظات الوجه القبلي - إنشاء خط القطار

السريع (الأقصر / الغردقة ) بطول ٢٦١ كم لربط حركة السياحة والافراد والبضائع بين البحر الاحمر ومدينة الاقصر - إنشاء خط القطار السريع (الأقصر / أسوان) بطول ١٧٥ كم لاستكمال ربط حركة السياحة والافراد والبضائع من مدينة الاقصر الى مدينة أسوان - استكمال المرحلة الاولى من خط القطار السريع ( السخنة/ العاصمة الادارية/ العلمين ) الى مدينة مرسى مطروح بطول ١٨٠ كم لخدمة تنمية الساحل الشمالي الغربي.

ويوضح الشكل المرفق خطوط السكة الحديد السريعة المقررة على مستوى الجمهورية وتكاملها مع شبكة السكك الحديدية القائمة.

ومن الناحية الإجرائية فإن خطة التنمية المستدامة المصرية تعتمد على تطوير المدن الذكية حيث قامت الدولة بإعداد الكود المصري للمدن الذكية ويشمل قطاع كامل للنقل الذكي لكل من النقل الجماعي والتحكم في حركة المرور وتنظيمه بالطرق الرئيسية بالمدينة بما يحقق الحد من التكدس المروري والتوقع بمشكلات الحركة للتعامل قبل حدوثها. وقد تم تجهيز المدن المصرية الجديدة من الجيل الرابع بالبنية الاساسية المستخدمة للتقنيات الرقمية لاستخدامها في انظمة النقل الذكي مثل العاصمة الادارية والعلمين الجديدة والمنصورة الجديدة وبورسعيد الجديدة وناصر بأسيوط.

**شكل رقم (١٢٩) شبكة السكك الحديدية السريعة وارتباطها بتنمية المدن الجديدة على مستوى مصر**

(المصدر: خطة وزارة النقل)

**شكل رقم (١٣٠) المرحلة الاولى من خطوط السكة الحديد السريعة (السخنه/ العاصمة الادارية/ العلمين )**

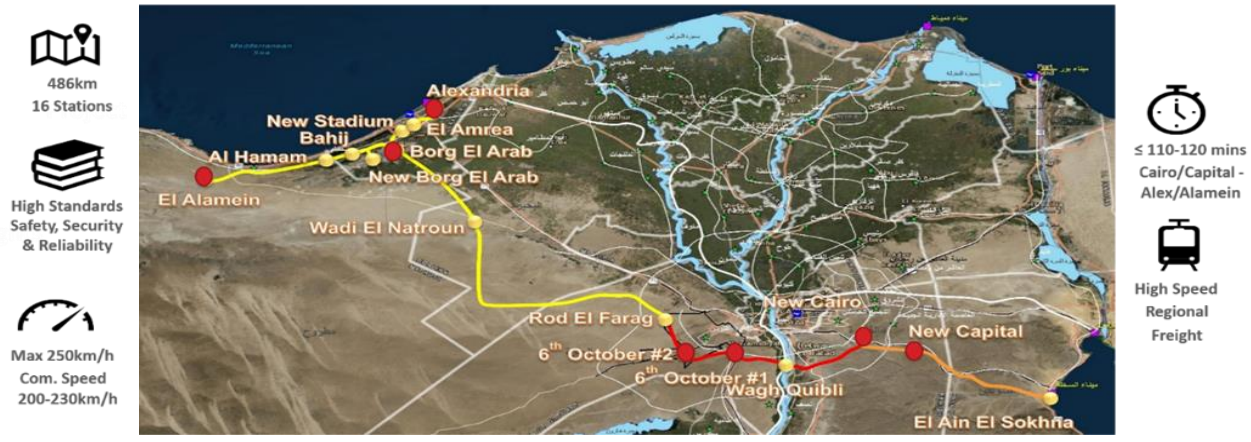


(المصدر: خطة وزارة النقل)

- **التحديات والدروس المستفادة: -**

- أهمية رفع درجة الوعي بأهمية المشاركة لدى شركاء التنمية خاصة ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.
- ضرورة التنسيق بين الجهات المعنية للوصول إلى التوازن العمراني بين الريف والحضر خاصة في ضوء تواضع منظومة الحوكمة والذي يقتضي تأكيد أهمية الحوكمة كأحد أهم المكونات في أجندة الموئل الثالث.
- هناك حاجة ملحة إلى تطوير القرى من خلال خلق فرص عمل وضمان جودة أفضل للحياة لمواجهة الهجرة من الريف إلى الحضر.
- يجب أن تتضمن مخططات التنمية المستقبلية تنمية القرية المصرية وتنمية محاور تنمية جديدة (محور قناة السويس) والساحل الشمالي الغربي لاستيعاب الزيادة السكانية وتوفير المزيد من فرص العمل.
- ضعف كفاءة المدن القائمة يتطلب تعظيم الاستفادة منها وخاصة المدن الصغيرة والمتوسطة.
- تحتاج منظومة التخطيط وإدارة التنمية العمرانية إلى التكامل مع منظومة القوانين والتشريعات التي تضمن تحجيم النمو العمراني العشوائي.
- ضعف التكامل بين خطط تنمية أراضي المدن الجديدة والأراضي المتاحة داخل الكتل العمرانية بالمدن القائمة.
- ضعف اجتذاب المدن الجديدة للسكان مقارنة بما هو مستهدف من الحجم السكاني.
- عدم توفر الكوادر الفنية المدربة بالمحليات لإدارة العمران ووضع وتنظيم مخططات عمرانية مختلفة.

# ج

# وسائل التنفيذ

# ١. حشد الموارد المالية

## أولا: حشد الموارد المالية: -

### ١. تطوير أطر تمويلية لتنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة على جميع المستويات الحكومية: -

- **رصد الوضع الراهن: -**

تهتم الدولة المصرية بتنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة من خلال تخصيص استثمارات كبيرة من خلال الموازنة العامة للدولة ومن خلال تهيئة المناخ للقطاع الخاص للمساهمة في تمويل وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية الهامة في مجالات الأجندة الحضرية الجديدة ذات الصلة، والتي تشمل التشييد والبناء والأنشطة العقارية والمياه والصرف الصحي والنقل والتخزين. ويوضح كل من الشكل رقم (١٣١) والجدول رقم (٣٨) قيمة الاستثمارات المستهدفة لتنفيذ أهم مكونات الأجندة الحضرية الجديدة خلال الفترة (٢٠١٧/٢٠١٦ – ٢٠٢٠/٢٠١٩) ومساهمتها النسبية.

بلغ متوسط الاستثمارات المستهدفة خلال الفترة (٢٠١٧/٢٠١٦-٢٠٢٠/٢٠١٩) لأنشطة التشييد والبناء وللأنشطة العقارية ٢١,٦ مليار جنيه مصري، ١٣٤,٩ مليار جنيه مصري على التوالي، تمثل ٢,٤٪ و١٥,٧٪ من جملة الاستثمارات المخصصة لأهم قطاعات الأجندة الحضرية الجديدة على التوالي.

استحوذ قطاع النقل والتخزين على ٧٣,٩ مليار جنيه مصري من جملة الاستثمارات المخصصة لأهم قطاعات الأجندة الحضرية الجديدة، تمثل ٨,٥٪ في المتوسط خلال الفترة (٢٠١٩/٢٠١٦-٢٠٢٠/٢٠١٧).

قُدر متوسط الاستثمارات المستهدفة لمشروعات المياه والصرف الصحي خلال الفترة (٢٠١٩/٢٠١٦-٢٠٢٠/٢٠١٧) ٧,٣ مليار جنيه مصري و١١,٧ مليار جنيه مصري على التوالي، تمثل ٠,٩٪ و١,٣٪ من جملة الاستثمارات المستهدفة لأهم قطاعات الأجندة الحضرية الجديدة.

أما على المستوى المحلي فيتضح من الجدول رقم (٣٩) توجه الدولة إلى استهداف نسبة مناسبة من الاستثمارات لتمويل المشروعات التنموية التي تساهم في تحقيق أهداف الأجندة الحضرية الجديدة على المستوى المحلي خاصة في محافظات الصعيد وأيضاً شبه جزيرة سيناء.

**الشكل رقم (١٣١) تطور الاستثمارات المستهدفة لتنفيذ أهم مكونات الخطة الحضرية الجديدة خلال الفترة (٢٠١٧/٢٠١٦ – ٢٠٢٠/٢٠١٩)**

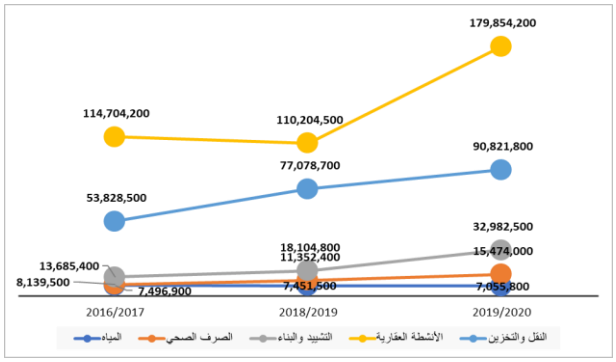


المصدر: وزارة التخطيط. "خطة التنمية المستدامة". سنوات مختلفة.

**جدول رقم (٣٨) الاستثمارات المستهدفة لتنفيذ أهم مكونات الخطة الحضرية الجديدة خلال الفترة (٢٠١٧/٢٠١٦ – ٢٠٢٠/٢٠١٩)**

| السنة | البند | القطاع | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | المياه | الصرف الصحي | التشييد والبناء | الأنشطة العقارية | النقل والتخزين |
| ٢٠١٦/٢٠١٧ | الاستثمارات (بالمليون جنيه مصري) | ٧,٤٩٦,٩٠٠ | ٨,١٣٩,٥٠٠ | ١٣,٦٨٥,٤٠٠ | ١١٤,٧٠٤,٢٠٠ | ٥٣,٨٢٨,٥٠٠ |
| | المساهمة النسبية (٪) | ١,٣ | ١,٤ | ٢,٤ | ٢٠,١ | ٩,٤ |
| ٢٠١٧/٢٠١٨ | الاستثمارات (بالمليون جنيه مصري) | | | | | |
| | المساهمة النسبية (٪) | | | | | |
| ٢٠١٨/٢٠١٩ | الاستثمارات (بالمليون جنيه مصري) | ٧,٤٥١,٥٠٠ | ١١,٣٥٢,٤٠٠ | ١٨,١٠٤,٨٠٠ | ١١٠,٢٠٤,٥٠٠ | ٧٧,٠٧٨,٧٠٠ |
| | المساهمة النسبية (٪) | ٠,٨ | ١,٢ | ١,٩ | ١١,٧ | ٨,٢ |
| ٢٠١٩/٢٠٢٠ | الاستثمارات (بالمليون جنيه مصري) | ٧,٠٥٥,٨٠٠ | ١٥,٤٧٤,٠٠٠ | ٣٢,٩٨٢,٥٠٠ | ١٧٩,٨٥٤,٢٠٠ | ٩٠,٨٢١,٨٠٠ |
| | المساهمة النسبية (٪) | ٠,٦ | ١,٣ | ٢,٨ | ١٥,٤ | ٧,٨ |
| متوسط | الاستثمارات (بالمليون جنيه مصري) | ٧,٣٣٤,٧٣٣ | ١١,٦٥٥,٣٠٠ | ٢١,٥٩٠,٩٠٠ | ١٣٤,٩٢٠,٩٦٧ | ٧٣,٩٠٩,٦٦٧ |
| | المساهمة النسبية (٪) | ٠,٩ | ١,٣ | ٢,٤ | ١٥,٧ | ٨,٥ |

المصدر: وزارة التخطيط. "خطة التنمية المستدامة". سنوات مختلفة.

**جدول رقم (٣٩) الاستثمارات المستهدفة لأقاليم الصعيد وشبه جزيرة سيناء عام ٢٠١٩/٢٠٢٠**

| البيان | جنوب الصعيد | | شمال الصعيد | | وسط الصعيد | | شمال سيناء | | جنوب سيناء | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الاستثمارات | ٪ | الاستثمارات | ٪ | الاستثمارات | ٪ | الاستثمارات | ٪ | الاستثمارات | ٪ |
| المياه | ٤٩٩ | ٣,٩ | ٢٦٦ | ٣,٣ | ٢٢١ | ٢,٩ | ٢٢٢ | ٧,٨ | ١٤٢ | ٥,٩ |
| الصرف الصحي | ٢,١٦٦ | ١٧,١ | ١,٢١١ | ١٥,٢ | ٩٥٣ | ١٢,٦ | ٣٨ | ١,٣ | ٧٨ | ٣,٣ |
| التشييد والبناء | ١,٧٠٥ | ١٣,٤ | ٨٧٧ | ١١,٠ | ٣٩٥ | ٥,٢ | ٣١٥ | ١١,١ | ٤ | ٠,٢ |
| الأنشطة العقارية | ١,٥٣١ | ١٢,١ | ٤٧١ | ٥,٩ | ١٧٨ | ٢,٣ | ٣٠٨ | ١٠,٨ | ٤١٥ | ١٧,٤ |
| النقل والتخزين | ١,٧٧٠ | ١٤,٠ | ٦١٢ | ٧,٧ | ٨٤٢ | ١١,١ | ١٥٩ | ٥,٦ | ٤١٥ | ١٧,٤ |
| الجملة | ١٢,٦٨٠ | ١٠٠ | ٧,٩٩٠ | ١٠٠ | ٧,٥٧٠ | ١٠٠ | ٢,٨٥٠ | ١٠٠ | ٢,٣٨٠ | ١٠٠ |

المصدر: وزارة التخطيط. "خطة التنمية المستدامة". سنوات مختلفة.

- **القضايا الرئيسية:-**

- القضاء على العشوائيات.
- التوسع في برامج الإسكان الاجتماعي.
- مد شبكات المياه للمناطق الريفية.
- زيادة نسبة تغطية القرى المصرية بشبكات الصرف الصحي.
- تطوير منظومة النقل الجماعي والنقل متعدد الوسائط لزيادة الاتصالية بين المدن المصرية وداخلها.
- الحفاظ على البيئة والحد من الآثار السلبية للتلوث الهوائي والمائي والاستمرار في تطوير منظومة المخلفات الصلبة.
- التنفيذ المستدام لمبادرة "حياة كريمة" في ريف الجمهورية والتي سيكون لها أثر إيجابي كبير على التنمية الحضرية المستدامة في أنحاء الجمهورية.
- الجهود والمبادرات
- يوضح برنامج عمل الحكومة "مصر تنطلق" للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨-٢٠٢٢/٢٠٢١ الجهود المبذولة لتنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة

وتخصيص موارد مالية من خلال الموازنة العامة للدولة لتمويل مجموعة كبيرة من البرامج تشمل ما يلي:

- تطوير العشوائيات: الانتهاء بالكامل من جميع المناطق غير الآمنة، بحيث يتم بناء ٨٠ ألف وحدة سكنية بالإضافة إلى تطوير ١١٠٠ سوق عشوائي على مستوى الجمهورية، و٣ مناطق عشوائية غير مخططة بعاصمة كل محافظة بإجمالي ٨١ منطقة بمساحة إجمالية ٦٢ ألف فدان تقريباً. ومن المتوقع أيضاً الانتهاء من تطوير منطقتي ماسبيرو وسور مجرى العيون، بتكلفة إجمالية حوالي ١٣٢ مليار جنيه.
- تنمية وتطوير القرى المصرية: تنمية وتطوير جميع القرى المصرية وعددها ٤٧٤١ قرية وتوابعها البالغة ٣٠٨٨٨ عزبة وكفر ونجع، من خلال تنفيذ مشروعات لمياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء وكباري وطرق داخلية ووحدات صحية ومدارس ومراكز شباب.
- تنفيذ وصلات الصرف الصحي المنزلية للأسر الأولى بالرعاية بتكلفة استثمارية ٥٠٠ مليون جنيه مصري كصندوق دوار.
- تحسين الظروف البيئية في القرى الأكثر فقراً بتكلفة نحو ٢٤٨ مليون جنيه مصري.
- تطوير المجازر بالمحافظات بتكلفة ١,٤ مليار جنيه مصري.
- تخصيص ١١١ مليار جنيه مصري لمشروعات الإسكان، منها ٥٦٪ لتمويل مشروعات الإسكان الاجتماعي، ٢٢,٥٪ للإسكان الاجتماعي المتميز، و١٨٪ للإسكان المتوسط.
- زيادة حجم التمويل العقاري من ٧,٩ مليار جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ١٩,٧ مليار جنيه مصري بنهاية ٢٠٢١/٢٠٢٢، وبحيث يرتفع عدد المستفيدين من ٤٣ ألف مستفيد إلى أكثر من ٦٣ ألف مستفيد، ويساهم في تنفيذ البرنامج القطاع المالي غير المصرفي الذي يقدم خدمات التمويل العقاري.
- تحسين خدمات مياه الشرب للوصول إلى نسبة تغطية ١٠٠٪ من حلال تنفيذ ٢٦٥ مشروعاً يستفيد منها حوالي ١٥,٥ مليون نسمة.
- الوصول بنسبة التغطية بخدمات الصرف الصحي في المدن إلى ١٠٠٪ وإلى نسبة ٦٠٪ في القرى، بتكلفة متوقعة في حدود ٣٣ مليار جنيه مصري للقرى.
- تطوير شبكة مترو الأنفاق الحالية بتكلفة حوالي ٣٨٦ مليار جنيه وتوسعتها بإضافة أكثر من ٩٧ كم للشبكة الحالية ليصل اطوال الشبكة حوالي ١٧٥ كم بنهاية عام ٢٠٢١/٢٠٢٢، ليصل عدد المستفيدين إلى مليار راكب.
- تحسين نوعية مياه نهر النيل وفروعه من خلال مضاعفة محطات الرصد من ٧ محطات عام ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ١٥ محطة عام ٢٠٢١/٢٠٢٢، وزيادة مواقع الرصد الدوري لنوعية مياه البحيرات المصرية من ٩٧ موقعاً إلى ١٥٦ موقعاً، وزيادة غرف عمليات الرصد اللحظي للصرف الصناعي من ٩ غرف إلى ٣١ غرفة بتكلفة ٣٠٢ مليون جنيه مصري.
- تخصيص ٢,٢ مليار جنيه مصري لزيادة نسبة التخلص من المخلفات لصلبة بصورة آمنة من ٤٪ عام ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٤٠٪ عام ٢٠٢١/٢٠٢٢، ورفع كفاءة جمع المخلفات البلدية الصلبة من ٦٠٪ إلى ٨٠٪ خلال ذات الفترة، مع زيادة نسبة المخلفات البلدية الصلبة المجمعة والتي يتم تدويرها بطريقة سليمة بيئياً من ١٠٪ إلى ٢٥٪ خلال ذات الفترة أيضاً.
- تخصيص ٣٢١ مليون جنيه مصري لتغطية حوالي ٣٠ كم من الترع والمصارف داخل الكتل السكنية، للحفاظ على المياه وضمان وصولها للأرض الزراعية في الوقت المحدد، وحماية البيئة من التلوث، والحفاظ على الصحة العامة للمواطنين.
- تم إطلاق المرحلة الأولى من مبادرة "حياة كريمة" لاستهداف ١٧٥ مركزاً في ٢٠ محافظة لمدة ٣ سنوات تخدم ٥٥ مليون نسمة. بدأت المرحلة الأولى في ١٣٧١ قرية في ٥١ مركزاً اعتباراً من يناير ٢٠٢١.
- يعتبر برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر والممول من خلال قرض من البنك الدولي بقيمة ٥٠٠ ألف دولار أمريكي، ومكون محلي من الموازنة العامة للدولة يقدر بالمعادل لمبلغ ٤٥٧ ألف دولار أمريكي، من أهم البرامج التي تتولى تنفيذها الحكومة المصرية. ويستهدف البرنامج الذي يتم تنفيذه خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، تطوير بيئة الأعمال لتصبح أكثر جذباً للقطاع الخاص، ورفع كفاءة الإدارة المحلية في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية وتقديم الخدمات العامة، في محافظتي قنا وسوهاج. ويتضمن البرنامج أيضاً مكوناً للتشاركية المجتمعية لتشجيع مشاركة المواطنين وأصحاب الأعمال في تنفيذ البرنامج. ويشير الجدول رقم (٤٠) توزيع المخصصات الاستثمارية التي يتم تنفيذها بمحافظتي سوهاج وقنا حتى العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، حيث يتضح استحواذ مشروعات التنمية الصناعية ومشروعات مياه الشرب والصرف الصحي والطرق والنقل على أكثر من ٧٠٪ من جملة الاستثمارات المخصصة للبرنامج.

**جدول رقم (٤٠) توزيع المخصصات الاستثمارية لبرنامج التنمية المحلية بصعيد مصر والتي يتم تنفيذها بمحافظتي سوهاج وقنا حتى العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١**

| القطاع | سوهاج | | قنا | | الإجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد | التكلفة | عدد | التكلفة | عدد | التكلفة |
| مياه الشرب والصرف الصحي | 96 | 1,183.80 | 39 | 1,542.00 | 135 | 2,725.80 |
| التنمية الصناعية | 34 | 1,822.00 | 22 | 1,841.00 | 56 | 3,663.00 |
| الطرق والنقل | 543 | 1,299.41 | 368 | 780.54 | 911 | 2,079.95 |
| تحسين البيئة | 312 | 562.70 | 118 | 211.10 | 430 | 773.80 |
| دعم الاقتصاد المحلي والتنمية الاقتصادية | 68 | 196.10 | 70 | 185.90 | 138 | 382.00 |
| الكهرباء والإنارة | 248 | 108.01 | 212 | 158.50 | 460 | 266.51 |
| الأمن والإطفاء | 92 | 65.75 | 47 | 34.80 | 139 | 100.55 |
| تنمية الإدارة المحلية والدعم الفني | 406 | 543.44 | 342 | 335.78 | 748 | 879.22 |
| مراكز تكنولوجية | 9 | 15.00 | 7 | 19.00 | 16 | 34.00 |
| التنمية العمرانية: الريفية والحضرية | 364 | 585.15 | 140 | 272.86 | 504 | 858.01 |
| التنمية الثقافية والمجتمعية | 122 | 149.55 | 48 | 141.16 | 170 | 290.71 |
| الإجمالي | 2294 | 6530.91 | 1413 | 5522.64 | 3,707 | 12,053.55 |

المصدر، وزارة التخطيط، ديسمبر ٢٠٢٠.

ويعتبر إعداد "دليل التعاقدات والمشتريات" وتدريب الموظفين المعنيين بالمحافظتين على استخدامه من أهم مخرجات البرنامج التي تساهم في تعزيز قدرة الوحدات المحلية على رفع كفاءة استخدام المال العام، في إطار من اللامركزية المالية.

- وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة المصرية قدمت لمجلس النواب في الفصل التشريعي الأول (٢٠١٥-٢٠٢٠) مشروع "قانون نظام الإدارة المحلية" والذي استحدث عدد من المواد التي تمنح الوحدات المحلية استقلالية في إدارة مواردها المالية، كما تضمن مشروع القانون زيادة في مصادر الموارد المالية التي تتولى الوحدات المحلية جمعها وإدارتها. ومن أهم المصادر التي استحدثها القانون إنشاء حساب مشترك في وزارة التنمية المحلية ضمن حساب الخزانة الموحد، تتكوم موارده من نسبة من ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة ومن الضريبة العقارية ومن ضريبة الثروة المعدنية، على أن تتولى وزارة التنمية توزيع هذه الحصيلة على المحافظات وفق معادلة تمويلية واضحة ومحددة بهدف القضاء على الفجوات التنموية وتحقيق العدالة الاجتماعية. وعلى مستوى المراكز والأحياء استحدث مشروع القانون صندوق للتنمية المحلية تتضمن موارده نسبة من مقابل التحسين وحق الانتفاع وحصيلة غرامات التصالح في مخالفات البناء وتقنين حالات وضع اليد. ومن المتوقع أن يصدر مشروع القانون في الفصل التشريعي الثاني (٢٠٢١-٢٠٢٥).
- وقد حدد أيضاً مشروع "قانون التخطيط العام للدولة" الذي تقدمت به الحكومة المصرية لمجلس النواب خلال الفصل التشريعي الأول الوثائق التخطيطية على المستوى الإقليمي والمحلي مع تحديد سقف مالي على

مستوى الوحدات المحلية تبلغ به الوحدة المحلية مسبقاً لإعداد الخطة متوسطة المدى، ويتم تحديد الأسقف التمويلية على مستوى الوحدات المحلية وفقاً لمعادلة تمويلية تستهدف سد الفجوات التنموية بالوحدات المحلية، مع تحفيز الوحدات المحلية على زيادة مواردها الذاتية. وتتمتع الوحدات المحلية بحرية المناقلة بين المشروعات المدرجة بالخطة الاستثمارية بعد استطلاع رأي الوزارة المعنية بالتخطيط.

- من المتوقع أن يؤدي إصدار مشروع "قانون نظام الإدارة العامة" ومشروع "قانون التخطيط العام للدولة" إلى تطوير منظومة إدارة الوحدات المحلية لمواردها المالية ورفع كفاءة الإنفاق العام وسد الفجوات التنموية، وزيادة قدرة الوحدات المحلية على تقديم الخدمات العامة وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية مما يساهم في تنفيذ أهداف الأجندة الحضرية الجديدة.

- **التحديات المستقبلية: -**

- استمرار جهود الدولة في توفير الاستثمارات اللازمة لتمويل المشروعات التي تساهم في تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة.
- الانتهاء من إصدار مشروعي "قانون نظام الإدارة العامة" "وقانون التخطيط العام" وإعداد اللوائح التنفيذية لها ليكتمل الإطار التشريعي الذي يضمن رفع كفاءة استغلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق أهداف الأجندة الحضرية الجديدة، وسد الفجوات التنموية، وتحقيق العدالة المكانية والاجتماعية وتحفيز النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي وتحسين مستوى معيشة المواطنين.
- تحفيز القطاع الخاص على المشاركة في تمويل وتنفيذ المشروعات التي تساهم في تحقيق أهداف الأجندة الحضرية الجديدة، واستحداث أطر جديدة لبرامج المشاركة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية والخدمات العامة.
- تقييم أثر هذه المشروعات للتأكد من عدالة توزيع هذه الاستثمارات ومساهمتها في رفع مستوى رضا المواطنين عن مشروعات الأجندة الحضرية الجديدة.

## ٢. تحريك الموارد الداخلية للتمويل والتوسع في العوائد ومصادر الدخل للحكومات المحلية: -

- **رصد الوضع الراهن: -**

بلغت قيمة متوسط إيرادات الإدارة المحلية وفقاً للموازنة العامة للدولة خلال الفترة (٢٠١٧/٢٠٢٠-٢٠١٨/٢٠٢١) ١٤,٤٥٤ مليار جنيه مصري تمثل ١,٣٪ من متوسط الإيرادات العامة خلال ذات الفترة.

بلغت قيمة متوسط المصروفات خلال الفترة (٢٠١٧/٢٠١٨-٢٠٢٠/٢٠٢١) ١٤٧,٠٥٩ مليار جنيه مصري، تمثل ١٠٪ من متوسط المصروفات العامة خلال ذات الفترة.

كما يشير الشكل رقم (١٣٢) إلى ارتفاع قيمة العجز الكلي للإدارة المحلية من ١١٦,٢٢٢ مليار جنيه مصري عام ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ١٥٢,٠٢٩ مليار جنيه مصري عام ٢٠٢١/٢٠٢٠. وتمثل نسبة عجز الموازنة العامة للإدارة المحلية ٣١,٨٪ من جملة عجز الموازنة العامة للدولة، وذلك في المتوسط خلال الفترة (٢٠١٧/٢٠٢٠-٢٠١٨/٢٠٢١).

يوضح هيكل المصروفات العامة للإدارة المحلية (جدول رقم (٤١))، استحواذ بند الأجور والتعويضات للعاملين ٧٩,٥٪، وتخصيص ٩,٧٪ للاستثمارات و٩,٢٪ لشراء السلع والخدمات، في المتوسط خلال الفترة (٢٠١٧/٢٠١٨-٢٠٢٠/٢٠٢١).

كما تساهم الضرائب والرسوم المحلية بما يقرب من ٥,٨٪ فقط من متوسط الإيرادات العامة المحلية مقابل ٩٤,٢٪ للإيرادات الأخرى في المتوسط خلال الفترة (٢٠١٧/٢٠٢٠-٢٠١٨/٢٠٢١).

- **القضايا الرئيسية: -**

- استمرار اعتماد الإدارة المحلية على التحويلات المركزية كمصدر للتمويل.
- تواضع نسبة ما يتم تخصيصه للإدارة المحلية من استثمارات مقارنة بالمستهدفات على المستوى الوطني.
- ارتفاع مساهمة الإدارة المحلية في العجز الكلي.

- **الجهود والمبادرات: -**

يقوم صندوق التنمية المحلية بوزارة التنمية المحلية بتوفير قروض لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في المحافظات من خلال "برنامج التنمية المحلية والمجتمعية بتمويل منخفض يصل إلى ٤٪. ويعتبر برنامج (مشروعك) من أهم المبادرات التي تستهدف توفير فرص عمل لائق ومنتج وتخفيض معدلات البطالة بالمحافظات. ويقدم صندوق التنمية المحلية بتوفير قروض لتأسيس مشروعات متناهية الصغر للشباب والمرأة بفائدة لا تتعدى ٦٪. ويتم تمويل البرنامج بالتعاون مع بعض البنوك المصرية. وقد بلغ عدد المشروعات التي تم تمويلها من خلال برنامج التنمية المحلية ١٥٢ ألف مشروع بإجمالي قروض ١٥,٣ مليون جنيه قامت بتوفير فرص عمل لما يقرب من ٨٦٢ ألف شباب. وفي هذا الإطار تم تنفيذ مشروع (شارع مصر) بكل محافظة لتوفير مكان لإقامة سيارات طعام صحية بالتعاون مع صندوق تحيا مصر وهيئة سلامة الغذاء التي تولت وضع المواصفات اللازمة. وتم توفير ١٥ ألف فرصة عمل للشباب من خلال هذا المشروع.

- **التحديات المستقبلية: -**

- استمرار تواضع ما تديره الإدارة المحلية من موارد، خاصة لتمويل الاستثمارات العامة، في ضوء الضغوط الراهنة والمستقبلية.
- عدم إعطاء وحدات الإدارة المحلية حرية أكبر في تحديد الرسوم والضرائب المحلية في ظل غياب التشريعات اللازمة وتأخر انتخاب المجالس المحلية
- تواضع مساهمة الإدارة المحلية في تحصيل الضرائب بأنواعها المختلفة، خاصة ضرائب الدخل والضرائب العقارية، بسبب غياب الحافز اللازم على المستوى المحلي.
- عدم تبني التطوير المقترح لزيادة حصيلة الإدارة المحلية من مقابل التحصيل وغيره من الرسوم المحلية للمساهمة في تمويل بعض برامج التنمية العمرانية على المستوى المحلي.

**شكل رقم (١٣٢): تطور موازنة الإدارة المحلية خلال الفترة (٢٠١٧/٢٠٢٠-٢٠١٨/٢٠٢١)**

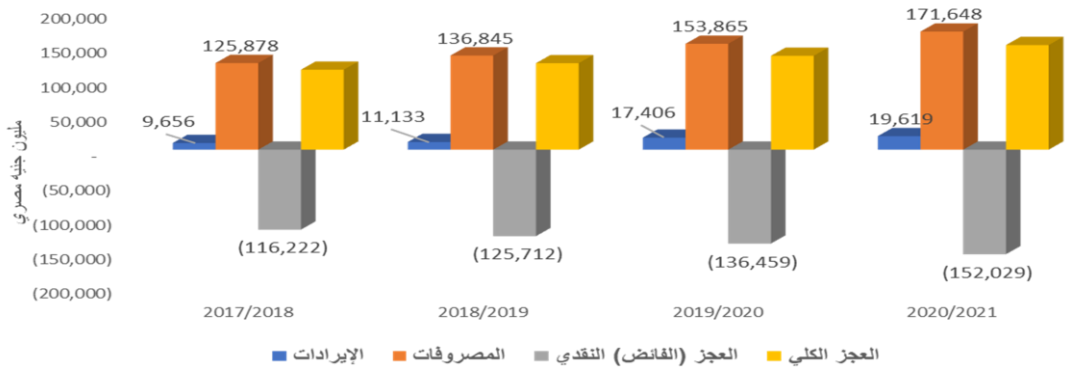


المصدر: وزارة المالية. البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة. سنوات مختلفة.

جدول رقم (٤١): هيكل المصروفات والإيرادات العامة للإدارة المحلية خلال الفترة (٢٠١٧/٢٠٢٠-٢٠١٨/٢٠٢١)

| البند | ٢٠١٧/٢٠١٨ | ٢٠١٨/٢٠١٩ | ٢٠١٩/٢٠٢٠ | ٢٠٢٠/٢٠٢١ | المتوسط | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المصروفات | ١٢٥,٨٧٧,٧٤٢ | ١٣٦,٨٤٤,٩٥٣ | ١٥٣,٩٦٦,٣١٤ | ١٧١,٦٤٨,٢٨٠ | ١٤٧,٠٨٤,٣٢٢ | ١٠٠ |
| الأجور وتعويضات العاملين | ١٠٥,٧٣٩,١٢١ | ١١١,٣٦١,٠٧٢ | ١٢١,٢٨٤,٨٩٤ | ١٢٩,٥٠٣,٦١١ | ١١٦,٩٧٢,١٧٤ | ٧٩,٥ |
| شراء السلع والخدمات | ١٠,٦٠١,٤٢٦ | ١١,٧٧٢,٥٣٠ | ١٤,١٩٤,٣٨٩ | ١٧,٥٣٦,٩٢٤ | ١٣,٥٢٦,٣١٧ | ٩,٢ |
| الفوائد | ١٩٠,٤٥١ | ٢٢٧,٠٤٨ | ٣٣٩,٩٨٧ | ٣٢٨,٥٦٤ | ٢٧١,٥١٢ | ٠,٢ |
| الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية | ٤٧٩,٠٥٣ | ٥١٥,٤٧٧ | ٥٤٦,٣٩٥ | ٥٩٣,٩١٢ | ٥٣٣,٧٠٩ | ٠,٤ |
| المصروفات الأخرى | ١,٠٢٥,٥٢٣ | ١,٢٢١,٨١٣ | ١,٧٦٨,٠٣٥ | ١,٩٤٤,٢٠٤ | ١,٤٨٩,٨٩٣ | ١,٠ |
| الاستثمارات | ٧,٨٤٢,١٦٨ | ١١,٧٤٧,٠١٣ | ١٥,٨٣٢,٦١٤ | ٢١,٧٤١,٠٦٥ | ١٤,٢٩٠,٧١٥ | ٩,٧ |
| الإيرادات | ٩,٦٥٥,٥٥٩ | ١١,١٣٢,٧٩٨ | ١٧,٤٠٦,٤١٨ | ١٩,٦١٨,٤٥١ | ١٤,٤٥٣,٣٠٦ | ١٠٠ |
| الضرائب | ١,٠٣٩,٨٤١ | ٦٣٢,٩٢٨ | ٧١٣,٠٥٧ | ٩٤١,٦١٢ | ٨٣١,٨٥٩ | |
| المنح | - | - | - | - | - | |
| الإيرادات الأخرى | ٨,٦١٥,٧١٨ | ١٠,٤٩٩,٨٧٠ | ١٦,٦٩٣,٣٦١ | ١٨,٦٧٦,٨٣٩ | ١٣,٦٢١,٤٤٧ | |

المصدر: وزارة المالية. البيان الموازنة العامة لإدارة المحلية. سنوات مختلفة.

## ٣. صياغة منظومة واضحة وقوية لتحويل الموارد المالية من المستوى القومي إلى الحكومات المحلية بناء على الاحتياجات والأولويات والأدوار: -

• **رصد الوضع الراهن: -**

توقف تطبيق المعادلة التمويلية لتوزيع الاستثمارات على الوحدات المحلية منذ عام ٢٠١١، قبل عودة تطبيقها في ضوء تنفيذ الحكومة المصرية لبرنامج "التنمية المحلية بصعيد مصر" الممول من خلال قرض البنك الدولي وبمكون مساوٍ من الموازنة العامة للدولة.

خلال سنوات توقف تطبيق المعادلة التمويلية، تم توزيع الاستثمارات المخصصة لبرامج التنمية المحلية التي يتولى تنفيذها ديوان عام المحافظة بناء على المشروعات المقدمة من كل محافظة وفي ضوء التمويل المتاح من الخزانة العامة للدولة سنوياً. وبالطبع، اتسعت الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة لسد الاحتياجات للخدمات البلدية بالمحافظات، والاستثمارات التي يتم تخصيصها.

لم ترتبط الاستثمارات المخصصة للمحافظات بمؤشرات قياس أدا على مستوى الوحدات المحلية، ولم يتم تطبيق آلية منهجية لضمان تحقيق العدالة في توزيع هذه الاستثمارات على مستوى المحافظات أو الوحدات المحلية الأقل.

لم يمتد تطبيق المعادلة التطبيقية للخدمات المحلية الأخرى كالتعليم والصحة والشباب والرياضة أو مشروعات المرافق العامة كالمياه والصرف الصحي والتي تعتبر خدمات عامة تتولى تقديمها جهات مركزية مع نقل بعض الاختصاصات للإدارة المحلية وفقاً للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩.

أسفرت هذه الممارسات عن تواضع مستوى الخدمات العامة في المحافظات، وتراجع معدلات التنمية، مما أدى إلى إطلاق فخامة رئيس الجمهورية لبرنامج قومي "للحياة الكريمة" لتحسين الخدمات العامة والمرافق والبنية الأساسية وتعزيز التنمية الاقتصادية في قرى الجمهورية، مع إعطاء الأولوية للقرى الأكثر احتياجاً بصعيد الجمهورية، مع الدعوة للمساهمة والمشاركة من كافة شركاء التنمية من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص الوطني.

• **القضايا الرئيسية: -**

- وضع معادلة تمويلية لتوزيع الاستثمارات الحكومية الموجهة للمحافظات والمراكز في ضوء تحديد الاحتياجات وترتيب الأولويات بمشاركة مجتمعية، وربط المعادلة التمويلية بمؤشرات قياس الأداء الذكية.
- تقييم نتائج تطبيق المعادلة التمويلية على كل الوحدات المحلية لتقييم عدالة التوزيع وقياس درجة رضا المواطنين عن الخدمات العامة من حيث إتاحتها وجودتها وحوكمتها.
- تطبيق المعادلة التمويلية مع مراعاة عدم تفتيت الاستثمارات حيث قد ينتج عن المعادلة تواضع الاستثمارات المخصصة لكل وحدة محلية مقارنة باحتياجاتها.
- كفاءة الاستثمارات التي يتم تحويلها من المستوى المركزي إلى الوحدات المحلية باستخدام الصيغة التمويلية.

• **الجهود والمبادرات: -**

- في ضوء الجهود الحالية للدولة لدعم الانتقال التدريجي إلى اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية كما ينص دستور ٢٠١٤، تم تشكيل لجنة وضع المعايير الخاصة بتوزيع استثمارات التنمية المحلية (بهدف توزيع استثمارات برامج التنمية المحلية على دواوين عموم المحافظات بصورة عادلة وموضوعية من خلال تطبيق معادلة تمويلية تستند إلى عدد من المعايير والمحددات.
- تساهم المعادلة في زيادة الشفافية في عملية توزيع استثمارات برامج التنمية المحلية، وتمكين المحافظات من التخطيط الاستراتيجي على المدى الطويل لسد الفجوات التمويلية، وتدعيم مفهوم اللامركزية وعدالة التوزيع المكانية.
- تتضمن محددات المعادلة التمويلية متوسط نصيب المحافظة من إجمالي استثمارات الخزانة العامة الموجهة لبرامج التنمية المحلية، ونسبة السكان في المحافظة من إجمالي السكان، ومعدل الفقر في المحافظة، وموقع المحافظة (حدودية/ غير حدودية).
- في إطار تنفيذ "برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر" الذي تنفذه الحكومة المصري في محافظتي قنا وسوهاج، تم الاتفاق على سقف تمويلي لموازنة كل محافظة لتمويل برامج التنمية المحلية لمدة ٣ سنوات، وتم إبلاغ كل محافظة بهذا السقف التمويلي مقدماً. كما تم تطبيق معادلة تمويلية تتضمن تخصيص ٤٠٪ من السقف التمويلي للمحافظة لمستوى المحافظة (٣٠٪ منها تم تخصيصها لمشروعات ديوان عام المحافظة والمشروعات المشتركة، و١٠٪ تخصص للمدينة عاصمة المحافظة)، ويتم توزيع ٦٠٪ من السقف التمويلي على المراكز وفقاً لعدد السكان.
- وتجدر الإشارة إلى قيام وزارتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والتنمية المحلية بالاتفاق على صيغة تمويلية عادلة في إطار الصيغة التمويلية التي تم استخدامها في "برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر" لتوزيع الاستثمارات الموجهة لبرامج التنمية المحلية على كافة محافظات الجمهورية والمراكز داخل كل محافظة.

• **التحديات المستقبلية: -**

- تحديد صيغة تمويلية لتوزيع الاستثمارات التي يتم تخصيصها لتمويل مشروعات البنية الأساسية والخدمات على المستوى المحلي، خاصة للوزارات التي قامت بنقل صلاحيتها للإدارة المحلية وفقاً لقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩، والتي لم يتم تطبيقها على أرض الواقع، حيث مازال توزيع هذه الاستثمارات يتم على المستوى المحلي.
- ربط صيغة التمويل لتوزيع الاستثمارات باحتياجات حقيقية تلبي رغبات المواطنين وتستهدف تحسين مستوى معيشتهم، وتساهم في سد الفجوات التنموية في الوحدات المحلية، خاصة في القرى الفقيرة.
- استخدام صيغة التمويل كحافز للإدارة المحلية لجذب مزيد من المساهمات من المجتمع المدني، ولتشجيع الاستثمار الخاص على

المستوى المحلي، بهدف زيادة التمويل المتاح للإدارة المحلية ورفع درجة التشاركية في توفيره.

- وضع خطة لتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في إدارة التمويل المتاح للمليات من خلال التحويلات المركزية أو الموارد الذاتية، لتعزيز ثقة المجتمع المحلي ومؤسسات التمويل المحلي والدولي لزيادة مساهمتها في تمويل التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

## ٤. حشد وتشكيل وسطاء ماليون (مؤسسات متعددة الأطراف، وبنوك تنمية إقليمية، وصناديق تمويل تنمية محلية، وآليات التمويل المجمع، إلخ..) للتمويل الحضري:

- **الجهود والمبادرات: -**

- أطلقت الحكومة المصرية "صندوق مصر السيادي" في إطار استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، لمواجهة الحاجة لزيادة حجم الاستثمارات لتمويل مشروعات التنمية الشاملة والمتوازنة في كافة محافظات الجمهورية مع تنويع مصادر التمويل. وقد تطلب ذل تأسيس كيان اقتصادي كبير قادر على عقد مجموعة من الشراكات مع شركات ومؤسسات محلية وعالمية لزيادة الاستثمار ورفع كفاءته وتحقيق الاستغلال الأمثل لأصول وموارد الدولة لتعظيم قيمتها وتوفير مزيد من فرص العمل اللائق والمنتج وإعطاء دفعة قوية للتنمية والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة. ويعتبر "صندوق مصر" أول صندوق سيادي مصري يهدف إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة.
- يسعى "صندوق مصر السيادي" إلى زيادة ثروات للأجيال المستقبلية عن طريق تعظيم الاستفادة من القيمة الكامنة في الأصول المستغلة وغير المستغلّة في مصر وتحقيق فوائض مالية مستدامة، وذلك من خلال تصميم منتجات استثمارية فريدة تفتح المجال لفرص الشراكة مع القطاع الخاص وترسيخ مكانة الصندوق كشريك مفضّل للمستثمرين المحليين والإقليميين والدوليين في مصر.
- وقد نجح الصندوق منذ انشائه في جذب مستثمرين وشركاء من الداخل والخارج وتوقيع اتفاقيات عقد شراكات متعددة على كافة الأطر محلياً وعربياً ودولياً، بالرغم من التحديات الاقتصادية التي شهدتها الفترة الأخيرة.
- ومن ناحية أخرى وفي إطار تنويع مجالات نشاطه واستهداف القطاعات الواعدة يخطط صندوق مصر السيادي لتدشين مجموعة من الصناديق الفرعية المتخصصة في المجالات المختلفة تتضمن:
  ١. صندوق فرعي للخدمات الصحية المتنوعة
  ٢. صندوق فرعي للبنية الأساسية والتحتية
  ٣. صندوق فرعي للخدمات المالية والتحول الرقمي
  ٤. صندوق فرعي للسياحة والاستثمار العقاري

- وفي ظل الظروف الحالية وتداعيات جائحة كوفيد-١٩ المستجد يعمل الصندوق على عدة مشروعات في مجموعة من القطاعات المختلفة وخاصة القطاعات التي تحظى بالأولوية في الوقت الراهن لتشمل قطاع الخدمات الصحية المتنوعة، والقطاع الزراعي والتصنيع الغذائي، وقطاع البنية الأساسية والتحتية، والتحول الرقمي بالإضافة إلى قطاعات أخرى مختلفة.

- **التحديات المستقبلية: -**

- تواضع الفرص الاستثمارية بسبب استمرار تداعيات جائحة كوفيد-١٩ المستجد خلال المدى المتوسط.
- تطوير الإطار التشريعي ليسمح للإدارة المحلية بالحصول على التمويل المصرفي والتعامل مع مؤسسات التمويل الدولية بدعم فني من الوزارات المركزية المعنية ذات الصلة.
- رفع كفاءة الإدارة المحلية وتطوير النظم اللازمة للتعامل مع مؤسسات التمويل المحلية والإقليمية والدولية للحصول على التمويل اللازم لبرامج ومشروعات التنمية الحضرية المستدامة.

# ٢. تنمية القدرات

## ثانيا: تنمية القدرات: -

### ١. توســـعة فرص التعاون بين المدن وتعزيز التبادل بينها للوصول إلى حلول عمرانية واستفادة مشتركة:-

تراعي المخططات الإستراتيجية للمحافظات الأبعاد المكانية التي تتيح اشتراك التجمعات العمرانية في الفرص المختلفة مثل المناطق الإقتصادية المشتركة في ظهير عدد من المدن، أيضاً فرص الخدمات المجتمعية الإقليمية التي تخدم عدد من التجمعات الحضرية أو الريفية. كما تراعي تكامل الأنشطة المقترحة في المدن مع تخصص ظهيرها الإقليمي، مثال تكامل قرى الظهير الصحراوي مع التجمعات الريفية في المناطق الزراعية القائمة. وفيما يلي نماذج الحلول العمرانية المقترحة في إعداد المخططات الاستراتيجية التي تحقق تكامل التنمية.

- **مقترحات سياسة دمج التكتلات العمرانية الريفية للحضر:-**

طرحت المخططات الاستراتيجية لبعض المدن التي بها حالات التحام قرى خطط مشروعات ربط بنية أساسية في مخرجات المخطط، والبعض الأخر ضمن مخطط إداري لها ولكن لصعوبة تنفيذ الضم الإداري لعدم وجود آليه قانونية له. طرحت السياسة الوطنية الحضرية NUP في تقريرها الإبتدائي عدد من السياسات التي تضمن بها دمج التحولات والامتدادات العمرانية الريفية حول المدن الكبري، لضمان القدرة على السيطرة والتحكم في النمو العمراني لها طبقا لمنظومة القوانين والتشريعات الخاصة بالمدن، مما يحد من تحولها إلى بؤر للنمو العشوائي على أطراف ومداخل المدن.

**التأثيرات الايجابية من الدمج تتلخص في التالي:**

- ضبط النمو العمراني في مناطق الإلتحام من خلال الضوابط والاشتراطات الحضرية المختلفة.
- الاستفاده من الرصيد السكني ورصيد الأنشطة المختلفة في مناطق الامتداد ضمن متطلبات المدينة.
- استفادة مناطق الإلتحام من خطط التطوير الحضري وتحسين البيئة العمرانية.

- **التكامل الإقتصادي والاستفادة من فرص التنمية للمشروعات القومية:-**

- يرتكز مخطط التنمية العمرانية القومي ٢٠٥٠ على التكامل الإقتصادي وطرح مجموعات من الأنشطة الإقتصادية بمستوياتها، واشتراك هيئات التنمية القطاعية مثل هيئة التنمية الصناعية وهيئة التعمير والتنمية الزراعية وهيئة التنمية السياحية المركزية في وضع المخططات الاستراتيجية للمدن وفق خطة المجمعات التنموية المستهدفة مع هيئة التخطيط العمراني والمحافظات.
- تم التنسيق مع وزارة التنمية المحلية على مشروع إنشاء منصة تجارة إليكترونية كمشروع قومى تابع للوزارة لدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بالمحافظات ومساعدة بعض القرى التي تتميز بصناعة المنتجات البدوية والتراثية واليدوية ومن بينها التكتلات الاقتصادية في إطار برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر بقنا وسوهاج مثل : الفركة بمركز نقادة بمحافظة قنا والتلى بمركز شندويل والاثاث بمركز طهطا بمحافظة سوهاج وغيرها والمساعدة في عملية الترويج والتسويق لتلك المنتجات داخليا وخارجيا مع الشركات العالمية المتخصصة في مجال التسويق عبر الانترنت.
- تفعيل التخطيط المتكامل للمناطق الصناعية في ظهير المحافظات حيث تم تخصيص قطع من الأراضي داخل المناطق الصناعية للصناعات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا تنفيذ المناطق الصناعية الحرفية لإستيعاب متطلبات توطين المشروعات الحرفية في المحافظات.

- **مشروعات الربط الإقليمي وتحسين الاتصالية بين المدن والأقاليم:**

- تخطيط وتطوير المحاور القائمة وانشاء محاور نقل جديدة تربط بين المدن القائمة والمدن الجديدة وأقطاب النمو الواعدة لتمكين وتشجيع الاستيطان خارج وادي النيل والدلتا.
- توفير خدمات النقل الجماعي متعددة الوسائط لربط المدن الجديدة بالمراكز الحضرية القائمة مع إعطاء الأولوية لخدمات النقل المستدامة للمناطق ذات الكثافة السكانية المزدحمة والأنشطة المتعددة والمستوى المتدني من خدمات النقل.

- **التكامل الوظيفي بين المدن في نطاقات التنمية المتخصصة:-**

- اقترح المخطط الإستراتيجي لمحافظة جنوب سيناء كمدخل لتنمية مدن المحافظة٢٠٢٠، سياسة التوأمة المكانية بين مدن المحافظة. حيث تم تقسيم المحافظة إلي نطاقات تنموية يضم كل مدينتين ومجموعة من التجمعات غير الحضرية " بدوية" وتطبيق مبدأ التوأمة المكانية سواء الداخلية بين مدن المحافظة أو الإقليمية بين مدن المحافظة والمحافظات الأخرى مثال رأس سدر، ويرجع أهمية تقسيم المحافظة إلى نطاقات تنمية إلى الآتي:
- تحقق التوأمة المكانية تنوع الوظائف للمدن وبالتالي زيادة فرص توليد فرص عمل حضرية متكاملة.
- تضمن التوأمة المكانية بين مدن النطاق استغلال المناطق البينية بين المدن وبالتالي التغطية الجغرافية لتأثير المدن وتوظيف التجمعات غير الحضرية (البدوية) في المشروعات المقترحة.
- تضمن تنوع مستويات المشروعات والأنشطة فرص عمل فئات متنوعة في التركيب الأنشطة الإقتصادية والتركيب المهني للسكان وبالتالي هرم سكان متوازن.
- التنوع في الأنشطة الإقتصادية والتكامل بين انشطة النطاق تقلل من مخاطر عدم استقرار الإستثمارات في قطاع اقتصادي واحد.
- تحقق التوأمة المكانية بين المدن التكتل الإقتصادي والعتبة الحدية الإقتصادية للسكان وبالتالي نمو مستقر للسكان.

شكل رقم (١٣٣) خريطة المخطط الاستراتيجي لمحافظة جنوب سيناء موضح عليها التوأمة المكانية

## ٢. تنفيذ برامج تنمية القدرات كمدخل فعال ومتعدد الجوانب لصياغة وتنفيذ وإدارة ومتابعة وتقييم سياسات التنمية الحضرية: -

### مقدمة:

تتبنى الدولة حزم من برامج تنمية القدرات وبخاصة القدرات الرقمية للعاملين بالجهاز الإداري للدولة، حيث قامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من عام ٢٠١٨ بإطلاق برنامج " تَنْمِيَة وبِنَاء القدرات الرقْميَّة للعاملين بالجِهاز الإداري للدولة (بما فيهم العاملين بالمُحافَظات والمديريات التَّابِعة)" حيث يهدف إلى أن يتواكب العاملين بالدولة مع المتغيرات الإدارية والتكنولوجية الحديثة، وتوجه الدولة نحو التحول الرقمي. ويشمل البرنامج عدة محاور أهمها: محور تنمية الثقافة الرقمية، محور تنمية المهارات الرقمية، محور تنمية مهارات العاملين بوحدات نظم المعلومات والتحول الرقمي، ومحور تطبيقات العاصمة. يستهدف البرنامج تعزيز المهارات الرقمية للموظفين وثقافة التعلم المستمر، علاوة على تعزيز الالتزام بالمعايير القياسية للجودة ودعم آليات الحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد.

ويقوم قطاع التطوير المؤسسي بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالعمل على تحسين أداء موظفي الشباك الأمامي من مقدمي الخدمات الجماهيرية نتيجة برامج بناء وتنمية القدرات الإدارية والرقمية ليتم تدريب ٤٨٠٠ متدرب شهريا في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، علاوة على تدريب ٥٢،٥٠٠ منتقلين إلى العاصمة الإدارية الجديدة من الجهات المتنقلة بإجمالي ١٢٤ جهة، وتدريب العاملين بالمحافظات والمديريات التابعة، على الإبداع التكنولوجي والتحوُّل الرقْمي.

وقد تم حتى الآن تدريب ٢٠٠٠ موظف من اجمالي ١٠ الاف موظف في محافظات: البحيرة، كفر الشيخ، الشرقية، الوادي الجديد، الفيوم، الأقصر، أسوان، جنوب سيناء، السويس والاسماعيلية. ويصل إجمالي عدد المتدربين الذي تم تدريبهم بالمحافظات ٥,٧ ألف متدرب وفى الجهاز الإداري للدولة ١٧,٣ ألف متدرب حتى تاريخ ٢٠٢٠/١١/٨(٦٨).

كما قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالعمل من خلال مشروع رواد ٢٠٣٠ على تقديم منح متعددة في كبرى الجامعات العالمية في التخصصات ذات الأولوية، ووقع مشروع رواد ٢٠٣٠ برتوكول تعاون مع جامعة كينجز في لندن وأخر مع الجامعة الأمريكية بشأن رفع كفاءة العاملين بالجهاز الإداري للدولة استعدادا للانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة، عن طريق إتاحة برامج ماجستير ودورات تدريبية. كما تقدم الوزارة دبلومة الإدارة العامة مع الجامعتين وهو عبارة عن برنامج مشترك بين الجامعة الأمريكية في القاهرة، كلية إدارة الأعمال، كلية الشؤون العالمية والسياسة العامة (GAPP)، وكلية إدارة الأعمال بجامعة كينجز في لندن (KCL – King's College) والمدرسة الدولية للحكومة جزء من كلية العلوم الاجتماعية والسياسة العامة بكينجز. يوفر البرنامج الوعي الشخصي والأثر التنظيمي ومواءمة النظام لتمكين ١٢٠ من قادة الحكومة المختارين من تطوير والارتقاء بمؤسساتهم للخدمة العامة من خلال التعرف على أفضل الممارسات في القيادة والإدارة والإصلاح المؤسسي.

أما بالنسبة لبرامج التدريب وتنمية القدرات في مجال التخطيط العمراني والتنمية الحضرية فتقوم الهيئة العامة للتخطيط العمراني بدور هام في عقد ورش العمل والدورات التدريبية والتدريب من خلال الحالات العملية، من أهم برامج التدريب التي تم اجراؤها خلال الفترة السابقة (٢٠١٥-٢٠٢٠) هي(٦٩):

- دورة تدريبية عن مدن الجيل الرابع المصرية والمدن الذكية، انعقدت في معهد التدريب والدراسات الحضرية التابع للمركز القومي لبحوث البناء، لتدريب مهندسى وزارة الإسكان والمرافق والجهات التابعة لها ومنها الهيئة العامة للتخطيط العمرانى (٢٠١٨).
- دورات تدريبية عن ادخال البيانات الجغرافية وتحليلها، التقييم البيئي الاستراتيجي، تخطيط وتنمية المجتمعات الريفية، ودورة اعتبارات ترشيد الطاقة في التخطيط العمراني ، وذلك عام ٢٠١٨.
- مجموعة دورات لتنمية القدرات في مجال نظم المعلومات الجغرافية والتحول الرقمي المكاني وضبط جودة المراجعات لمخرجات نظم المعلومات الجغرافية وذلك لما يزيد عن ٦٥ متدرب (٢٠١٥ – ٢٠١٦).
- تدريب عدد من العاملين بمحافظة الوادي الجديد على التحليل الإحصائي لمؤشرات الإسكان باستخدام برنامج (SPSS) وتدريب فريق عمل من محافظة بورسعيد على كيفية إجراء المسح الميداني، وذلك لمشاركة فريق عمل المرصد الحضري بالهيئة في المسح الميداني (٢٠١٦).

والجدير بالذكر أن معهد التدريب والدراسات الحضرية (UTI) التابع للمركز القومي لبحوث الإسكان والبناء يعمل كمؤسسة شبه خاصة بالتعاون السابق مع معهد دراسات الإسكان والتنمية الحضرية (HIS) ومعهد بحوث الفضاء وعلوم الأرض (ITC) بهولندا. يهدف المعهد إلى رفع القدرات من أجل تنمية البيئة العمرانية وتحسين الأحوال المعيشية في المناطق الحضرية بمصر والشرق الأوسط. وتتمثل الأنشطة الرئيسية للمعهد في التدريب وبناء القدرات والبحوث والدراسات والاستشارات الفنية والتعاون الدولي، حيث يتم من خلال الدورات التدريبية المتخصصة التي يقدمها المعهد عرض القضايا الرئيسية التي تواجه عملية التنمية في المجتمعات العمرانية وآليات التعامل معها تخطيطياً. كما يتم عرض الأدوات والتقنيات الأساسية لتحقيق فعالية التخطيط والإدارة التنموية الناجحة. يقوم المعهد بتقديم برامج رفع القدرات من خلال أربعة برامج رئيسية: الإدارة المستدامة للتنمية العمرانية، البعد البيئي للتنمية العمرانية، البعد الاجتماعي والتخطيط المستدام للتنمية العمرانية، والبعد الاقتصادي للتنمية العمرانية.

### مشروع رواد ٢٠٣٠
### وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

يهدف إلى الاستفادة من الطاقات الإبداعية لدى الشباب وتوظيفها لضمان تحقيق النمو الاقتصادي القائم على الابتكار والإبداع بالإضافة الى الارتقاء برأسمال البشري باعتباره أهم مكونات تحقيق النمو الاقتصادي.

**محاور المشروع: -**

١- دعم بناء القدرات وتنمية المهارات

يقوم مشروع رواد ٢٠٣٠ بتقديم منح دراسية مختلفة الاستفادة من الطاقات الإبداعية لدى الشباب وتوظيفها لضمان تحقيق النمو الاقتصادي القائم على الابتكار والإبداع مثل: -

- منحة ماجستير ريادة الأعمال وإدارة الابتكار بالتعاون مع جامعتي القاهرة وكامبريدج
- منحة إتقان مهارات العمل لرواد الأعمال بالتعاون مع الجامعة الأمريكية
- منحة لرياده الأعمال بالتعاون مع الجامعة الألمانية بالقاهرة

٢- التوسع في إنشاء وتطوير حاضنات الأعمال

يقوم مشروع رواد ٢٠٣٠ بانشاء عدد من حاضنات الأعمال في الجامعات الحكومية المصرية بهدف:

- خلق جيل جديد من رواد الأعمال القادرين على توظيف معرفتهم العلمية في إنشاء مشروعات تُلبي الاحتياجات المحلية
- التواصل مع الشباب في جميع أنحاء مصر من خلال إنشاء مراكز عن بعد، والشراكات مع الجامعات المحلية

(٦٨) نموذج تعريف بناء قدرات العاملين بالدولة (٢٠٢٠)، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

(٦٩) مصادر مختلفة بالهيئة العامة للتخطيط العمرانى.

## ٣. بناء القدرات على المستويات المختلفة من الحكومة لاستخدام البيانات في صياغة سياسات مبنية على الدلائل - شاملة جمع واستخدام بيانات عن الفئات المهمشة:-

- **الجهود والمبادرات: -**

○ **برنامج التحول الرقمى للحكومة المصرية: -**

تبنت الحكومة المصرية برنامجاً لتعزيز البنية المعلوماتية للدولة المصرية وتنمية القدرات والتحول الرقمى منذ عام ٢٠١٦؛ لبناء مصر الرقمية والوصول إلى مجتمع مصري يتعامل رقميًا فى كافة مناحي الحياة؛ ويتم تنفيذ البرنامج على مرحليتن:

**المرحلة الأولى: تعزيز القدرات المعلوماتية:**

- استهدفت المرحلة الأولى من البرنامج تحسين جودة حياة المواطن من خلال إنشاء سجل موحد للمواطن وتحديد الفئات المستحقة لبرامج الحماية الاجتماعية ومنظومة الدعم؛ والتحول نحو الشمول المالى والمدفوعات الرقمية؛ ورصد الاقتصاد الموازى وتعديل التشريعات.

شكل رقم (١٣٤) أهداف المرحلة الأولي من مشروع التحول الرقمى

- تضمنت أهم محاور تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج؛ تجميع قواعد البيانات من كافة الوزارات والهيئات والجهات المعنية فى الحكومة المصرية؛ وأهمها: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء؛ ووزارات: الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والداخلية والمالية والتضامن الاجتماعى والتربية والتعليم والتعليم العالى والإسكان والمجتمعات العمرانية والإنتاج الحربي والتموين والصحة والعدل.

**المرحلة الثانية: البنية المعلوماتية:**

- إنطلقت المرحلة الثانية من البرنامج عام ٢٠١٨/١٧؛ واستهدفت تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين الخدمات وتوفير البيانات لمتخذ القرار؛ وترشيد موارد الدولة والشمول المالى.

شكل رقم (١٣٥) أهداف المرحلة الثانية من مشروع التحول الرقمى

**-وتضمنت أهم محاور تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج ما يلى:**

- تجهيز بنية تكنولوجية عالية التأمين للتعامل مع الكم الهائل من البينات وتحديثها آلياً يومياً.
- زيادة عدد قواعد البيانات إلى ٣ مليار سجل؛ واستخدام الذكاء الإصطناعى لتنقية وتدقيق واستكمال البيانات.
- استكمال السجل الموحد للمواطن؛ وتحديد الأسر الأولى بالرعاية ونسب التغطية للبرامج الاجتماعية؛ وبناء السجل الموحد للكيانات الاقتصادية.
- عمل شاشة بحث متقدم للجهات الحكومية؛ وتقديم خدمات استباقية فى حالات الوفاة والميلاد والزواج والطلاق والأزمات.
- المنصة الموحدة للخدمات بما يتيح تقديم الخدمات للمواطنين دون اطلاع مقدم الخدمات على البيانات الشخصية لمواطن وأسرته.

ثم بدأت عملية التحول الرقمى للبرنامج عام ٢٠١٩/١٨ وتم تحديد مدة ٤ سنوات لاتمام التحول الرقمى للحكومة المصرية؛ لإحلال التكنولوجيا فى كافة الخدمات التى تقدمها الدولة للمواطن وفى النواحى التعليمية والرعاية الصحية والنواحى الثقافية؛ وعلى أن يتم التنفيذ تحت إشراف هيئة الرقابة الإدارية ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

**وشملت أهم العناصر الأساسية للتحول الرقمى:**

- بنية معلوماتية متكاملة مدققة ومحدثة عالية الجودة والتأمين.
- بنية تحتية قادرة على استيعاب الطلب المتزايد على الخدمات.
- هوية رقمية للمواطن.
- برامج وتطبيقات لميكنة الجهات الحكومية.
- تحويل كافة البيانات الحكومية من دفترية إلى تعاملات إلكترونية.

**وحدد برنامج التحول الرقمى الخدمات التى سيتم تقديمها بعدد ١٧٠ خدمة؛ أهمها:**

شكل رقم (١٣٦) الخدمات التى سيتم تقديمها برنامج التحول الرقمى

**وتم البدء بتطبيق بعض هذه الخدمات فى محافظة بورسعيد كمرحلة أولى:**

شكل رقم (١٣٧) خدمات برنامج التحول الرقمى فى محافظة بورسعيد

**منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة (رئاسة مجلس الوزراء)**

تسعى منظومة الشكاوى الحكومية لتحقيق التواصل المباشر مع المواطنين بالوسائل المتاحة عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتخفيف المعاناة وسعيا للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة له. والبوابة الالكترونية لمنظومة الشكاوى الحكومية الموحدة هي الأداة الرئيسية لاستقبال ومراجعة والتحقق من الشكاوى قبل توجيهها للجهة المختصة وحتى تقييم الردود وإبلاغ المواطن بالرد النهائى ومن ثم إغلاق الشكوى.

**أهداف البوابة الالكترونية لمنظومة الشكاوى الحكومية الموحدة:**

- قيام الدولة بمسئوليتها تجاه المواطنين والاستجابة لمشاكلهم من خلال منظومة متكاملة تقوم على أسس موضوعية تضمن التعامل الجاد مع شكاوى السادة المواطنين من خلال وجود دور للمراقبة من الدولة لضمان سير إجراءات حل الشكاوى لدى الجهة.
- توفير آلية سهلة وسريعة ومتطورة يستطيع من خلالها المواطن إرسال شكواه للجهة الحكومية من أى مكان وفى أى وقت.
- زيادة معدلات رضا المواطنين عن أداء الجهات وحرصها على حل مشاكلهم.
- بناء جسور الثقة بين المواطن والحكومة عن طريق تلبية احتياجات وشكاوى المواطنين في صورة سياسات وبرامج حكومية قابلة للتنفيذ.
- بناء قاعدة بيانات لشكاوى المواطنين لاستخدامها في التخطيط من أجل التنمية، ودعم قرارات السادة الوزراء والمحافظين، وجميع القيادات التنفيذية على المستويات الإدارية المختلفة في وضع السياسات واتخاذ القرارات لتلبية احتياجات وشكاوى المواطنين.

شكل رقم (١٣٨) منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة (رئاسة مجلس الوزراء)

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء.

## ٤. بناء القدرات على المستويات المختلفة من الحكومة للعمل مع الفئات الضعيفة والمهمشة من أجل ضمان مشاركاتها الفعالة في اتخاذ قرارات التنمية الحضرية والإقليمية: -

- **الجهود والمبادرات:-**

**خطة المواطن (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية)**

استهدفت مبادرة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تعزيز أطر المشاركة المجتمعية والشفافية والمساءلة، من خلال "خطة المواطن"، والتأكيد على حق المواطن في التعرف على توجهات خطة التنمية المستدامة التي تتبناها الدولة، حيث تقدم الوثيقة معلومات مُفصّلة عن الاستثمارات الموجهة من الدولة لكل محافظة وتوزيعها على القطاعات المختلفة، وأبرز المشروعات الجاري تنفيذها في كل قطاع، فضلاً عن أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لكل محافظة. وهو ما يساعد المواطن على متابعة هذه المشروعات في محافظته/ مدينته/ قريته، مما يسهم بدوره في دمج المواطن في منظومتي التخطيط والمتابعة.

وفى إطار ذلك؛ أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تطبيق "شارك ٢٠٣٠" للتعرف على البرامج والمشروعات الموجودة في الخطة السنوية في المحافظات. فلأول مرة يمكن للمواطن متابعة تنفيذ المشروعات على الأرض ومشاركة المواطن برأيه ومعرفة نتيجة متابعته عبر تطبيق شارك ٢٠٣٠؛ والرسالة: " أنت لست متابعاً فقط لكن يمكنك أيضا اقتراح أي مشروعات تراها مهمة في محافظتك أو خارجها". وهذا التطبيق يتيح المعلومات عن المشروعات وبرامج التنمية ويعرض مجموعة مؤشرات الأداء لها ويعرف المواطن بالمشروعات ذات الأولوية في كل محافظة وكل نشاط اقتصادي.

شكل رقم (١٣٩) تطبيق شارك ٢٠٣٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

**برنامج التنمية المحلية بصـــعيد مصر– (وزارة التنمية المحلية والبنك الدولى)**

بدأت الحكومة المصرية فى تنفيذ برنامج التنمية المحلية فى صعيد مصر في الفترة الزمنية من ٢٠١٦-٢٠٢١ فى محافظتى سوهاج وقنا (ويُخطط حالياً تنفيذه فى بعض المحافظات الأخرى)؛ والذي يستهدف تعزيز التنمية المحلية المستدامة وخلق فرص عمل منتجة، والحد من الفقر في محافظتي سوهاج وقنا. ويقدر إجمالي نفقات البرنامج بنحو ٩٥٧ مليون دولار أمريكي (يقدم منها البنك الدولي للإنشاء والتعمير قرضاً قدره ٥٠٠ مليون دولار امريكى).

**الهدف التنموي للبرنامج: دعم التنمية المحلية في المحافظات المختارة في صعيد مصر عن طريق:**

- رفع القدرة التنافسية والاقتصادية.
- رفع كفاءة الوحدات المحلية لتقديم الخدمات الأساسية.

**النتائج الأساسية المستهدفة:**

- خلق فرص عمل جديدة من جانب القطاع الخاص.
- تحسين بيئة الأعمال على مستوى المحافظات.
- تحقيق أهداف تحسين أداء البنية التحتية والخدمات المقدمة.
- تعظيم عدد المستفيدين الأفراد والمؤسسات من تحسين وتوفير البنية التحتية والخدمات المقدمة.

**مكونات البرنامج:**

- **المكون الأول: دعم القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية:**
  - تنمية القطاعات ذات القدرة التنافسية.
  - تطوير المناطق الصناعية.
  - تطوير الخدمات الحكومية المقدمة لقطاع الأعمال.
- **المكون الثاني: رفع الكفاءة المؤسسية للمحافظات:**
  - معالجة تحديات التنسيق المؤسسي والإداري.
  - تحسين تقديم خدمات البنية الأساسية.

**عناصر مشتركة:**

- إشراك المواطنين في جميع جوانب الخدمات العامة على مستوى المحافظات.
- تعزيز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

**شكل رقم (١٤٠) الهيكل التنفيذى لبرنامج تنمية صعيد مصر**

**المصدر: وزارة التنمية المحلية.**

## ٥. مشـــاركة المؤســـسات والجمعيات المحلية كمروجين وموفرين لبرامج تنمية القدرات:-

- **الجهود والمبادرات:-**

يسهم المجتمع المدنى بمؤسساته وجمعياته المحلية بدور هام فى تنمية وتطوير القدرات فى مصر على مستوى كافة محافظاتها. ولأغراض هذا التقرير؛ تم إجراء استقصاء بين ١٧ جمعية أهلية فى مصر تقوم بأنشطة فى مجالات متنوعة؛ وتم تصميم استمارة استقصاء تضمنت عديد من البيانات؛ من بينها الوقوف على مدى مشاركة هذه المؤسسات فى بناء وتنمية القدرات؛ وقد خلص الاستقصاء إلى أن ٥٣٪ من هذه المؤسسات والجمعيات المحلية تتضمن أنشطتها برامج لبناء القدرات.

**جدول رقم (٤٢) المؤسسات والجمعيات المحلية التي تتضمن أنشطتها برامج لبناء القدرات**

| بناء القدرات | مجالات الأنشطة | الجمعية | رقم |
|---|---|---|---|
| ✓ | متنوع | جمعية أصدقاء معهد القلب القومى | ١ |
| ✓ | متنوع | الجمعية العامة للجمعيات النسائية لتحسين الصحة | ٢ |
| X | متنوع | الجمعية المصرية لرعاية مرضى الكبد | ٣ |
| X | متنوع | جمعية دار الأورمان | ٤ |
| X | متنوع | الجمعية العامة لأصدقاء المرضي بالقاهرة | ٥ |
| X | متنوع | الجمعية العامة لرعاية المرأة بالقاهرة | ٦ |
| X | متنوع | الجمعية المصرية لرعاية وتأهيل الصم وضعاف السمع بالقاهرة | ٧ |
| X | متنوع | الهلال الأحمر المصرى | ٨ |
| ✓ | متنوع | الجمعية الشرعية | ٩ |
| ✓ | متنوع | جمعية حماية البيئة من التلوث | ١٠ |
| X | متنوع | جمعية مسجد د مصطفى محمود | ١١ |
| ✓ | متنوع | جمعية التطوير والتنمية المهنية | ١٢ |
| ✓ | متنوع | جمعية قبس من نور | ١٣ |
| X | متنوع | مؤسسة أنا مصرى | ١٤ |
| ✓ | متنوع | جمعية التعليم من أجل التوظيف-مصر | ١٥ |
| ✓ | متنوع | جمعية حواء المستقبل لتنمية الأسرة والبيئة | ١٦ |
| ✓ | متنوع | جمعية رسالة للأعمال الخيرية | ١٧ |
| ٥٣٪ | | نسبة الجمعيات العاملة ببرامج وأنشطة تنمية القدرات | |

**المصدر: استقصاء الجمعيات الأهلية.**

## ٦. تنفيذ برامج تنمية قدرات عن كيفية استخدام الإيرادات الشرعية للأراضي، التمويل والأدوات الأخرى:-

- **رصد الوضع الراهن:-**

تعنى الحكومة المصرية بتعزيز القدرات البشرية بشكل عام، حيث وضعت على قائمة أولوياتها تنمية قدرات العاملين بالجهاز الإداري للدولة في شتى المجالات، خاصة في إطار توجه الدولة نحو نقل الجهاز الإداري للدولة إلى العاصمة الإدارية الجديدة، واستخدام معيار كفاءة العاملين وقدرتهم على التعامل مع تقنيات الثورة الصناعية الرابعة بسهولة ويسر وإتقان. وتستهدف الحكومة من تطوير قدرات العاملين في شتى المجالات زيادة قدرة العاملين على تقديم الخدمات العامة للمواطنين بكفاءة وفعالية، وتعزيز الشفافية والمسئولية في إطار الخدمة العامة، فضلاً عن ربط أداء العاملين بمنظومة المحاسبة والمسالة. وتركز الحكومة في إطار تطوير الجهاز الإداري للدولة، على بناء قدرات العاملين في مجالات التخطيط وإدارة الموارد العامة للدولة والمتابعة والتقييم، وذلك على مستوى الحكومة المركزية والإدارة المحلية أيضاً.

وفي هذا الإطار، تحظى برامج تنمية قدرات العاملين على استخدام الإيرادات الشرعية للأراضي وغيرها من أدوات التمويل باهتمام كبير، خاصة من الوزارات المعنية ذات الصلة وعلى رأسها وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، والتخطيط والتنمية الاقتصادية، والتنمية المحلية. وتأتي هذه الأهمية من التوجه الاستراتيجي للدولة لتنويع مصادر الإيرادات العامة، واستحداث آليات جديدة ومبتكرة للتمويل، خاصة في ضوء ارتفاع حجم مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة التي تتولى الدولة تنفيذها في الوقت الراهن، والذي يتطلب شحذ الموارد المالية ومشاركة كافة الأطراف المعنية ذات الصلة، وعلى رأسها القطاع الخاص الوطني والمجتمع المدني ومؤسسات التمويل والتنمية الدولية.

- **القضايا الرئيسية:-**

- إعداد أدلة العمل التفصيلية المعتمدة بشكل مبسط باستخدام أحدث التقنيات وعلى النحو الذي يتماشى مع أهداف الأجندة الحضرية الجديدة، وتنفيذ برامج تنمية قدرات مستمرة لمستخدمي هذه الأدلة.
- تمكين العاملين بالجهاز الإداري للدولة على المستوى المركزي وعلى المستوى المحلي من تنفيذ أدلة العمل التي تدربوا عليها، والتغلب على قضية ارتفاع معدل دوران العاملين وخروج العاملين الذين شاركوا في برامج التدريب إلى المعاش أو انتقالهم إلى جهات عمل أخرى، مما يؤثر سلباً على تراكم المعرفة وانتقالها بين مستويات الإدارة المختلفة.
- صعوبة قيام الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة بتنفيذ المشروعات الاسترشادية، والتي عادة ما تتولى تنفيذها مؤسسات التنمية والتمويل الدولية. وفي كثير من الأحيان، تعاني هذه المشروعات الاسترشادية من عدم الاستمرارية بعد إنفاق المنح المخصصة لتمويلها، سواء على المستوى المركزي أو المحلي، مما يجعلها تفتقر إلى المأسسة، ولا يمكن دمج نتائجها في سياق السياسات العامة للدولة.

- **الجهود والمبادرات:-**

- في إطار الإدارة المستدامة للنمو العمراني، تولت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، ممثلة في الهيئة العامة للتخطيط العمراني، وبدعم فني من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تنفيذ برنامج استرشادي لإعادة ترتيب الأراضي في عدد من محافظات الجمهورية، لاستخدام نتائج البرنامج في صياغة مجموعة من السياسات الفعالة لرفع كفاءة منظومة التخطيط العمراني في مناطق الامتداد داخل الكتلة الحضرية والاستفادة منها في تعديل وتطوير قانون البناء الموحد رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨. ويستهدف هذا البرنامج الاسترشادي لإعادة ترتيب الأراضي الحفاظ على الأرض الزراعية من التآكل والحد من الامتداد العشوائي في الكتلة الحضرية، وتطوير الترابطات بين ريف وحضر الجمهورية.
- ويركز البرنامج الاسترشادي على استخدام منهجية إعادة ترتيب الأراضي كأداة لإعداد مخططات تفصيلية واقعية قابلة للتنفيذ، فضلاً عن زيادة القيمة المالية للأرض وتوفير مصدر مستدام لتمويل مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة اللازمة لاستخدام الأرض. وتؤكد هذه المنهجية على أهمية تحديث الخرائط المساحية وعلى التعاون والتنسيق بين كافة أصحاب المصالح المعنين ذوي الصلة في تطبيق هذه الآلية (شكل رقم (١)). وقد تم تطبيق البرنامج بنجاح في محافظة القليوبية وتحديداً في مدن بنها، وقليوب، وقها. وجاري تنفيذ المنهجية في محافظتي قنا ودمياط

**شكل رقم (١٤١) شكل توضيحي لمنهجية ترتيب الأراضي**

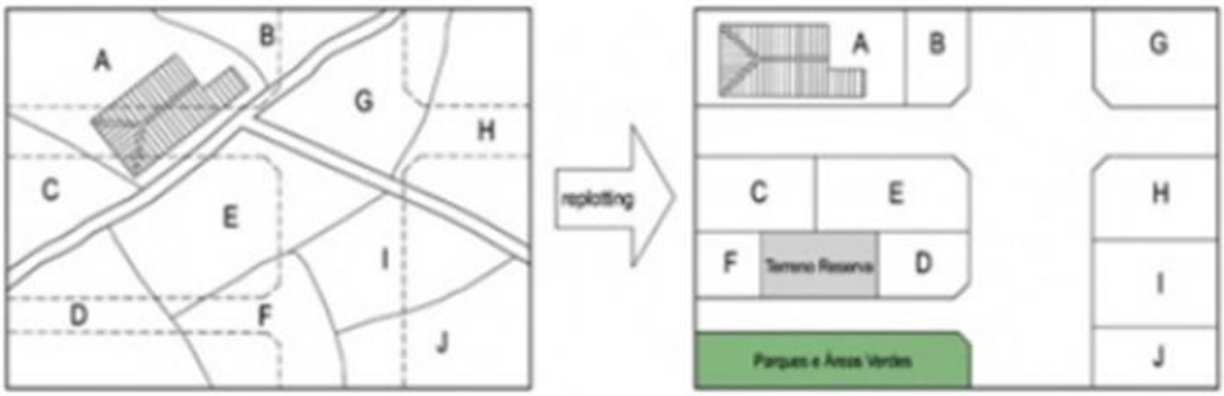


المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني. أكتوبر ٢٠٢٠. دمياط.

وقد قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد دليل استرشادي لتطبيق منهجية ترتيب الأراضي في مناطق الامتداد العمراني والكتل الحضرية. وتم تنفيذ عدد من برامج تنمية القدرات للتدريب على استخدام هذه المنهجية سواء على المستوى المركزي أو المحلي، وبالتعاون مع وزارة التنمية المحلية ومركز التنمية المحلية بسقارة وبعض الجامعات الوطنية والأجنبية، ومؤسسات التنمية والتمويل الدولية. واستفاد من برامج تنمية القدرات القائمين على تنفيذ المنهجية في الهيئة العامة للتخطيط العمراني، والإدارات الهندسية، وإدارات التخطيط العمراني على مستوى المحافظات والمدن.

وفي ضوء نجاح البرنامج الاسترشادي لترتيب الأراضي في ٣ مدن من مدن محافظة القليوبية، وقعت الحكومة المصرية ممثلة في وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة ممثلة في الهيئة العامة للتخطيط العمراني، اتفاقية منحة من الحكومة السويسرية لتمويل مشروعات للبنية الأساسية التي تحددها المخططات التفصيلية التي يتم إعدادها باستخدام منهجية ترتيب الأراضي في محافظتين من محافظات الجمهورية (قنا ودمياط) وبتشاركية مباشرة من أصحاب المصالح المعنيين ذوي الصلة. وتبلغ قيمة المنحة السويسرية ٨,١ مليون دولار أمريكي، وتقدم الحكومة المصرية مكون محلي مقابل بمبلغ ٣,٦٦ مليون دولار أمريكي على مدى خمس سنوات. ويقوم بتنفيذ المشروع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. ويوضح الشكل التالي، محاور "مشروع التنمية الحضرية المتكاملة (حينا")، والذي يتضمن تطوير منهجية أكثر شفافية وكفاءة للتخطيط والتصميم الحضري وإدارة الأراضي، ورفع كفاءة إدارة المالية العامة واستخدام الأرض كأداة تمويلية، ودعم السياسات والقوانين ذات الصلة بعمليات التحضر. ويتضمن المحور الأخير مكون رئيسي لتنمية القدرات والتأهيل والتدريب.

وفي إطار تنفيذ "مشروع التنمية الحضرية المتكاملة (حينا ) لبناء وتنمية القدرات، تم استحداث منهجية جديدة لتقدير الفجوات التدريبية لتطوير منهجية تحديد الاحتياجات التدريبية وتنفيذ البرامج التدريبية ومتابعة وتقييم نتائجها. ويتضح من الشكل رقم (٣) هذه المنهجية **والتي تشمل:**

شكل رقم (١٤٢) المكونات الأساسية لمشروع التنمية الحضرية المتكاملة

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني. أكتوبر ٢٠٢٠. دمياط.

شكل رقم (١٤٣) خطوات تحليل القدرات البشرية والمؤسسية في إطار "مشروع التنمية الحضرية المتكاملة (حينا)"

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني. أكتوبر ٢٠٢٠. دمياط.

- **التحديات المستقبلية: -**

- توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل برامج تنمية القدرات بشكل مستمر ومستدام.
- زيادة أعداد المستفيدين من برامج تنمية القدرات في الحكومة المركزية والإدارة المحلية وتمكينهم من تطبيق المهارات المكتسبة بشكل عملي.
- حفز مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في تمويل وتنفيذ برامج تنمية القدرات وتعزيز المهارات في مجال استغلال الأرض كمصدر من مصادر تمويل التنمية خاصة على المستوى المحلي.

## ٧. تنفيذ برامج تنمية قدرات عن السلطات المحلية ودورها في إدارة وتخطيط التمويل:-

- **رصد الوضع الراهن:-**

- تتقاسم ٣ وزارات رئيسية مسئولية التخطيط في الدولة المصرية، حيث تتولى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية مسئولية إعداد الاستراتيجيات والرؤى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والخطط طويلة ومتوسطة المدى على المستوى الوطني والقطاعي وتتولى أيضاً إعداد برنامجاً استثمارياً سنوياً للمشروعات التنموية التي سيتم تنفيذها مع تحديد مصادر تمويلها. وتتولى وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، ممثلة في الهيئة العامة للتخطيط العمراني مهمة إعداد الرؤى والمخططات الاستراتيجية للتنمية العمرانية على مستوى الوحدات المحلية الرئيسية. بينما تتولى وزارة التنمية المحلية التنسيق لإعداد خطط الخدمات البلدية على المستوى المحلي.
- وتوجد نقاط تماس كثيرة وتشابك في الخطط التي تعدها الوزارات الثلاث، مما دفعها إلى التعاون خلال السنوات القليلة القادمة لفض هذه التشابكات وتعزيز تنسيق الجهود بينها لتطوير منظومة للتخطيط للتنمية الشاملة والمتكاملة على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي والقطاعي، وتم إعداد الإطار التشريعي اللازم، وفقاً لما ورد أنفاً.
- وقامت الوزارات الثلاث أيضاً بدعم من منظمات المجتمع المدني ومؤسسات التنمية والتمويل الدولية بإعداد مجموعة من أدلة العمل وتنفيذ برامج تنمية القدرات على المستوى المركزي والمحلي. وشملت هذه الجهود أيضاً برامج تدريب المدربين، كما تم الاستفادة من الإمكانيات التدريبية الكبيرة التي تتيحها جهات كثيرة، على رأسها مركز التنمية المحلية بسقارة.

- **القضايا الرئيسية:-**

- تطوير أدلة العمل بشكل سهل وعملي وجاذب.
- وضع إطار مؤسسي للعملية التدريبية والاستفادة من زخم التطوير المؤسسي وتطور تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة في إعداد الأدلة التدريبية التفاعلية وتدريب عدد أكبر من العاملين بالجهات المعنية ذات الصلة على استخدامها.
- متابعة وتقييم أثر تنفيذ هذه البرامج التدريبية المختلفة على تطوير منظومة التخطيط الشامل والمتكامل.

- **الجهود والمبادرات**

- قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية خلال السنوات القليلة الماضية بتنفيذ عدد كبير من برامج تنمية القدرات شملت ما يلي:
  - ✓ برنامج تدريبي موسع على إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية بالتعاون مع التخطيط القومي بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وقد استفاد من هذا البرنامج عدد كبير من القيادات المتوسطة في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
  - ✓ برنامج تدريبي في الأقاليم الاقتصادية السبعة على استخدام "النموذج الإلكتروني" الذي أعدته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لإدراج المشروعات التنموية في إطار البرنامج الاستثماري السنوي وربطه ببرنامج عمل الحكومة وبأهداف رؤية مصر ٢٠٣٠. وقد استهدف هذا البرنامج المسئولين عن إدارات التخطيط في المحافظات، والعاملين بالمكاتب الإقليمية للتخطيط الإقليمي التابعة لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
  - ✓ برنامج تدريبي على استخدام نظام المعلومات الجغرافية.

- ✓ برنامج تدريبي للإعلاميين للتعريف بالمفاهيم الاقتصادية والتخطيطية مع التركيز على آليات الترويج لرؤية مصر ٢٠٣٠.
- ✓ برنامج تدريبي للعاملين بديوان عام وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عن المهارات الشخصية وإدارة الوقت ومدونة السلوك وخلافه.

- ويوضح الجدول رقم (٤٣) عدد المستفيدين من البرامج التدريبية المختلفة التي استهدفت بشكل عام تنمية قدرات العاملين في مجال التخطيط للتنمية. وتجدر الإشارة إلى أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قد أجرت استبيان لقياس أثر البرامج التدريبية التي نفذتها الوزارة بدعم من الهيئة على تنمية قدرات المشاركين في هذه البرامج. وقد جاءت نتيجة استطلاع الرأي إيجابية مع تحديد المجالات التي ما زالت تعاني من فجوة وتتطلب تنمية قدرات العاملين على المستوى المركزي والمحلي. وتجدر الإشارة إلى استكمال (٣٢١٨) يوم تدريب/شخص خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٦ استغرقت حوالي ١٤٤ يوم عمل.

**جدول رقم (٤٣) برامج تنمية القدرات في مجال التخطيط للتنمية التي نفذتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (يونيو – ديسمبر ٢٠١٦)**

| البرنامج | عدد المتدربين |
|---|---|
| برنامج تدريبي على مهارات القيادة | ٤١ |
| برنامج تنمية المهارات في مجال الإعلام | ٤٤ |
| إعداد البيان الصحفي وتحليل الأنباء | ١٣ |
| التسويق الإعلامي ووسائل التواصل الاجتماعي | ١٥ |
| إعداد وتنفيذ الحملات الإعلامية | ١٦ |
| النماذج الإلكترونية للمشروعات الاستثمارية في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ | ١٨١ |
| تطوير مكاتب التخطيط الإقليمية | ٩ |
| برنامج مهارات التعامل مع قاعدة البيانات الجغرافية | ١١٢ |
| مقدمة: الهدف، والدور، والأهمية | ٣٦ |
| مهارات استخدام الحاسب الآلي | ٢٤ |
| إدارة ومتابعة قاعدة البيانات الجغرافية | ١٦ |
| المهارات الفنية للمساحين في الميدان | ٥ |
| مهارات خدمة العملاء | ٥ |
| قواعد البيانات الجغرافية | ٥ |
| تطبيقات عملية | ١٢ |
| إجراءات تأمين قواعد البيانات الجغرافية | ٤ |
| الصيانة | ٤ |
| إدارة الأنشطة ذات الصلة | ١ |
| الإجمالي | ٣٨٧ |

المصدر: مشروع التخطيط والخدمات الفعال (EPSP): ملخص الإنجازات (١ يونيو ٢٠١٦-٣١ ديسمبر ٢٠١٦).

## ٨. زيادة التعاون وتبادل المعلومات عن العلوم والتكنولوجيا والابتكار لصالح التنمية الحضرية المستدامة:-

- **التحديات المستقبلية:-**

- استدامة البرامج التدريبية وتمكين المتدربين من تطبيق المهارات التي اكتسبوها.
- توفير التمويل اللازم لتكرار وتعميم هذه البرامج التدريبية.
- ضرورة انضمام العاملين بالوزارات القطاعية والوحدات المحلية بمنظومة التدريب وتنمية المهارات التخطيطية.

- **الجهود والمبادرات: -**

- **مشروع تفعيل دور نوادي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المجتمعية**

تبنت مصر مشروع تنموي لدعم نوادي تكنولوجيا المعلومات بالبرامج التدريبية والخدمات المحفزة للإبداع والابتكار وخلق فرص عمل للشباب، من خلال رفع الكفاءة والجاهزية للشباب، وإعدادهم لسوق العمل عن طريق تعميق معرفتهم بتطبيقات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وشارك في المشروع شركة مايكروسوفت مصر؛ ومنظمات المجتمع المصري.

- **مشروع المركز التنافسي للتعلم الالكتروني:**

- تأسس مشروع المركز التنافسي للتعلم الإلكتروني (ELCC) من قبل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (MCIT) بالتعاون مع منظمة سيسكو، من أجل المساهمة في تحقيق ريادة مصرية في مجال التعلم الإلكتروني وتطوير المحتوى الإلكتروني؛ ووضع ونشر معايير الجودة في التعلم الإلكتروني. فضلا عن تقديم أفضل الممارسات البحثية والاستشارات المتخصصة في التعليم الإلكتروني. وقد ساهم المشروع في تقليل الفجوة بين الشركات المصرية الصغيرة والمتوسطة والعاملين في مجال المعرفة والاقتصاد العالمي؛ حيث يقوم المركز بتزويد المهنيين المصريين الشباب بأحدث مهارات الأعمال والتكنولوجيا التي يحتاجون إليها لمساعدة أعمالهم على أن تصبح فعالة ومنتجة وقادرة على المنافسة. ويشارك في المشروع: الاتحاد الاوروبي؛ وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ وزارة التعليم العالي؛ المجلس الأعلى للجامعات؛ سيسكو؛ مؤسسات المجتمع المدني الشريكة.

**جدول رقم (٤٤) مشروع تفعيل دور نوادي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المجتمعية**

| المشروع | الوصف | الهدف | الأثر | الإنجاز |
|---|---|---|---|---|
| تفعيل دور نوادي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المجتمعية | - **دعم نوادي تكنولوجيا المعلومات بالبرامج التدريبية والخدمات المحفزة للإبداع والابتكار وخلق فرص عمل للشباب، من خلال رفع الكفاءة والجاهزية للشباب، وإعدادهم لسوق العمل عن طريق تعميق معرفتهم بتطبيقات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات**<br>- **إضافة إلى تقديم الدعم الفني والإداري للمؤسسات الحاضنة لنوادي التكنولوجيا مما يسهم في رفع قدراتها ويحقق لها الاستدامة من أجل خدمة المجتمع، مع دراسة احتياجات المجتمعات المحيطة وتوفير حزم تدريبية تناسب مع احتياجات سوق العمل** | - تعزيز بناء القدرات المؤسسية للمنظمات الحكومية والغير الحكومية التى تتبنى نوادي تكنولوجيا مع توفير مجموعة من البرامج والخدمات التى تضمن مورد مالى يضمن الاستدامة.<br>- النهوض بأفراد المجتمع لتحقيق التنمية المجتمعية ورفع مستوى المعيشة من خلال الاستفادة من موارد تكنولوجيا المعلومات للمساهمة في تطوير وتنمية الموارد البشرية وتأهيل الشباب لسوق العمل وتعميق المعرفة المجتمعية بتطبيقات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ورفع الوعى المجتمعى.<br>- اتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتصل الى جميع فئات المجتمع | - الإقتصادى: النهوض بأفراد المجتمع من خلال التأهيل لسوق العمل ورفع مستوى المعيشة، تطوير المنظمات وتهيئتها للعمل والحصول على عائد مادى لتحقيق الاستدامة.<br>- الإجتماعى: النهوض بأفراد المجتمع ورفع الوعى المجتمعى من خلال اتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتصل الى جميع فئات المجتمع ، بناء القدرات المؤسسية للمنظمات التى تتبنى نوادي التكنولوجيا. | - فعاليات علوم الحاسب بالتعاون مع مايكروسوفت مصر<br>ديسمبر ٢٠١٩، من خلال مدربين ومنسقين من نوادي تكنولوجيا المعلومات التابعة للإدارة المركزية للتنمية المجتمعية بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.<br>- وتتضمن هذه الفعاليات سلسلة من البرامج التدريبية في مجال علوم الحاسب الآلى احتفالاً بأسبوع تشجيع تعلم علوم الحاسب تحت عنوان "ساعة البرمجة" أو " Code Hour" والتى تهدف إلى تسهيل تعلم أي شخص لأساسيات لغة البرمجة وفى أي عمر لمواكبة التطور السريع فى عالم البرمجيات، والمساعدة على تنمية مهارات حل المشكلات والمنطق والإبداع. وإتاحة أسس النجاح فى أي مسار وظيفي مستقبلا. |

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

جدول رقم (٤٥) مشروع المركز التنافسى للتعلم الالكتروني

| المشروع الرئيسي | المشروع الفرعي | الوصف | الهدف | الأثر | تاريخ البداية | تاريخ النهو | الإنجاز |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إتاحة ودعم صناعة التعلم الالكتروني | **انتاج وتطوير ونشر محتوى دورة "الثقافة المجتمعية للوقاية من الفساد ومكافحته"** | - يقوم المركز التنافسى للتعلم الإلكتروني من خلال هذه المبادرة بتقديم التدريب و الدعم الفنى و الإستشارات و المتابعة و التقويم وتطوير المحتوي الإلكتروني | - نقل الخبرات وأفضل الممارسات العالمية للمجتمع المصري فى مجال التعلم الإلكتروني وتعريف الأفراد والمؤسسات بجدوى هذا النوع من التعلم. | - الاقتصادي :دفع وتطوير صناعة التعلم الإلكتروني في مصر واستغلال مواردها.<br>- الاجتماعي : تعزيز وتشجيع ثقافة التعلم الإلكتروني التى تحقق المساواة في الحصول على فرص التعلم والاستخدام الفعال للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. | ٢٠٢٠/١٩ | ٢٠٢١/٢٠ | ١٠٠٪ |
| | **مشروعات تطوير وانتاج المحتوى الالكتروني** | | | | | | ١٠٠٪ |
| | **الشبكة القومية لمراكز التعلم الالكتروني** | | | | | | ١٠٠٪ |
| | **دبلوم التعلم الإلكتروني الدولي والشهادة المهنية في علم السموم (أحد مشروعات الإتحاد الأوروبي لتطوير التعليم والذي تشارك فيه وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات)** | | | | | | ١٠٠٪ |
| | **الدبلوم الدولى للمعلمين فى مجالات العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات STEM (أحد مشروعات الإتحاد الأوروبى لتطوير التعليم والذي تشارك فيه وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات)** | | | | | | ١٠٠٪ |

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

- **منصة إبداع مصر :-**

- منصة "إبداع مصر" منصة إلكترونية للابتكار، توفر مصدرًا للإلهام والتعليم والتواصل للمبتكرين ورواد الأعمال. إذ يركز إبداع مصر على المبتكرين المصريين محليًا وعالميًا، ويخلق نقاط التقاء فيما بينهم، وبناء مجتمعات تعاونية بين ممثلي بيئة الابتكار وريادة الأعمال المصرية. بالإضافة إلى ذلك تهدف المنصة إلى تعليم المبتكرين والشركات الناشئة عن التكنولوجيا وإدارة الابتكار.

- ومنصة إبداع مصر مملوكة لمركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال (TIEC) التابع لوزرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر. وقد تم تصميم هذه المنصة لتكون محوراً لتشارك المعلومات وللتواصل ونشر تقنيات الإبداع. وتعمل المنصة كنقطة إلتقاء للمشاركين في بيئة الإبداع القومية ونقطة تواصل بين الشركات ورواد الأعمال، بينما يمكنهم التعلم عن الممارسات المتصلة بالإبداع والحصول على الدعم العملي .

شكل رقم (١٤٤) خريطة إبداع مصر

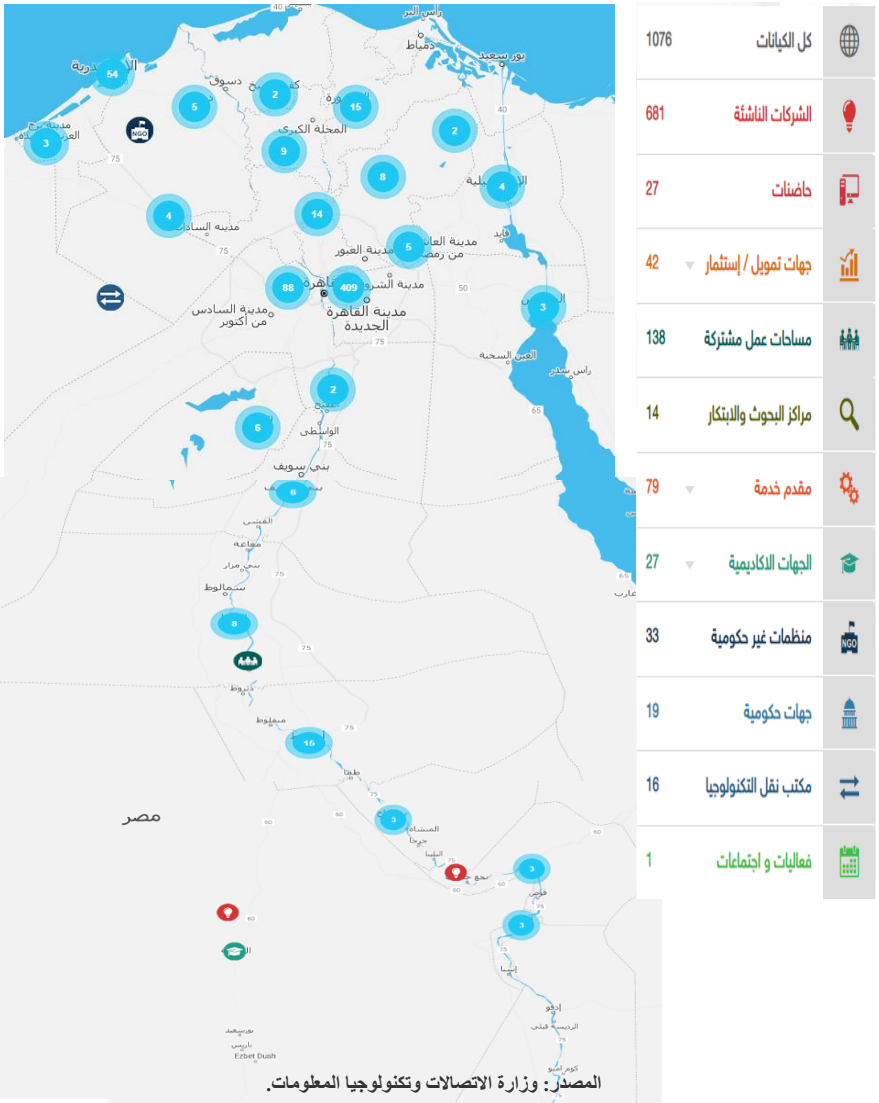


المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

# ٣.تكنولوجيا المعلومات والابتكار

## ثالثا: تكنولوجيا المعلومات والابتكار: -

### ١. تطوير منصات رقمية تشاركية وسهلة الاستخدام من خلال الحكومات الالكترونية والأدوات الرقمية للحوكمة الخاصة بالمواطنين: -

تعد التكنولوجيا وتطبيقاتها أهم أدوات تحقيق الشفافية وعدالة توزيع الفرص للسكان، وأيضا ضمان المشاركة المدنية ومشاركة الفئات المهمشة.

وقد أطلقت الدولة المشروع القومي للبنية المعلوماتية بهدف تعزيز القدرات الرقابية للدولة وأجهزتها المختلفة، وتوفير المعلومات لمتخذ القرار من خلال شبكات بنية معلوماتية كأدوات تحقيق الحوكمة الرقمية.

- **النماذج الناجحة: -**
- **عدالة الوصول إلى فرص مشروعات الإسكان الحكومي: -**

طرحت الدولة العديد من برامج الإسكان لفئات مختلفة ضمن الإستراتيجية القومية للإسكان، ولضمان عدالة الوصول والحصول على فرصه، أطلقت وزارة الاتصالات لصالح وزارة الإسكان وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، البوابات الإلكترونية للتقدم وحجز وحدات الاسكان للمقيمين داخل مصر وخارجها (بوابه بيت الوطن، الاسكان الاجتماعي .....). الأثر الايجابي للتطبيقات التكنولوجية كالتالي:

- ضمان وصول مستحقات الدولة من قيم الأراضي والوحدات مما أدى إلى ضمان استمرار البرنامج في تنفيذ باقي مراحله.
- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال فرص متساوية للمصريين وبشفافية وأيضا تحقيق مبادئ الحوكمه للمشروعات.
- ربط مكاتب التسكين بالمحليات في مشروعات التسكين الكترونيا مما يساعد المحافظات على حصر التخصيصات وعدم تكرار التخصيص للأشخاص في مشروعات مختلفة.
- سرعة إجراء عمليات الفحص والتحقق والتدقيق للبيانات مع سهولة المراجعة دورات العمل المختلفة للمشروعات المختلفة.
- إتاحة تقديم الخدمات إلكترونيًا للمواطنين مما يسرع من العمليات الإدارية والتنظيمية للمشروع.
- فعالية الانتشار الجغرافي للفرص المطروحه عن طريق استخدام البوابات الإلكترونية.

- **ضمان تحقيق سياسات الدعم المالي للتنمية الحضرية: -**

لتكامل برامج التنمية الحضرية المستدامة لابد من توافر الفرص الاجتماعية والاقتصادية والخدمات الداعمة لهذه البرامج. ويأتي مشروع تطوير خدمات الميكنة والتحول الرقمي بصندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري، بهدف تمكين وضمان وصول دعم التمويل العقاري والتأكد من وصول الوحدات السكنية المدعومة من صندوق التمويل العقاري لمستحقيها من الأسر المصرية ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

أيضاً توفير الوقت والجهد للمواطن وحصوله على الخدمات والدعم بطريقة لائقة. ويشمل المشروع الأنشطة التالية خلال فترة المشروع الممتدة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٢:

- توفير البنية الأساسية اللازمة للمشروع من أجهزة ومعدات وخطوط ربط وخلافه.
- تطوير مجموعة من خدمات صندوق التمويل العقاري ونشرها على بوابة مصر الرقمية.
- تصميم وتطوير المنظومة التكنولوجية للصندوق طبقا لحاجة العمل ومؤشرات الأداء لتحقيق أهداف التحول الرقمي والميكنة عن طريق تحديث التكنولوجيا المستخدمة الي تكنولوجيا Microservices.

- **تنظيم وإدارة الموارد المالية للمشروعات الصغيرة: -**

يقدم جهاز تنمية المشروعات الموارد المالية المتاحة كحزم تمويلية متنوعة ميسرة توفر الاحتياجات التمويلية قصيرة ومتوسطة الأجل للمشروعات الصغيرة لتمويل رأس المال العامل وشراء الآلات والمعدات، سواء بنظم التمويل التقليدية أو تلك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك للراغبين في إقامة مشروعات جديدة وكذلك للمشروعات القائمة التي ترغب في التوسع وتطوير نشاطها.

ويستلزم لحوكمة الموارد المالية للجهاز للمستفيدين من التمويل وجود شبكة معلوماتية لحسابات التمويل للمستفيدين، وتغطيه الفجوات التمويلية للمستفيدين، وأيضا لتنفيذ سياسة الدولة للشمول المالي. وقد نجح جهاز تنمية المشروعات من الاستفادة من الربط الإلكتروني لقواعد بيانات المستفيدين تحقيق الآتي:

- توسيع قاعدة العملاء والوصول لهم في جميع المناطق وتقديم منتجات تمويلية متنوعة تلبي مختلف احتياجاتهم التمويلية.
- تنويع قنوات تمويلية للمشروعات من خلال جهات وسيطة من بنوك بشروط الجهاز حيث يتم التعاقد مع البنوك التي تتوافر لديها محفظة مشروعات صغيرة فعالة وشبكة فروع ذات انتشار جغرافي مناسب، وكذلك نقل الخبرات الطويلة والمتكاملة في هذا المجال إلى البنوك المشاركة.
- تمكين مؤسسات مالية غير مصرفية " جمعيات أهلية وتعاونية وشركات تأجير تمويلي " من إعادة الإقراض للعملاء المستهدفين لتغطية العملاء في النجوع والأرياف والقرى خاصة التي يصعب الوصول اليها من خلال فروع الجهاز، كما يتم التعاقد مع شركات التأجير التمويلي للتوسع في تمويل المشروعات الصغيرة وتغطية الفجوة التمويلية لتلك المشروعات في مختلف أنحاء الجمهورية وبالتالي التوسع في قاعدة بيانات العملاء لتلك النوعية من المشروعات وضمان الإدارة السليمة للموارد التمويلية.
- التمكن من قياس الأداء بصفة دورية في ضوء المؤشرات والمستهدفات الموضوعة لكل عام ميلادي، وذلك اعتمادا على البيانات المسجلة بنظام الحاسب الآلي لجهاز المشروعات. ومعرفة الايجابيات والسلبيات ومحاولة تلافيها في الفترة التالية.

### ٢. التوسع في تبنى التكنولوجيا الحديثة والابتكار لتحسين الرخاء المشترك للمدن والاقاليم: -

من إحدى متطلبات التنمية الحضرية المستدامة توفير خيارات للسكان صديقة للبيئة وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتمكين المدن لتحسين تقديم خدماتهم. ومن خلال مجموعة الخدمات التالية التي تستفيد منها المجتمعات العمرانية سواء القائمة أو الجديدة، والتي ترتبط بشبكة المعلومات التي تحقق التالي:

- توثيق وتسجيل الملكيات خلال مكاتب المعلومات في أجهزة المدن الجديدة لتوثيق التخصيصات والملكيات المختلفة للمباني والأراضي والأنشطة والكيانات الاقتصادية المختلفة، مما يتيح للأجهزة إدارة وتنظيم العمران.
- تقديم الخدمات للمواطنين الحضرية المختلفة مثال البريد واستخراج الوثائق الشخصية.
- مراكز معلومات شبكات البنية الأساسية لإدارة معلومات الشبكات وحل المشكلات المختلفة.
- تمكين المجتمعات البسيطة من الوصول إلى الخدمات الأساسية مثال خدمات التموين والطوارئ الكوارث والصحة، لا سيما المحافظات البعيدة والنائية والمهمشة.
- وتعد هذه البرامج والمبادرات احدى المهام الأساسية لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية والشركات ومؤسسات المجتمع المدني حسب طبيعة ومتطلبات البرنامج والمشروعات.

- **النماذج الناجحة: -**
- **برنـامج تطوير مهـارات التعلم الـذاتي وتحســين أداء المنظومـة التعليمية الإلكترونية: -**

على المستوى الوطني استهدف برنامج تطوير منظومة التعليم قبل الجامعي، وإتاحة التعليم للجميع دون تمييز، والاهتمام بنظم ومخرجات التعليم، وكذلك تحسين جودة النظام البحثي والتكنولوجي، وتطوير منظومة التعليم العالي والجامعي، وتطوير التعليم الفني التطبيقي، وتفعيل مشاركة العلماء المصريين بالخارج.

استمراراً لعمل مشروع المركز التنافسي للتعلم الإلكتروني (ELCC) والذي تأسس في عام ٢٠٠٤ من قبل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (MCIT) بالتعاون مع منظمة سيسكو لرفع القدرات التنافسية للتعليم المتطور في مصر. تم تنفيذ عدد من المشروعات لتحقيق الهدف الاستراتيجي للبرنامج وهو نشر ثقافة التعلم الإلكتروني وتعزيز المحتوي الالكتروني باللغة العربية وتشجيع الجهات والمؤسسات الاجتماعية على استخدامه بفاعلية، بغرض تنمية الموارد البشرية لأكبر قدر من المواطنين بما يتوافق مع احتياجات الحكومة ومجتمعات الأعمال المتطورة. وخاصة فئة المعلمين ورفع قدرات الفئات المهنية من المهندسين والأطباء في مجالات العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات وتخصصات طبية نادرة، كأحد مشروعات الإتحاد الأوروبي لتطوير التعليم والذي تشارك فيه وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات وبعض مؤسسات المجتمع المدني.

بدأ المشروع عام ٢٠١٤ ومن المتوقع الاستمرار حتى عام ٢٠٢١ وقد ساهم المشروع مع سياسة التعليم عن بعد في وقت جائحة COVID-١٩ في تمكين الطلاب من التواصل وممارسه العملية التعليمية وأداء التقييمات النهائية دون التعرض للمخاطر.

- **برنامج تعميق التنمية التكنولوجية: -**

يهدف البرنامج إلى التوسع في الحضانات التكنولوجية جديدة، لتحسين التصنيع المحلي في مجال الإلكترونيات. التكلفة الكلية لتنفيذ البرنامج حوالي ١٤٦ مليون جنيه، ومن المستهدف زيادة عدد الحاضنات التكنولوجية ل ١٣ حاضنة في نهاية العام المالي ٢١ / ٢٠٢٢، وقد انجز البرنامج التالي:

- تخريج عدد ٢٠ شركة من خلال الحاضنات التكنولوجية لتعمل في السوق.
- إنهاء إجراءات تعاقد مع أحد التحالفات في مجال النظم الذكية فى طرق التصنيع، وجاري التعاقد على تحالف آخر.
- أيضا برنامج تعزيز بناء القدرات المؤسسية للمنظمات الحكومية والغير حكومية التي تتبنى نوادي التكنولوجيا، ورفع الوعي المجتمعي من خلال اتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتصل الى جميع فئات المجتمع والتي تم تنفيذه في معظم محافظات الجمهورية من عام ٢٠١٤ بنسبه إنجاز تصل إلى ٩٧٪.
- إتاحة القيام بمبادرات متنوعة مع الشركات ومؤسسات المجتمع المدني في رفع وتحسين وتنمية المهارات الرقمية مثال مبادرة "بناء الإنسان" https://www.basicict.gov.eg/SocialMS.aspx#hero
- برنامج تنمية قدرات العاملين بالجهاز الإداري للدولة، بمشاركة (هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات "ايتيدا ITIDA " - مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال "TIEC"، المعهد القومي للاتصالات"NTI" ، المعهد الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات " Regional IT Institute RITI" ، الاكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد التابعة لهيئة الرقابة الإدارية) والذي بدأ عام ٢٠١٨ و الاستمرار حتى عام ٢٠٢٢. https://mcit.gov.eg/en/Human_Capacity/MCIT/States_Administrative_Apparatus_Employees

- **مشروعات تطبيقات التكنولوجية في التمكين المجتمعي: -**

من خلال الإدارة المركزية للتنمية المجتمعية بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووزارة التضامن وجهاز المشروعات، مركز البحوث الزراعية، وزارة الصحة وبعض المحافظات وجمعيات المجتمع المدني. تم تنفيذ عدد من المشروعات رفع قدرات الفئات المستهدفة في مجالات: التمكين الاقتصادي، التمكين الاجتماعي للخدمات الصحية، والتمكين البيئي للمزارعين للمجال إدارة المعرفة الزراعية والتكنولوجيا الخضراء بدأ المشروع عام ٢٠١٤ ومن المتوقع استمراره حتى ٢٠٢٦ وقد حقق البرنامج نسبة إنجاز ٨٣٪ من المستهدف في الفترة من ٢٠١٤ – ٢٠٢٠.

### مبادرة مجتمع رقمي آمن (بناء انسان)

تهدف برامج تنمية المهارات الرقمية الأساسية إلى تطوير المهارات في مجال استخدام الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك إسهاما في تحقيق رؤية واستراتيجية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتنمية مهارات كافة الفئات المجتمعية في استخدام الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشر الثقافة الرقمية في مجال استخدام الحاسب الآلي. وترعى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تلك المشروعات، بالتعاون مع المؤسسات العاملة في هذا المجال، وذلك بمختلف محافظات الجمهورية.

**البرامج:**

١- شهادة الرخصة الدولية لـــ (استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والأمن والسلامة على الإنترنت).
٢- منحة شهادة "مهارات التسويق الإلكتروني"
٣- مبادرة تعلم من بُعد في مجال استخدام مواقع التواصل الاجتماعي والأمن والسلامة على الإنترنت
٤- مبادرة تعلم عن بُعد للأمن السيبراني

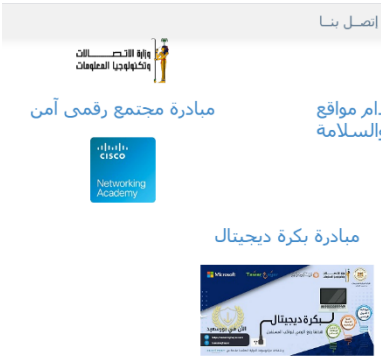


https://www.basicict.gov.eg/SocialMS.aspx#hero

### برنامج تنمية قدرات العاملين بالجهاز الإداري للدولة

**يهدف هذا البرنامج إلى: -**

١- تنمية وبناء القدرات الرقمية للعاملين بالجهاز الإداري للدولة، سواء المنتقلين للخدمة الإدارية الجديدة أو غير المنتقل.
٢- تطوير ثقافة رقمية تعتمد على الموارد البشرية أكثر من الأدوات المستخدمة. ويمكن أن يساعد الاعتماد على الجاهزية الرقمية بين العاملين في تعزيز الثقافة الرقمية.
٣- يهدف البرنامج إلى تنمية وبناء القدرات الرقمية للعاملين بالجهاز الإداري للدولة لمواكبة التطور في أنماط العمل المستحدثة لتحقيق رؤية مصر الرقمية.

https://mcit.gov.eg/en/Human_Capacity/MCIT/States_Administrative_Apparatus_Employees

- **مشروعات البنية التكنولوجية للتمكين الاقتصادي: -**

وتستهدف دعم ورفع قدرات وتدريب ممارسي المجالات الاقتصادية مثل تنمية المرأة ودعم المشروعات متناهية الصغر وريادة الأعمال والتحول الى الاقتصاد المعرفي. الفئات المستهدفة للمشروع: رواد الاعمال، أصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، الحرفيات من النساء والفتيات، الشباب، الأشخاص ذوي الاعاقة. وحتى الأن تم مشاركة ٢٥٠ مدرب، لتدريب ٢٨٠٠متدرب، ١٢ خدمة الكترونية، ١٢٥٠٠ مستفيد، ٨٠٠٠ مستفيدة من النساء والفتيات الحرفيات.

التأثير المتوقع من تعزيز تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل إمكانية التوظيف والعمل الحر التالي:

- خلق نموذج مجتمعي مستدام (قدوة -تك) لرائدات الأعمال ورائدات المعرفة يساهم في خفض مُعدل البطالة وحل المشكلات الاقتصادية باستخدام حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- جذب السيدات من القطاع المصرفي الغير رسمي للتعامل الرقمي المالي وتعزيز الشمول المالي للدولة
- خلق بيئة أعمال تساعد على تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ورواد الأعمال باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- تحسين فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة

- **مشروعات البنية التكنولوجية للتمكين الإجتماعي للخدمات المجتمعية والصحية: -**

تستهدف التعليم والمعرفة للمرأة والطفل، الشباب، المعلمون، طلاب، ورفع كفاءة الأطباء، المرضي، التنمية المؤسسية لمؤسسات المجتمع المدني. وحتى الآن تم تنفيذ ٥٠ وحدة تشخيص عن بعد، تدريب ١٢٠ طبيب، تشخيص ٥٠٠٠ مريض، ٧٥ مليون زيارة لبوابات كنانة المعرفية، ١٢٠٠ مستفيد من الأشخاص ذوي الإعاقة.

التأثير المتوقع من تعزيز تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تعزيز التنمية الاجتماعية لتمكين المواطنين، ولا سيما الفئات الأكثر فقراً وتهميشاً كالتالي:

- خفض التكاليف المادية للخدمات الصحية للمواطنين في المناطق النائية، وتوفير تكاليف السفر والانتقال إلى المراكز الطبية الكبرى في المدن.
- تعزيز البنية التحتية الصحية بإنشاء وحدات التشخيص عن بعد، وإنشاء قواعد بيانات إلكترونية لسجلات المرضى.
- تغيير اتجاهات الأفراد في المجتمعات النائية نحو استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل النهوض بصحة المواطنين وتحسين جودة الحياة
- تحسين كفاءة الأطباء بالمناطق النائية عن طريق توفير فرصة التدريب اثناء العمل من قبل الأطباء الاستشاريين المتواجدين بالقاهرة والمحافظات الكبرى
- نشر ثقافة استخدام الملف الطبي الإليكتروني للمريض، وهو ما يسهل الحصول على التاريخ المرضى لكل شخص فيما بعد
- تحسين المستوي العلمي والمهارات العملية للأشخاص ذوي الإعاقة
- تشكيل بيئة معرفية تشاركية أونلاين بين فئات المجتمع وتحفيزهم على دوام التفاعل والمشاركة ووضع الحلول المجتمعية من خلال خلق جسور تفاعلية بين زوار واعضاء البوابات عبر مجتمعات معرفية متخصصة أونلاين
- تشجيع الابتكار والتنوع الثقافي، مع التركيز بشكل خاص على النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة وسكان المناطق الحدودية، من خلال تطويع خدمات رقمية شاملة متكاملة لأنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمواطني المجتمعات المحلية.
- دعم عملية التعلم الذاتي وتحسين الخدمات التعليمية لكل من المدرسين والطلاب من خلال تفعيل عملية التعلم الإلكتروني والمشاركة في تحويل المناهج التعليمية التقليدية إلى مناهج رقمية، وتحقيق تفاعل مستمر بين الطلاب والمعلمين من خلال بوابة إليكترونية (بوابة المعلم المصري).

- **مشروعات الدعم البيئي: -**

الهدف منها الحفاظ على البيئة من خلال إدارة الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لأنماط الاستهلاك المستدام من خلال تطوير برنامج إدارة المعرفة الزراعية لـ ٢٥٠٠ مستخدم، ٢٥٠ خبير، ورفع الوعي في مجال التكنولوجيا الخضراء لعدد ٧٥٠ مستفيد.

- **التحديات المستقبلية: -**

- التحديات التشغيلية: ترتبط بصعوبة تلبية الاحتياجات الفعلية/ الكلية للفئات المستهدفة، ولا سيما في المناطق الريفية والمناطق المحرومة، نتيجة افتقارها للبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وانتشار التقاليد التي تقيد طريقة تفكيرهم وقدرتهم على التغيير.
- ضعف او انقطاع الانترنت في بعض المناطق فضلا عن الحاجة الي تحديث الخوادم الخاصة ببعض المؤسسات والمشروعات أو زيادة السعة لها.
- عدم وافر الكوادر الفنية المطلوبة لاستدامة التشغيل الفعلي للمشروعات واستهلاك التدريب للمستفيدين وقت من البرنامج الزمني للمشروع.
- عدم وعي المواطنين لاستخدام الخدمات الالكترونية.

## ٣. تنفيذ أدوات رقمية، شـــاملة نظم المعلومات المكانية الجغرافيـة، بهـدف تطوير التخطيط العمراني والإقليمي، وزيـادة كـفاءة إدارة الأراضي وســـهولـة الوصـــول إلى الخدمات الحضرية: -

قطعت الدولة المصرية خلال الأعوام القليلة السابقة شوطاً كبيراً نحو رقمنة منظومة إدارة الدولة بهدف زيادة كفاءة وصول المواطنين إلى الخدمات وتحسين عملية اتخاذ القرارات بصورة عامة والقرارات العمرانية بصورة خاصة. وتتبنى هيئة الرقابة الإدارية مشروعين في هذا الصدد وهما مشروع البنية المعلوماتية للدولة المصرية ومشروع التحول الرقمي.

ويعمل مشروع البنية المعلوماتية للدولة المصرية من خلال برنامج تعزيز القدرات الرقابية للدولة المصرية والتي تشمل الشمول المالي وميكنة الوزارات والهيئات، الحد من الفساد المالي، وتقديم الخدمات الرقمية للمواطنين (انشاء السجل الموحد للمواطن المصري، تحديد الفئات المستحقة لبرامج الحماية الاجتماعي ومنظومة الدعم التمويني)، واستمرت أنشطة هذا البرنامج حتى عام ٢٠١٧. وتم البدء في المرحلة الثانية من خلال برنامج المشروع القومي للبنية المعلوماتية للدولة المصرية، والذي يستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين الخدمات وتوفير البيانات المتكاملة وتحويلها إلى معلومات لدعم متخذ القرار، علاوة على تطوير الشمول المالي للحد من التهرب الجمركي والضريبي والتأميني وبعض صور الاقتصاد الموازي. وتستهدف هيئة الرقابة الإدارية بالانتهاء من مشروع التحول الرقمي بحد أقصى عام ٢٠٢٣.

علاوة على ذلك فقد قامت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بإطلاق مشروع البنية التحتية المعلوماتية لمنظومة التخطيط المصرية عام ٢٠١٨، حيث تسعى الحكومة من خلال هذا المشروع لتحقيق رؤية مستقبلية نحو مجتمع رقمي حقيقي يجعل مصر تمتلك منظومة للتخطيط والمتابعة مصمَّمة، طبقًا لأفضل الممارسات والمعايير الدولية لدعم جهود التنمية المستدامة، والذي يهدف إلى تحقيق التكامل بين الجهات الحكومية، ومتابعة الانفاق الحكومي وتحقيق إدارة أفضل للأصول والموارد الحكومية، وتسهيل تقديم الخدمات الحكومية، وإدارة خطط التنمية، وتقييم الأداء ورفع ترتيب مصر في المؤشرات الدولية.

وتتمثل استراتيجية تنفيذ المشروع في توحيد المرجعيات المساحية، وإنشاء الشبكية المساحية المصرية، وتوحيد الأرقام المكانية، وأعمال التصوير الجوي وخريطة الأساس، وأعمال انتاج الخرائط لخريطة الأساس، وتنفيذ أعمال البنية الأساسية المعلوماتية. ويعمل مشروع

خريطة الأساس على إنشاء خريطة مساحية إلكترونية تهدف بشكل رئيسي إلى تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة، وتتمثل أهمية هذه الخريطة في توضيح أولويات الدولة واحتياجاتها ووضعها بشكل كامل أمام صناع القرار بما يمكنهم من التخطيط الكفء الرشيد للاستثمارات وتجنب تكرار تضارب المشروعات، وتوجيه التمويل أو الدعم في المكان المناسب.

وقد قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بدور هام في رصد وتحليل الأوضاع العمرانية والمخططات المستقبلية لها على مستوياتها المختلفة (قومي، إقليمي، محلي)، وتعتبر الهيئة رائدة في ادماج المنظومة الرقمية المكانية (نظم المعلومات الجغرافية) في منظومة التخطيط العمراني المصري منذ عام ١٩٩٥. وخلال الخمس سنوات الأخيرة استطاعت الهيئة من بناء وتطوير نظام معلوماتي جغرافي مركزي ومؤسسي ( GIS Enterprise). وتقوم الهيئة من خلال المنظومة الجغرافية المكانية المؤسسية من تقديم أدوات تحليلية عمرانية وديموغرافية واجتماعية واقتصادية وبيئية تمكّن كلاً من المخطط ومتخذ القرار من الوصول إلى البيانات المكانية بصورة تساعد على اتخاذ القرار السليمة بناء على معلومات موثقة ومحدثة عن كامل العمران المصري. وتستكمل حالياً منظومة اتخاذ القرار المكاني الجغرافي من خلال تحويل قواعد البيانات المكانية الفردية إلى قاعدة بيانات مركزية تشمل حتى ٢٠٢٠ بيانات مكانية متكاملة لنحو ٣٢٦٨ قرية مصرية و٨٤ مدينة و١٦ محافظة، وجارى استكمال المعلومات الجغرافية لباقي المعمور المصري. كما تم تطوير منظومة تفاعلية تساهم في التوحيد القياسي للمفاهيم وأسلوب العمل، تبادل المعلومات بين القطاعات والإدارات والجهات المعنية المختلفة، ميكنة عملية المراجعة والتدقيق، مع إمكانية التصفح والاستعلام من على شبكة الانترنت.

## مشروع البنية التحتية المعلوماتية لمنظومة التخطيط المصرية
## وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارية

تسعى به الحكومة لتحقيق رؤية مستقبلية نحو مجتمع رقمي حقيقي يجعل مصر- تمتلك منظومة للتخطيط والمتابعة مُصممة طبقا لأفضل الممارسات والمعايير الدولية لدعم جهود التنمية المستدامة والذي يهدف إلى تحقيق التكامل بين الجهات الحكومية، ومتابعة الأنفاق الحكومي وتحقيق إدارة أفضل للأصول والموارد الحكومية، وتسهيل تقديم الخدمات الحكومية، إدارة خطط التنمية، وتقييم الأداء ورفع ترتيب مصر- في المؤشرات الدولية

يعمل مشروع خريطة الأساس على إنشاء خريطة مساحية إلكترونية تهدف بشكل رئيسي- إلى تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة، تتمثل أهميتها في توضيح أولويات الدولة واحتياجاتها ووضعها بشكل كامل أمام صناع القرار بما يمكنهم من التخطيط الكفء الرشيد للاستثمارات وتجنب تكرار تضارب المشروعات، وتوجيه التمويل أو الدعم في المكان المناسب.

كما يهدف أيضا إلى تسهيل تقديم الخدمات الحكومية، إدارة خطط التنمية، وتقييم الأداء ورفع ترتيب مصر في المؤشرات الدولية. وتتمثل استراتيجية تنفيذ المشروع في توحيد المرجعيات المساحية.

وتشمل أهداف المشروع أيضا، إنشاء الشبكية المساحية المصرية، توحيد الأرقام المكانية، أعمال التصوير الجوي وخريطة الأساس، أعمال إنتاج الخرائط لخريطة الأساس، وتنفيذ أعمال البنية الأساسية المعلوماتية.

مشروع البنية التحتية المعلوماتية لمنظومة التخطيط المصرية وإنشاء خريطة الأساس المصري تسعى به الحكومة لتحقيق رؤية مستقبلية نحو مجتمع رقمي حقيقي يجعل مصر تمتلك منظومة للتخطيط والمتابعة مصممة طبقا لأفضل الممارسات والمعايير الدولية لدعم جهود التنمية المستدامة

## مشروع التنمية المكانية المتوازنة – منظومة المعلومات المكانية الجغرافية المؤسسية
## الهيئة العامة للتخطيط العمرانى – برنامج الأمم المتحدة الانمائى
## (SpaD GIS enterprise platform)

شكلت مراحل التعاون وسلسلة المشروعات المشتركة بين كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP والهيئة العامة للتخطيط العمراني GOPP في مشروعات التنمية المكانية المتوازنة عنصرا رئيسيا في تحسين التخطيط بالمشاركة واستخدام التكنولوجيات الحديثة لإعداد وصياغة أهداف المخططات العمرانية وتعميم نتائجها. وقد ساهمت أوجه التعاون المختلفة فى تأسيس وترسيخ والتعامل بآليات ووسائل التقدم التكنولوجي في نظم المعلومات الجغرافية، في مقر الهيئة العامة للتخطيط العمراني ومراكزها الإقليمية، من خلال إنشاء نظام معلوماتي جغرافي مركزي متطور، استنادا إلى الكم الهائل من البيانات المكانية والخرائط والدراسات المتاحة في الهيئة. وقد ساهم المشروع في:

- تصميم هيكل للبيانات المجمعة schemaوكذلك التطبيق المستخدم لقاعدة البيانات الجغرافية المركزية المؤسسية.
- تصميم برنامج لتحويل بيانات المخططات التي سبق اعدادها قبل تصميم قاعدة البيانات الجغرافية المركزية المؤسسية Data Migration
- تصميم برنامج يعمل على ضبط جودة البيانات والخرائط الكترونياً Quality Control
- اعداد قاموس لتوحيد المصطلحات والرموز والاشكال والالوان المستخدمة في التخطيط العمراني ورفعه على موقع الهيئة.
- وضع نظام للاستخدام وحماية البيانات.
- عقد العديد من البرامج التدريبية لبناء قدرات العاملين في التعامل مع ال GIS enterprise و ال Data Migration وال Quality Control

وتعتبر المنصة الالكترونية الجديدة لنظم المعلومات الجغرافية المؤسسي- بالهيئة من أهم مخرجات المشروع، لما تحتويه من أدوات عديدة للتحليلات الجيومكانية والبيانات المطلوبة لمتخذ القرار حيث يشمل على: الصفحة الرئيسية، والتي يمكن من خلالها الوصول إلى جميع الأدوات الأخرى ويمكن من خلالها توضيح إمكانات المنظومة، صفحة عرض وتحميل المخططات المختلفة التي تم اعدادها بالهيئة وكذلك التعرف على بياناتها الجغرافية، صفحة خريطة القصص (story map)، وهى أداة متميزة تساهم في عرض تفاعلي لأهم قصص النجاح والخبرات المختلفة في تنفيذ المشروعات التنموية المختلفة، صفحة عرض المؤشرات (dashboard) وفيها يمكن الوصول إلى أهم المؤشرات التنموية في القطاعات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأخيراً صفحة متصفح نظم المعلومات الجغرافية (data browser) وهى الأداة الرئيسية بالمنصة للتعامل مع عرض وتحليل وإنتاج الخرائط الموضوعية المختلفة لكامل الجمهورية وعلى جميع المستويات التخطيطية بها.

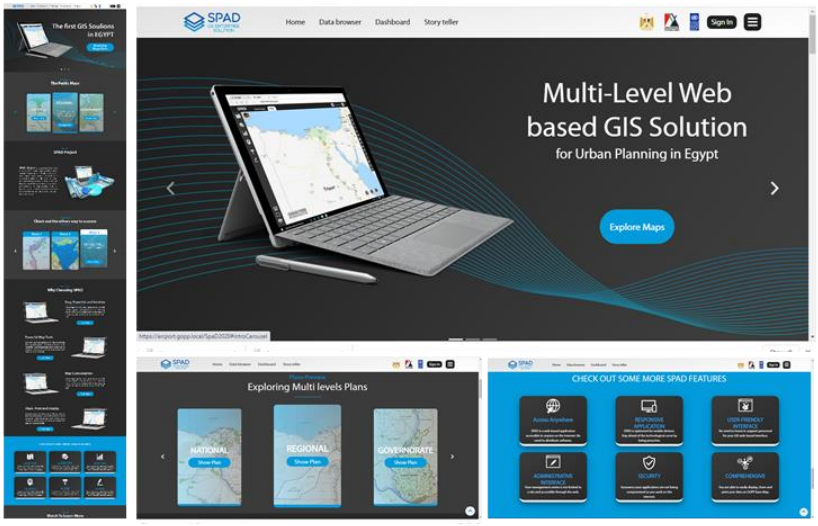


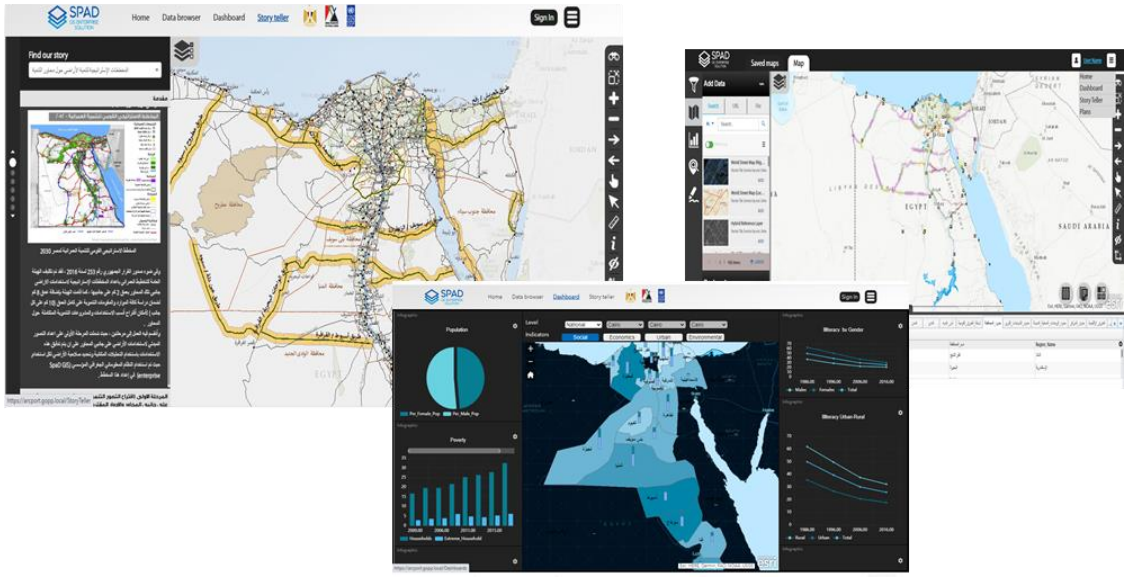

## ٤. بناء القدرات على جميع المستويات الحكومية لتحقيق المتابعة الفعالة على تنفيذ سياسات التنمية الحضرية

في إطار الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للحكومة المصرية ممثلة في وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة من خلال الهيئة العامة للتخطيط العمراني، لتنفيذ أكثر فعالية للأجندة الحضرية الجديدة، تم إعداد وثيقة السياسة الحضرية الوطنية.

وتستهدف السياسة الحضرية الوطنية تطوير رؤية وهدف مشتركين لتعزيز التنمية الحضرية الشاملة والمرنة والعادلة على المدى الطويل. وتعمل السياسة الحضرية الوطنية أيضاً على تعزيز الممارسات الجيدة، مثل التشاور مع الجهات لمعنية ذات العلاقة، وتنمية القدرات، ومتابعة وتقييم عمليات السياسات على المستوى الإقليمي والمحلي أيضاً. ومن المتوقع أن يتم دمج الدروس المستفادة من إعداد السياسة الحضرية الوطنية وبدء تطبيقها في منظومة إعداد السياسات المستقبلية وإلى تعزيز تطوير الأطر والأنظمة المؤسسية والتشريعية والتعلم المؤسسي.

تستهدف السياسة الحضرية الوطنية تحقيق معدل تحضر في حدود ٧٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠. والأهم من ذلك، إنها تتضمن مجموعة من السياسات لمواجهة التحديات الرئيسية المرتبطة بالتحضر غير المنظم وسوء الإدارة، لتصبح إطاراً شاملاً للتنسيق للتعامل مع القضايا الأكثر إلحاحاً المتعلقة بالتنمية الحضرية السريعة، بما في ذلك التعامل مع المستوطنات العشوائية وإضفاء الطابع القانوني عليها، وإتاحة الأراضي، والخدمات العامة والبنية الأساسية والمرافق العامة، والتشريعات والحوكمة الحضرية، وأنظمة التخطيط الحضري، والتنقل الحضري. وتسعى الحكومة المصرية للحصول على دعم وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لتعزيز التحضر وزيادة مساهمتها في التنمية المستدامة، من خلال شراكات قوية ومؤسسية، حيث يظهر أهمية السياسة الحضرية الوطنية كإطار شامل وجامع لتضافر كافة الجهود وتحفيز الموارد اللازمة للتنفيذ.

- **القضايا الرئيسية**

- اعتماد السياسة الحضرية الوطنية كإطار جامع وشامل لتنسيق كافة الجهود بين الجهات المعنية ذات الصلة لتحقيق معدلات التحضر المستهدفة ورفع كفاءة التحضر واستدامته.
- توفير التمويل اللازم وتنمية القدرات اللازمة لتنفيذ السياسة الحضرية الوطنية على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي.
- مواجهة الأزمات والأوبئة والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمناخية المحلية والإقليمية والدولية على تنفيذ السياسة الوطنية الحضرية بالشكل اللائق وبكفاءة وفعالية.

- **الجهود والمبادرات**

- تم الانتهاء من إعداد المسودة الأولى من وثيقة السياسة الحضرية الوطنية، وجاري مراجعتها تمهيداً لاعتمادها.
- جاري إعداد إطار متابعة وتقييم مبسط وواضح وسهل التطبيق ليسمح بالجهات المعنية ذات الصلة بمتابعة تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية ومحاورها المختلفة، مما يساعد بشكل غير مباشر في متابعة وتقييم تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة.
- تتولى مجموعة عمل من الخبراء حالياً إعداد منهجية واضحة ومبسطة تساعد المحافظين على تبني السياسة الوطنية الحضرية وعلى تنفيذ السياسات التي تتلاءم مع مجموعة المدن التي تشكل النسق العمراني في المحافظة وفقاً للأنماط والمجموعات التي يتضمنها النسق العمراني للسياسة الحضرية الوطنية.

- **التحديات المستقبلية**

- تبني إطار المتابعة والتقييم المتضمن في وثيقة السياسة الحضرية الوطنية كإطار شامل لإعداد تقارير متابعة تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة أيضاً.
- إعداد أدلة العمل لتبسيط عملية المتابعة والتقييم وتنفيذ برامج تنمية القدرات للتدريب على تطبيق هذه الأدلة.
- توفير التمويل اللازم لإعداد أدلة العمل وتنفيذ برامج تنمية القدرات وجمع البيانات والمعلومات وإعداد المؤشرات وقواعد البيانات اللازمة بالتعاون والتنسيق مع كافة الجهات المعنية ذات الصلة.

## ٥. دعم وتقوية جميع المستويات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في عملية تجميع وتصنيف وتحليل البيانات

يساهم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بصورة فعاله في دعم المؤسسات الحكومية كافة لعديد من الإحصاءات الدورية والتقارير الدورية المتخصصة، ومن أهم البيانات والإحصاءات التي تعتمد عليها وزارة الإسكان والهيئات التابعة لها كأساس في إعداد المخططات العمرانية المختلفه. وفيما يلي الإجراءات المتبعة في بعض الجهات الحكومية المرتبطة مشروعاتها بأهداف الأجنده الحضرية:

- **اجراءات ضمان عمليات تجميع واستخدام وتحليل البيانات في المخططات العمرانية في الهيئة العامة للتخطيط العمراني:**

- تجميع البيانات من الجهات الحكومية المركزية أو المسح الشامل باستخدام الخرائط الفضائية المحدثة بعد مراجعتها من قبل إدارات الهيئة العامة للتخطيط العمراني.
- عمليات المراجعة لاسقاطات البيانات المختلفة على التخطيط والقطاعات المرتبطة به مثل إدارة الدراسات السكانية، الإدارة الاقتصادية، الإدارة البيئية، .....) وذلك لضمان جوده البيانات وسلامه طرق تحليلها.

- **اجراءات ضمان عمليات تجميع واستخدام وتحليل البيانات للرصد البيئي:-**

يساهم إعداد المؤشرات في قياس الأداء البيئي وتحديد مدي التقدم في تحقيق التنمية المستدامة، ومن ثم وضع سياسات وبرامج المتعلقة بالبيئة. لذلك تم إعداد مجموعة المؤشرات من قبل وزارة البيئة والتي يمكن استخدامها في مراحل الرصد وإعداد التقارير البيئية، وتم مراعاة العناصر التالية :

- إختيار وتنقيح المؤشرات البيئية مع الاستعانه بمنهجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة ( UNEP ) كدليل توجيهي لإعداد المؤشرات وطبقا للنموذج المستخدم والمعروف بـ DPSIR والذي يعتمد على تحليل القوى الدافعة والمؤثرة على إحداث الضغوط مثل الصرف الصناعي والانبعاثات ، ثم قياس الحالة الكميه والنوعية، ثم تحديد تأثيراتها على العناصر الثلاثه المحققه للإستدامة(الاجتماعية والصحية، الاقتصادية، البيئية) ومن ثم وضع خطط المناسبة وتوفير الاستثمارات، والإحتياجات التكنولوجية، والتشريعات المطلوبة وأيضا خطط التأهيل والتدريب.
- دراسة مدى توافر البيانات من المصادر المختلفة.
- إعداد آلية جمع البيانات وكيفية معالجتها.
- إعداد قائمة المؤشرات ومراجعة البيانات لتحديد مدى دقتها وتطابقها مع البيانات المدرجة بتقارير المؤشرات المحلية والدولية.
- إنشاء قاعدة بيانات المؤشرات لإنتاج التقارير الدورية على بيانات دقيقة ومحدثة.
- عمل التقارير ذات الصله وتحديث ومراجعة البيانات الخاصة بإعداد المؤشرات بصفة دورية.

- **<u>اجراءات ضمان عمليات تجميع واستخدام وتحليل البيانات والتنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني في مشروعات صندوق تطوير المناطق العشوائية:</u>**

- إعداد خرائط الاساس المطابقة للصور الفضائية من خلال الخبراء لتحديد المناطق المستهدفة للمشروعات. - التعاون مع المحافظات في جمع البيانات عن الخدمات والمرافق من خلال مراكز المعلومات للمحافظات.
- رصد الوضع الراهن من خلال معاينات ميدانية.
- إرسال كافة الخرائط إلى المحافظات لمراجعتها وتدقيق المعلومات الخاصة بالخدمات العامة (التعليم – الصحة ..) ، شبكات البنية الأساسية، المخططات التفصيلية وخطوط التنظيم .
- ادخال المعلومات ضمن قاعدة البيانات وتحليل الاحتياجات الحالية والمستقبلية والمناطق المحرومة على سبيل المثال، ومنها يتم وضع استراتيجية التطوير وتحديد خطط وبرامج ومشروعات واختيار اليات التنفيذ والتمويل من خلال عملية المشاركة المجتمعية.
- تطلبت بعض المشروعات التنسيق مع وزارة الموارد المائية والري بالخرائط والدراسات الداعمة للمناطق المعرضة للسيول.
- التنسيق بين وزارة الكهرباء والطاقة والمحافظات لنقل أو تحويل خطوط الكهرباء الهوائية لكابلات أرضية، ووزارة البيئة والصناعة فيما يتعلق بتوفيق أوضاع المصانع الملوثة للبيئة والمهدده لصحة الإنسان. حيث تقوم كل جهه بتقديم الدراسات اللازمة للمنطقة المستهدفه والمساهمه في تنفيذ المشروع بالأعمال الفنية المتخصصه.
- مراعاة دعم تنفيذ أنظمة المياه والصرف الصحي الآمنة لمشروعات الصندوق من خلال خطة وزارة الإسكان ومرافق مياة الشرب والصرف الصحي، حيث يتم عمل الدراسات اللازمة وإعداد الرسومات التنفيذية.
- كما يتم التنسيق في بعض المشروعات مع مديريات الإسكان التابعة للمحافظات وجمعيات المجتمع المدني وشركات المقاولات لإمدادهم بالمعلومات اللازمة للمشروع.
- تمكين لجنة التظلمات والمشكلة برئاسة السيد/المستشار القانوني لمحافظة القاهرة بعضوية مستشاري من مجلس الدولة وأعضاء من الرقابة الإدارية في مشروع مسيرو بالمستندات الداعمة للنظر في التظلمات المقدمة من سكان بعد جمعها للنظر شكواهم فيما يخص التعويضات أو الملكيات.
- مساهمه الجهات الدولية في دعم صندوق تطوير المناطق العشوائية عن طريق تمويل مجموعة دراسات لازمه للتعامل مع المناطق العشوائية بهدف تحسين جودة الحياة، مثال الدعم المالي المقدم من صندوق المساعدات الفنية التابع لبنك التنمية الافريقي AFDB لعمل دراسات تقييم الاثر البيئي والاجتماعي لمناطق تم تطويرها سابقا، ودراسة الجدوي لتطوير ثلاث مناطق مستقبلية، إلى جانب دعم التدريب في مجالات ترتبط بطبيعة مشروعات التطوير.
- امداد شركاء التنمية من رجال الأعمال ومؤسسات وجمعيات المجتمع المدني بالدراسات والمعلومات اللازمة بإحتياجات سكان المناطق العشوائية.

# الجزء الثالث

# ٣

# المتابعة والاستعراض

يستعرض الجزء الثالث من هذا التقرير الآليات والأدوات والأطر/المنهجيات التي تقوم الدولة المصرية على كل من المستوى القومي والمحلي بتطويرها، بالمشاركة مع الأطراف ذات الصلة، لمتابعة وتقييم تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة. وتولي الحكومة المصرية اهتماماً كبيراً بعملية متابعة تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة وضمان تحقيق الأهداف المرجوة منها وفقاً لخطة المتابعة من خلال ومؤشرات قياس الأداء، والتي تم تضمين بعضها بالفعل في عملية متابعة تنفيذ أهداف التنمية الحضرية المستدامة، والبعض الآخر تم استحداثه سواء لمتابعة أداء الحكومة أو لمتابعة أداء تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة.

- **الآلية المستقبلية المقترحة لمتابعة التنفيذ الفعال للأجندة الحضرية الجديدة:**

تشمل عملية المتابعة مشاركة مجموعة واسعة من شركاء التنمية، والتعاون بين جميع المؤسسات الحكومية المعنية ذات الصلة على المستوى المركزي والمحلي، وبرامج ومؤسسات الأمم المتحدة، ومؤسسات التنمية والتمويل الدولية والإقليمية والمحلية، والجمعيات الأهلية وخلافه. كما اعتمدت عملية المتابعة المقترحة على تعظيم الاستفادة من منصات قائمة بالفعل مثل المنتدى الحضري المصري (Egypt Urban Forum)، والمواقع الإلكترونية الرسمية لعدد من الجهات المعنية ذات الصلة، والتقارير الرسمية والطوعية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، والمؤشرات والتقارير التحليلية الصادرة عن المرصد الحضري القومي والمراصد المحلية. كما تم الاستعانة بالبرامج الحكومية الوطنية المعنية بالمتابعة والتقييم، وعلى رأسها المنظومة الحكومية لمتابعة وتقييم الأداء الحكومي التي تم إطلاقها عام ٢٠١٨، لاستيفاء وتكامل عملية رصد أداء التنفيذ الفعال للأجندة الحضرية الجديدة على المستوى الوطني والمحلي، حيث تضمنت أهداف الحكومة المصرية ربط تخصيص الموارد المالية للموازنة العامة للدولة بتحقيق أهداف الدولة التنموية، لضمان كفاءة الإنفاق العام. كما تبنت الحكومة المصرية منهجية "البرامج والأداء" في إعداد خطة التنمية المستدامة متوسطة وقصيرة المدى، طبقاً لاستمارة موحدة تستخدمها كافة الجهات التي تحصل على تمويل لمشروعاتها الاستثمارية من خلال الموازنة العامة للدولة، وذلك بعد تنفيذ برنامج للتدريب على استخدام هذه المنهجية، شارك فيه ١٧٥٠ موظفاً من الجهات المعنية ذات الصلة، بمشاركة ٣٥ مدرباً من وزارتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والمالية. وفيما يلي الخطوات المستقبلية المقترحة لمتابعة أداء التنفيذ الفعال الأجندة الحضرية الجديدة:

### ☒ أولاً: الكيانات الأساسية المسؤولة عن عملية المتابعة المستقبلية:

#### ١- اللجنة الوطنية المشكلة بقرار وزير الإسكان والأمانة الفنية لها

تم تشكيل اللجنة الوطنية بقرار وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية رقم ٨٥١ لعام ٢٠٢٠، وذلك لإعداد التقارير الخاصة بمتابعة التقدم المحرز على صعيد تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة من خلال جمع وتحليل المؤشرات وأفضل الممارسات والسياسات العامة الجيدة. ويترأس اللجنة وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية وتضم في عضويتها العديد من الجهات مثل قطاع الإسكان والمرافق والهيئة العامة للتخطيط العمراني، علاوة على صندوق تطوير المناطق العشوائية وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة. كما تشمل اللجنة في عضويتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ووزارة الخارجية، ووزارة التنمية المحلية، ووزارة البيئة، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، والهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ، وممثلين عن المجتمع المدني. ويوضح التمثيل المتنوع للجهات المعنية ذات الصلة الأهمية التي توليها الحكومة لعملية متابعة تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة ودورها المستقبلي المتوقع في متابعة مؤشرات قياس الأداء وإعداد ونشر التقارير الدورية.

#### ٢- الأمانة الفنية للجنة الوطنية:

تعمل اللجنة الوطنية من خلال أمانة فنية تم تشكيلها من الهيئة العامة للتخطيط العمراني وقطاع الإسكان والمرافق بوزارة الإسكان، حيث تقوم الأمانة الفنية بالتنسيق المستمر بين جميع الأطراف المعنية ذات الصلة – الحكومية وغير الحكومية – لتجميع البيانات اللازمة لقياس المؤشرات المختلفة المستخدمة لمتابعة الالتزامات القومية المفضية إلى التحول من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة في مصر ومؤشرات التنفيذ الفعّال لها. ويتم متابعة الإنجازات والتطور في الوضع العمراني من خلال نحو ٧٧ مؤشر، بعضها يتم حسابه وتقييمه من خلال الجهات الحكومية المختلفة (وبخاصة تلك المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وأهداف التنمية لرؤية مصر ٢٠٣٠)، أما البعض الآخر فجارى وضع آليات تجميع البيانات المطلوبة لتقديره وتقييمه. ويوضح الشكل رقم (٤٥) الآليات المقترحة لدور اللجنة الوطنية والأمانة الفنية وباقي شركاء التنمية الآخرين في عملية متابعة تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة. ومن خلال كل من اللجنة الوطنية والأمانة الفنية لها ستتمكن الحكومة المصرية من المتابعة طويلة المدى للتنفيذ الفعال للأجندة الحضرية الجديدة حتى عام ٢٠٣٦ (أي لمدة ٢٠ عاماً بدءاً من عام ٢٠١٦)، من خلال إطار حكومي يعمل على مشاركة كافة شركاء التنمية من مجتمع مدني وقطاع خاص والجهات الدولية المعنية ومنظومة الأمم المتحدة – شاملة بالطبع كل من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويساهم إطار المتابعة كذلك في ضمان تحقيق التزامات مصر الدولية سواء في مجالات التنمية المستدامة ومجالات البيئة والعمران وخلافه.

### ☒ ثانياً: خطوات جمع البيانات بشكل دوري:

- تنسيق عملية المتابعة لتجميع البيانات اللازمة والمؤشرات على المستوى الرأسي (قومي – إقليمي – محلي) بين العديد من الجهات الحكومية المركزية وتشمل الوزارات المختلفة ووزارة الإسكان وفي تجميع التقارير الدورية الطوعية للمؤشرات العالمية ذات الصلة، وعلى المستوى الأفقي بين الجهات المدنية غير الحكومية ذات المبادرات المختلفة ذات الصلة لضمان التغطية المتكاملة لمؤشرات الأجندة الحضرية الجديدة.
- إعداد نموذج موحد لبطاقة تعريفية يتم إرسالها للجهات المشاركة في إعداد التقرير لإمداد اللجنة بالبيانات وأفضل البرامج، وذلك بصفة دورية
- إجراء لقاءات متعددة بين الجهات المعنية ذات الصلة بصفة دورية لاستيفاء نماذج مبسطة وتعريفية بالبيانات والمؤشرات الحضرية المستهدفة، وتحديد الفجوات في البيانات وآليات سد هذه الفجوات المعلوماتية.
- إجراء التقييم الأولي لجودة المعلومات المقدمة من الجهات حول الإنجازات والمبادرات والبرامج المتعلقة بكل مؤشر من مؤشرات الأجندة الحضرية الجديدة.
- توزيع المسؤوليات بين الأطراف المعنية بالمتابعة، من حيث عملية تجميع البيانات وتقدير المؤشرات وتحليل نتائج متابعة الأداء في القطاعات والمجالات المختلفة المرتبطة بالأجندة الحضرية الجديدة.

### ☒ ثالثاً: عملية إعداد التقارير ونشرها:

- تضمين مؤشرات الأجندة الحضرية الجديدة ضمن التقارير الدورية الصادرة من وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية حتى يمكن الاستفادة منها في تغطية فجوة المعلومات اللازمة لتقدير المؤشرات وأيضا الفجوة الزمنية لمتابعة المؤشرات، ومن هذه التقارير (تقرير المؤشرات الوطنية للمحافظات للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وتقارير الرصد الحضري للمحافظات، والمخططات الاستراتيجية للمدن والمحافظات وتحديثها، ....)
- إسقاط المعلومات المجمعة ذات العلاقة بمؤشرات الأجندة الحضرية الجديدة على مستوى المدن حسب أهميتها وأحجامها السكانية، وتقدير المؤشرات باستخدام البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية المنشورة.
- إصدار تقارير دورية سنوية تتضمن مجالات وأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالأجندة الحضرية الجديدة والهدف الحادي عشر من أهداف

التنمية المســـتدامة والخاص بالمدن والمجتمعات العمرانية المســـتدامة (SDG ١١)والمؤشـــرات ذات الصـــلة بالتنمية الحضـــرية وقضـــاياها المختلفة، ووفقاً لهيكل الأجندة الحضـــرية الجديدة وموضـــوعاتها التي تخص وزارة الإســـكان والمرافق والمجتمعات العمرانية كأســـاس يعتمد عليه في عملية المتابعة والتنســـيق للمســـاهمة بصـــورة فعالة في اصـــدار التقرير الوطني كل أربع سنوات.

- التنســـيق مركزياً بين الجهات المختلفة المشـــاركة في المتابعة وتجميع وتحليل المؤشـــرات ومراجعتها من خلال الأمانة الفنية للجنة الوطنية، وذلك بصورة تتسم بالشفافية ومن خلال آليات تضمن المتابعة المستمرة للتنفيذ والتقويم للأداء.

**شكل رقم (١٤٥) آلية متابعة واستعراض تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة في مصر**